

في بيان أحكام القرض

أما قوله من اقترض جلا ودقا فلا يشترط الاضطرار وان جردى اوجبهما للقبول ولا باخذ احد منهما كونهما بتر او جارية تمتاع بشرطه من اجل ان القرض في نفسه مستلزم
فريقين ان يكون مال القرض بجمود او غير جمود في غير الزيادة مع الشوط وعدمه مع غيره لما تقدم من ان القرض من منفعة بشرطه كان حراما وهو قول جماعة من الشافعية
وقال بعضهم ان ما لا يجزى منه الزيادة كما يجوز ان يبيع حيا او ميتا وبين الفرقان ما بينه وبين ما يجوز ان يبيع بعضه بعضا وان كان احدهما اكثر منه في بيع
جيد الجورم به بغير الصيغة المكسرة وان كان ذلك يجوز في القرض مستلزم مال القرض ان كان مثليا او جيب ومثله لجماعا فان نقل ذلك لثبوت وجب دفعه
الطالبة وان لم يكن مثليا فان كان ما مضى بالوصف هو ما يبيع السلف فيها كجوز الشباغ لا لثبوت بغيره مثله من حيث الصورة لان الشيء استقرض كرا
ورد بان لا والبكر القرض من الابل وانما ذلك الذي لم يثنى من ستمين ودرى انه استقرض بكذا فاسم مثله وهو قول اكثر الشافعية وقال بعضهم انه بغير القرض بقية
لان لا مثله فانما مضى بغيره بقية كالانسان والفرق ان القيمة احضر فاسم وليس كذلك القرض فان طريقة الرقيق مبيع ومنه لم يثبت يجوز دفعه النسيئة وان كان ديويا
يجوز ذلك في البيع ولا في القرض لان الفرقان ما بالاضبط بالوصف كجوز العتيق ما لا يجوز بالسلف في نفسه فثبت في نفسه وهو احد قول الشافعية والثاني انه
لا يجوز قرض مثل هذا لان لا مثله فان قلنا ان ما لا مثله به بعض القيمة فكذلك ما لا يضبط بالوصف فالاعتناء بالقيمة هو القرض في وقت تملك المقرض وهو
احد قول الشافعية وفي الاخر تملك بالقرض في نفسه يوم القبض اجماعا على احد الوجهين وعلى الثاني لا اكثر من يوم القبض اليوم التصريح قال بعض الشافعية
بالاكثر من يوم القبض اليوم الثلث في القرض في القيمة قد قبل السلف مع مبيته لا غير عارم **البحث الثاني** في اركان القرض وان كان القرض ثلثة
الاول الصيغة الصادقة من جاز القرض في معتبره بغيره التبع لان القرض تبرع ولهذا لا يقرض الولي مال الطفل الا ضرورة وكذا لا يجوز شرط الاثر
لان المتبرع ينبغي ان يكون بالاختيار تبرعه وانما يلزم الاجل في المعاوضات والاختيار لا بد منه وهو ان يقول قرضتلك اسلفتك او هذا مثله لو شرطه وصرفه
شئت ووجه مثله ان ملكك على ان ترد له ولو اقرضه على ان يملكك ولم يسبق عدل القرض كان هبة فان اختلف في ذلك ابدل قدم قول المقرض بصله العلم
اما لو اختلف على عدم الذكر واختلف في القيمة قد قدم قول صاحب المال لان يعرف بلفظه ولا اصل عصمة ما لم يعدم التبرع ويجوز ان يرد على الاخذ بقوله على
اليوم اخذت حتى توفي فيجوز تقديم دعوى الحبس في نفسه للظن ان التملك من غير عوض فيه وما القبول لا كونه بشرطه لان الاصل عصمة حال
واقتدار النقل فيما بينه وبين القبول كالبائع لثبته وسائر التملكات هو متبرع في القرض الثاني انه لا يشترط لان القرض اجماعا ثلاث على سبيل الصيغة فلا
القبول لا بد من صدقه من اهله كالاجابة لان القبول قد يكون فورا ولا يجوز في الاصل الا ان كان هذا لا يجوز ان يكون حيا
يتأجل وكان له الطالبة بغيره الحال سواء كان الدين ثمننا او مخرنا او لاجارة او غير ذلك يقال لشافعية ان لا تجل زيادة بعد العقد فلا يجوز كالا يفتي
الشافعية ولا يشرط بعد استيفاء العقد فلا يجوز كالا يفتي به كماله لان الاصل عدم الزوم اذ قوله قد جلت اس بعقد نافي بغيره على حكم الاصل وقال ابو حنيفة
كان ثمانية بينه وبينه لاجل الزيادة والنقصان ويلحق بالعقد لان يحيط الكل فلا يلحق بالعقد يكون ابراه وكذا في الاجرة والصدق عوض مطلق فاما القرض بعد
الثالث فلا يثبت فيه فذلك يثبت الاجل في جميع دعواه المؤمنون عند شروطهم ولان المتعاقد بينهما في هذا العقد بالاقالة والنقصان فكذلك الزيادة
والنقصان كما لو كان في من الجاهل او الجاهل ولا يلتزم الميزان لا بد على الواجب فيجعل على الاحتياط بالاصل ولا يشبه هذا الا ان كان هذا لا يجوز ان يكون حيا
وايتدعاه لا يرد بوجه القرض في نفسه وانما انما في ذلك ان الملك قد انتقل في الشيء عند الاثبات الزيادة وعند الشافعية ان العقد لا يغير
فيجوز دفعه ما لا يجوز بعد استيفاءه كما يجوز دفعه قبضه من اسما السلف وعوض الصرة على من هب له ان هذا الحق يثبت حاله لا التاجيل ينقطع من جهته ويعد فلا
يلزم الوفاة به كما لو اعاده وانه يستعان له الرجوع قال مالك يثبت الاجل في القرض ابتداء وانتهى فبان بقوله ومجلا واما انتهاه فبان بقوله حاله لا يشبه **الركن الثاني** في ما ابتدأه
المال مستلزم الاموال ما من ذوات الاشياء ومن يملك القرض فالاول يجوز اقراضه اجماعا واما الثاني فان كان ما يجوز السلم فيه جاز اقراضه به وان لم يكن ما
يجوز السلم فيه فقولان تقدم ما هو الجواز ما عندنا نعم وهو احد قول الشافعية للاصل لانه يجوز اقراض العبد بكذا الجواز ولا يجوز السلف
فيما لا يجوز في نفسه كالعبد وبغيره قال الشافعية وادوا ظاهرهما عند المنع لثبوت السلف عن اقراض الولد ولا يثبت الوطء بالقرض كمن ملك صبيته بمنعه دفعها
على المقرض ولا يمنع المقرض من اخذها منه ومثل ذلك لا يستباح برأوى كالا يستباح المشتري لو طغى مدة حيا بالبيع ولا يملكه دفعها بعد الوطء فيكون في نفسه
الاحارة للوطء في ذلك غير جائز واذا ثبتت لا يخل وطؤها ما يبيع القرض لا احد لا يفرق بينهما وان الملك اذ لم يبيع منه الوطء لم يضر من المنافع القضيحية
بمخلاف ما اذا كانت محرمة عليه فاشترط ما لان الوطء محرمة من جهة الشرع وهذا القليل لا يستباح به من يملكه العقد فكذا هذا انما هو على السلم والعبد لا يلزم
اذا اشترى له وفي السلف ليس محرمة ومنع عدم استباحة الوطء بالقرض لا يوجب ضعف ملكه ويمنع عدم منع المقرض من استيفاء الدين كان القرض عند
ملك المقرض وامكان الاعادة بعد الوطء لا يوجب ماثلها للاعادة قال بعض الشافعية القولا لا يثبت على المخلاف ان القرض من ملك في كيفية البتة طريقا
قال قائلون ان قلنا بملك المقرض جاز اقراضه او لا فلا مافي ثبانه ليد من غير مالك يخوف الوطء في الوطء قال بعضهم ان قلنا بملك المقرض لا يجوز اقراضه
لان اذ ملكها من جباها ثم يسترها المقرض فيكون ذلك في صورة اعادة الجواز والوطء وان قلنا لا يملك المقرض فيجوز لانه اذ ملكها ما قبله **الثالث**
المخلاف المذكور وانما هو في الجارية التي جعلت مستقر وطؤها اما المحرمة بلسان جديع او صاهرة فلا خلاف في جواز اقراضها منه اذ ثبت هذا فانما القرض
من يفتي عليه فيعتق بالقبض لا نواله الملك مستلزم يجوز قرض المحزون عند علمائنا وفيه قال الشافعية للاصل لان الشيء القرض بكذا لا يثبت
في القرض بعد السلم لانه اذا ثبت في القرض كماله والموزون وقال ابو حنيفة لا يجوز القرض الا بقوله السلم من الاول كالحمل والموزون لان ما لا مثله
له لا يجوز قرضه كالجورم والامنة وينبغي حكم الاصل على ما تقدم ولا عند ابو حنيفة لو ثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة
الثلث ولو سلمنا الحكم في الجورم ولا يثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة فثبت في القرض ثلثة
على ان الحق عندنا منع الحكم في الاصل مستلزم يجوز اقراض الجارية عند علمائنا وهو احد قول الشافعية وفيه قال ابو يوسف محمد والحمد لله رب العالمين اليه
والطمان الناس عليه ولا يصحح برهما سال الصادق عليه السلام فانه يقرض الجارية من الجارية انما يقرض الجارية من الجارية انما يقرض الجارية من الجارية انما يقرض الجارية من الجارية

القبض

فاحكموا العبد الماني في النجاة

فرمان

ملفوظات
امام محمد باقر
عجل الله فرجه
في مناقب ائمه
الطهاره عليهم السلام
الجليلين

في بيان زوائد المتصل بدخل في الرهن المنفصل كتاب الرهن

موتة ومثل شرط على دونه فلم يوثق بخلاف مسئلتنا فان شرط على العاقد مع ما ينافي العقد ففسد لا قرب عندى جواز شرط اكل مباح في عقد الرهن في الرهن
 بنان مقتضا فاما اذا ما قام اجماع على ان بشرط في الرهن هدم بيع الرهن طفا فانه ينافي التوثيق على الدين ولو شرط الانتفاع بالرهن وهو مضاف له بان لا
 يبيع المثل من لا يجوز الرهن او لا يعدل من حلول الدين او شرط ان يهر من غير الرهن وان بشرط ان لا يسله على الرهن وان لا يبيع منه الا كبر على الرهن او يسله
 كذا او يعدل محل الحق بشرط ونحو ذلك فان ذلك كله جائز لانها شرط سائغة فيجب الوفاء بقوله في التوثيق عندئذ وطهر ولا فرق في الرهن بين ان
 يكون بشرط او بشرط في بيع وشبهه ولو شرط على الرهن ان يهر منه عند غيره بطل الشرط لان الرضا بالعقد ممانع عن ذلك الشرط فادقنا الرهن بوضع العقد
 لا يندب والشرط غير مخرج به مسئلتنا نوابدا الموهون المتجددة بعد الرهن لمقتضاه تدخل الرهن كالرهن يتم الصنعة وجزءها الجاعا اما المنفصلة
 فانها لا تدخل على ما بان عند الاطلاق لكن لو شرط دخولها مثل ان يهر من الشجرة بشرط ان يحد ثا الثمرة رهونه او الشاة بشرط ان يحد ثا الثمار رهونا فافترق
 ويصير رهونا كالاصل عمل بالشرط وهو قول الشافعي في القديم والرهن للطبقت فان قال ببيع الشرط وينتقل الرهن الى الزوائد لان الرهن عند الاطلاق انما
 الى الزوائد لضعفه فاذا قوي بشرط من لا يترتب بتمام الثمرة ولا التنازع وانما هو بشرط فيكون رهنا كالاصل ان من شرطه الشئ قاله الامام لا يبعد مو
 الاصح عندنا لان الزوائد حال العقد معدومة غير ملوكة فيكون قد دمنه قبل ملكه ولا يبيعها ولا يبيع بغيره فلهذا يبيع بغيره فعلى القول بالصحة وهو من مباحث
 الرهن والبيع وان قلنا لا يبيع من الرهن قولان مبدئيان على اصلين احدهما ان الزيادة في حق الرهن اذا فسد هل يفسد الرهن قولان والثاني ان
 الرهن اذا فسد بضعه هل يفسد الباقي قولان على احد الطريقتين في تقرب الصفة فان قلنا لا يبيع الرهن من يفسد البيع قولان فحصل ذلك بالاعتناء
 احدهما يبيع الرهن والشرط والبيع والثاني يفسد الشرط والرهن والبيع والثالث يفسد الشرط والرهن ويبيع البيع والبيع والرهن يبيع البيع والرهن يبيع
 اختاره الشافعي وبثبته للمنفعة في البيع لان الرهن لم يفسد الا بشرط قال الرهن في بيعه لا يفسد لبيع بطلان الرهن لان الشافعي قال لو باع على ان يهر منه هذا الصهر
 فمضى به فاذا هو من ساعته خرقه لم يفسد لان الرهن لم يفسد الا بشرط قال الرهن في بيعه لا يفسد لبيع بطلان الرهن لان الشافعي قال لو باع على ان يهر منه هذا الصهر
 الفاشل ان يفسد هل يبيع اشتراط كون كسطلات العقد نظرا لقوله البيع لانها ليست من اجزاء الاصل من موهوم على الاطلاق وهو موهوم على الشافعي وعلى
 القول الثاني هل يفسد الرهن قولان يخرجان للشافعي احدهما القولان في فساد الرهن بفساد الشرط الذي يمنع من ثباتها ان يبيع في هذا الرهن من
 ويجهول فيخرج منه خلاف تقرب الصفة ولو شرط كون المنافع رهونه فالشرط بطلان البيع في القول الثاني في الزوائد هل يفسد
 لو افترض بشرط ان يهر من رهونا يكون منافعه ملوكة للعرض فالفرض فاسدا لا يبر منفعته واذا بطل الرهن وان شرط كون المنافع رهونا ففان موغنا مثل
 هذا الشرط في الرهن صح الشرط والرهن ان لم يهر من العرض ففما وعند الشافعي يفسد الشرط ويصح للعرض وفي قولنا ان يفسد الرهن لو كان الرهن يفسد
 بلا رهن فقال يفسد الدين فقد انقضى الفاعل ان ادفع اليك رهونا سائما بالا لعين دفع اليك الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 بما يهر منه رهونا وان كان قد شرط الاستبراء لا فاقول الشرط هنا كايديها انقضا الفرض فان يفسد الشرط ففسد الرهن ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 وجوب الزوائد في اصل الفرض لا يوجب شرط الرهن لما هنا فان شرط الاستبراء في هذا الفرض لذنبه الاول فقد شرط استبراء كايديها ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 قال الشافعي واذا فسد الفرض لم يملكه الفرض ولا يثبت في فمستبدله واذا لم يثبت في فمستبدله لم يثبت في فمستبدله ولا يثبت في فمستبدله ولا يثبت في فمستبدله
 شرطي الفرض ما اقول بغيره على ما عطفك مما بالالف الحق لك على ما هنا فاعلى هذا الشرط صح البيع والرهن عندنا لان شرطه سائغ في عقد
 بيع فكان لا زوالا له ولا يخرجه عن الشرط في يفسد البيع والرهن ان شرط في البيع رهونا على دين اخر ففسد البيع بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 دوى ذلك فاسد كذا منا والمكتم الاصل ثم عندنا وقد تقدم مسئلتنا لو قال افرضك هذه الف الف بشرط ان يهر من رهونا ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 او يملك الف الف حده فسد الفرض على ما تقدم ولو قال الفرض افرضك الف الف على ان يهر من رهونا ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 القول من المستقرض غير معتبر الاصح اعتباره والتسوية بين ان يفسد الشرط من الفرض فيقبله المستقرض وبين عكسه فكذلك الواب بشرط ان يهر من رهونا
 والدين القديم عند الشافعي يجوز عندنا على ما تقدم فلور من المستقرض والشرط كما شرط فاما ان يعلم فاما ما شرط او بطل محتمل فان علم الفاشل فان يهر
 بالالف القديم صح وان يهر من بهما الرهن صح بالالف الذي فسد ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 قولان تقرب الصفة فان صح لو يورع بل كان اكل رهونا بالالف القديم لان وضع الرهن على توثيق كل بعض من بعض الدين يوجب الرهن ولو تلفت لانه
 فسد الفرض في نفسه ففسد الفرض ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 على قل ان عليه للمضام تبين خلافه فان لا الاسترداد او فله بطلان الاداء وقال بعضهم يصح بخلافه فيعتبر عليه لان الدين يفسد بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط ففسد الرهن بفساد الشرط
 لا يستدعي سبق الشرط ولو رهن بالالفين وقلنا بتقريب الصفة ففسد الرهن بالالف القديم على هذا الاطلاق كذا لو باع بشرط بيع نحو ان يبيع البيع الشرط
 عندنا ولا يبيع عندنا فلو انشأ البيع الثاني ففاسد الشرط ففسد الرهن بالالف القديم على هذا الاطلاق كذا لو باع بشرط بيع نحو ان يبيع البيع الشرط
 لودم الوفاء بقر من له الرجوع مسئلتنا لو رهن ارضا فيها اشجار او بغيرها الوجه عدم دخول الاشجار ولا يثبت في الرهن لانها ليست جزء من المسمى ولا منه
 فلا يندب محتمل ما تقدم في البيع وان قال بجواز ان يفسد الشرط ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 في البيع ولو رهن بغيره لم يدخل المهر تحت اسم الشجرة ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 لبداد ولا يدخل الثمرة المؤثرة تحت من الشجرة ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 هذا الصحتان لان الثمار احادية جدا فسقط العقد لا يثبت في الرهن فلو جرد عند العقد في هذا العقد ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 قلنا قال يدخل الثمار في الرهن بكل حال بناء على ان رهن الشجرة دون الثمرة لا يفسد في بعض الشافعية بخلافه هنا وقطع بعدم الدخول ولا يدخل الثمار من الثمار
 تحت من الاشجار وان كانت بحيث يمكن افراده بالانتفاع وان لم ينفذ به الا بقبضه الاشجار ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم
 ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم ففسد الرهن بالالف القديم

في بيان زوائد المتصل بدخل في الرهن المنفصل كتاب الرهن

في بيان زوائد المتصل بدخل في الرهن المنفصل كتاب الرهن

في بيان زوائد المتصل بدخل في الرهن المنفصل كتاب الرهن

في بيان زوائد المتصل بدخل في الرهن المنفصل كتاب الرهن

فِي بَيَانِ شَرَاوِطِ الْمُتَعَاذِينَ

مَا فِيهَا مَعْلُومٌ .

میں لا پہنچتی ہوں

في بيان احكام العارية في العين الموهونة كتاب الرهن

مقتضى عند رجل المدة معلومة ففعل ان ذلك جائز وهذا يقتضي تعبير الرهن وقد روي في حقه وفيه الرهن لا خلاف في العتق بملكه بل يكون سبيل هذا
 القيد سبيل العارية او الضمان الحق عندنا الاول وهو احد قولنا الثاني لا يقتضي ما عدا غير المنفعة من غير ما كان عارية كما لو استأجر الخدمه وكان الضمان
 في النعمة وهذا ثبت في رتبة العتق واصحها ان سبيل الضمان ومعناه ان سيد العبد ضمن دين الغير في رتبة ما له كالواذن العبد في ضمان دين غيره صحيح
 تكون فتمت فافترس كما ملك ان يلزم من دينه بن الغير وجب له ذلك لانه من كل واحد منهما ما جعله وصلة فترس ولا منفعة العبد له والعارية
 ما افادت المنفعة وانما حصلت المنفعة للراهن يكون رتبة العتق في رتبة ولا يلحق المتعلق بالذمة يعني ان يتعلق مثله بالرتبة كالملك ثم
 اجابوا عن الاول بان المقبوض المنة منفعة المستعير بخلاف مسئلنا ولين يجادل ان الضمان عقد مستقل بنفسه يتضمن التمسك بدين الغير ولما قلنا ان
 ذمة الضمون عند المنة الضمان لم يوجد هنا فلم يكن فيما ناول بعض الشافعية ان هذا ينافي بالدين الرهن والمرتين ومن محض فيما بين المنة المستعير
 وفيما بين العتق والرهن حكم الضمان فمخرج من هذا في الرهن لا يرجع بعد القبض على الاصع عند المنة لا يضمن الدين في عين ملكه ويقتضي العتق الرهن
 على نكاحه باء الدين لا يضمنه في حق ان كان الدين مال او في الموجد قولنا ان ذمة العتق ان العارية ضمانا على المستعير اجاعا المنة العامة فتمت
 قالوا بان العارية مطلقة مضمونة وما عدا ذلك لان المال لم ينفذ بل المستعير يبره على الكفاية فترس لان الرهن كان ضمانا له كما
 اذا نوى التمسك في اللقطة فانه يكون ضمانا كما قلنا اعلم ان هذا الرهن صحيح هو قول اكثر الشافعية وقال ابن شريح اذا قلنا ان ذلك عارية لم يصح منه لان
 العارية لا تكون لازمة والراهن لا يضمن هذا بشرط ان يكون الرهن ملكا للراهن لا يملكه في الشافعية ان العارية غير ركنية من جهة التعريف لصاحب
 العبدان بطالب الراهن بافتكاكه قبل ان يحمل الدين وان كان قد اذن في ضمانه بدين مؤجل لان العارية قد تكون لازمة بان يعجز عايبا عن حقه وكما لو استأجر
 ايضا للدين قد فزع منه واشباهها ولو قال المديون ومن عجزه بدين من فلان فهو كالمقبوضه فتمت مسئلتنا اذا اذن لغيره ضمانه على الدين
 الذي عليه الثالث كان هذا التصرف سابقا بخلاف ما لو باع مال الغير لنفسه لان البيع معاوضة فلا يملك العتق من كل ملك للرهن استثنى والى
 يحصل بالامتناع كما لا يحصل بالكتلة الا اذا ثبت هذا فان مال العبد الرجوع في الاذن قبل الرهن اجابا لان العارية قد ينفذها بالتعجيل وتزول وتدخل
 الضمان بعد فعل قول العارية وعلى قول الضمان فلا يضمنه بل يضمن الرجوع بعد عقد الرهن قبل الاقتضاء قلنا ان العتق ليس شرطيا في صحة الرهن بل
 له الرجوع لان الرهن قد لم يضمنه المقدمان قلنا ان شرطه الرجوع لان المستعير يتخير في الرجوع قبل القبض فاذ لم يلزم في حقه وهو المديون قالوا ان يبره
 في حق غيره ويرفد الشافعية ولما بعد القبض فليس للمالك الرجوع في اذن الرهن بغيره قال الشافعي على قول الضمان ولما على قول العارية فوجهنا احدهما
 ان له ان يرجع حيا على مقتضى العارية والظاهر انه لا يرجع والام يكن لهذا الرهن معنى ولا حصل به توثيق وقال بعضهم انه اذا كان الدين مؤجلا ففي حلق
 الرجوع قبل حلول الاجل وبما لنا في الاذن بركة كالمواضع للغراس ملة ولا احكامنا بالرجوع فخرج وكان الرهن مشروطا ببيع فليس من خيار البيع اذا كان جاملا لا حال
 مسئلتنا اذا اذن له ومن عجزه فتمت المديون فان كان الدين حال الا كان لصاحب العبد مطالبة الراهن اجابا على افتكاكه مع قدرة المديون بركته
 عندنا عارية او العارية غير ركنية بل للمالك الرجوع فيها متى شاء وما على قول احد الشافعية من انه ضمانا فذلك لا يفسد له مطالبة ملكه المشغول بوثقة الرهن ولا
 يخرج على المخالفين ان الضمان هل يملك اجبا الاصيل على الاداء لترتبه ذمة تقيها للشغل الذي يثبته باء الدين وان كان مؤجلا واذا
 في الرهن عليه وليس لصاحب العبد اجبارا على الفك قبل حلوله على القول بان ضمانه بدين مؤجل لا يملك الاصيل عليه بل يملكه لانه ذمة وان قلنا ان
 عارية كان له بركته كالمدة لان العارية لا يلزم ثم اذا حل الاجل ولم يلزم الرهن الرهن فلما كان يقول لما ان تزد العتق على وقطالته بالدين لا يبره فنفذ الرهن
 اذا ضمنه بدين مؤجل ومات الاصيل فله الضمان ان يقول اما ان طالب بمحقق من التركة او بغيره مسئلتنا اذا اذن للمالك الرهن في رجل الدين وكان حال
 في اصله فان كان الرهن معراجا للدين يبيع الرهن واستيفاء الدين منه ان كان وكذا في البيع والا باعده محاكم اذا ثبتت عند الرهن سؤا ورضي للمالك
 تملكه ولا لان الاذن في الرهن اذن في اوائله من جملتها ببيع عند الاعسار ولو كان الرهن موصلا ما خلا فلا تفرق بين الرهن والبيع لانه لا يملكه الا بغيره
 مطالبة الماخذ ولا حصة وان جازله ذلك ولو لم يكن ما خلا وكان حاضرا بغيره استيفاء الدين منه بغير البيع وان كان غائبا ولا مال له بل له الرهن فلا يذوي
 جواز البيع اياه وما انشأه فتمت فقالوا ان قلنا ان ضمانه فلا يبيع في حق الرهن ان قد اذن الرهن على اداء الدين لا باذن مجدد ان كان معسرا فبيع وان كره المالك
 وان قلنا ان عارية فلا يبيع الا باذن محمد وسواء كان الرهن حوسرا او معسرا ونباس قول من قال منهم بلزوم الرهن على قول العارية بانه يجوز بيعه عند الاعسار
 من غير رابعة كما على قول الضمان قال بعضهم لو قسروا ان صدقوا للمالك فانه لا يسلط على البيع الا باذن جدد فان بيع ولم ياذن في بيعه عليه فاذن لرا
 لا يضمنه اذ لم ياذن في البيع فقباس من ههنا ان يقال ان قلنا ان عارية فتمت فنفذوا الوجه في انه هل يمكن من الرجوع وان قلنا ان ضمانه ولم يوطد الدين الرهن
 فلا يمكن من اياه وبيع عليه معسرا كان الرهن او مؤسرا كما لو ضمنه فتمت بطالبه مؤسرا كان الاصيل وممسرا مسئلتنا اذا اعسر الراهن المستعير للرهن
 وقفل والاستيفاء منه فبيع الرهن في حق الدين وقضى به الدين فان فضل من الثمن شيء فهو مال العبد لا يضمن ملكه وان عجز شيء لم يلزم صاحب العبد شيء
 لان العتق ليس بضمان الدين ولما عندنا الشافعية فذلك ان يفسد قلنا ان الاذن في الرهن عارية او ضمانا لا يضمنه في تلك العين المادونة وفيها
 واذا حصل الضمان في عين لم ينفذ في غير ما اذ عرفت هذا فان كانت قيمة العبد بدينه لم يوجد اذ لا اكثر منها ببيع وصرفه الدين وان كانت القيمة
 اكثر من الدين فان وجد واعطى شراءه شقص من العبد بدينه ونشأت قيمة الشقص منفردا وقيمة منضما او وجد باذل لذلك ببيع الشقص وقضى منه
 الدين ولو كان الباقي للمالك العبد ولو لم يرض المالك بالشقص ببيع الجميع ولو كانت قيمة الشقص منضما اكثر من قيمة منفردا ولم يوجد باذل للزيادة مع انفراد
 ببيع الجميع لثلاثه وان المالك فان طلبه للمالك اجابا به مسئلتنا اذا بيع العبد المادون في ذمة الدين وقضى به الدين بغيره نظر فان بيعه بغيره فتمت رجع الى
 بذلك على الراهن على من هبنا ومنه ما لا ينفذ سؤا قالوا بان عارية او مضمون لان المالك ان كان ضمانا فتمت فنفذ عتق الدين وان كان عارية فتمت فنفذها
 وهي مضمونة عليه ببيع باقل من ثمن المثل الا انه بما يتغلب الناس بمثله فابيع صحيح ويرجع المالك بتمام القيمة وهو قول الشافعي على تقدير قول العارية

مطالبه

فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْعَاوِثِ فِي الْعِبَرِ الْمُهَيَّجَةِ

عليه السلام الذي قد مضى فادعني عليه في هذه الساعة وقملا بمن الشاهد من الفضائل ارجع
مقدار

كتاب الزهن

اوصى

وہاں شرط کوں المرہون مما یمکن اشتیاد المرہون علیہ کتاب الزہن

[illegible]

في بيان أحكام رهن العبد المدبر

عبدالحق صاحب

في احكام الحق الموهوب

الشرط ان يقع احد شقي الرهن بعد احدث شقي البيع والاخر بعد شقي البيع ج لو قال بعني عبدك بكذا او رهنته بهذا الثوب فقال البائع بعني او رهنته كان منبها على
مسئلة الاستحباب لا يجب لوقال البائع بعني بكذا على ان رهنتم دارك بقول المشتري اشترى و رهنتم دارك بقول البائع رهنتم دارك
لان الذي جده منه شرط استحباب الرهن لا استحبابه كقولنا اصل هذا التبعين لا يكون مستوجبا للبائع هو ليدفع الثمن في الاخر ثم التبعين في الاخر ثم التبعين في الاخر ثم التبعين في الاخر
والوجه الاول مستلزم بشرط طمع ثبوت الدين لزوم فعله حاله الرهن وقوة قرينة من الفعل كالمثل في ذلك لئلا يدعى الرهن من الرهن وكما لو شرط الرهن في
البيع فان الثمن غير ثابت يصح الشرط ولا فرق في صحة الرهن بالدين للزوم بين ان يكون الدين مسبوقا بحالة الجواز او لم يكن فلا بين ان يكون مستقرا كالتقضى
ارش المجانية و ثمن المبيع المقبوض او غير مستقر كالثمن قبل قبض المبيع الاجرة قبل استيفاء المنفعة والصدق قبل الدخول امام الدين بالزوم ولا مضرة له
اللزوم بحال كجور الكتاب عند الشئ في وعند الشافعي فلا يصح الرهن ببلان الرهن للتوثيق والكتاب يسبيل من اسقاط الضوم متى شاء وكلمتي توثيقها
ولانه لا يمكن استيفاء الدين من الرهن لانه لو عجز صار الرهن المسددا من جملة مال الكاتب وقال ابو حنيفة يصح الرهن بما هو هو الوجه عندنا في بيع
المستبدل الكتاب قبل قبول عقد الكتابة او قبل قبضه بل ليس له اسقاطه باختياره بل بالحق التبعين من العبد بل لا فرق في منع عدم العكس من استيفاء
الدين من الرهن فان المملوك اذا عجز ولم يعجز مولاه امكن استيفاء الدين من الرهن وان عجزه كان كالاخر فوقف الدين بطل الرهن فبطلنا النجاسة ما انما
نقرا انك في ثمن الى البائع لظمن الرهن عليه لوقوعه قبل ثبوت الدين ولا شك في ان لا يبيع الرهن في الثمن مالم يضمن مالا كان الاصل وضمنه يجوز
كالجملة في الجملة فان كان قبل الشروع في العمل لم يصح الرهن عليه لانه لم يجز له ان يعلم انضائه الى الوجوب للزوم ولما بعد الشروع في العمل قبل ان تمامه فالقول
جواز لانتهاء الامر فيه الى اللزوم فضا كالمثل في مائة النجاة هو ليدفع الثمن في الاخر ثم التبعين في الاخر ثم التبعين في الاخر ثم التبعين في الاخر
تكانه لا يثبت له قبل العمل اما بعد تمام العمل فان يصح بيعها لانه لا فرق بين بيعها قبل العمل او بعده ولا يلزم ان يكون له قبل العمل او بعده
الى الوجوب فيهم وجوبوا واقتروا وما قولنا يجب عليهم فلا يصح اخذ الرهن بها فاما بعد التحول فيجوز الاستعانة بها فيجوز قبل التحول كماله بقا
الحبوة والبساق والعقل والسابقة ان جعلنا ما عقدا لان ما كالاجارة مع الرهن على القرض قبل العمل والافلا لا يملك انضائه الى الوجوب والوجوب
انما يثبت بسبق غير النجاة وهو غير معلوم ولا مطلقون قال بعض العامة ان قلنا انها اجارة جاز اخذ الرهن بعوضها ان قلنا اجارة فلا فرق بينهما ان لم يكن
فيها محل فمى جملة وان كان فيها محلا فمى وجوبه وهذا كله بعبارة لا يملك ان يملك من موطاة العمل بل لا يملك ان لا يملكه اذا كان مسبوقا قبل العمل
واما موضع عن سبق فلا يعلم القعدة عليه لانه لا فائدة للجماع فيه ولا هو مراد واذ امكن اجارة مع عدم المحل فمى وجوده او لا فمى محله
وهو غير معين ولا يجوز استيفاءه بل غير معين مستلزم لا يجوز اخذ الرهن بعوض غير ثابت في الذمة كالثمن المعين والاجرة المعينة الاجارة والمفوض عليه
الاجارة اذا كان منافع معينة مثل اجارة الدار والعبد المعين والمحل للمعين مدة معلومة او محل شيء معين الى مكان معلوم لان حق عقول الدين لا يملكه
يمكن استيفاءه من الرهن لان منفعة العين لا يمكن استيفاءها من غيرها وبطل الاجارة بثلث العين ولو وقعت الاجارة على منفعة في الذمة كالحايط في ثوب
جدا جاز اخذ الرهن لان ثابت الذمة ويمكن استيفاءه من الرهن بان يستاجر عنه من يملك فجاز اخذ الرهن كانه ثابت في الذمة ويمكن استيفاءه من الرهن بان
كالدبر وبيع عند الحاجة ويحصل المنفعة من ثمنه اذ عرف هذا فكما جاز اخذ الرهن بجزا اخذ الضمين بجزا وما لم يجر الرهن لم يجر اخذ الضمين بجزا
عنده البيع يصح ضمانها لا يصح الرهن بها والكتابة لا يصح الرهن بها على اشكال سبق ولا قرب حصة الضمان بها وما لم يجر الرهن لم يجر اخذ الضمين بجزا
بهذه الاشياء بطل الاوقات فانها ابيع عبده بالف ففقط وهذا شيء الغا فانها ما قبض الثمن ولا تفوت به والكتابة لا تقع ما يشاء كتابتها فانفقوا الاجل
لان كان يمكن بيع الرهن امضا للكتابة ويستترج من يتقبل منافع عبده بخلاف الضمان لان ضرر الرهن يتم لا يندوم بقاؤه عند الشئ فيمنع البائع القرض
فيه واذا لم يجر الرهن من المال على الزكوة قبل التحول فلا رهن لما افل على الدين قبله لغوات الشرط ويجوز بعده مستلزم لا يشرط في الدين
الرهن وان كان يكون برهن بل يجوز ان برهن الدين الواحد هنا بعد من ثم هو كالموهوب لو كان الثمن هو ناعشرة واقرضته قاضى على ان يكون
مرهونيا اجماعا ويرى قال مالك الشافعي القديم كالجواز الزيادة في الرهن بين واحد والمجدد انه لا يجوز وبقي ابو حنيفة كما لا يجوز ومنه عندنا في
وان وفق بالدينين جميعا فان اراد توثيقها فله منقضا وليس انفا هنا بالشرع بخلاف الزيادة في الرهن بين واحد والدين يشغل الرهن ولا ينكر في الزيادة
في الرهن مشاعا فاع وزاد في الدين شغل مشغول يمنع حكم الاصل فان لا استيفاء في صحة الرهن عند غير ادين ويكون موقفا على اجارة الرهن فان
لجاز الرهن الاول صحيح الثاني والاخر لا يملك الرهن الاول بل يقدم الثاني فان فضل بعد هذا الثاني شئ اختص الاول فان كان قد بقي من العين
اختص الاول به وان بيع الجميع ففضل من الثمن فضله اختص الاول به لان كفة التلغ من الرهن يختص الرهن ادين غير من ادين سلكا لكن الفرق
ظاهر فان الدين اذا كانا لو احدهم يحصل من التنازع مما اذا تعدد ولو جنى العبد المرهون ففداه الرهن باذن الرهن على ان يكون للعبد مرهونيا
والدين الاول صحيح عندنا ويرى قال الشافعي والاصح احرى بها اظهرها عندنا لقطع الجواز لان من مصالح الرهن من حيث يضمن استيفاءه والثاني
على القولين ولو اعترف الرهن بان رهن على عشرين ثم ادعى انه رهن ولا بعشرة ثم رهن بعشرة اخرى فباعه الرهن مع العبد لان اعتراف الخواص الرهن في
جانبه ظاهر لو قال الرهن جوابه فضله الرهن الاول فاستانفتنا بالعشرين قدم قول الرهن اجماعا لا يضمنه بغيره صاحبها بغيره صاحبها بغيره صاحبها
والثاني قول الرهن لان الاصل عدم الضم وهو اولى له ولو شهد شاهدان انه رهن بالعين لم يجر الرهن بالعين مالم يصح الشئ
بل لا شك ان بعد هذا الاول الفصل الثاني في القرض مستلزم اختلف على ان في القرض هل هو شرط للزوم ام لا اهل قولين احدهما الشرط
وهو احد قول الشئ في قول المصنفين فلو رهن ولم يضمنه كان الرهن صحيحا غير لازم بل للرهن الامتناع عن الاقباض والتصرف فيه بالبيع وغيره
لزمه ويرى قال ابو حنيفة والشافعي والمذاهب في الثانية ان شرط الكمال للزوم في القرض نعم فمن مقبوضه وصفها يكون مقبوضه ولو قبل
الصادق عليه السلام لان من لا مقبوضه ولا رهن عند ارقان فغيره القبول فافترق القرض كالتقضى ولا رهن من لم يقبض فلا يلزم اقباضه كالتقضى

في احكام الغيبض

الغضب

معتبر في الابتداء
وقد يعتبر في الابتداء
ما لا يعتبر في الامتداد

انعام

سواء شراً
الاقاب

نکاح النکاح

اولاد قبل حلول
الدين ون كان
جل فبا ظهور الجمل
٣

والشامعة

فِي بَيَانِ حُكْمِ الرِّهْنِ فِي الضَّمَانِ

[illegible]

في بيان وضع الرهن على يد المالك

يحول القيد وان كانت اكثر من دهر لم يملكه وخلع ضمانه بحكم الشراء العاقل وان كانت معلومة وبقدرة حقه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 فقبل ملكه وان لم يقبل له خلعة وخلع ضمانه بحكم الشراء العاقل فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 لما رواه القاضية عن النبي قال الرهن من دهره وطلعه من دهره فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وهو ما رواه على الذي يركبه نفقته والهدية يرباها وكان من هو ما رواه على الذي يركبه نفقته وقد قلنا ان الرهن يمنع من التصرف في الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وفي معناه سقي الاشجار ومونة الجحاد وتخصيف الاما والجر الاضطرار والبيت الذي يحفظ فيه التاع الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 فيمن الاضطرار والبيت الذي يركبه نفقته والهدية يرباها وكان من هو ما رواه على الذي يركبه نفقته وقد قلنا ان الرهن يمنع من التصرف في الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 ايدها انه يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 الثاني يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 الثالث يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 العاقل هناك انما هو متوقع والحاجة الى المؤنة معلومة مستحقة وان كان ثلثه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 نفقة ومكان يحفظ فيه على الأول وهو الاصح عندهم ولو لم يكن للرهن ثمن او لم يكن حاضرا في المالك او من الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 فيمكن ان يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 منه منتهى هذا العبد يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 جان وان كان ما كان في الاقوى المنع منه ويقتضي ان الغالب منه السلامة ولا شائبة رهنه وان كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 في الترك دون القطع وله القطع وليس له قطع سلته ولا اصبع لا خطر تركها الا فاضح منه ومن كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 اعتدال ان لم يكن ان كان يملكه قبل حلول الاجل لا يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 تأخير الرهن ولو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 من السمت ويقتضي ان الرهن يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وبالغريب ما يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 بهت ليس يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 في وضع الرهن على يد المالك فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 اذ عرف هذا فان ذلك العبد يكون كالعبد الذي يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وابن البارك والساقى لا يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 بذلك لان الرهن من تمام العقد يتعلق بالعقد لا بالبيع فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 الايجاب القبول قبل ان يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 جاز الرهن سواء كان مسلما او كافرا هذا اذا كان الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 يجوز ان يكون عبد لغيره ان سببه لان منافع العبد ليست له ولا يجوز تصديقه في الخط فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وهو ما يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 ولان ذلك فلو كان في البيع سحر او غش او غش في القرض فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وكالته وكان له بيع الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 البيع لان لو كان له عقد جاز فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 قبل القبض فان رهنه عن البيع فعلى صحة الرهن يكون الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 في عقد الرهن ولو شرط ما عداه انفسحت بعزل الوكيل او كسر الجاهل او امان عزله الرهن فلا يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 اذ الرهن يملكه ولو شرط ما عداه انفسحت بعزل الوكيل او كسر الجاهل او امان عزله الرهن فلا يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 فانما يطالب بالبيع ومنعه منه لغيره فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 ان يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 انما يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 والشان ان يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 واذا قلنا ان الوكيل لا يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 وكل انفسخه ان كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 على كونه يرباها ويشتري بثمنه الرهن فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 ان يكون في يد رهن الرهن كان في ايديهم انفسخه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 مستعمل في يد المالك فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه
 قد مضى بالمانه وضما بغيره فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه فلو كان هذا العبد يملكه لم يملكه

والسنة خارج
 كهيئة القعدة
 تحرك التوكيد
 وقال الاطباء
 هي درم فقط
 فيم يرباها ويشتري
 تحرك التوكيد
 والله اعلم
 يقول المتن
 لا يرباها ويشتري
 العلم والفقهاء
 الفقه يرباها ويشتري
 واذا قطعت
 اللام
 مذهب

کتابخانه

[illegible]

فِي بَيْتِ الْمَسْجِدِ وَخِصِّ الرِّهْنِ عَلَى الْمَدَّةِ

بها العدل وهو احد قول الشافعي في ان الاخر يتبع لان ما هو بالاحتياط وحالة الخيارات بمنزلة حال العقد او دفع البعثة في حالة العقد باع بالثمن او دفع
وان كان قد باع بشئ المثل فكذلك ما لو باع بالثمن في كل من قبل الفسخ من البيع منه فابيع الاول بالثمن وان كان عدله قد قطع ذلك البيع فلا بد من بيع عدله
بعض الشافعية ان ازيد له كان البيع بحاله كالوكيل لا يبين المصلحة ولا يبرئ من البيع من اقله بل باع عدله من اقله ولو باع عدله
العدل في البيع الاول باع من الرضا في كونه من هذا النوع في البيع ثم خصه خلافه في عدمه ولو خلا فان اوكيل البيع باع فرفع البيع هل يمكن من ابيع مرة لغوي
مسألة في ابيع العدل الرمن باذنه ما فاش يكون لما اتفق به لا خلاصا عليه بل باع ما يكون من ضمان الرمن الى ان ينفذ الرمن فادخلت به من غير تفرط
لم يضمن من الرمن شي وعبر قال الشافعي في هذا العدل وكل الرمن في البيع وانضم حله وعولس له بقضه فاذن كان من ضمانك ابا الامناء وقال ابو حنيفة
وما لك يكون من ضمان الرمن لما ابو حنيفة فينا على اصله من ان الرمن مضمون على الرمن وان لم يدره فيكون مضمونا وليس بمضمون من ان الرمن مضمون
واما انك فانه يقول ابيع حق الرمن وهو تابع لحقه الفسخ يكون للرمن وببره الرمن ببيع الرمن وقوله الشئ يكون للرمن ليس صحيحا لان عدل الرمن وانما هو
الرمن باستيفاء الفسخ منه لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال الرمن من اضمنه خصه من ضمانه وهذه حادثة العرب في حلف الضمان ولو باع العدل في
الشرع بد من غيره بقرضه ثم خرج الرمن مستحقا فان كان عدله قد اعلم المشتري انه وكيل الرمن فان التهمة على الرمن فكذلك على باع مال غيره وبذلك قال الشافعي
لانما يبيع في عقد من غيره فلم يلزم الضمان كسائر الاحكام وما بالوكلاء ولا يكون العدل طرفا للثمن في ابيع رضى لانما يبيع في عقد من غيره وبذلك قال الشافعي
والثاني يكون طرفا كوكيل في الوضو خلا بوجبه التهمة على الوكيل في بيع الرمن في ذلك على ان حقوق التهمة يتعلق عند ما وكيلا وهو علم باق في
الوكالة وقال مالك لا عهد على العدل لكن يبيع المشتري على الرمن في بيعه بد منه فخره الرمن كان لا يبيع في عقد من غيره بل باع عدله في عقد من غيره
عليه كوكيل وقد بينا ان الرمن باع من الرمن وكل له دون الرمن في خروج حقه بعد ما دفع الشئ الى الرمن فان المشتري ان يبيع على الرمن في عقد من غيره
يرجع على العدل في بيع العدل على الرمن او على الرمن في ابيع الرمن كما لو كان المشتري في بيعه عليه ببيع الرمن في بيعه على الرمن في بيعه على الرمن في بيعه على الرمن
كان العدل حين باع لم يعلم المشتري انه وكيل كان المشتري لو رجع عليه ببيع الرمن في بيعه على الرمن في بيعه على الرمن في بيعه على الرمن في بيعه على الرمن
فان نكل من ابيع حقه المشتري ببيع حقه ولم يرجع هو على الرمن لانما يبيع في عقد من غيره بل باع عدله في عقد من غيره وبذلك قال الشافعي
قوله مع البيع ولا يكلف قامة البينة على ذلك في الرمن في بيعه عليه قامة البينة على ذلك في الرمن في بيعه عليه قامة البينة على ذلك في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
وفي ذلك ضار اكثر ويكون تالعا من ضمان الرمن وقال ابو حنيفة يكون من ضمان الرمن كمن مرهون والرمن عند مضمونه ولو قال العدل حلف المشتري في الرمن في بيعه
الرمن في ذلك عليه قامة البينة فانما بين هذا البينة والقول في الرمن مع بينه كمن من الدعوى في قول الشافعي ابو حنيفة القول في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
اخذ حقه من الرمن وبيع الرمن على العدل فان كان قد اذن في التسليم فم لو اذن او لا وصرف في التسليم احتمل التضمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
الرمن باينه لئلا ما امر به الرمن في علم فيما باخذه ولما شافعيه وجان وكذا لو حان فيهما انما اطلق في التسليم فاما اذا شرط عليه لا يشترط في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
انما يضمن بترك الاشياء لقول الشافعي وانما هو في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
لان العدل لم يقبل قوله في اسقاط الضمان نفسه ولا يقبل في ايجاب الضمان عليه وهو لا يملك لوكيل الرمن في دفع الدين الى الرمن ولما هو وكل الرمن في حفظ الرمن
لم يقبل قوله فيما ليس بوكيل فيمن جهة كوكيل بجلالة فضل الله في رضى انما هو في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
بسقط قوله ولا يكون بمنزلة الاذن لا في رضى في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
العدل لان العدل في رضى في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
انما ليس للعدل ان يبيع مع الاطلاق لا في رضى في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
الى المشتري با رضاه انما كان باقيا استرد بوجوه للعدل بغير الاذن السابق وانما هو في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
او شبهة فالرمن بائنا في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
مسوخ والثاني ان الرمن حرم العدل حط النقص الذي كان محتملا في ابتداءه ويحتمل المبيع وان غير المشتري لو لم يبيع مسؤل من او غفلت الغلظة وانما هو في حصة الرمن في ضمانه
لما هو في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
ملك الشئ فاذا اختلفا في ذلك الى الحكم فاذن له ان يبيع بغيره في البلد سواء كان من جنس حق الرمن او لم يكن وسواء في ذلك قول احدهما او خالفه في ذلك
في البيع يكون بغيره في البلد ولو كان لثقتان فيهما فقد البلد باع بغيره في البلد سواء كان من جنس حق الرمن او لم يكن وسواء في ذلك قول احدهما او خالفه في ذلك
منها فان كان الحق من غير جنسهما باع بغيره في البلد سواء كان من جنس حق الرمن او لم يكن وسواء في ذلك قول احدهما او خالفه في ذلك
الشافعية انما قال الرمن بغيره في البلد سواء كان من جنس حق الرمن او لم يكن وسواء في ذلك قول احدهما او خالفه في ذلك
الرمن موضوع على يد العدل بطلت وكذا لا يملك الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
ورثة الرمن في دفع الدين فان دفعه من غير الرمن الا ان يبيع الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
في ضمانه ببيع في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
واستحق الرمن من بدل المشتري فانما هو في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
المشتري عليه لانه بعض من الرمن في حصة الرمن في ضمانه وان كان في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة في الرمن في بيعه عليه قامة البينة
كان فاسدا فان كان مشروطا ببيع ثبت له لثقتان فيهما فقد البلد باع بغيره في البلد سواء كان من جنس حق الرمن او لم يكن وسواء في ذلك قول احدهما او خالفه في ذلك

10

[illegible]

فے بیان بذل الرهن

[illegible]

جنتی دھواں دھواں لا تھنڈی بنا انا لوجہ " عدد و قضا میں لا یر و لیس لڑھکن و طاہر الاثر "۔

کتابخانه

[illegible]

في المنافع الواقعة بين المرامين

أَوَالْقُبُورِ

کتاب

جاءه وانقضها اناءه فان صدقها حكم به عند تمام

ربع المائة ونصف
نصيب كل واحد
منها

فاحكام الشانغ الواقع بين الشراعتين

[illegible]

في بيان الواجب التهن

[illegible]

عقود
الجلد اول من كتاب الفاظ الازهار في علم النساء

كتاب الرهن

[illegible]

فے بیان لوحی الرهن

للشرف

المفتون

[illegible]

اسلام آباد

عليه

تکامل الحبر

• **الذاتية**

فليس لنا في الدنيا
لا في الآخرة
من مال ولا من
من غيرنا
فلم يكن

في احكام تصرف المدين بعد الحجر

ما فلا خلاف ان كان بائنا فله ان يرد الرجوع اليه من ماله والثالث ان البائع المحبذ في رجوع اليه من ماله وان كان عالما بعد الوصل الى العرش كذا الفرض
ويقرب من هذا ما اذا بيع من عبد بغير اذن مولاه وقلنا بصفة البيع فان العرش يتعلق بمتعة بغيره فان كان عالما في ثبوت الحجر وان كان جاهلا
ثبت **مسألة** ان المدين للبايع الرجوع في البيع على الفلوس المحبذ ومن لم يلزم الغمراه بالتمسك الاقرب لمنع لانه من حوادث بعد الحجر وضما صاحبه وكل هذا
شأنه من الدتور لانه لا يلزم مستحقا الغمراه بل ان مضل منهم شيء اخذ والاصل ان يجلد ما لا وهو واضح قول الشافعي والثاني انه لا يلزم لانه وان كان مباحا بغير
فانه في مقابلة ملك جدد فلما اذا مال جاز ان يزيد الدين بخلاف الصدق الذي يكبح بعد الفلوس ومن ضمنه بعد الفلوس فانه لا مقابل له هناك **مسألة**
اقسام ديون الفلوس الثابتة بعد الحجر ثلاثة اقسام باختيار مستحقة فان كان في مقابلة شيء كمن البيع فمقدرة كذا الخلاف في ان له المطالبة به لولا ان لم يكن في مقابلة
شيء فلا خلاف ان في مستحقة بضاعة الغمراه بل بضيرة لكانا **مسألة** ما من بغير اختيار المستحق كارت الجناية وغرامة الاثلاف وفيه وجهان لا ينافيان في الحق
حقوق الاثرين باعتبار امواله ضار كالموجي الرأى لاملاله غير لغرض الا بزام الحق عليه لغرض في الثاني انه يضار به لانه لو وجد منه نقص فيجب بعد كلفه لا نظارة
ج ما يتجدد بسبب مؤنات المال كبر الوان والناقد الكمال والحال للمنادي الدال ولجدة البنت الذي يحفظه من التنازع فانه المون كماله معتد على ديون
الغمراه لانها الضلعة الحجر واجبا ارباب الحقوق حقوقهم ولو لم يقدم لهم ربحا في تلك الاعمال وحصل الضرر بالمفلس والغمراه وهذا كله اذا لم يوجد مضطوع
بذلك كماله بقتل المال سعة له فان وجدته وطوع او كان في بيت المال سعة لم يصرف من الفلوس اليها **مسألة** شرطنا في التصرف الذي يقع على الفلوس من كونه
مبتدئا لا ابتداء بالبيع والصدقة والوقت الكتابية لخصه امام الدين مبتدئا فانه لا يمنع منه فلو اشترى قبل الحجر شيئا لم يطلع على عيبه بعد الحجر فانه الرد بالدين
المنطوق في الرد لا نه ليس به راء تصرف بل هو من احكام البيع السابق ولو حقه والحجر لا يمنع من الاحكام السابقة عليه ليس ذلك كالموجع مع العينة لان ذلك تصرف
مبتدئا فانه رافق ان منع من الرد بالبيع او تصرف او عيبا حدث لزم الاثر في ملك الفلوس سقاطه لانه تصرف في مال جلي لا لاثلاف الا غير عوض وهو ممن الاثلاف
بالعوض بغيره اولى لو كانت العينة في رد الرد بان كان قيمته مع العيب اكثر من ثمن الشئ لم يكن له الرد لان من يتوكل على ثمنه عوض وكذا المريض لو اشترى مال
شيئا ثم وجد عيبا مرضه فسكه والعينة في الرد كان المقدار الذي ينقصه العيب من ثمن الشئ وكذا في الطفل اذا وجد ما اشتراه الطفل معيبا كانت العينة في ابقائه
لم يكن له الرد وثبت في هذه الواضع كلها الاثر لانا لا شرط في وجوب الاثر امتناع الرد وقال الشافعي لا يثبت الاثر في هذه الصور بنية على امله من ان الاثر
لا يثبت مع امكان الرد والرد ههنا ممن غير متمنع في نفسه بل انما امتنع لان المصلحة اقتضت امتناع منه **مسألة** لو تبايعا بجان ففلسا او اصدقا
خيارا الفلوس وكان له اجازة البيع ورده سواء وصي الغمراه او محطو ولا يغيره هنا العينة لان ذلك ليس تصرفا مبتدئا وانما امتنع من الفلوس من المصنف والمصدق وفادته
والاجازة بان خيار الرد بالعيب لا ينافي في مقتضى رد البتات له فلا يتعلق حق الغمراه بالمال في بعضه فلفظه بخلاف ما اذا خرج معيبا او اضعف القلق
جاز ان لا يعتبر شرط العينة وهو ظاهر وجو الشافعي والثاني ان يجوز الرجوع والاجازة معتقدا بالعينة كالرد بالعيب وهو يخرج من عقد المرض في صحة رد البتات
ثم يفسخ او ينجي له المرض على خلاف العينة فانه تصرف من الثلث في الرد بان حجر المريض اقوى فان مضى الورث تصرفا لمريض قبل الموت لا يفسد شيئا ولو اذن في بيعه
المفلس بفسد ثم الصحة والاحتياط والثالث ان كل واحد من الفسخ والامضاء وقع على موقوف العينة فهو صحيح والافانظر في الخلاف في المالك رد البتات والى ان الذي
افلس بما هو فان كان المشتري قلنا الملك للبايع فلم يشترى الاجازة والفسخ لها الاجازة فلا يملكها حاليها اما الفسخ فلا يمنع دخول شيء في ملكه لا نزال ما كان
قلنا الملك للمشتري فله الاجازة لانه يستدبر الشئ في ملكه فان فسخه لم يخرجه من ازالة الملك وان فسخ البائع فقلنا الملك له فله الفسخ لانه يستدبر الملك ليس له
الاجازة لانه يزيله وان قلنا الملك للمشتري فللبايع الفسخ والاجازة كما قلنا في طرق المشتري وما ذكرناه اولى لو قبل في الرد بالعيب لانه لا يتبدل العينة كافي
النجاة **مسألة** لو جنى على الفلوس وعلى مملوكه او على مورثه جناية فان كانت خطاه وجب المال لم يتعلق به حقوق الغمراه ولا يحجبه به الموعنة وان
كانت عدا بوجوب له قصاص بخلاف بين القصاص والعفو وليس للغمراه مطالبة بالعفو على مال لانه اكتسبه للمال فملك وهو خير من كماله لانه لا يملك ثمن الخمر
فان استوفى القصاص فلا كلام وان عفى على مال ونفى الجاني ثبات المال فيعلق به حقوق الغمراه وان عفى مطلق سقط حق من القصاص ولم يثبت له مال له واجد في
الشافعي لان وجوب جناية العدا لقصاص خاصة ولم يقل الخزان موجبا لها اعدا الامر بين ما القصاص والدية فان عفى على القصاص يثبت له الدية وتوافقها حق
الغمراه وان عفى على غير مال فان قلنا الوجوب لقصاص خاصة لم يثبت له شيء وان قلنا الوجوب الامر بين ثبوت الدية ولم يصح سقاطه لها الحق الغمراه لان عفو
عن القصاص بوجوب الدية فلا يصح منه سقاطها **مسألة** الفلوس المحبذ عليه الدعوى لا نه ليس تصرفا وما لا يثبت استرجاع مال لانما في خلافه اذا ادعى عليه غيره
بمال فان اعترف والمدين عليه وثبات البينة ثبت له المال وتعلق به حق الغمراه وان نكر ولا يثبت فان حلف برئ وسقطت الدعوى ولو اقام الفلوس شاهدا واحدا
بدعواه فان حلف مع شاهده جاز واستحق المالك في تعلق به حق الغمراه وان امتنع لم يجز عليه البينة لانا لانفلس صدق الشاهد ولو علمناه بنبأه حتى يشاهد من غير غيره
فلا يجزى على الحلف على لانفلس صدق ولا تكليف لجبا عليه لم يحلف الغمراه مع الشاهد عندنا وهو الجحد بالشافعي وبه قال احمد لانه لا يجوز للانسان ان يحلف
لبينة بيمينه ملكا لغيره حتى يتعلق بيمينه كالا يجوز للزوجان يحلف لاثبات مال الزوجان كان اذا ثبتت تعلقت بيمينه ما يروى في القديم ان الفلوس لم يحلفوا ان
حقوقهم يتعلق بيمينه للمفلس كما يحلف لورثه مع شاهدهم بالورثه ثم لو كلف في العدة ما اذا حلف من العقد مع مخالفا وان ثبت العقد لغيره والقرن فلان لو يورث
بشئون بايمانهم الملك لا نفهم والوكيل في العقد البينة متعلقة به كانه لو اقرنا فثبتت بيمينه فعل ففسد هذا الحلف موكلة على ذلك وكذا من مات وعلمه
فادعى وارثه دينا له على رجل واقام عليه شاهدا وحلف معه بيمينه الحق وجعل المالك شاهدا له وان امتنع من البينة او لم يكن له شاهد وكل المدعى عليه من البينة
ولو حلف الوارث البينة لم يرد فله فله الغمراه اما عندنا فانا لا نقدم وامل عند الشافعي فلو لا هذا الجحد به كقولنا لان حقها بيمينه ثبتت لهما البينة
فليس اليه وطحا لو وصى لسان بشي فوات قبل القبول لم يقبله ولا نه لم يكن للمفلس القبول وقاله العدم بيمينه العزم لانه في حق الزكوة فاشبهه لو ارثا في حقه
هذا لقولنا ان يثبت البينة الشاهد بالنبوة وهو المملوكي الفلوس بيمينه ودل المدعى عليه البينة فلم يحلف الفلوس في احوالات الغمراه ولكل اقره فلو كان عند البينة
الحلف في العلم ان بعض الشافعية ذكر طريقين في احوالات الغمراه الفلوس مع شاهده احد المملوكين والثاني في قطع بالتمنع ههنا والخلاف في البينة والقرن بالحق

تمت من الحفظ ٤٤

ہکون

كتاب النفس

مکتب

کتابخانه

في بيان شرائط بغير الاعمال

[illegible]

اللعن لهما
من خلقهما
ازواجهما
ففي الجنة
في الجنة

في بيان المعاوضة التي عليك بها المفلس

[illegible]

فاحكام بنقض العين

والآمنين

فوجد بعينه فهو حيا وبروا كان قد أقبض من ثمنه شيئا

وہابیہ

فاحكموا التغيير الزيادة

[illegible]

للضربة
وضمنا اذ ارهن
الام دون الولد
انهما يباغان معا
او يمتلئ الفريق

بجلافتها الأولى
الطاهر هو احد قولي
الشائع الذي انزل
ذلك كما اذا سدر جيبك
ادعني هذا فاذا
الى الملك بينك

لَا تُكْرَهُ

هنا وان بابا حنا
الشيخ لانه موثق
عالم يدخل البند

[illegible]

في أحكام الزيادة في البيع

२६

حرف

في أحكام الزنا وفي البيع

شیریں

فَاتْلُوا حُرُوفَ

[illegible]

في أحكام حجرة الصغير

طبيعها وادراكها بكونها اتحادا مائلا نحوها ونفسا بتركها وطعاما له ولعباله ومنتفع على ادراكها اخذها الخلق حاجته بها فبضيق المولم وبسحق هو وواحد للغير ليس في الخلافة لانه مشروطا باعماله بارتباطه كونه فخرج عن الاحتياج به صورة التزاع لان شرط الاختصاص ان يكون ما يحتاج اليه الفيلسوف ضروريا في معاشه و لعموم الاخبار الدالة على المنع من بيع السكن وقد ذكرنا بعض ما في باب الدين وحق الناس بخلق ايقامه بالعين حيث سواها والقدر في الجبل المذكورة من ابايخ الامم الفلاس ولو كان شيء للفلاس صنعتهم فكيف يعلقونه وما يحجب عليه لعباله او كان يقتل على كسبه للغير بتركه شيء وان لم يكن له شيء من ذلك تركه لغيره يوم القصة وما قبله من يوم الآخر ولا يترك له ان يدين به ذلك فهو احكاما للزنا بين احد وفي الثاني يترك له ما يقوم به معاشه وليس يجبر اذا عرفت هذا فينبغي ان يترك له النفقة الى يوم القيمة وبوود القصة بما يقام ويجعل ذلك لها لا يتعلق بغيره بعضه لان من يعلق حقه بالعين فهو سببا من غيره ولو تعلقت حقوق الجميع بالاعتناء استطاعتهم بالنسبة

مسألة لا يجبر على الفلوس النكح فقد تقدم فلا يجبر على قبول مذهب ولا صلته ولا وصية ولا قرض ولا تجبر المرأة على خدمه وما من الزرع الملقى في الأرض
لله والقرى ولو قهرنا الزوج على أخذ المهران خاف من ذلك والاخذ منه ولا يجبر على النكاح للخدمه وما الملقى النكاح من وجوبه وقوله ما **مسألة**
لو اشترى جبار فزرع واشترى مائة فمضاه فبنت ثم افلس فانها بضر بان يقبض الحب المأومع الغرم ولو لا برجباني الزرع لان عين ماله ما عمنه وموجودة فبذلك لا يشترى
طعاما فاطمه عبد الحق كبرفانه لا حول له في العين ولا ان نصيب الجاهل منه غير معلوم لاحد من الناس فكذلك لو اشترى بفسده وتركها تحت حاجة حوشتها فزاعها
لم يرجع بايع البضطة فالمرغ لان عينها غير موجودة ولما شفي وجهان **مسألة** اذا باع امين الحمار لفلان ففلس فلان فبذره بغير شرط فظروا ان العين بفسده
يجع بالقرض على الفلوس لانها بيعت عليه ونقل الزرع عن الشاقي ان اشترى باخذ الشئ من مال الفلوس وروى غيره انه بضر به العين مع الفراء واختلفوا على ان
منهم من قال على اختلاف جالين ولو كمل والوكيل والوكيل كالانجاب وليس الحمار اذا باعوا مال غيره ثم راسخو المال على الشئ كما نكح العبد على من بيع عليه قد عكف

الكلام على ذلك الرمي فان باحقيقه يقول على الوكيل بخلاف الابايجاد وقد سبق فلذا اجب عبد الفيلس بخلق الارش بوقته وكان ذلك مقدما على حقو
الفرماء لان الجنابة لا محل لها سوى رتبة الجنابة ودون الفرماء متعلقة بدرجة الفيلس فيقدم الحق المختص بالعين كما يقدم حق الجنابة على حق الرمي فيثبت
هذا فانه بهاج العبد الجنابة فان كان فوق الجنابة فلا يجب وان قلت بتمتة والباقي الى الفرماء وان كانت اقل لم يثبت المجتني عليه سوى ذلك
مسألة قد بينا اننا اذا اظهر غير الرمي نقض المحاكم القسمة او يرجع على كل واحد بحصة بقضيه بالحسنة ومع نقض القسمة لو كان قد حصل له المصلحة
بعد القسمة هل يشارك الفرءاء في المظهر وبطلان القسمة وكذا الوسم الزكوة فظهر بطلان القسمة وحصل النماء اما لو ظهر ربه على المصلحة
القسمة فان قلنا النماء للوارث فلا يجب والابع الزكوة ولو لم يبق المال بعد القبض ففي احسن احوال الفرءاء اشكال **المقصد الرابع** في الخبر

الحجة اللغة المنع والتضييق ومن سمي الحجة المانعة من المنع قال الله يومئذ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله القانتين
 يمنع صاحب من أن ياكل الغنياء وما مضى عاقبته قال الله من ذلك فمن لم يجد الحق من الحق فليقلع يده عن ذلك ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله القانتين
 لصحة نفسه والأول حسنة الحجة المنع من الحجة المانعة من المنع قال الله يومئذ يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إنما يحب الله القانتين
 وحسب الله ثم حجة المنة في السلب وهذه الأقسام خاصة لا تنجم جميع التصرفات بل هي من العقوبات وكثير من التصرفات ولها أبواب مخصصة بها أقسام كثيرة
 ثلاثة أحدها الجنون بجر الصبيح جرح الصبيح المذكور في هذا الفصل ثلثة الصغرى والمجنون والسفيرة والحق على هؤلاء الأقسام لا ينتمون من التصرفات الأولى
 وذهب منها فصول الأول الصغرى وهو مجزوع عليه بالنقص والإجماع سواء كان تمهيدا أو لا في جميع التصرفات إلا ما يستثنى كبدائته وإسلامه وأمره وقدره
 ووصفته وأصله الهدى وأذنه دخول الدار على خلاف ذلك قل الله وابتلوا البشائر حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم
 شرط في تصرفهم الرشدا والبلوغ وغيره من البلوغ والنكاح لأنه يشترط البلوغ وقال الله نعم فإن كان الذي عليه الحق سقيا أو وضعيفا أو لا يستطيع أن يبل هو
 فليملك عليه بالعدل قبل السفيرة البذر والضعيف الصبيح لأن العرب والعربى كل قبل العقل ضعيفا والذي لا يستطيع أن يملك الغلو بعل عقله

مسئلة المجزأ بغير ذوات الصبي وهو البلوغ وله اسباب ثمانية اما هو مشرك بغير الذكور والاناث ومنها ما هو مختص بالنساء اما المشترك فله اثنا عشر والاحتمال والسن والمختص امران البعض الحمل وما للشفا خاصة فهنا مباحث **الاول** الابنات والابنات تختص بشعر العانة والخص والذوق الشعر الضيق الذي قد يوجد في الصغر بل بالتحسن الذي يحتاج في ازالة الى الحلق وحوله ذكر الرجل وفتح المرأة وبنات هذا الشعر التحسن يقتضي الحكم بالبلوغ والافتقار لالة على البلوغ فاننا نعلم سبق البلوغ عليه حصوله على المنزوي وللشافعي قولان احدهما انه بلوغ والثاني انه دليل على البلوغ وقال ابو حنيفة ان

ليس بلوغا ولا ملأا عليه لانه انبات شعر فاشبه شعر الراس فساوى البدن والعروق فانما انجزها قاضيتها بان هذا الشعر انبتت الابد البالوغ بخلاف غيره من
الشعر والفرق البدن في الراس لما روى العامة ان سعد بن معاذ حكم على ابنه قريظة بقتل مقاتليهم وسبى زناهم فكان يكشف عن مورتز الواسع من ثيبيه
منهم قتل ومن لم ينبت جعل في الراس والى وعن عطية القرظي قال عرضنا على رسول الله يوم قريظة وكان من انبت قتل ومن لم ينبت خلط سبيله فكنت فيهم
ينبت خلط سبيله ومن لم يطق الخاصة بداره حفص بن الغزيرى عن الصادق عن ابائه عليه السلام قال قال رسول الله عرضهم يومئذ عن المعانات فمن وجد انبت
قله ومن لم يجد انبت المحقرة والنداءى ولا نه خارج ملائمة البالوغ قال الماويدي في الذكر والاشق فكان علماء البالوغ ولان الخارج صريحا من متصل
فلا كان من المنفصل ما ينبت البالوغ كذا الفصل **مسألة** ينبت هذا الشعر قبل على البالوغ في حق المسنين والكمال عند علمائنا اجماعا وبه قال

واحد والشا فوقع احد القولين لان ما كان علما على البلوغ في حق الشريك كان علما في حق السليبي كما عمل في الثاني انه لا يكون علما على البلوغ في السليبي
يكون كذلك في الكنا وهذا اذا قل انه دليل على البلوغ وان قال انه بلوغ كان بلوغا في حق السليبي ولكن اذا وجه انه بلوغ حقيقة بناسه على سائر الاسباب
وجه انه دليل عليه وهو اظهر القولين بعد بان البلوغ غير مكسب لا بآيات شتى يستعمل المعالج والمناق في بين السليبي والكنا اذا قلنا انه دليل على البلوغ
لان جعله وليا في حق الكنا مفسدة لا يمكن الرجوع الى السليبي في معرفة البلوغ ومراجعة الاثام من السليبي والاعتماد على اختياره من نواحي الولي المنهلي
بجلائه الكنا فان لا اعتماد على قوله ولان التمهت بلوغ هذه العلامة السليبي وان الكنا لا لا المسلم يحصل له الكفاية الاحكام بذلك واستغناء

فی بیان اسباب البُلوغ

[illegible]

فَاحْكَامِ السَّيْفِ

لفولہ

المحرم بعد

فی بیان فائدہ الحجرت علی السبہ

منا في الذمّة كالشراء بعين خال في الذمّة وصادف من

تجربہ

[illegible]

فِيهَا الْمَنَاحُ لِمَا لِكُتْلُفِ الْكَفِّ وَالْحُجُونِ

[illegible]

في بيان تصرف الولي

فإنه ما لم يثبت فلا يثبت غيره إلا بعد دخوله في حيزه من المصاديق فمعه وهو لم يوزان بتولي حيزه العقد وإذا دفعه المعتبر كان للعامل ما جعله له الأول
 وإذا دفعه عليه لأن الوصي نائب عن اليتيم فمصلحة مصلحته تقتضي من كسره مال الملك **مسألة** وتبين طاعة التابعي واليتيم أن يكون له ما كان يكرهه
 فإن انتهى أحد الوصيين إلى التجارة في مال القان أنجر كان الضمان عليه والرجع لليتيم وهو من في الحسن عن محمد بن مسلم عن الصادق في مال اليتيم قال للعامل به
 ضمان يثبتهم الرجوع أو المكن للعامل به مال وقال أن أعطاه **مسألة** لا يجوز لولي اليتيم ابتضاع ماله وهو مودعه الممن بتجربته والرجع كله لليتيم لأن ذلك يقع
 من المصانعة بل أنه إذا جاز وفجر من من به فمصلحة من يدينه جميع بمقتضى ما يثبت في العقد لا يملكه لأنه لا يملكه من الفضل ولا ينفقه إلا كغيره من ماله
 متيقنه الأصل بان مع الاستقامة والفرق بينه من التجارة بل هو ولي منها الملقى التجارة من الاختار والخطأ والاستغفار أن يكون في مثل مصلحته أما الفضل فليس
 وجود السلطان أو شرف الموضوع على البوار لم يجرى ويجوز أن يفتقر عقاره ويقتدره إذا استند من المدد والمساكن لأنه معنى الشراء إلا أن يكون الشراء أغنى من
 المال لم يفتقر على البناء فان حصل شيء حصل في البناء وإذا أراد البتاني بما فيه حظ لليتيم وبقيته بالأجر والطيب وإن اقتضت المصلحة البناء بالليتيم فعله لا
 فلا لأنه إذا صدق لا مرجوع له ولا يملكه ماله ولا يجوز أن يبيع خطه ماله ولا يجوز تضيق الخط العاجل فيحصل الضرر واليتم لتوهم مصلحته بقاء
 الأجر عند عدم البناء وما لا يقع ذلك في حيزه ولا يحتاج إليه من أكثر من المبدأ لا يوجد فيها الأجر وكثير من البلدان لم يخرج عاداتهم بالبناء بالأجر فلو كلفوا
 البناء لا يحتاجوا إلى العزلة كثيرة لا يحصل منها طائل فالأولى البناء على كل بلد على ما دونه **مسألة** لا يجوز بيع عقار الصبي لغير حاجة لا فائداً من الشراء
 للمنفعة من الخط والمصلحة فيكون بغيره موقوف الخط فان احتج به بعد جاز في بيعه قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبو حنيفة قال بعض العامة لا يجوز ولا
 في موضعين أن يكون به ضرورة إلى كسوة أو نفقة أو قضاء دين أو ماله لا يملكه ولا ينفق حاجته إلا بالبيع أو بصرفه عن الوفاة ينفقها وما يحتاج إليه
 أن يكون في بيعه عينة بأن يدفع منه زيادة كثيرة على مثل مثله ويرغب إليه بربك أو بأكبر من مثله وهو مجرب عليه ببعض ذلك الشرع واحتجوا عليه بخلاف الملاك
 بغيره لا يجوز أو نحوه أن يكون قبل الخلع أو من قبل الأولاد ونحوه ويرى أن الشافعي قال أحمد كل موضع يكون البيع أغنى ويكون نظر المهر جاز ولا يفتقر إلى تقديمه وكذلك
 كانت الدار بغيره العجز ولا يفتقر إلى الصبي بالمقام جاز بغيره شراء عوضها أو المخرجات عن محصورة فالصابط اعتبار العينة فقد يكون العينة لغة تركها البيع و
 أن إعطاء الباذل صمعي مثله إذا لم يكن به حاجة إلى التمسك أو لا يمكن حينئذ مثله ويحتاج من صاحبه فقد روي عن النبي أنه قال من باع داراً لم يصرف من مثله مثله
 لم يباذله فيه **مسألة** لا يجوز للولي من الطفل والمجنون بيع عقاره وغيره في موضع يجوز بالنفقة والتسبقة بالعرض بما يقتضيه المصلحة وإذا باع
 من مثله رده على منتهى فقد لا شهد عليه وادعى به ردها وإني فان لم يفعل من هو قول أكثر الشافعية ونقل الجويني صحة البيع إذا لم يرضى وكان المشتري لها
 وقال لأصح العصة ولا يكون ضماناً افتقاراً على منتهى الذي ليس بمعتد لأنه معرض عن الألف بخلاف الأقرع لا يجوز من عند خوفه لأنك لا تحتاج إلى الباطل ما مال
 ولعله من نفسه يشهد أن ربه من نفسه بل يؤمن به حق ولده وكذا البحث لو اشترى له سماع العينة بذلك **مسألة** إذا باع الأب أو الجد عقاراً للصبي
 المجنون وذكر أنه الحاجة ووقع الأمر له كما جاز له أن يبيع على البيع ولم يكن لها اثباتاً لحاجة العينة لأنها ممتنعة من حق ولدها ولو باع الوصي أو المهر
 المحاكم لم يسجل المحاكم إلا إذا قامت البينة على الحاجة أو العينة فإذا بلغ الصبي وادعى على الأب أو الجد بيع ماله من غير مصلحة كان القول قول الأب أو الجد مع التعين
 وعليه البينة لأنه لا بدعي عليه ما خلا ذلك إذا كان الظاهر حاله الشفقة وعدم البيع إلا للحاجة ولوداعه على الوصي والألمين فالقول قوله العقد وعليه البينة
 لأنها مأمدة عيان فكان عليها البينة وفي غير افتقار الأولاد في الدليل لهذا الدليل هو واحد في الشافعية وفي الأخرى يقبل قول ما مع البينة الغرض عس
 الأشهاد في كل دليل وكثير يبيعهم من الشافعية من أطلق وجههم من غير فرق بين الأولاد سواء كانوا أباء وأجداداً أو غيرهم وأولادهم وأولادهم وعمرهم
 الصبي المجنون على المشتري من الولي كدعواه ما على الولي **مسألة** وهل للوصي واليتم بيع مال الطفل والمجنون من نفسه وبيع ماله نفسه منه منع منه
 جماعة من علماءنا والشافعية لا يقولون له لا يشتري الوصي من مال اليتيم والأقرع عند الجواز والتمتع منه بغيره مع الوثوق بالعدالة ولا أن يفتقر إلى ما لا يقع
 النصيحة ولا استبعاداً كونه موجباتاً بل كافي الأب الجداً إذا عرفت هذا فهل للأب الجداً لا يملك ذلك الأولاد لك بقول الشافعي لأن شفقته ماله عليه **مسألة** لا يجوز
 وكذا يبيع الأب الجداً عن الصغير يبيع ويشترى الأقرع وهل يشترط العقد بقول بعض كذا عن فلان اشتريت كذا من فلان لا يثبت ملك الوصي من غيره وهو جاز
 وبه في الشافعية والثاني أنه يكفي في أحد ما وعقار مقامهما كما أقيم الشخص أو لعدم مقام اثنين سواء كان بأب أو جد الصغير يبيع ويشترى الأقرع أو كان مشترياً
 لنفسه بأب أو جد الصغير أو بالعكس وإذا اشترى الولي للطفل فليشتر من ثمة أمين يوس من مجموع والثاني في جعله في افتناء البيع بأن يكون قد أقرع له قبل البيع
 وما أشبه ذلك وحديث من زوج الملك مصلحته لا يجوز لولي الطفل أن يبيع الأب مثل وقد تقرر المصلحة في البيع بدون مثل الثلث بعض جزئياتنا لصود فليج
مسألة وأما فوض مال الطفل والمجنون فإنه غير جائز إلا مع الضرورة لما بين من الغرض والغرض لا يملك بل أن يمكن الولي التجارة بدونه عقاراً له
 فيه حظ أو يرضى لما فيه من تقويتها على اليتيم وإن لم يكن ذلك فإن خاف من ابتاعه بدونه أو غلب وسرق أو حرق وعين ذلك من الاستبابة الثلثة أو الثلثة المأثرة
 وكان إذا أراد الولي السفر وخاف من استحبابه معه أو بقاءه في البلد جاز له أن يرضى من ثمة مولى وإن لم يتمكن من ذلك فليجعله من الأقرع أو يرضى من غيره ولا
 طالباً له كغيره ولو تمكن من الإرضاء عليه فطلب له قبل ترك الإرضاء فقد فطر ولو استقرض الولي مع أولاده للملازمة جاز نظر المصلحة الطفل فقد روي العامة
 أن عمر استقرض من مال اليتيم من طريق الخاصة ما رده أبو الوصي أنه سئل عن رجل يرضى من ثمة شافعي فقال إن علي بن الحسين عليه السلام كان يشتري من
 من مال ينام كالأولاد عجز فلا بأس بذلك في ماله المصروف في ماله بما يتعلق بمصلحة اليتيم جاز له أن يرضى للمصلحة وإذا كان الصبي ماله ببلد فاد الولي نقله
 عن ذلك البلد إلى آخر مكان له أن يرضى من ثمة مولى فيقتصد بذلك حفظ من السارق وقاطع الطريق والغرق وغير ذلك وكذا لو خاف على مال اليتيم الثلث
 كما إذا كان له غلة من حقله وشبهها خاف عليها فأنفقها في ماله المصروف في ماله بما يتعلق بمصلحة اليتيم جاز له أن يرضى من ثمة مولى فيقتصد بذلك حفظ من السارق وقاطع الطريق والغرق وغير ذلك وكذا لو خاف على مال اليتيم الثلث
 ولو لم يكن لليتيم في حيزه أو ما اقتصد أو فاق التفرغ من قضاء حاجته لم يجز إقراره كالرجوع بهتة ولو أراد الولي السفر من ماله ما مولى وهو ولي من الإبداع

وهذا في مصلحته
 لا بدعاه
 وبه في حديثنا
 عن الصادق في رجل
 عنده مال اليتيم فباع
 أن كان عنده مال
 مال فلا يملكه
 وأن هو تجر
 قال الرجوع لليتيم

أو عقاره

رب يافت

في احكام نصف الولي

پاکلون

في احكام الصومنة

[illegible]

المضربون للمضرب

مود. طریق الاصلی
فات البراءة

الامن بطل الضمان
عقدان ان شرط ان
امر بفتح ضمير الالف
خاصة والعرفان من

وَجَدَ فِيهَا قَوْمًا لَّيْسَ لَهُمْ شِرْكٌ بِاللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ عَنِ السُّجُودِ يُعَذِّبْهُمُ بِعَذَابٍ لَّهُمْ شَرٌّ مُنْظَرٍ

والمكفولة

فِي بَيَانِ شَرْطِ الضَّامِنِ

الملح

في شرط الزمان

الزمان والثالث انه يتعلق بما فضل عن حقوقه ثم رعاة الجاهل بهذا اذا لم يحكم عليه كالمعتق عندئذ ان مال الضمان يقدم على ديون الزمان لان ماله عنه
 فيه ما يخرج عليه كما يستند على الزمان ثم ضمن بان حوله وجعل الضمان على يد المورث يتعلق الضمان بما في يده لتعلق حقوق الزمان به فيقتضي حله كما عليه
 ولوعين السيد ما ار الضمان من دية ثقبين كالوضن المخرج على ان يؤدى من مال معتق فان مال الضمان يتعلق بذلك المال للمعتق كذا هنا لان الحقوق تتعلق بما
 الاموال كالوضن واما لتعلق الضمان بمسح مال دون ذمته فلا يصح ومع هذا فحق العبد ان له ذمته ولو اذن للعبد التجارة وفي الضمان ولو يعين للمال من
 ابن يؤدى فقد قلنا ان الاقوى تعلقه بدين منه العبد ويجعل كسبه ودينه المولى في كل الاشياء يتعلق بما في يده من اموال التجارة فيقتضي منه على المورث
 للذي يتعلق بكسبه ليس بجدي لا نأمنه اذن له في الضمان بالاطلاق فهو بصرفه الى ذمته وكسبه او ذمته ولاه **مسئله** المدبر وام الولد والوكيل
 المشروط كالقن في الضمان لا يصح الا باذن سيده لان ذمته لا تترفع بالزجر مال فاشبه بذلك الصديق او يقول يصح ويتبع به بعد العتق على المخالف الذي سبق قلنا
 في العبد القن ولو ضمن باذن سيده صح كالواذن للعبد لان الحق للمالك وللسيد لا يخرج عنها ما وقد نفق على الضمان فلا مانع ويجعل ان يصح لان فيه
 نفوت بغيره والوجه عندى الخيرة ان استعقب ضمانه الرجوع كالواذن له الضمون عنه الضمان يكون الضمان مصلحة لا مضرة فيه كالواذن الضمون
 عنه مصلح لا يضره وكما لو ترفع لان السيد منعه من التصرف في الاكسواء اما المكاتب المطلق فليس للسيد منعه من الضمان مطلقا كفاية لقطع اضراره
 المولى فيكون كان بعض العبد حرا وبعضه رقا ولا مهابه بينه وبين السيد لو يكن الضمان الا باذن له لتعلق حق السيد بدينه وضربه وكذا لو كان بينهما مهابا
 وضمن في ايام السيد ولو ضمن في ايام نفسه لا ترفع الجواز قال بعض الشافعية يجوز ان يخرج ضمانا لعتق بعضه على المخالف في الاكسواء النادرة هل يدخل في
 المهاباة ام لا وضمان المكاتب عند الشافعية يرفع اذن السيد كضمان القن وبالاذن يرفع على المخالف في نبراته **مسئله** اذا اذن السيد للعبد في الضمان
 صح وان شغل المال الى فسخ العبد او فسخ السيد او مال العبد الذي يده له ماله على المخالف فان ادى مال الضمان حاله الرق فحق الرجوع للسيد لا لاداء من
 السيد سواء كان من رقبته العبد او بما في يده او من كسبه وان اده بعد عتقه فحق الرجوع للعبد لا نأمنه من ماله ولو قلنا انه اذا ضمن باذن سيد فلتعلق الضمان بدين
 السيد وبكسبه العبد فالأقوى ان حق الرجوع للسيد يرفع وللشافعية وجهان فيما اذا ادى بعد العتق احصاها حق الرجوع للعبد والثالث ان السيد ان مال الضمان
 كالمستثنى عن اكتسابه فلا يضره بالعتق ولو ضمن العبد السيد عن اجنبى لم يصح لانه يؤدى من كسبه وكسبه السيد فهو كالوضن المستثنى لنفسه ولو ضمن لغيره
 عن سيده فان لم يرضه السيد فهو كالوضن اجنبى عن سيده فان لم يرضه السيد فهو كالوضن عن اجنبى وان ضمن باذنه صح ثم ان ادى قبل العتق فلا رجوع له وان
 ادى بعد فحق الرجوع على السيد احتمال وللشافعية فيه وجهان صديان على الوجهين فيما لو رجع عبده مدة ثم اجعته ابتداء او في انشائها هل يرجع بالمثل
 لبقية المدة **مسئله** يصح ضمان المرأة ولا تعلم فيه خلافا كما يصح ضمان الرجل ولا فرق في صحة ضمانها بين ان تكون خلية من قبل او تكون ذات جمل ولا
 لعن الزوج كانه سلب قصر فاتها وبها قال اكثر اهل العلم من العامة والخاصة وقال مالك لا بد من اذن الزوج وليس بمعتد **مسئله** الرض بصح ضمانه ولا يعلم
 خلافا سواء كان من مرض الموت ولا لكن ان لم يكن من مرض الموت وعوفى من مرضه صح ضمانه مطلق وان كان من مرض الموت فان ترفع بالضمان فغنم الثلث عند كل اثبت ترفع
 من الثلث من جعل مخرجه من الاصل امضاها من الاصل وان لم يرفع بالضمان بل ضمن ببول المضمون عنه كان حكمه حكم ما لو باع شيئا والوجه ان علم تعدد الزوج
 لمقر المجهون بحيث يعلم عدم وصول مال اليه كان ما ضمها من الثلث كالوتبرع والامضى من الاصل المطلق بعض العامة احتساب ضمان الرض من الثلث لا يرفع
 بالتزام ما لا يلزمه ولو باخذ عنه عوضا فاشبهه ببيعة ونعم التبرع في الشنايع **النظر الثالث** في الضمون عنه **مسئله** المضمون عنه هو الذي
 وهو الاصل ولا يشرط ضمانه في صحة الضمان بالايجاب كما يجوز اداء الدين عن الغير يغني عنه فاعلى التزامه اولى الجواز ولا يصح الضمان عن السيد بالايجاب ولما
 تقدم من امتناع النبي من الصلوة على الميت حتى يمنه امر المؤمنين على علي السلم ومعلوم انه لا يفتقر الرض من السيد **مسئله** ولا يشرط حيوة المضمون
 بل يجوز الضمان عن الميت سواء خلف له بيت فاء ام لا عند علمائنا اجمع ويقال الشافعي مالك ابو يوسف محمد لما تقدم من احاد يثبت لعامة امر المؤمنين
 وتنادى لما ضمن الدين عن الميت فاعلى له الخاصة امه وان كل من جبر الضمان عند اذ كان لعن من ضمن وان لم يكن له ضمان كالوخلع فاه وكان جبا وقال ابو حنيفة
 والنورى لا يصح ضمان عن الميت اتم جملته فاعلى بالرضا ضمانه لان الموت مع عدم الوفاء يقطع المطالبة بحق والملازمة عليه **مسئله** يمنع صحة الضمان كالا
 وهو بطلان الابراء استعاط الموقر وهذا لا يصح بعد ابراءه وهما بخلافه وباعدا ابو حنيفة فيما اذا ضمن عنه حيوة ثم مات معسر انك لا تبطل الضمان **مسئله**
 ولا يشرط معرفة المضمون عنه فلو ضمن انسان عن كافر فرفع ضمانه عند علمائنا ويقال الشافعي اصح القولين لما تقدم من ان عليا عليه السلام وابا تاد وحمنا
 عركا بغيره ولا ان الواجب اداء الحق فلا حاجة الى معرفته من يؤدى عنه لا نأمنه لا معاملته بينهما ذلك لا يشرط رضاه فلا يشرط معرفته ويقال حمدا بن الحسن
 للشافعي لا يشرط معرفته لغير حاله وان هل يستحق اصطناع العرف له ولا وليس بشي اذا عرفت هذا فهل يشرط معرفته ما يميز عن غيره الامر بعدم بل لو
 ضمن له الدين الذي ادى على من كان من الناس جاز على اشكال نعم لا بد من معرفته المضمون عنه بصف يميزه عند الفطن بما يمكن التصديق في الضمان عنه
 لو لم يقصد الضمان عن اى من كان **مسئله** لو ترفع الضمان عن المضمون له بضمانه المضمون له بضمانه المضمون عنه بصف يميزه عند الفطن بما يمكن التصديق في الضمان عنه
 المضمون عنه الضمان المبرجل ضمانه ويقال الشافعي **النظر الرابع** في الضمون له **مسئله** المضمون له هو مستحق القرض هل يشرط معرفته
 عند الضمان اشكال يثبت اس حده المضمون له والجهش عنه ضمان على المولى ولو تارة لان الواجب اداء الحق فلا حاجة الى مسوى ذلك ومن لا بد وان يعرف الضمان
 لبا من العرف فان الناس يتفاوتون في المعاملة والاختصاص والاستيفاء شديدا ولا يتشبهون ولا يخالفون الاخرى ذلك الضمان مع الهال عروضا ومن يشرط
 ولما افضى وجهان احصاهما الشافعي عندكم ولا بأس به بحصول المعاملة بين الضمان وبينه الضمان فنفق المهرقة للحاجة وقال الشافعي لا يشرط معرفة
 الضمان المضمون له ولا المضمون عنه واستدلوا بحتمية المهرقة ولا يفتاده **مسئله** يشرط رضو المضمون له صحة الضمان وهو قول اكثر علماء الشافعي
 ابو حنيفة ومحمد والشافعي في احد القولين لانه اثبات مال لا يثبت ولا يترك فلا يثبت الا برضاه او من ينوب عنه كالبيع والشره بعد ان

تأثيرها

في الضمان

في أحكام الحق المضمونه

فی سما

نواحيكم من العهد

کنا

المبيعات

في أحكام ضمان العهدة

عن أحدهما الآخر وحقبة العهدة الكتاب الذي يكتب فيه وثيقة البيع ويد كونه العن فخره عن المثل الذي ضمنه مسئلة وكما يصح ضمان العهدة للمشتري
 ضمان الصفة للبايع فإذا جاء المشتري بصفته ووزن بها العن فانه له بايع فيها فخره من انقصا ان كانت الصفة ناضجة صحت العنما لا من ضمان العهدة وكذا
 لو ضمن زيادة العن أو اقله البايع في ان العن الذي في هذا المشتري هل هو من الضرب الذي يستحقه مع فاذ خرج ناضجا طالبا للبايع انصام بالصفة وكذا لو خرج
 له باع من غير الجنس الذي يحميه المشتري فزوه على البايع طالبا للمشتري انصام بالصفة ولو اختلفت المتبايعان في نقصا الصفة والقول قول البايع منع
 لاصالة عدم الغرض فاذ اختلف طالبا للمشتري بالنقصان ولا يطالب انصام على تقدير الوجوب لك انقصا لان الاصل براءة فتمت فلا يطالب الا ان الصفة ناقصة
 او قامت عليه ببقية ولو اختلف البايع والعضام في نقصا الصفة صدق انصام وهو امر وجهي الشافعية لان الاصل براءة فتمت بخلاف المشتري فان فتمت
 كانت مشغولة بحق البايع فالاصل بقاء الشغل بمقتضى تقديم قول البايع لاعتضاده بالاصل ولو باع وشروطا يكون لمبيع من نوع كذا فخرج البيع من نوع او كذا ثبت
 المحذور والرجوع بالثمن فاذ ضمن ضمان كان له الرجوع على العضام ايضاً وفيه نظر عندنا اذ العن من امكن وجبا على البايع وانما وجب بيع الشرع المنع ولو شرط
 كون البيع كذا ولا يخرج وورثه فان قلنا بطلان البيع كما هو واحد قول الشافعي ان الرجوع على ضمان الصفة عن البايع وان قلنا بان البيع صحيح وثبت للمشتري
 انجبا فاذ خرج رجع على العضام ايضاً وفيه نظر الذي قلناه مسئلة لو ضمن رجل عهدة العن اخرج مستحقا كما قلناه في طرف لمبيع فاذ خرج العن مستحقا كان
 للبايع مطالبة العضام بالعن التي دفعها الى المشتري ان كان ذلك بعد الدفع وفيما يملكه قولنا للشافعي تقديمه ولو ضمن عهدة العن لو خرج لمبيع مستحقا فلا خلاف
 في صحة الرجوع السابق الا من بعض الشافعية قد بدت باخطامه فيما لو ضمن عهدة العن لو خرج لمبيع معتبر او بان فساد البيع بسبب غير الاستحقاق فخرجت من اعتبار
 البيع او اقوان شرط فاسدهم فالا فوى عندي عدم الجواز في الصورة التي خرج لمبيع منها ما لا وجوب والعن على البايع حسب طرأته وهو الفسخ والعن سابق
 عليه فيكون ضمان ما لم يثبت هو واحد قول الشافعي ولما اختلفت الصفة في الاستحقاق من تخلف شرط معتبر او فسخ ان شرط فاسدهم فالا فوى عندي صحة
 الضمان لان العن يبيع به على البايع فاشبهما بالان اقلاد بالاستحقاق وهو قول الشافعي في الثاني لا يصح الضمان لان الضمان اعم من الجاه انما ظهر كاحتراف
 الاستحقاق لان التجوز عن فسخه والاستحقاق لا يمكن والفسخ عن سائر ارباب الضمان يمكن بخلاف حاله مظهر الاستحقاق ومنع امكان التجوز عن جميع اسباب الفسخ
 فان قلنا بالصحة لو ضمن ذلك صريحا قالت الشافعية فيه وجهان في نداءه تحت مطلق ضمان العهدة مسئلة انما طرأ ضمان العهدة ان يقول العضام
 للمشتري ضمانك عهدة او ثمن او ذكره او اخلصك منه ولو قال ضمانك خلاص المبيع او العهدة ايمض ضمانك خلاص لا نكره بعدد على ذلك حتى خرج مستحقا
 العهدة قولنا تفريق الصفة للشافعية وقال ابو يوسف العهدة كتابا لا بدنياع فاذا ضمن العهدة كان ضمانا للكتاب هو عطاء الاداء العهدة صادرة العرف عبادة عن
 الدرك وضمان العن واذا ثبتت للمسلم وضمانه فاضرب في بيع كنهلا بخلاف المبيع قال الشافعي بطل بخلاف ما لو شرط كنهلا بالعن وشرط ان
 يكون قد قبل العن معلوما للعضام ان شرطنا العلم بالمال المضمون فان لم يكن فمؤكدا ولو لم يكن قد قبل العن معلوما للمشتري ويصح ضمان المسلم للمسلم اليه ولو خرج راس
 مستحقا بعد تسليم المسلم به وبطلت الشافعية وجهان صحة ما عندهم انه لا يصح ولا يجوز ضمان راس المال للمسلم لو خرج المسلم منه مستحقا لان المسلم منه الفسخ والاستحقاق
 لا يتصور فيه وانما يتصور في قبوضه بطل بمثل لا براس المال مسئلة ضمان المثل عندنا انما قل للمال من فسخه المديون في فسخه الضمان على ما باه
 وفي ضمان الاعيان المضمونة والعهدة اشكال قريب عندي جواز المطالبة لكل من الضمان المضمون عنه بالعن الغصوبة اما الضمان فبالضمان اما المضمون
 فلو جرد العن به او تلفها فيه وفي العهدة ١٠٠٠ ما المشتري طالبا للبايع وان شاء طالبا للعضام لان العهدة هنا بالضمان الدوشق لا غير ولا فرق بين ان يخرج
 البيع مضمونا وبين ان يكون شقضا قد ثبتت فيه الشفعة يبيع سابق فاخذ الشفعة بذلك البيع ولو بان بطلان البيع بشرط او غيره ففي مطالبة الضمان في الشافعية
 وجهان احدهما جوازها كذا خرج مستحقا وهو الذي قلناه في تناقض بطل الثاني لا يطالب بالاستغناء عنه ما كان حبرا المبيع الى استرداد العن لان السابق الى العلم من قبل
 العهدة هو الرجوع بسبب الاستحقاق وليس بمقتضى سبب الاستحقاق فاذ خرج المبيع معتبرا فزوه المشتري في مطالبة الضمان بالثمن عندي شك في ذلك فانه
 وجهان فالاول وان يطالب قبل ان الرقعة بسبب حدث وهو من قبيل ما اذا خرج بخلاف شرط او مجلس او تقابل وهذا اذا كان العيب مقرر ثابا العقد اما لو حدث
 في بايع بعد العقد فالبعض الشافعية لا يطالب انصام وهو المعتقد عندنا في سبب العن لو لم يكن مقرر ثابا العقد لم يوجد من البايع فخره في العيب
 الموجوب عند البيع سبب الرد ومقررون بالعقد والبايع مقرر بالانقضاء فحق بالاستحقاق ولو تلف المبيع قبل القبض قبل قبض العن وانسخ العقد قبل المطالبة
 انصام بالثمن ان قلنا ان البيع ينسخ من اصله فهو كطهورا لفسخ البيع والاستحقاق وان قلنا بنسخ من جهة فكاره بالعيب مسئلة لو خرج بعض المبيع مستحقا كان
 البيع في البقية صحيحا للمشتري فخره على ما تقدم فلما فسخ العقد بايع في العن البايع في البايع فولا تفريق الصفة ففعل ما اخترناه وعلى قوله بالعصبة في تفريق الصفة اذا جاز
 المشتري الصفة من العن طالبا للمشتري انصام بحصة الشحق من العن ان اجاز جميع العن لو لم يكن بمطالبة الضمان في ثمنه وثلثا فتمت فولا ان انفسه بجميع العن
 بالحقصة والحكم على ما قلناه وان فسخ طالبا للعضام بحصة الشحق من العن وامام حصة البايع من العن فانه يطالب به بالبايع وهل له مطالبة الضمان ايمض عندنا فالا فولا
 قولنا كالو فخرج بالعيب على القول للثمن للشافعية بطلان البيع مع تفريق الصفة فلو لم يقان لحدما ان كانا الوابان فشا العقد بشرط ونحوه والثلثا لقطع بتوجه
 المطالبة لاستئنا الفسخ الاستحقاق لان فسخ العقد ثبت له بسبب الاستحقاق وما ثبت له بسبب الاستحقاق يرجع به على ضمان العهدة كما لو كان لكل مستحقا هذا
 اذا ضمن بالصيغة المذكورة الا اما اذا كان قد عين جهة الاستحقاق فقال منه ثلثا العن متى خرج المبيع مستحقا لم يطالب به جهة اخرى وكذا لو عين جهة اخرى لا
 يطالب عند ظهور الاستحقاق مسئلة لو اشترى رضاء بغيرها او عرس في رضاء واستحقاق الارض وقيل الشحق البناء والغرس قبل بيع البايع والبيع انفسا
 وهو ما بين فتمت فاما ما متلوعا فخره في الطرأ في وجوبه وقال الشافعي قال ابو حنيفة ان كان البايع طارعا رجع المشتري به بتمت البناء والغرس عليه
 فاما ما استحقاق ان شاء اعطى البايع فتمت متلوعا وان شاء امر بقلعه وان كان البايع طارعا قال الشحق للمشتري ان شئت اعطيتك فتمت متلوعا والاقا فقلع فان
 قلع جميع الشحق فتمت على البايع متلوعا لان سلم اليه متلوعا اذ قلنا بوجوب الارض على البايع فلو ضمنه منه فان كان متلوعا فلو اذ الاستحقاق لم يجمع عندنا
 لان يجهل ولا ضمان ما ليس بواجب ان كان بعد الاستحقاق وقبل الفسخ فتمت فالا فخره في الصورتين فان ضمنه بعد الفسخ وكان قد قبله فمكنا

في لواحق الضمان

في لواحق الضمان

لجود اوله لا قول بل على الاصل لخذ الزيادة وانما لم يرد على الاصل دون الضمان لان في نفس الاشياء عند وقوعها في ملكه اياه وان كان يجب لا يثبت الرجوع فلا يثبت الضمان على الاصل بل على المضمون ليدعوا اخذوه وعلى من يثبت الضمان ان يرد على الاصل تسليط تحتية فاشهد الرجوع والاصل ان يثبت الرجوع على الاصل
الذي هو مستلزم لو كان لرجوع على المضمون في ارضه فمضى صاحب المضمون على ارضه فمضى المضمون فانكروا الضمان لفساد مقتضى دليله على الاصل عند الا
الان من جهة الى هذه الضمان خلا لاكثر العلة ثم مدعى الضمان ان لو لم يكن له بينه وبين المضمون مقتضى ما له اما على الضمان فليس له بينه وبين المضمون
عن الاصل فلا اعتراض في هذه العلة وان كان له بينه وبين المضمون مقتضى ما له على الضمان فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
كان ذلك كدليله على المضمون لان البينة اطلت حكم انكراهه فكان له بينه وبين المضمون مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
انما ملك باي ليس ملك بينهما حق فله اليوم ولو كان عام الدعي البينة فان المضمون يرجع على البايع وان لم يرد له بالملك فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
المن عن المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
كان ممكنه البينة انما على المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
بل يجوز ان يثبت الضمان في مقام البينة لثباته على الاصل بل ان لم يكن البينة كدعي الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
كان ما كانا سلمنا انما استدلنا بالانكار كدعي الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
انه انكر كدعي الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الاصول من ذلك المثل المتأخر على التائب فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
لا يمنع على المضمون ان يثبت الضمان على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
عنه باعترافه فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
يختلف مع هذا الوجه الاكفاء لان الشاهد مع البينة فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
لانما قد يثبت انما على المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
واحد على الخلاف فلو شهد قاضين مشهورين في الدعوى لم يكن كان مقصودا لو شهدوا في دعوى فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
فكان مع هذا الوجه في المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
ولا يكون شهادة من يثبت من فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
من جهة الاحتياط ومنه على الاصل وان كان مجزوء فلا يقضي مستلزم لو شهدوا في دعوى فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الاصول الضمان في الدعوى لم يرجع عليه فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
مقدار او اقل صفة او اقل صفة فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
بجملته المضمون لم يرد على الضمان الى المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
بحسب ينفع به الاصل فان دليله على المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
مل يرجع عليه فان قلنا انهم حلفوا على فعل العلم بالاداء وان قلنا لا يرجع على المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
فجملت الضمان فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
المال لا أقوى ان يرجع على الاصل ليقطع المطالبين من المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
على الاصل ولو ادعى حصول الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الاحتياط والمؤثر في الاشهاد والاداء فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
على ان الضمان يشهد بالاداء ولكن من الشهود ولو اثبت الرجوع على الاصل اعتبر انما على الضمان فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
البره وهو قول الشافعي ونقل الجوزي وجها ليدل على ان لا يثبت الرجوع على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
فالقول قول الاصل مع البينة لاحتياطه ووجه الشافعي والثاني ان القول قول الضمان لان الاصل عدم التصرف لا يرد في كونه ضامنا
وعلى تقدير الصدق يكون معتبرا لرجوع المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
وكذا انه لو لم يثبت دعوى الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
بينة على الاداء وحلف دليله على البينة فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
يرجع الا على من يثبت دعوى المضمون فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الاظهر عندهم ان يرجع لانه عرض لا يرد في كونه ضامنا فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
في مرض مائة فان كان على وجهه بثلث الرجوع ووجد الضمان على ارضه فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الرضي فكان ما ضامن الاصل وان كان الضمان على ارضه فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الضمان من المثلث لا يرد في كونه ضامنا فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل
وضع بتره لان دية الضمان لا يحدون من جوارح لو ثبت الزكوة بالثلثين كانه هذه الصورة فقد ثبت الدية فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل فمضى مقتضى ما له على الاصل

في لواحق الضمان

فَاشْتَرَاهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ

فيا منى منى

[illegible]

فصل دوم

اعتناء

كتاب الحوالة

ان المشتري اذا احوال البايع بالشيء سقط حق الجبر في الزرع اذا احوال المرأة سقط حق جبرها الصبي ما عدا ذلك لا يرجع لان له وجود حقيقة القبض وان كان المولى انتم المبيع
والفرقة انما تكون بحسب القبض فان قلنا لا يرجع المشتري عليه قبل ان يقبض فله مطالبة بالتخصيص مال المولى لا يرجع عليه لان ابايع اعلمك مطالبة الحال عليه من جهة
تكيف منعه من المطالبة وطلعت منه لثأبته وجهه بعد ان لا يملك المطالبة بالتخصيص اي قبل ان يقبض فان قلنا سئل المولى فان كان قد قبض المال من الحال عليه فليس
لعوده عليه لا يرجع في المشتري لورده لم تسقط مطالبة المشتري عنه بل حقه الرد على المشتري يبيح حقه في قبضه فان كان قالوا فله بدل وان لم يكن قبضه
فليس له قبضه لان عاود الى مالته المشتري كما كان ولو خالف قبض لم يبق حقه بل يبق من المشتري فيهما واحد ما يبق لان كان ما ذوق في القبض بحسب ذلك
تلك الجملة يبيح اصل الاذن واحصاها المنع لان الحوالة قد بطلت لو كاله عقد آخر في الحوالة فله ان يطل عقده بغيره فيعكس عقده لورده وقد يربح منهم هذا الخلاف
الاخلاق في ان يجرى بها الظاهر قبل الزوال هل تنعقد صلوة فغلا او لا في صورة المسئلة الثانية وهي ان احوال الزوج فيها ثا لثا على المشتري انما يتلقا
بعض الحوالة مع منع البيع والبسطة ما هو الاصح عندنا فان كان الحوالة قد قبض على المشتري مع البيع على البايع ان لم يكن قد قبضه قبل رجوع المشتري عليه في
ان يرجع الابد القبض من المولى فيكون قد قبض على البايع فيكون الرجوع له بالبيع في الحال فله ان لا يرجع له او غير ذلك في حال
عدم بطلان احواله المشتري البايع بالشيء فله مطالبة البايع بالرجوع الى الحال فله ان لا يرجع له او غير ذلك في حال
فله ان يقول لغيره في ولدان يقول فيقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول فيقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
فغيره في حال الحوالة انما انقضت لان الذي كان منتهى الاقبور بغيره فيقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
الفرق بان الحوالة تنقل الحق الى الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
عموم مسئلة لو احوال المرأة على زوجها بالصلح قبل الدخول محليته في ذمتها والعقد كان من قبل الزرع والزرع ابطله ولو احوال الزوج
بالصلح على غير زوجته لان له ثلثها في حوائله به بقوم مقامه ثلثه فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
هذه المسئلة مشتملة على ما اذا احوال المشتري بايع عليه قبل ان يقبض فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
لثا حقيقة والفرق ان الطلاق سبب جاز في استئالة الى ما تقدم بخلاف الفسخ والصدق ثبت من غيره ولهذا لو اذ اصدق انما قد قبضه لم يرجع في نفسه
الايضا ما بخلاف ما اذا كان في البيع ولو احوالها ثم اردت قبل الدخول وفسخ احدهما النكاح بسبب الاخر في بطلان الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
يرجع الزرع عليها انصفت لصدق في صورة الطلاق بحسب الرواية والفتح والمبطل قلنا لا يخلو في مطالبة الحال عليه بل مطالبة الزوج في
الطلاق مسئلة في قد بينا الخلاف فيها اذا احوال المشتري البايع بالشيء فله مطالبة البايع بالرجوع الى الحال فله ان لا يرجع له او غير ذلك في حال
الحال عليه ينقل اليها من ذمتها المحل فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
بما في ذمتها الحال عليه فلا انقضت الا في رخصتها المتعاضدة كالوعدة بالشيء او ما في ذمتها البايع يرجع عليه بالثوب كذا سنا واجيب بان الثوب يملكه بعد التمسك
لغيره لان الحوالة فان فصل الحق في حاله عليه وهذا لا يجوز ان يخلف ما في ذمتها المحل في حاله عليه قال بعضهم لانهم مسئلة الثوب لا يخلو في ذمتها العقد
وجب دائره بالذي لغيره يدان من المولى فيقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
في العبد لا يقول ان العبد يعلق بغيره فيقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
ذمتها من المحل لا فانه يقول الحق في ذمتها لا ينقل المحل الى صاحبها فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
ان قلنا انفسخ وعلى المشتري ما اخذته وان قلنا لا ينفسخ ورجع عليه بالثوب كذا يجزى لوجهان اولهما ان رجعة بالصدق ثم اردت قبل الدخول فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
على ما تقدم من الخلاف مسئلة لو كان بايع عبدا وحوال البايع غيره بالشيء على المشتري فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
فصدقا وان قامت بها الحوالة فلا تنفذ في بطلان البيع واذا بطل البيع من كل وجه كان المشتري من واد بطلت الحوالة وحال المشتري
بقي حقه على البايع كما كان وان كذبها الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
لان العتق حقيقة وان ابتدئ الشهود على سبيل التمسك لا يمكن ان يجرى بها التمسك لانها كذا ما بالذوق في البيع ويحتمل ان يقبضها اذا ظهر احدان بان يكون
البايع قد كلف العتق فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
يكن يبيح له بطلان الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
العتق فان حلف بغيره لغيره فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
دنه باذنه وعلى من اذنه المالى الى الحوالة هل يجمع بطله لا في كل الحوالة حلف المشتري فان جعلنا البين المردودة كالفرق بطلت الحوالة
ان جعلنا ما كالبينة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
التي وجبت عليه للعبد وكذا للبايع الحلف بغيره هذا انفسخ واصل الحوالة بالشيء ولو لم يبق التمسك من كون الحوالة بالشيء وذهب البايع ان الحوالة على المشتري في
أقول على المشتري فان انكر المشتري اصل الدين فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
ان اعتبرناه قاله قول من يدعى صحة الحوالة او قول من يدعى نفاذها فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
بغيرها فان كانت حبيته في ذمتها فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
عليه لو قبض قوله ما عليه غير بطل العبد لا انه اقر على غيره ما بطل الحوالة لانها لا تكون كذا ما بالذوق في البيع ويحتمل ان يقبضها اذا ظهر احدان بان يكون
المشتري بطله لا يصدقه في حاله فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة فله ان يقول لغيره ان يقبض مال الحوالة
يجزى بطلت الحوالة بالنسبة اليها وكان المحل الرجوع على الحال عليه بالحوالة ولو كان المشتري الرجوع على الحال عليه بطلت الحوالة بالشيء

الصدق في حاله

الحال عليه

اختلافی فی کتب

مجلس

خفای

المصرف

تقریر

ان عطاولو

مجلس التعلیم و تحقیق

فوائح من الزلف

نوکیل: ر

نیکوکار

مجلس الشورى

كتاب الوكالة

وعقد ان يخرج الشريك والوكال والاصل لا يبيع عند الشافعي وعقد مستقل براءة الفلاس لا يتصور فيه الوكالة واما المحر فيقع ان يوكل الحاكم من يوثق
عنه فهو يوكل الغريماء بطلبه من ماله واما المحر عليه فلا يتصور فيه ذلك يستنب من يحكم عليه المحر عليه وكذا تنفع الوكالة في الغرض في عقده وفيما يان
يستنب ناسل ان ذن له المال ولا ذن لا ذن في الاثر خلاف باقي ويصح التوكيل في الهبة والقبول لانها هبة للتنازع في عقدها وفيها الاثر في اعادة التوكيل
لهبة الذن بغيره فيها بغيره مستبته ذلك والغصب لا يتصور فيه التوكيل فاذا وكل رجل رجلا غصب كان الغاصب لو وكل دون الموكل لان فعله اذا اوجرو فلا يصح
النسابة في دفع المطالبة بالشفعة واخذها وكذا دفع المسافة والمزاينة والادارة والوديعة والنجاة والقرض عند وثلثها اخذ والوصف في
الجس والعري والرفق والوصية اجماعا او قبول لا فعل معلومة لبعض الشافعية قوله منها انها تقيدها القربة لا تنافي النسابة كالمحصول لو ان وضع النسابة
في الصدقة كانه زكاة وشبهها والابرار في بعض الاموال مضمونة كاشد وغيره مضمونة في بعض المديون ولما فيها لان ذلك كانه في البيع المحل في التوكيل
فيها ثبتت من محكمه ولا تعلم في شيء من ذلك خلافا للاختلاف وكذا دفع النسابة في العطاء او في النسيئة والصدقة مستعمل في بيع التوكيل في عقد
النكاح اجماعا او قبول لان النبي صلى الله عليه وآله وكل عرو من امته الصمير في ابارغ في النكاح لمولاهن الحاجة فندعو الي ذلك فانه في الاحتياج الى التزويج من
بعد لا يمكنه السفر اليها فان النبي نزع ام حبيبه وهي يومئذ باو من الحبشة ويجوز التوكيل في الطلاق حاضر كان الموكل غائبا او مائتا في المخلع وفي الز
وفواصحه وهي الشافعية كابداء النكاح فان كل واحد منهما السابعة في محرم والثاني المنع كالواسم الكافر على اكثر من اربع نوة ووكيل المختار في التلوق
احد من اربعة وعقود عند بيعه ووكيل العيين ومنع الملازمة وشبوت بالحكمة الاصل كذلك يصح التوكيل في تعيين المهر ووضعة لاصح الوكالة في الحكم بقبول
بهذا الزوج ونضمن استماعا مستعمل في بيع التوكيل في العقود كذلك يصح في دفعها والتوكيل في الافلاد في نكاحها سائر الممنوع ومما هو على الفور في
التأخير بالتوكيل يقتصر في بيع التوكيل في حبس الرقبة وللشافعية خلافه في جواز التوكيل في الاعيان والمديون وللشافعية في جواز بيعه على ان يرضيه
او يعلق عتق بصفته فان قلنا بالثاني منعناه والكتابة لا يتصور في الاستبدال لان موثقا بالوطى والوطى مختص بالفاعل فلا يصح الوكالة في الافلاد لان
يمن وكذا الدعاء لاصح التوكيل في بيعه لان يمين كالا بلاء او شهادة على خلاف ذلك لا يملكها النسيئة وكذا القسام في بيعه الطهارة لان منكر وذوق
فلا تدخله النسيئة وللشافعية وجها في صلبان على ان الغلب في معنى المهر والطلاق ومعه من منع التوكيل في بيعه لما العدة فلا تدخلها النسيئة لانها تحجب
ومها والوضع لا تدخلها النسيئة لان من مطلق بالوضع والوضع لا يتغير بان لم يرتفع وانما عظمه بلين الموضع والمفوضة يصح التوكيل في دفعها فيها
ولا يقع النسيئة في الايمان لانها عبادة ولان الحكمة الايمان يتعلق بعظم الله فامتنعت النسيئة فيها كالعبادات كذا التذود والمهودة لا تدخلها النسيئة واما الشهاد
فلا يصح التوكيل فيها لاننا قلنا الحكم بخصوص لفظ الشهادة حتى لو رقيتم غير ما مقام فحكمت بحتم السكون عنها بالتوكيل ولان الشهادة تتعلق بمهر الصدا
لكنها اجبرها ما سمعته وادع ولا يتحقق هذا المعنى في تاسيعا ان استجاب فيها كان النسيئة هذا على شهادة تركونه يروى ما سمعته من شاهد الاصل وليس ذلك
بتوكيل في دفع الاستتابة الشهادة على وجه الشهادة وكذا دفع النسيئة في الغضا واليكم مستعمل في صحة التوكيل في البلاعات كالاصطبا والاحطاب
والاحتشاش واحياء الموات اجابة الماء وشبهه شكل في شاة من احد سبائك الملك فكان كالشراء ولا نعمل بمقصود يصح اخذ الاجرة عليه فجاز في النسيئة
كثير من الاحمال في يحصل الملك للموكل في نفسه التوكيل وهو اوضح وجهي الشافعية في قول احدنا في مال بسبب تبين عليه فجاز التوكيل في بيعه كالشراء و
الانتهاء في الشافعية لاصح كالاختتام لان الملك يحصل فيها بالاجازة وقد وجدت من التوكيل فيكون الملك لفاعل هذا ان جاز التوكيل في جواز
الاجارة عليه فاذا استاجر وخطب او سقى الماء او يجرى الارض جاز وكان ذلك المستاجر وان قلنا بالمنع هنا منعنا هنا يقع الفعل لا يجرى ويجوز
على جواز الاستئجار عليه بغير ما به ففاس عليه ويجوز التوكيل في بيعه ويجوز التوكيل في قبض الحجر وبيعها في المطالبة بها في عقد الزمعة في
يجوز توكيل الذي المسلم من خلاف بين الشافعية ولما العقوبات في القتل والنجاة اذ اذنا والقذف والسرقة والغصب اذ اذنا فلا يدخل التوكيل في
بل احكامها تثبت حتى مع ما علمها ومرتبتها لان كل شخص بعينه مقصود بالاستمتاع منها فاذا لم يفعل امرى حكمها عليه ما احده الله كحد الزنا والسرقة فيجوز
التوكيل فيها الاستتابة لان النبي صلى الله عليه وآله امرهم ما حرمهم وقال لا اعد بالبيع امرى هذا فاذا اعرفت فادبرها فعد النسيء عليها فاعترفت
فامر بها فخرجت وكل امر المؤمنين على المسلم عبد الله من جبره اذ منعه الشريف على الوليد بن عقبة فاقامه لان الحاجة تدعو الى ذلك فان الامر لا يمكنه في
ذلك بنفسه فيجوز التوكيل في استتابة الامام والسيدان بكونه استتابة الخدم من ملوكه ويجوز التوكيل في اثبات حله لله وبقوله بعض العامة لان
النبي وكل انبيائه اشد واستتابة جميعا فان نقله اعترفت فادبرها هذا يدل على ان لم يكن قد ثبتت فقد كلف في اثباته وكان الحاكم اذا استتابة في جعل
فانه يدخل في تلك النسيئة احد وثلاثتها فلا يدخل في التوكيل في المومنين المضمين على قول الشافعي في جواز التوكيل في اثباتها لانها قد دله بالشبهة وقد امرها في
بالشبهة والتوكيل في اثنائها وهو غير مناف لقولنا ان التوكيل ان بدلتها بالثبوت او ما عقوبات لا يدين في جواز التوكيل في استتابة في حضور
المسقى اجماعا ولما في غيبته فانه يجوز ذلك اذ ثبت عند اللامع في الشافعي في ثلث طرق اشهرها ان جعل قولين احدهما المنع لانه لا يقين بقاء الاستتابة عند
الغيبه لاحتمال العفو ولا نزاع في ذلك فلهذا لا يجوز فيه ثلث طرق اشهرها ان جعل قولين احدهما المنع لانه لا يقين بقاء الاستتابة عند
كسائر الموقوف واحتمال العفو كاحتمال جوع الشهود فيها اذ ثبتت بالبينه فانه لا يمنع الاستتابة في عتقهم الثلث القطع بالبيان وحمل المنع على الاحتياط والثاني
القطع بالمنع اعظم خطر لهم وهذا الاخبار لا يوجب مستعمل في جواز التوكيل في اثبات حد القذف والخصام عند الحاكم ولو اقامت البينة عليه عند
الغيبه ولا نزاع في اذى جاز التوكيل في اثباته كسائر الموقوف وقال ابو يوسف في بيع التوكيل في ثبوت الحد لا يثبت الحد الا بالبينه لا لا
يثبت الشهادة على الشهادة ولا بكتاب الغاصب في القذف ولا يجرى في امرين كذا هنا ومنعته الشهادة على الشهادة وكذا في القذف لا يثبت الحد الا
لا يثبت بالتوكيل في اثباته بالبينه في بيعه ما قاله مستعمل في جواز التوكيل في احد من الدعي والمدعي عليه التوكيل في الخصومة في صاحبه ولم يشر في
لصاحبه الاستمتاع من خصومته لو وكل قال ابو حنيفة الاستمتاع الا ان يبدل الموكل مزارا فيكون من هذا ان تكون محددة وقال مالك له ذلك لان يكون

كتاب
في التوكيل
في عقد النكاح

كتاب
في التوكيل
في عقد النكاح

مقدم

من جلاء
الشي
في جانب
الشي
والفلسف
الحاكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي

كل
في الخلاء
على قلب
الكل
الخلاء

في التوكيل بالخصومة

وفي الاخرى بطل وبه قال الشافعي لا نعتد على مال من لم يات ثلثة العقد فلم يصح كالوابع مال الصبي فربما بلغ ما جاز وقد عني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع مال ليس عنده فقال لا تبع ما ليس عندك يعني ما لا تملك فان اشترى في الذمة ثم نعتد عنه وقع البيع للتوكيل لا نعتد عنه فصد من البيع ما قل في محله
عليه فصح وقوع التوكيل حيث لم ينو التوكيل ولا ساء ولا اشترى ما اذن له فيه وقال بعض الشافعية اذا اشترى بما اذن له فيه للتوكيل لا نعتد عنه لاننا اشترينا
في ذمته وليس ذلك ملكا لغيره ويقع البيع للتوكيل في حال بعضهم لا يصح للتوكيل ولا للتوكيل لا نعتد عنه على التوكيل فليقع عن التوكيل والتوكيل او اذن له فيه لم يقع
وعني احمد وابان احمد هما ان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره وانما يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره
اجاز يصح لاننا اشترى لم يثبت في ذمة من اشترى بل يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
ولم يثبت لغيره فثبتت حصة كالواشترى لغيره ليس بجو لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
سواء كان وكلا الذي قصد الشراء له او لم يكن وكلا مسلمات اذ قال في البيع هذا العقد ببيع عبد اخر في وفضول في بيع الاول لا نعتد عنه فاذن له فيه
تكان كالاجتناب بالنسبة اليه فان بعض المالك لبيع صح والاطل ان المالك لم يرض ان يملكه عندنا وقال الشافعي في احد القولين انما اطل فاما الشراء فليقع في بيع
بعض مال التوكيل فهو كالبيع ان كان في الذمة فان اذن التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
اذن وقال الشافعي انما يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
صح باضافته الى التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
ولم يكن حصة من العقد البتة كان لم يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
بعض موكله فاما اذا قال البائع بعت من فلان وقال المشتري لغيره فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
بعض من التوكيل والتوكيل في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فاحتمل بان الخطا عليه بينهما والتكليف ساقط عنه فصح وقوعه فابن ان يوجب الخطا على التوكيل او يوجب الخطا على التوكيل فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
يجب ان يبي موكله والا وقع عليه الخطا عليه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
المشترى فان القصور فيه حصول الغرض هكذا قاله بعض الشافعية استنبطنا هذا القول **في التوكيل بالخصومة مسلمات**
التوكيل بالخصومة اما ان يتوكل عن المدعي او عن المدعى عليه فان كان وكلا من المدعي والمدعى عليه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
والغرض عليه ما يقع وسيله الى الاثبات ولما التوكيل عن المدعي عليه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
وتبينها والحكم بها وبالجمل عليه السمع المدعي ما تمكن ولو ادعى المدعى عليه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
عليه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
اذلا يراه او يتولى الخوالة او الصاحبة على مال او بان الحق مؤجل وان اذلت البينة فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
ولا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
الفرق ان التوكيل لا يقطع الخصومة ولا يقطع حق التوكيل من اجل ان لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
لو جفت على الحدود والعصاص ودعوى التكليف والطلاق والغرض من الخصومة فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
لا يصح ولا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فالملك لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فان كان معلوما لزمه ذلك وان كان مجهولا رجع في نفسه الى التوكيل ودون التوكيل فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
لكن يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
لشافعية وجهان في بطلان وكالاتهم هل يثبت في التوكيل بالخصومة من غير ان يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
عدم الاشتراط بل يصح التوكيل بالخصومة من غير ان يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
هو الاثر بان التوكيل بالخصومة من جهة المدعى لا يقبل منه فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم ان يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
بوجوبه بان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
اصح وجهان في بطلان وكالاتهم هل يثبت في التوكيل بالخصومة من غير ان يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
الاستيفاء عند انكار من عليه لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
عينا او مينا فاذ وكل في بعض عين فليثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
كان عينه ملكا لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا
الدين جازا لانه المدين بطلان في ذمة من اشترى في ذمة غيره فلو كان التوكيل لا يثبت في ذمة من اشترى في ذمة غيره لاننا اشترينا

فلا يملكه
المحصول

ۛے پیا لکھو کیا ہے

مجلس

کتاب الوکالة

رؤيت المبع

۱۳۱

فَاخْطَمَ الْوَكَايَةَ

علي بن غنم

كتاب الوكالة

من غير الجنس بما خله اتم ولا ينجح على القولين في الظرف غير جنس الحق في غير هذه الصورة لان المالك بدعي لم ينفذ عن الغير عنه والوكيل لا بدعي للغير
هنا قال في حصره من غير جنس التمسك الى الوكيل النفاذ مستلزم هذا ان كل ما يعبر عن الشراء بالوكالة فان اعتبر بها فان صدق الوكيل بالبيع باطل عليه
تقليد ان كان ايجابا وان تلفت للوكيل المقتضى ان شاء من الوكيل لا نهى على ما امر الوكيل وان شاء من الشراء المنفرد به على بدعيه مضمونة ولا نهى التلف
على الوكيل بشرا من غير ان ما اكملها وفردا انما على الشراء لم يحصل له الحق في ذلك فان رجع الوكيل عليه لم يرجع على الوكيل لحصول التلف في بدعيه بل
يرجع عليه بالتمسك الذي سلمه اليه في البيع مستحقا وان صدق الوكيل قدم قول الوكيل مع مبيته فان حلف اخذ العين وان نكل حلف المشتري وجبت له
وان رجع على الوكيل لم يكن للوكيل ان يرجع في الحال لا نهى بقرائه عليه بالرجوع عليه وانما يستحق عليه لئلا يفسد الاجل كان للوكيل ان يرجع عليه باطل
الاثر من من العينة والتمسك لان العينة ان كانت ثل مضاعف لثمنه لا يفسد ذلك ولا يفسد الا العينة وان كان الثمن المستحق اقل رجع به لا نهى من رجع به
السلعة بغيره باخذ العينة فذلك الذي يفسد لثمنه فلا يرجع باكثر منه وان كان به احداهما دون الاخر يرجع على المصدق وحلف على الكذب يرجع مستحق
في كذبها **المبحث الثاني في الماندين مستلزم** اذا وكل في بيع او مبة او صلح او طلاق او عتق او ابراء او غير ذلك فاختلف الوكيل والوكيل
فادعى الوكيل انه تصرف كما اذن له وانكر الوكيل وقال انه تصرف البتة بعد فان جرى هذا النزاع بعد عزل الوكيل لم يقبل قوله لا يثبت لان الاصل العدم
وبقاء الحال كما كان والوكيل خبره المالك المتصرف في وان جرى قبل العزل فالأثر به كذلك وان القول قول الوكيل لان الاصل العدم وكان للوكيل ان يرجع عليه
برئى للمالك من السلعة فوجب ان لا يقبل بطلان ما اذا ادعى الرد او التلف فان ينبغي دفع الخصام من نفسه لا الزام الوكيل بشا ومصدق الشا في الثاني
ان القول قول الوكيل لا يثبت عليه فصدقه ولا نهى المالك انشاء التصرف من ملك انشاء قبل اقراره كالولي المجبر اذا اقر ببيع مولى بهذا القول
قال ابو حنيفة لا في النكاح اذا اختلف قبل الوكيل والوكيل فان القول قول الوكيل واختلف بعد اقراره في الثاني رجع على المصدق وحلف على الكذب يرجع مستحق
الشاهدين رجع قول صدق الوكيل حتى ان بعضهم لم يوردوا غيره وقال بعضهم الاصح تصديق الوكيل من جهة القياس لما الاول وان قول صدق الوكيل
منقول عن مالك في موضع واختلف الثاقبون في القول الاخر فقال بعضهم انه ينص على الثاني في قول اخرون انه يخرج من غير رويان شرع وغيره وفي الثالث
وجه ثالث للشافعية وهو انما يستعمل الوكيل كالمطلق والاعتناء والبراءة يقبل فيه قوله مع مبيته وما لا يستعمل كالبيع لا بدعيه من البينة **مسألة**
لو صدق الوكيل الوكيل في البيع نحو هو لكن قال كنت غرك لك قبل التصرف قال الوكيل بل كان العزل بعد التصرف فهو قول الزوج ولجنتك قبل انفساك
العدة وقالت نفقت عدة قبل ان رجعت في رجعت تصديق قول الوكيل اصاله صحته وتصرفه في تصديق قول الوكيل اصاله الرتب والقصد والصفحة ان كل ما
منها يدعى التقديم والاصل عدمه فلا ولو تبين من هذه المبيته ينبغي اصاله الرتب والمالك على صاحبها اعلان لغا من قول الوكيل قد باع وقال الوكيل لم
ايح فان صدق المشتري الوكيل حكم بانقال للمالك بالبراءة والانا القول قوله لا اصاله التصديق **مسألة** اذا ادعى الوكيل تلف المالك الذي به الوكيل
او تلف المثل الذي يضمنه متاعه به وانكر المالك عدم قول الوكيل مع مبيته وعدم البينة لا يثبت له ما كان كالموقع ولا ينفذ بطلان ما قبله البينة عليه
ولا يكتفي له لا يثبت ان يدعى التلف بسبب كالموقع التمسك بسبب حق الشراء والتلف كذلك من في بدعيه من سبب الامانة لا لا بد
التمسك بالحكم وامتنع الوكيل والشرايين الصاري الرتب والسنابر والاجر المشتري لا نهى ولا ذلك لا يمنع الناس من اذنته الامانة مع حاجة المالك
بعض العامة اذا ادعى التلف باسمه كالموقع التمسك كان عليه قامة البينة على وجود الامر في تلك الناحية ثم يكون القول قوله تلفها بذلك به قال
ابن لان وجود الامر الظاهر لا يثبت ولا يثبت قامة البينة عليه **مسألة** اذا اختلف في الرد فادعى الوكيل بطلان الوكيل فان كان بطلا ينجح
قول الوكيل لانه قبض المال المنفع ما لم يكن كان القول قوله مع البينة كالوادي يحتمل العدم لاصالة الرد والحكم الاصل ثم وان كان وكلا لا ينجح القول
انه لا يقبل قوله لانه قبض المال المنفع نفسه فلم يقبل قوله في الرد كالسنابر وهو احد قول العامة والثاني ان القول قول الوكيل لا نهى وكان القول
قوله كالوكيل بغير جعل لا يثبت قوله في الرد عند بعض الفقهاء من علمنا غيره لانه لو لم يقبل قوله لم لا يمنع الناس من قبول الامانات فلهذا التمسك
والثاني من ينفذ بعض الامانة كالوكيل يجعل للمضارب الاجر المشتري والسنابر والرهن والوجبة لا يقبل **مسألة** وانكر الوكيل قبض
ثم ثبت ذلك ببينة او اعتراف ادعى الرد والتلف لم يقبل قوله لثبوت حياثه بوجوده فان قام ببينة بما ادعاه من الرد والتلف لم يقبل بغيره
للعامة وجهان احدهما لا يقبل كافتائه لا يثبت بها مجرد فان قوله ما قبضت بضمين ان لم يرد شيئا والثاني يقبل لانه يدعى الرد والتلف بغيره
وان كان صورة مجوده انك لا شخص على شيئا او مالك عندى شيء جميع قوله مع مبيته لا جواب لا يثبت لك لانه اذا كان قد تلف ورد فليس له عند
ثلاثين بين القولين لان بدعيه ان رد ادعى بعد قوله مالك عندى شيء فلا يرجع قوله لثبوت حياثه هذا كله فيما اذا ادعى الامن الرد
على من ائتمنه ما اذا ادعى الرد على غيره فلا يرد ادعى التمسك الذي كان يقوم بغيره فكذلك لو ادعى الوكيل الرد على رسول المالك استرد
ما عنده فلا خلاف في ان الرسول اذا انكر القبض كان القول قوله مع مبيته ولما الوكيل فانه لا يرد بغيره بل الوكيل لا يرد على من ائتمنه بغيره
البينة وهو قول اكثر الشافعية وفي وجه عليه تصديقه لانه معترف به وهدى سويله بده كان يدعى الرد عليه **مسألة** اذا وكل بكذا باستيفاء
دين له على انشا فقال كذا استوفيت وانكر الوكيل نظر ان قال استوفيت وهو قائم بدعيه فلهذا ولا معنى لهذا الاختلاف وان قال استوفيت
وتلف في يدى القول قوله مع مبيته على غير المالك باستيفاء الوكيل اصاله بقاء الحق فلا يقبل قول الوكيل المديون لا يثبت لان قوله ما على خلاف
وهو الظاهر من مدعيه حمله بعض الشافعية على الثلاث المذكور فيما اذا اختلف في البيع ونحوه وعلى الغرض ان اختلف للوكيل اخذ حقه من كان عليه
ولا يرجع له على الوكيل اعترافا بانه مملوك او وكلة البيع بعض الثمن او بالبيع مطلقا ان الوكيل بملك الوكالة في البيع بعض الثمن
الاختلاف في البيع واختلفت في بعض الثمن فقال الوكيل قبضت ودفعته اليك انكر الوكيل القبض فلا يرد ادعى عدم قبول قول الوكيل في ذلك للشافعية

بجواب استيفاء

کتاب التوکل

[illegible]

فَتَنَازَعُ الْوَكِيلَ مَعَ الْمَوْكَلِ

[illegible]

کتاب الوکالہ

وَقَدْ مَاتَ
وَجَبَّهَا
لِلْمَوْلَى
لَوْ كَانَتْ
بَارِئَةً
عَلَيْهِ

الذى

فِي بَيَانِ حُكْمِ شَارِعِ الْوَكِيلِ مَعَ الْمُوَكَّلِ

تشتا الوكالة
مستل

في بيان ما يثبت به الوكالة

کلاہنٹر

فی پیام‌های نه افراز

[illegible]

فالحكام اقرار العبد

الحكمة حكم الأفراد
وحكم نصيب

[illegible]

کتاب الافزار

[illegible]

فِي أَحْكَامِ الْأَفْرَادِ بِالسُّعَدِ

[illegible]

فِي بَعْضِ صَوَائِرِ الْأَوْرَاقِ

والدين

کتاب الاقوال

[illegible]

في غابر الزمان الأقوار

الى

[illegible]

كتاب الألف

وهل يبطل الاستثناء أشكالاً يشأ من غير ما أراد باللفظ فكانت لفظه لا يوجب أن يقال له على الالف لا الغايه بل الاستثناء وكذا لو قال له على الالف
ثوباً فبقيت الالف هكذا إذا استثنى الثوب ثم فترج بالاستعصاف يبطل الاستثناء ويلزم له أن لا يثبت استثناء صحيح من جهة اللفظ وإنما الخلل في
به اللفظ فيبقى لهذا التفسير من جهة اللفظ فيفسر جميع ذلك الشافعية ووجهها كرهين فلما دللنا على صحة الجواب في **مسألة** إذا قال له على الالف لا دورها
فقد استثنى المصنف من البهم فان قلنا بان الاستثناء من غير الجنب بطل التقضي كون الالف داهم لصحة الألف والاستثناء وانما يصح لو كان الالف
داهم وان قلنا بان الجواز سواء كان الاستثناء من غير الجنس جعلة أو مجازاً لطلب تفسير الالف في أن يجازي ذلك في خصوص معنى هذا الوضع فان التفسير في
أثبت استثنى في الغيبة لا الجاهل فان قيل الالف ما يادى الدم أو قبل عن بطل التفسير لا شأنا له في الاستثناء والاستعصاف فيبقى له الاستثناء وقد صححكم الألف
ففسر ذلك بما يبقى بعد الدم من غير وجهه بل الالف في الاستثناء لا في الغيبة لانها في الغيبة كان الاستثناء وانما يحسمه في بطل لو
المجهول من المعلوم مع طول الجاهل بان كان قال له على عشرة دراهم لا شأنا بطل التفسير في وجهه وبطل بقية وجهها كان قال له عشرة فان استوعب في بطل
التفسير في الاستثناء الوجهان ولو استثنى المجهول من المجهول صح الألف والاستثناء وطول التفسير فيهما على وجهه لا يستوعب في استوعب فيهما
كما لو قال له على الالف لا شأنا بطل التفسير في وجهه في بطل الألف ولا في بطل التفسير في وجهه في بطل الألف من الجنب الذي بينه ولو قال له **مسألة**
الادهم افتد استثنى المعلوم من المجهول فيفسر في وجهه في بطل الألف في قوله على الالف لا دورها وان كان من استثناء الدم ان تكون
الالف داهم قال بعض الشافعية بما بطل التفسير في هذه الصورة في بطل الاستثناء وجهه في بطل الاستثناء المعلوم من المجهول **مسألة** لو اتقوا
اللفظ في استثنى منه والاستثناء كالوفاة له على شيء الاشياء وله على مال الاما لا لا قوى صحة الألف والاستثناء لو وقع على التبدل والكثرة فلا
يتمتع حل الثاني على اقل ما يتناول عمل المستثنى منه على الزائد على اقل ما يتناول هو واحد من الشافعية والثاني ان يبطل الاستثناء كما لو قال له على
عشرة الا عشرة ولا معنى لهذا التردد فان جاز فقلت لا اذا الغيبة استثناء اكفينا ما قل ما يتناول وان صحناه الزمانه ابقاه ما يتناول في الجوابان
فبطل يمكن ان يقال حاصل الجوابان مختلفان لكن التردد غير حال عن فائدة فان اذا بطلنا الاستثناء لم نطالبه بالقبول للفظ الاول وان لم نطلبه فلا
يتغير ما ولد انار في الامتناع من التفسير كون التفسير الثاني غير صالح للاستثناء من الاول وما الشافعية **مسألة** قد بينا ان الاستثناء في
بلستوعب بطل التفسير مثلاً اذا قال له على الالف درهم الا ثوباً او الف لا دورها ثم فسر الثوب بما ينبت في الالف درهم او ثوباً او درهم فان التفسير يبطل
وهل بطل التفسير آخر ممكن سمي معنى شيء من الالف الهني على بطلان الاستثناء بطلان التفسير ان قدنا بطل لوزم الالف لم يطالب بتفسير آخر وان
قلنا لا يبطل الاستثناء طول التفسير جميع فاذ قال له على الالف درهم الا ثوباً او درهم الاستثناء على ما تقدم لانها لا يمكن ان يكون تألف عليه ثوباً او درهم فبطل
من الالف **مسألة** اذا قال له على درهم ودرهم الادهم ما وقال بعض علماء ان الاستثناء المتعقب بالمجهول يعود على الجميع صح قوله
درهم واحد لان الواو يقتضي الجمع لانها للتعطف فيجمع بين المثنى في كإجماع والجمع في الاسماء المتفقة فبطل ما قال له على درهمان لا دورها وبطل بعض
الشافعية والحق بطلان الاستثناء سواء قلنا بعود الاستثناء المتعقب بالمجهول الى الشافعية والى الاخرى لان الاستثناء لفرع وانما احتمل مع اشكاله
التناقض في الجمع لجواز دلالة الاكثر فاذ قال له المملوك لان هذا كان لفظ المملوك صالحة للمعادن يد كالحاصل لذلك فجاء الاستثناء فيكون الاستثناء
قد بين مراده اما اقله بلفظ بطل بالنصوص على كل فرد فاذ لا يصح الاستثناء كالوفاة على جلاءه في السلم وعمره المسلم والمسلم لا يثبت الاستثناء
على التناقض الصريح بخلاف ما لو قال له المملوك لان هذا كان لفظ المملوك صالحة للمعادن يد كالحاصل لذلك فجاء الاستثناء فيكون الاستثناء
مسألة قد بينا ان يجوز الاستثناء من الاستثناء فاذ قال له على عشرة الا ثوباً او الف درهم الادهم ما فقلت في ثوبته وتناقض مع
فولم قالوا انار سلنا الى قوم مجرمين الى اللفظ انما يجوز اجماعهم الا امره ومنع بعض اهل العربية من ذلك انكروا قل لان العامل في الاستثناء
الاول بمقتضى جرح الاستثناء والعامل الواحد لا يعل في معولين فتكون الاثران الاستثناء الشافعي من قوله عز وجل اجتمعين ومنع من امتناع تنقيح
المعول مع وحدة العامل لان الاستثناء مقول للفعل قال بعضهم العامل لا خاصة من عليه ذلك **مسألة** جميع الاستثناء من الاستثناء
من الكلمات فاذ قال ابن بديلة الدار الالف البيه لهدا القبطي لكذا هذه الداهم الامدا الولد منها وهذا القطيع الالف الشاة لوهذا
الحاجم الالف الغرض مما اشبه ذلك مع الاستثناء وهو قول كثر الشافعية ولم يجز ان لا يصح لان الاستثناء المعتاد هو الاستثناء عن الاعداد
الطالفة فاما العينة فالاستثناء منها غير موجود ولا بد اذا اقربا لم يكن كان حاصله ثبوت الملك فيه فيكون الاستثناء بعده وجوهه وقد ذكر بعض
الشافعية ان قال له يمكن طوائف الا فلازم اصح هذا الاستثناء كما لو قال له فلو اء العبد لاربعة فلان لاهذا الواحد لم يصح لعدم الاعتياد بالاستثناء
في الاعيان والمخارج جرح الاستثناء في الاثر بالاعباد الاربعة فلو قال له فلو اء العبد لاربعة فلان لاهذا الواحد فاستثنى منه وجرح الاستثناء عن معتبر
وهو صحيح عندنا وعند كثر الشافعية ويرجع اليها التقين فان ما تو الا واحد افعال مولى الذي ادته بالاستثناء قبل منوع اليقين وهو واحد مجموع
الشافعية لاحتمال الثاني لا قبل المقتضى وندرة هذا الاتفاق في توصية المملوك الواحد فان قال له الواحد افعال مولى الذي ادته بالاستثناء قبل اجماع لان اثره في
في الضمان وكذا لو قتلوا الصورة الاولى الواحد لان حقهم في القيمة لو قال له هذه الدار فلان وهذا البيت منها الى اوله هذا الحاتم فبطل
قبل لان لزم بعض ما يتناول اللفظ فكان الاستثناء في بطل لو قال له ثلثة ودرهمان لا دورها من وجهه في الاستثناء من الجملة الاولى الاستثناء
رجوعه الى الثاني لانها استوعبتا على رجوعه الى مجموعها ولو قال له درهمان ودرهمان لا دورها من وجهه في الاستثناء من الجملة الاولى الاستثناء
لان الاستثناء انما يرجع الى الجملة الاخرى ولو لم توجد في بطل الرجوع الى الجميع الخ لو قال له على عشرة الادهم بالوقع لوزم عشرة ويكون الاستثناء بطل
غيره ويكون وصفه لو قال له المملوك عشرة الادهم فلو قال له بطله ولو وصف بطله بكون افراد اثنين فكذلك لو قال له الاستثناء حكمها حكم الافراد
لجندى عشرة سوى درهم وليس درهمها اصلاً او غلاما معاداً او يكون درهم بالنصيب في وافراد بفسرة ولو وقع في الاثر فهو

فيستوي

[illegible]

كتاب الأصول

انتم بالعين فاقول احدهما باج ثالث لم ينقل بالافراد ولم يثبت النسبان فهو واقعة ولو كان الثالث مشاركة للمقري في البراء دون الاخر واما ما ثبتت نسب الان
المنكر فمتم قولهم مع عدم البينة فلا يثبت النسب بالنسبة اليه ولا بالنسبة الى المقري لان النسبة لا تتبع بعض بل يشارك بالنسبة الى حصة المقري فاختار تلك
بدهم وهو مفضل ما في يد المقري من ميراثه ولا فرق بين ان يقر احدهما بابا ولا يقر ونقل الجويني وجهه لغيره ان يقر ويحكم بثبوت النسب لانه انما يثبت
خطبه فالظاهر من حال كامل حال من الورثة ان يقر به فلا يجوز فيه فلو كان احدا لولد من منكره فلو بالغ فعلى ما اختاره من عدم ثبوت النسب بقول الواحد
وهو قول اكثر الشافعية ينظر بلوغ الصبي فاذا بالغ ووافق البالغ بثبت النسب وان مات قبل بلوغ فان لم يكن الميت قد خلف سوى المقري ثبت النسب
ولا يحتاج الى تجديد الافراد وان خلفت دة سواء اعتبر هو الغنم فان كان احدا لوارثين مجنون او موكا كان احدهما صبيبا **مسألة** لو خلفت دة
بالعين وعتقها فاقول احدهما بوارث ثالث فانكر الاخر قال الشافعي لا يثبت النسب من قول المنكوبين فيمن خلفت بينين فاقول احدهما باج ان نسبته لا يلحق بالآخر **مسألة**
لانه اقر لمعنى اذ ثبت وورث فاذا لم يثبت بذلك عليه حق لم يثبت قال وهذا اصح ما قبل عندنا وقد عرفت ان الذي يضمنه الميراث هو النسب
لنسبة الى المقري فاختار ما فضل عن نصيبه ما في يد خاصة واما عدم النسب فاجماع لان النسبة لا تتبع بعض فلا يمكن اثباته في حق المقري والمنكر ولا يمكن اثباته
حقها لان شهادة الواحد لا يثبت بهما ثبت الاخر عرفت هذا فان المقري لم يشارك المقري في البراء بالنسبة فلو كان الميت قد خلفت بينين فاقول احدهما باج ان النسبة
الاخرى لا تزك في قول المنكر صفتا بينه وبين المقري في قول المقري ثلاث وفي يد النسبة ينفع من السدس الذي نسله يده الى الثالث فيكون المقري الثالث والمنكر
النصفه للثالث السدس عندنا اجماع وبقوله مال الدار بن ابي لى لانه اقرب الى متعلق بسبب يحكم بجلالة نزولك بلزوم المال كما لو اقر ببيع شخص ولو انكر
المشترى وحلف فان الشهادة ثبت فيه وكذا لو اقر بدين على ابيه انكره الاخر وقال ابو حنيفة واحمد بالخلاف الثالث نصفت ما في يد المقري وقال الشافعي ليس للمقري
من الميراث الا من حصته ولا من اصل التركة بغيره قال ابن سبرين لا يقر بسبب يثبت فوجب ان لا يثبت له ميراث كما لو اقر بدين مع من له الميراث من الميراث
الفرق ظاهرا من هو والنسب غيره **مسألة** لو اقر احدا لولد بن الرشيدك بالثالث انكره الاخر ثم مات المنكر ولم يخلت لاهله المقري فاقول ان نسبته لا يلحق بالآخر
وبقر قال الشافعية في ظاهر الوجهين لان جميع الميراث قد صار له والثاني لهم المنع لان اقرا الفرض مسبق بانكار الاصل فيجري هذا الخلاف فيها اذا خلف
غير المقري وانما اقر ذلك الوارث لوجه عند بعض الشافعية مبنيان على الوجهين في الاستلحاق من نقاه الورثة لو اقر احدا لابن بن وسكت الاخر ثم مات
السالك خلفت ابنا وارا الا بن ثبت النسب قطعا عندنا ومظاهروا وكذا عندنا شافعي لا يقر بغيره مسبق بتكذيب الاصل **مسألة** اذا مات خلف
ابنا بالعارش بالاولاد لم يشهدوا سواء اقر الابن بالآخر بجهول النسب انكر الجاهول نسب المقري لم يثبت النسب الى انكاره ولو تباين بقوله النسب وهو قول
اكثر الشافعية وبغيره وجعلهم ان المقري يحتاج الى التينة على نسبة لا يقره من نسب الجاهول وقد انكر الجاهول نسب المقري فاجعل بول ثبتت نسبته بقراد المنكر في الميراث
لكن لا يقر اصح عندهم وفي ثبوت نسب الجاهول عندنا شافعية والمنع لان المقري ليس بوارث بغيره والثاني هو الاصح عندهم وعندنا ان ثبتت نسبته فاقول
بانه وارث حابن التركة ولو اقر باخوة جهمول ثم ماتها معا اقربا الى الثالث في الثاني في سقوط نسب الثالث لثبوت النسب لهما عندنا في سقوط النسبة
نسب الثالث فاعتبره وانما ثبتت نسب الثاني ولو اقر باخوة جهمول بن صدق كل واحد منهما الاخر ثبتت نسبهما فان كذب كل واحد منهما الاخر لثبوت النسب لهما
اصحها عندهم بثبوت النسب بين ابيهم او اجدادهم لان النسبة لا يثبت الا بالنسبة الى واحد من الميراث دون المكذب هذا اذا لم يكن الجاهول وارثا فان
كانا توامين فلا اثر لتكذيب احدهما الاخر فاذا اقر الوارث باحدهما ثبتت نسب كليهما **مسألة** لو اقر بنب من يحجب المقري اذا مات عن ثم اقر باخوة فاقول ان
للميت خلفا فثبتت نسبهما الاخر فاذا اقر الوارث باحدهما ثبتت نسب كليهما الاخر فاذا اقر الوارث باحدهما ثبتت نسب كليهما الاخر فاذا اقر الوارث باحدهما ثبتت نسب كليهما
النسب اصحها عندهم وهو ما ذهبنا اليه ثبتت النسبة لان ثبوت النسب بمجرد الابن رفع الافراد وانما يلزم ذلك من التورث وساقى البحث فيه ثم التورث عند
الاسباب فوجب فلا يبعد ان يكون هذا منها وعندنا ان المقري يرث وبنيها **مسألة** المقري لا يخلو ما ان يحجب المقري عن الميراث ولا يحجب بعض الورثة
المقري من بعض فان لم يحجب المقري تركه في فرضه انكره ولو اقر احدا لابن بن المنكرين باخ وانكر الاخر الذي في منبها الميراث لم يثبت النسب لهما
من نصيب المقري وظاهر ما ذهبنا اليه وهو منصوص انه لا يرث لان الارث فرع النسب انه غير ثابت كما سبق فاذ لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وعن بعض
الشافعية ان المقري يرث بغيره في مشاركة المقري في يد وهو منصوص بان شرحه وبقوله ابو حنيفة وما لا خلاف فيهما وقد تقدم **مسألة** لو خلفت الميت بينين
احدهما فلا يثبت ابنا وانكر الاخر وعلى المقري ان كان ذلك النسب الذي لم يثبت له وقال احمد ان الميت الذي في التركة ابنا ابنا لم يثبت النسب لهما
الا اتفاق لكن الاقرب ان يقره بانه غير ثبت عتق غيبه لا يبرى لانه لم يثبت العتق فلا يقوم عليه لثبوت النسب في الحكم بعتقه ونحوه ولو قال احد شرطي
العقود لثالث بعت منك غيبه فانكر لا يثبت الشراء وفي ثبوت النسبة للميراث خلاف ولو قال ان يرد على غيره وكذا ما يرد من غير غيره وفي هذا النسبة
بالضمان خلاف الاصح عندنا شافعية الظاهر ولو اعترف الزوج بالخلع وانكرت المرأة بعتق لم يثبت النسب لهما الذي هو الاصل في ظاهرنا **مسألة** لو خلفت
الحكم فلهذا الاحكام في غير ما ذكرنا في الميراث فان كان صادقا ان يشارك في يد بغير وجهها احدهما لا يخلو الثاني فم وهو الصحيح عندهم لانهم
باستحقاقه فيخرج عليه من حصة منقول على هذا فبما يشارك فيه وجهها احدهما نصفت ما في يد لان نصيبه ميراث البنين التثنية فلا يسم احداهم شي الا يلزم
للاخر مثلهما الثالث بينهما نصيبا بعض حقه او بقال ابو حنيفة واصلها عندهما فبما نصيبا نحن ابيهم وهو قولنا الذي احدهما مثله يده لان حق الثالث
يزعم المقري شاع فيقال يده وعلى يد صاحب فله الثالث من هذا والثالث من ذلته فيكون الوجه ما يثبت على الفرضين فبما اذا احدا لابن بن يدين على ابيه وانكر الاخر
على المقري فوجب جميع الذين ملق يده ام لا يلزم الا لا يقطع فان قلنا بالثاني وهو ما ذهبنا اليه لا الثالث يجعلنا الحق الثابت بالافراد شاعيا انكره ولو اكل
واحد من الوجهين عبادة تجري مجرى الضابط لاختلاف هذه الصورة فالعبادة على وجه الضعف فانظر في اصل المسئلة على قول المنكر ونصرت ابو حنيفة
ثم نعلم ان المقري والمقري فان انكر حقه بالضرر فيجعل المسئلة في الصورة التي نحن فيها اثبات على قول المنكر ندفع به واحد منها بغير واحد فيفسد على
اشين فمضروا بانه اصل المسئلة يكون او يعتبر بهما المنكر ولكل واحد من الاخرين سهم وعلى الوجه الذي حكنا فيه الثالث فخذ اصل المسئلة على قول المنكر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مطبعة

ایضاً

كتاب الصلح

لذلك فصل المدينون ما كره على شيء لو يكن ابراء للمدينون لان يعلم بقصده ويرى غنا بالصلح عن اى مقدار كان انفع عليه عقد الصلح للمدينين على ما سبق
عن ابي الحسن عليه السلام قلت جعل يهودى ونصرانى كانت له عدى ودية اربعة الاف درهم فأتى بجوزلى ان يصلح ودية فلا يعلم مكان قال فجوزى خيبر
ولان ذلك كل مال الغنى الباطل يندخل تحت النهى مع الرضى اى مقدار كان يكون سائبا **القسم الثاني من الصلح وهو الواقع بين المدعى**
والاجنبى مسئلة الصلح الواقع بين المدعى والاجنبى اما ان يقع مع اقوال المدعى عليه ظاهرا او مع انكاره اما الاول فاما ان يكون المدعى به غنيا
او دينا فان كان غنيا بان ادعى دارا او عبدا او ثوبا او غير ذلك من الاعيان بدعيه فصدقه المثبت فجاء الاجنبى وقال ان المدعى عليه قد وكلني بمسألة
لعمري نصف المدعى او على هذا العين الاخرى من مال المدعى عليه فصالحه على ذلك الجاهل العمود قوله ثم والصلح خبر وقوله الصلح جاز بين المسلمين وكذا لو
قال الاجنبى او كلني على مصلحتك عندى عشرة دنانير فذمتي ثم ان كان صادقا في الوكيل انقل المدعى عليه والا كان حكمه حكم من اقر بالفضل وان قال به الى المدعى
امره بالصالحه له على هذا القيد من ملكي فصالحه عليه فهو بمنزلة ما لو اشترى لغني ببل ففسر باذن ذلك الغني وقد سبق التحاليل فبان قلنا بالصحة فانه
بدعيه فرض او هبة اما الوصلح الاجنبى لنفسه بالامام عن برغ ذمته وعين لنفسه كالأول وهو الاظهر عند الشافعية وعند بعضهم وجها
كما لو قال ابتداء لغني من غير سبق دعوى لجوابي صالحني من دارك هذه على الفلح فانه يجمع مع الاجنبى خصوصية هذه الصورة اولى بالصحة حيث
اللفظ على دعوى لجوابي فكنى برى استعمال لفظ الصلح وان كان المدعى به دينا او قال وكلني المدعى عليه بمصالحك على غرضه او على هذا الوجه وهو
ما كره او ملكي مع عندنا وسقط الدين كما لو ضرب دينا او دى عنه عوضا وهو احدى وجهي الشافعية والثاني يصح لا يبيع شيئا بدين الغني ولو صلح لنفسه
عين او دين في ذمته فهو بمنزلة ابتاع دينه في ذمته الغني وقد سبق لما الثاني وهو ان يقع الصلح مع انكار المدعى عليه ظاهرا فاذا جاء الاجنبى فقال انك
عليه عندى وكلني بمصالحك لا الاثر لا يظهر اقره خيفة ان يترفع منه فصالحه لان قول الانسان في دعوى الوكيل مقبولة في البيع والشراء وشا
العمالات وان قال الاجنبى هو منك لكنه مبطلة الانكار فصالحني له على عدي هذا ليقطع الخصومة بدينه كما صرح عندنا لان الاصل الصحة والصلح على الانكار
عندنا جاز وللشافعية وجهان ظاهرهما على ما قاله الجوزي البطلان لان الصلح واقع لنكرو الصلح على الانكار عندنا باطل في الثاني الصحة لان القيد من
بالعقود وهما متوافقان والاعتبار بشرائط المتقدمين بها شرع هذا اذا كان المدعى غنيا فان كان دينيا صرح عندنا ايضا بصلح الشافعية طرقتا احدهما
ان على الوجهين فصالحه عندنا لم يقطع بالصحة والفرق انه لا يمكن حمل ذلك الغني عن مال غير ذمته وملك قضاء الدين من الغني بغير ذمته وان قال الاجنبى
انتم كن وانما اعلم ايقم صدقك وصالحه مع ذلك مع عندنا خلافا للشافعية فانهم قالوا لا يصح الصلح سواء كان المصالح عليه او المدعى عليه كالجوزي في
وان كان مع المدعى عليه هو منك ولكنه مبطلة انكاره فصالحني لنفسه بديني هذا او بشرط في ذمتي لا خلافه فان كان المدعى به غنيا عندنا وكذا ان كان غنيا
قال للشافعية ان كان المدعى به غنيا او ابتاع دينه في ذمته الغني وان كان غنيا فهو بمنزلة ما لو اشترى لغني ببل ففسر باذن ذلك الغني وقد سبق
حكمه اولى البيع فلو صلح وقال ان اقاد على الاتراف فلهم وجهنا اظهرها ان يبيع العقد اقبلا بقوله والثاني يقع لان الملك في الظاهر المدعى عليه هو عاين
عن اثره وقبله لا يقضي فيكون كان الاجنبى كاذبا بالعقد باطلا لظناؤه مواخذة نفي الظلال لانه الزام الوجه وان كان صادقا حكم بصحة العقد باطلا
قطع بمواخذة نفي ان كان اقر بالمدعى عليه لا يجزى **الفصل الثاني في الاحكام مسئلة** بيع الصلح على الاقرار وان كان ماساؤه كان
المدعى به دينا او غنيا عندنا علمنا اجماعا وبه قال ابو حنيفة ومالك احمد وعمرو قوله ثم والصلح خبر وعمرو ما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله
ان قال الصلح جاز بين المسلمين ومن طريق الخاصة ما رواه حفص بن الجزي عن الصحيح عن الصادق عليه السلام ان قال الصلح جاز بين الناس ولا يربح
الخصومة فجاز مع الانكار كما لا ريب والصلح مع الاجنبى لان الصلح قطع للنزاع وهو مما يتحقق مع الخلفين المتداعيين بان ينكر احدهما ما ادعى
الاخر فلو لم يبيع صلح الانكار اشقت عظم ثواب الصلح وقال الشافعي لا يصح الصلح على الانكار ولا يبيع الصلح على الاقرار خاصة ضرورة الانكار ان يكون
على رجل اثر دينا او غنيا فبنيك المدعى عليه فصالحه على ثوبه لو دين او بعض المدعى به غير ذلك لا ينعرض على ما لم يثبت الا ان يقع المعاوضة كالأول
ما لم يغيره وبالعقاس على ما اذا انكر المخلع او الكاتبة فمصالح على شيء منع بطلان المعاوضة علمنا ان ثبت الصلح فانه للنزاع بخلاف ما لو ادعى مال غير لان
ذلك يضر في مال الغني بغير ان يضر في مال الجاني الغني مع البيع والرضى بالصلح رضى بالضرورة القياس عندنا باطل فلا يكون حجرا على ما على ائمة الحكم الا ان
مسئلة اذا ادعى عليه حقا دينا او غنيا فقال المدعى عليه صالحني كذا اما بعضه وعين لم يكن ذلك الاقرارا منه وهو طاعة عندنا لا اننا قد بينا ان الصلح
يبيع مع الانكار كما يبيع مع الاقرار اما الشافعي فانه قال اذا قال المدعى عليه صالحني او صالحني عن دعواك الكاذبة او صالحني عن دعواك فانه لا يكون اقرا
لان به يرد قطع الخصومة بل الصلح عن الدعوى لا يبيع مع الاقرار ايضا لان مجرد الدعوى لا يحتاج عنه ولو قال بعدا لانكار صالحني عن الدار التي ابيعها
فوجهان للشافعية احدهما ان الاقرار لا يرد بغير التملك في ذلك بعض الاعتراف بالملك فضلا كالأول ملكي وصحتهم عندنا ان يقر بان الصلح
في الوضع هو الرجوع الى الموافقة وقطع الخصومة فيجوز ان يكون المراد قطع الخصومة في المدعى لا غير فليكون الصلح بطلان هذا الاتسار صلحا
على الانكار وان قال بينهما او بينهما متى قالته هو وان اقر الا بغيره في الاتسار التملك لو قال بعض الشافعية انه كقول صالحني الوجه الفرق موضعنا
اذا كان للنزاع في جازية وقال وجهها ولو قال اقره او اعز في اقره فان كان اقره او اعز في اقره فان كان اقره او اعز في اقره فان كان اقره او اعز في اقره
هو منك وقلنا لا يقتصر الا براء الى قبول مع الاقرار بخلاف الصلح لا يستقل في نفسه فلا حاجة في بطلان الصلح ولقد ابراه بعد التحليف مع
ولو صالحا بعد التحليف يبيع عندهم **مسئلة** لو ادعى العين في يد الغني فانكر الغني ودعاه فصالحه على بعض تلك العين المدعاة وهو مصلح العينة
في العين مع عندنا لما بيننا من صحة الصلح على الانكار وللشافعية وجهان احدهما انه صحيح به قال القفال لا اتفاق المتصالحين على ان نصف متفق
للمدعى والمدعى فانهم يستحقان البيع واما المدعى عليه فانهم يبيعون النصف بحكم تيسره منه وتسلية الغير فان كان الخلاف بينهما في جهة الاستحقاق والثا
وبه قال اكثر الشافعية ان باطل كان على غير المدعى فالوعدما الخلف الغايض والباغ في الجنية فالقول قول الداع كما لو دفع المدينون دارا لم يبيع

الدين وقاله فتمت باع من الرهن فقال القاضي بل فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع مع الدين ولو دفع الى فوجته واداه ثم لخصنا فادعى الزرع له
دفعها عن الصادق قالت بل فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
القاضي لا ينبغي على دينه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
سقط عنه الباقي الاصل لما اداه عن دينه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
عليه وقال الشافعي يظن ان صاحب الرهن على دينه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
تصالحا من الدافع عليه فاذ كان دينه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
ففي اصله عليه المعاضدة ولا يمكن تخصيصه معاضدة مع الانكار وعدمه ووافق الثامون على ان وجه البطلان هنا ارج وكل هذا عندنا باطل لما يتبين
من جواز الصلح على الانكار وجواز على الاقرار فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
عندنا فاذ كان الصلح في المعاضدة الموضوعين اما الشافعية الثامون يخصصون الاقرار وبطلان على الانكار فقال القاضي فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
يدعي الانكار لان الاصل عدم العقد والعقد ينال على الخلاف السابق في نزاع المتعاقدين ان العقد الواقع بينهما هل كان صحيحا فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
لو قال احد الورثة ان صاحبه تركت نصيبي من تركه اليك فقال قلت لم يرجع ذلك لان ذلك ليس من الغنا المعقود الناقلة وبقي حقه كما كان لانها ان
كانت عينا فلا بد فيها من ايجاب قبول مقضيا للعقد وان كان فيها دين فلا بد من ابراره ولو قال صلحتك من نصيبك على هذا الثوب فقال قلت
صح العقد ولزم وقال الشافعية ان كانت لتركه لغيره فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
من غيره من عليه الدين فقد سبق حكم ذلك فهو بناء منهم على ان اصله فرع على غيره ولو كان في تركه غير دين فان كانت بغيره فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
كانت على سائر الناس فهو بيع الدين من غير من عليه الدين وان كان فيها دين فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
باطل في الدين واما في الدين فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
يشترط في الصلح عن الايمان ما يشترط في بيع الايمان عندنا لان الصلح قد بينا انه عقد مستقل بنفسه فلو كان في دينه الف درهم وحسنه دينار
مضاهية من على الف درهم عندنا وقال الشافعي لا يجوز وكذا لو مات عن ابنين والترك الف درهم ومائة دينار وخرج بها احدهما ففصل الاخر من نصيب
على الف درهم ولو كان السبع دينه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
فيجوز ستونها للاحد الا لغيره معناه بالآخر لانها بغيره ولو كان ميتا كان الصلح عنه نصيبا اذا كان ربع الف درهم وحسنه دينار بالف درهم وهو من
صوره لم يجز وهذه الشفيعات عندنا باطلة لان صورة مدعومة عندنا بغيره ولو كان الصلح على الانكار جازي وليس الصلح عندنا نوع البيع فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
انما قال المدعي عليه لترك صاحبه على كذا الوكيل انما اذ من لا ان الصلح قد ابراه براءة العاوضة فانه قطع الدعوى والمضمونة واذا عملها بالصلح على
الاقرار ولو قال ملكك هذا بكذا كان الاقرار ان في ذلك اعترافا بانه ملكك ولو قال يعني قال بعض الشافعية لا يكون افرادا ويكون بمنزلة قوله ملكك لان الصلح
وابيع عندنا الشافعية ولحقنا قال الباقر ان يكون افرادا بمنزلة قوله ملكك وهو العقد عندنا وبه قال ابو حنيفة لان البيع لا يصح الا بما يصح قبله فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
بمنزلة قوله ملكك فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
غيره وقال الشافعي ان يزوج العادة بل هو عين العادة للدين ببيع فيها من شاء وليس معاوضة لان القيمة والنفع ملكه وحال ان بعضه ملكه فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
وهذا على تقدير ان يقع الصلح مع الاعتراف وان ثبت هذا فاذ كان بيع من العادة لم ينجح ليرة المدعى مضت كما هو قضية العادة فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
بعضهم وجهها ان يفتحق لا يفتحق الدار في مقابلة دفع الدين وان عرض فاسد فنجح الى اجرة المثل ولو صلح على ان يكتسبها سنة فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
سنة فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
القطع او لا وقال الشافعي بغير شرط القطع ولو لم يشترط لغيره ولو كان الصلح عن الزرع مع الاقرار جازي لا يفتحق الى شرط القطع عندنا في ارض الوكيل
ولو وجد المتنازع ثم اقر الدافع عليه وتصالحا على شئ جازي عندنا سواء شرط القطع او لا كما لو باع نصف الزرع مشاعا لا يجوز بشرط القطع او لم
في الزرع بشرط الحكم في الاصل ممنوع فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
له او لا ما تقدم من جواز الصلح عندنا مع الاقرار ولا انكار بشرط الشافعية فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
بينهم لم يصلح عليه جازي وكان عاقدا لنفسه وبكل ما عني باقي الورثة ولو قالوا لواحدهما صلحنا على ثوبين فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
عنه وان سماه وقع عنهم وللشافعية وجهان في ان التسمية هل تفي ام لا فان لم تبلغ الصلح يقع عنهم وهل يكون الثوب مبيعة لهم او فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
للاشافعية وجهان والا فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
للاشافعية وجهان وان صلح احدهم على مال له بدون اذن الباقي لئلا يملك جميع الاقرار وان صلح الجميع على المال لئلا يكون جميع المال له فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
الوجهان في ان الكل يقع له او بطل في نصيبهم ويجوز في نصيبه على اختلاف في تقريب الصفة والمعتد انهم ان جازوا ما صلح عنهم شاركوا الاقرار وكان
الباقي للغير فتمت باع من دين غيره فقدم قول الدافع فاذ كان كذلك قال الدافع يقول انما بدلت النصف الدافع الذي جازي فتمت باع
على الانتقام على تفاوتها وتساويها من وجوب اليه ووافق الشافعية على ذلك في حال بعضهم هذه المسئلة تدل على جواز الصلح على الانكار لان
كل واحدة منهم تنكر نكاح من عداهما سوى ثلثهما فالصلح الجازي بينهم صلح على الانكار قال بعض الشافعية انهم بين امرين ان اعترف في ثوبين
الاشكال فليت واحدة منهم بمنكره لغيرها ولا مدعية لنفسها في الحقيقة وانما تقع القسمة والحالة هذه مع العمل بالاستحقاق والمضرة في
وتعد التوبة في الاية فانه وان دعيت كل واحدة منهم لوقفه على اختيار الزوج اياها فكل من اخذت شيئا نقول الذي اخذت حتى يسلط الباقي

على جداره فوضه ما يستتبعه لان المطالبة بالاجرة عما قبل الرجوع فان دفع صاحب الجدار جداره فوجدهم يكره له اعادة ما الا باذن جداره بل كان الاول
ذال من دله وكذا لو افترق وضع دوش على حائطه واجتمع لوسا باط وهو واحد على الشافيه والثاني ان له الوضع على حائطه باسطة الاذن الاول وكذا لو
سقطت الجدران والروشن واسا باط او اجتمع بنفسه ولو سقط الجدار فبناه صاحبه بثلث لاله فكل ذلك كان لان لا يتناول الامر والشافيه
وليس به يعني تلك الاقام بعد الوضع الا باذن جداره عند الشافيه فلو واحد ولو صاحبه على وضع الجدار والروشن واسا باط على
جداره يقال الشافيه على ما لو صاحبه على وضع الجدار لا يصح من المراء المجرد فلا يجوز عند وقد سبق كلامنا فيه ولو رضى مالك الجدار بوضع
الجدار بوضع بعضه فذلك للمصالح واجارة وسبيل على قول الشافيه بان له الاجبا على وضع الخشب جداره معاوضة ولا يصح عليه بالان من يثبت الحق بكونه
منعوض عليه كما قد يتنازل هذا القول من راس مسئلة اذا كان الجدار مشترك بين الاشتر او اكثر لم يكن لاحد من الشركاء التصرف فيه
من وجوه الانتقاعات حتى يتركه لغيره وفيه الكوة بل ولخدا فلما يكون من تراب يتراب الكتاب بدون اذن جميع الشركاء فيمكنه من الاموال المشتركة
مطلقا سواء كان وضع جداره على الجدار او لا الجدار على وضع الجدار فلو كان له ان يجبر جداره على وضع جداره فشر بكونه لا
قد يتنازل بغيره فيمحو الانتفاع منه بل من جداره الغير ما يقع المضاهية فيه كالاستناد اليه المصنف والجدار به لا ينعزل الاستقلال للجدار الغير
الاستثناء بغيره ولو منع مالك الجدار من الاستناد الى وجهه لغيره لانه يضر في الجدار الاعمال عليه ولو منع ملكه جداره من ملكه الجدار
او المتصرف الجدار بحيث يقع ثقله عليه جاز ولا يمكن الاخر الا على انظر الثاني القصة مسئلة كل انبعاث ثلث طول وعرض وعق وفيه
طول الحائط امتداده من زاوية من ابنت الى الزاوية الاخرى ومن جدار من رضى البنت الى جدار من رضى ولا يرد به انتفاع من الارض فان ذلك هو
العق والتمك باختيار احد الماحذ والاعتبار من تحت من فوق واما العرض فمن ولبعد الثالث منه فاذا كان طوله عشرة وعرضه ذراعاً اجازت
في الطول والعرض ان اذا ما اذا طلب احدهما فتمت كل العلوي ونصف العرض يصير لكل واحد نصف ذراع في طول عشرة واجابة الاخر اذ وكذا يجوز
ان يقتسمه في كل العرض ونصف الطول فيصير لكل واحد خمسة ذراع في عرض ذراع فان طلبا فتمت على الوجه الثاني كان الحائط ان يعلم بينهما
ويحظرهما للتصنيف ويشق الجدار ويشتر بالمشاؤون طلبا فتمت على الوجه الاول قسمه بالعلامة دون الشق الشر لان شق الجدار في الطول لا
لروعيه ولو باشر الشريكان قسمته بالمشاؤون بينهما احد كما لو نقصاه واقسما الانقاص لو طلب احد الشريكين قسمته الجدار وامتنع لآخر نظر
طلب القسم على الوجه الاول لو يجب الاجابة لا ولو وجبت القسمه على هذا النحو لا فرع في التخصيص والفرقة بما يعين شق الذي يلي احدهما الاكثر
والذي يلي الاكثر لا الاول فلا يمكن احدهما من الانتفاع بما وقع له في القسمه ولا يمكن من افعال احدهما من افعال فصل تحقيق ان عايندهم خط
بين الشقين فاذا بنى احدهما على اصدا البعدى الثقل الضام الى الشق الاخر فلو تراصبا على هذه القسمه جاز وكان قسم الخط كما ينبغي القسمه ومن
بعض الشافيه انه يجبر الممتنع عن القسمه ولا فائدة بل يخصص كل واحد منهما بما يليه يقع النفع فهما معا واما ان طلب احدهما القسمه على الوجه الثاني
وهو قسمه نصف الطول في كل العرض فان رضى الاخر واجاب به الجار وان امتنع فان اتفق الضرع منها او من الممتنع لغيره ان يضره الممتنع لغيره
وللشافيه وجها في الاجابة من اضره القسمه الشق والقطع منع من القسمه لان القطع يوجب تلف بعض الجدار ولا اجتماع الاضر او قال بعض
ان لتصرف والنقصان ضاهية في هذا النوع فكان بمنزلة قسمه الثوب كصديق ومن اكفى في القسمه بوسم العلامة والخط فاختلوا بعضه من
الاجابة لا يمكن تاق الانتفاع بما يصير الجدار بعضهم منع لتعد الفاصلة الحقيقة مسئلة وانهم الجدار وهذا اوله يرمي في الاول فاد
تمت عرضة كل الطول ونصف العرض ولا ضرر مطلقا ولا ضرر على الممتنع فان قلنا بل يخصص كل واحد بالشق الذي يليه من غير فائدة الجار
اليها وان منعنا من قسمه الحائط في المسئلة الاولى فللشافيه هنا وجها من بيان على ان المنع في الحائط حذر من العرض ومن عدم تاق الفصل
فان قالوا بالاول استمر المنع من القسمه هنا لان المانع هنا موجودا وان قالوا بالثاني اجبر الممتنع عليها الزوال المانع لا مكان الفصل هنا ولو
تمت ما في نصف الطول وكل العرض ليس بفقد المانع المذكورة في الجدار هنا واذا بنى الجدار او اذن ان يكون عرضا لغيره عرضة بغيره
النظر الثالث العامة مسئلة اذا استعمل الحائط الجدار صاحبه على نصفه لا يتاخر احد سو كان المالك الجدار واكثر وكان
لاثنين فنقصا الاستعمال لغيره استعماله الجدار بنفسه لغيره على يثاخره لغيره احدهما او امتنع عند علمنا ثاخره قال ابو حنيفة والشافيه
في احد القولين وهو الجدار بده والمالك احدهما احدى الزاويتين عنهما لا يملكه فاذا لم يكن احدهما في نفسه لغيره على الانقاص عليه كالأول في
الحيطان ذي الزاوية فانه يجبر على الانقاص عليه فتمت وعقل من الشاع بالانتفاع به ولا يملكه فلا يجبر على ان لا يجبر ذاعة الارض لغيره كونه
ينلو حائطه فلا يجبر عليه كالأول ولا يملكه الجار على البناء فاما المانع وهو باطل بما لو افترق دبره ولو لم يجره ولا يجوز ان يجبر الانسان على عارة ملكه
الغير كما لو افترق دبر الغير والقول القديم للشافيه انما يجبر على عمارته ويجبر الممتنع عليها وهو الرواية الاخرى عن مالك عن احمد فقال للضرر وعن
وصيلة الاملاك المشتركة عند قال النبي صلى الله عليه وآله لا ضرر ولا ضرار في بناءه اضره فاجبر الممتنع عليه كما يجبر على القسمه بغيره بالوطد
احدهما للمالكين لم يكن له من مصلحته سببها الانفاق عليه فان شجره لم يتركه كالماء ان تركه بناءه من رافق اضره وانما حصل ما يملكه من انما انما انما
تركه لما يحصل النفع به في تركه بناءه اضره ولا يزال اضره بالضرر والجزء شرا لاله لان في تلكه الشرا لاله عارة اضره فاجبر عليه في القسمه
بينه وبين القسمه فان الانسان لا يختص بالضرر في ملكه وانما بين القسمه والاجبا على العارة بقضوا جدار الغير على عارة ملكه فيمنع الضرر
القصة دفع الضرر وعنهما بما اضره من البناء مضر لما فيه من الضرر ولا يلزم من اجباؤه على ازالة الضرر وما اضره من اجباؤه على ازالة الضرر
مسئلة تراوهم احد الشريكين الجدار مشترك بين اثنين صاحبه وان كان لهما في موضع وجوبه لهما لم يكن عليه شق بل كان مالهما
مدره ومدره وهو من يرضى عليه السوط فقد اختلف قول علماء اقال بعضه يجبر الجار على عارة واحد ترك ما كان عليه ولا الاخرى

كتاب التصدي

ثالثا لشافعية لا يجوز ولا ينشر موقوف فانه امتك ان في العمل في الجدار والفرصة والانتفاع والاخرى عند الجوارح لا ينشر
قال هابل السلم الوشون هندشرو عام ذير قال بعض الشافعية وكذا لو باع احد الشريكين دارا ومنع من المشرق بذلك المشرق من مصلح به
مع وجوب المشرق بينهما المالك ابا عبد الله كان يضمن فلو باع احدهما مائة من الشعير نصف صاحبه الاخرى ليجوز ولو لم يقدركم الشافعية ذلك سهل لا يثبت عليه
الحكم البيع عندهم والاخرى ما كان من مصلح ليد ما نصفه الثالث من نصفه الاخرى بنصفه ومن الشافعية جواز البيع هنا ومنع من مصلح الشافعية
لان الموقوف في البناء هو البناء بشرط الزيادة لاحدهما او جوارح الشرا والرضا بالثقات لا يغير كيفية المشرق القديمة لان البناء بالاذن والشروط في مصلح
البيع لما لو انشر واحد الشريك بالبناء بالنقص المشرق بان صاحب المشرق ان يكون له الثلثان جاز ان يكون السدس الذي يملك في مقابلته على مصلح
يقال بعض الشافعية هذا انما يتصور ولو بشرط من المشرق ان يكون له الثلثان جاز ان يكون السدس الذي يملك في مقابلته على مصلح
لا يجوز قبل عليه الموقوف وان دفعه فلا يكون وجبا ان يكون الحكم منبر كما حكم فيها اذا شرط المبيع جزء من الموقوف الموقوف انما له مطلقا لا يجوز ان
الموقوف في المالك لان عمله يقع على ما هو على شرك بينه وبين غيره وسبق له لو بنا واحدهما لانه نفسه بان لا يشرط ان يكون ثلثا المجدد لصفته بل
ثلث الالة الملوكة وعمله بد من موقوفه على باقي مصلحه هذه العاملة لاشافعية فولا كان لا يشرط في المبيع ان يكون ثلثا المجدد لصفته بل
صحيح والجمع بين الامور المختلفة الاحكام جاز عندنا وبشرط ان يكون ذلك العمل بالالات بصفا الجدار مستمرا لو كان المصنفين ملكا كان الجدار
وكما لا يجوز بينهما فندم فطلب احدهما من الاخر المساعدة على بناء حائط بينهما فاما منع الاخر من بيعه على مساعدته فبطلان الجدار ولولا ان البناء
وهو لم يكن له البناء الا انه ملكه خاصا لانه لا يملك لغيره ملك جاره المختص ولا في الملك المشرق فان بناه في ملك جاره او بعضه ملكه وبعضه
ملك جاره كان الجدار هدمه لانه وضع بينه وبين غيره فولا فاستمرا لو كان له جوارح المالك في ملك الموقوف على سطح فانهم ذلك المالك في
يجب على موقوف الجوارح ان يشاركه ولا يجوز ان يبيع على صاحب الملك المارة لطلبها صاحب الجوارح ولو كان الانهدام بسبب المالك فذلك على الاخرى وليس له
الاجراء وان اتمه لانه ليس ملكه والانهما حصل بسبب حق وهو اقوى في حجي الشافعية ولو حصل بغيره من احد الشريك او من احد المصنفين في ملك
كله كان عليه المصنف الثالث في السقف مستمرا كما قبل من المالكين من المالكين قد يكون مشتركا بين المالكين
وتارة يكون خالصا لاحدهما كما تقدم في الجدار بين الدارين المالكين لكن حكم المصنفين الانتفاع بحالت حكمه في الجدار فانه يجوز لصاحب الملو الجوارح
وضع الافعال على الجوارح والاحتياط لاسفل الاستقلال والاستقلال به لانا لو لم يجوز ذلك لعظم الضرر وتقطعت النافع والاخرى ليس
لصاحب السقف تعليق الامتعة فيه سواء كان له ما نقل بنا شرب السقف ولا كالشرب نحوه ولما شافعية قولنا فينا ليس له نقل احدهما الاخرى جاز في
ضرورة فيه بخلاف الاستقلال والاثبات الجواز بناء على الاحتياط وتبين بين صاحب الملو وصاحب السقف في جوارح السقف ففعل هذا فلهما
احدهما ان يتعلق الجوارح والذى لا يحتاج الى اثبات وتارة السقف اظهرهما ان لا فرق فان قلنا ليس له اثبات او تارة يتعلقونه فليس لصاحب الملو
غير الوثوق في الوجه الذي عليه ضرورة البودان جوارح ذلك لصاحب السقف في جوارح صاحب الملو وجها لنداء الحاجة اليه بخلافه يتعلق بها
مالا فلا تشر السقف ففعل الشافعية فولا ولما منع منه مستمرا في موقوفه ان السقف سهل ما خلص كلاهما فاما صاحب الملو
فبان به جميع صاحب السقف لاسفل السقف فلو عندنا او يكون لصاحب السقف جوارح متقابلة ان ينادى في غيره في وضع الجدار على البناء على ذلك
الجدع بوضو او بغيره موضع عندنا وعند الشافعية اما صاحب السقف فبان به جميع جوارح الاخرى فدون سقفيها عندنا او بان في البناء على سقفيها
فيكون عليه عندنا وعند الشافعية فاذا اذن المالك لغيره في البناء على ملكه بغيره موضع كان عايتوان كان يجوز من امانه اجارة بان يجرى المضاد او
جدد او سقفيها معلومة وان موقوفه هو جوارح وبيع قال الشافعية بسبب ذلك سبيل سائر الاجارات ولما بيع بان باذن له فيه بصفته ليس بين
الغن وهو صحيح عندنا وعند الشافعية لاسفل الموقوف قوله واحل الله البيع قال ابو حنيفة لا يجوز ذير قال المزني وطريق ذلك ان يبيع مطلق البيت للبناء
عليه ولو لم يشرع من قبله ان يبيع حق البناء على ملكه خلا فالبعض الشافعية لان البيع فاما تاولي الاحتياط والحق البناء ليس منها قال بعض الشافعية
بيع سطح البيت وعلو البناء من معلوم وهو بعينه ببيع حق البناء على ملكه فان المار به في حق احد ان كان ظ اللفظ مشطرا للمخاطبة لان بيع الملو
للبناء امان بان يشرع السقف والطبقة العليا منها على التقديرين فهو بيع جوارح من البناء او السقف ففعل فانه صوروا انها اذا اشترى المصنف
عليه من اشترى شيئا انتفع به بحسب الامكان ولم يخرج الى القرض للانتفاع به وايضا ما حقه هذا العقدان كان بهما فلهما ملك من كسائر المبيع فان
كان اجارة فبشرط التامت كغير الاجارة واختلقت لشافعية فيه فقال بعضهم بطلان المشرق بغيره موضع وفي الملو وهو مشكل عندنا سابق
الاصح عندهم ان لا يملك به من وقع فوجها واحدهما الاجارة لم يشرط تقدير المد لان العقد الاول على المنفعة لا يتبع فيها الحاجة فاذا اقتضت الحاجة اثنان وانما
ان ابدع سائر الاجارات فالحق النكاح وانظرهما ان ليس بحاجة محض بل فيه شائبة الاجارة وهي ان السقف من موقوفه وشائبة البيع هي ان لا ينفق
منه على التاميد وكان المبيع مطلقا في الحاجة من الموقوف لا يشرط الاستحقاق الموقوف فمرا في الامداد وحقونها كالمسبوت الاستحقاق الموقوف في الاحتياط
فجوز هذا العقد وان ثبت منه شيئا من المبيع شيئا من الاجارة فاذا اثنان لا يملك به من فلو عقد باللفظ الاجارة ولم يشرع في المد فوجها واحدهما
اشبههما ان ينفق احدهما لانه بخلاف المبيع في موقوفه كاجارة في موقوفه اخرى وهذا كله عندنا ليس في موقوفه او فاقفل السقف ان يبيع
ايها او يبيع مبيع المد مستمرا اذا خرجت هذه العاملة على ما اخترنا ونحوه على الخشاعة الشافعية وبني المشرق لم يكن للمبايع ان يملكه
المنقص لغيره لادرس المنفعة ولو انهدم الجدار ولو السقف جدد بناء المشرق عليه فاحدهما ملكه فذلك تشرى احادة البناء بملك الا لا وتعلمه فلو
انهدم قبل البناء فالمشترى البناء اذا احاده وعلى جوارح عاقبة من خلاف مقتده ولو هدم صاحب السقف او غيره السقف قبل بناء المشرق في موقوفه
فتمت في البناء لاجال بينهما وبين حقه المدة فاذا احادهما المالك لاسفل السقف استخرج الهادم القيمة لا ارتفاع المحلول ولا يبرم لجزء البناء المارة

جرت

في بيان الحكم الثاني

كتاب الصلح

النظم لو وجد بناء وشيخ ولو جرى ما شق ملك غيره أو سخط ولم يعلم السبب قبل تقديم قول مالك لا يرضى له المحاط في عدم الاستحقاق وقال بعض العلماء
يقدم قول صاحب البناء ويختص بالسبب لا يظن ان حق له فجرى بهذا الثاني ولو اختلف في ذلك هل هو بحق أو عدوان قاله قول صاحب البناء ويختص قوله
والسبب ان نظامه معد ولو زال المحاط أو السخط ثم عاد فله عادته لان نظامه من هذا الوضع بحق من صلح وغيره وبغير نظري لا يجوز بيع حق الملوذ ولا
مسبل الماء ولا الاستطراف حلقه لا الشافعية الاخيرين في فرق بعضهم بين بيع حق الملوذ وحق البناء بان بيع حق الملوذ اعني من غير الملوذ وحق البناء
يتعلق بين الوضع البيع على حق أو صلح عن وضع الجذوع الشريعة على جداره لا يصح وهذا يجوز ذلك لبناء اجماعا لا يجوز اجارة الملوذ وكل حق
يتعلق بين كبرى الملوذ والمروءة وكحق البناء وباجله الحقوق الشافعية بالاعيان لما كانت عندهم مفصولة على البناء المحقق لا يعان حتى استغنى
الولو عليها ما عن النافذة موعنة بالمل مستلزم لو خرجت اغصان شجرة الجار الى موله واداه الخصم براء والشركة بينهما او على موله جدارا له وبينها
او على بناءه او على نفس الجدار كان له المطالبة بالزلة الاغصان من موله والدار فان لم يفعل مالك الشجرة من الازالة لم يجز له من غير فعله فله الجوز على ازالته
كما اذا لم يكن ملكا له وان تلفت بها شيء لم يرض عنه لذلك ويجوز الزلعة اذا مال حاطبه وعلى التقديرين اذا امتنع فله ان يتقوله بملكه فان لم يمكن عطفها
هنا كان لم ينظرها كما يحتاج فيه الى ان الفاضل لا يرضى عنه وان لم يرض عنه وان لم يرض عنه وان لم يرض عنه فان صاحبه مالك
الشجرة على ان يبقا على الجدار بعض مع نقد بر الزيادة او انتهاؤها وتبين المدعى وكذا انه ان صاحبه على ابقاءه في البراءة عند الخطا لا الشافعية
فانهم قالوا ان صاحبه على ابقاءه من غير ان يستند النقص الى شيء لم يجز له لانه اعياض عن مجرد الملوذ وان استند الى جدار فان كان بعد الجدار جاز
كان وطالب الجار لا يرضى ولا يرضى قد تعلقه وصوره وجوده بعضهم لان ما فيه يكون تابعاً لملك الملوذ لو سرت عروق الشجرة الى ارض الجار كما
حكها حكم من بالاعضاء من جوار عطفها فان تعلق قطعها بالان ليس له التصرف في ملك غيره الا باذنه ولا يرضى الا بالذلة الملوذ عليه الملوذ من
طالع الحق بملوذ جداره الى موله الجار كان الازالة كالاعضاء والعروق لانه شغل ملك الغير ومنعه من الضرر فيه بغير حق مستلزم يجوز
للرجل التصرف في ملكه باي انواع التصرفات شاء سواء حصل بضرر الجار او لا فله ان يبيع ملكه كما يبيع الدار وان يبيع خبازا بغير العطارين او يجعله
وكان قضاء بين الساكنين وان اشترت الجدران بالدق والجوار وان يجرى بغيرها الى جانب جداره فيجذب ماءها او يحضرها لوعة ومرفقا بغيرها ماؤه
بغيرها وبغيرها قال الشافعي في هذا حنفية وحيدة لاجدى الرقبتين لقوله الناس مسلطون على اموالهم ولا يرضى ملكه الخصم ولو لم يتعلق بحق غيره
لم يمنع منه كالوطيح في داره وجبرها فانه لا يمنع منها خزائن وصوله وخزانة الجوار ولا فاضى بذلك هذا قال احمد والرواية الاخرى ان يمنع من ذلك كله وهو قول
بعض الحنفية لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وهذا القول بغيره بغيره ولا يرضى هذا اضراراً ولا يجرى ان يقع منه كما يمنع من ارسال الماء في ملكه بحيث يضر بجاره
يتعدى الى هدم حيطانه ومن اشكاله ان يتعدى الى اختراق الجدران والجواب الحمد بثبوت منعه لان منع المالك من عمل مضلعة لغيره ملكه بغيره بالضرر وغيره
مستحق فالضرر وشرك وليس مزاحمة لحد ما اولى من مزاحمة الاخر بل مزاحمة المالك اولى في النار التي اضرها الماء الذي ارسله بقدر ما يمكن من ارسال الماء
غيره فاشبهوا بالبر وقد اذن ان ملك غيره عام اذا منعه من الاضرار عند هبوب الرياح بحيث يهلك القدي ليس ذلك وانما قلنا هذا يمنع وكذا ارسال
الماء غير وجبر الكثرة **الفصل الرابع في التنازع مستلزم** اذا تنازع عليان في ملكهما حكم بغير صاحب اليد مع اليقين وعدم البينة لانه منكران
صالحهما على شيء منهما او من غيرهما جاز سواء كان عقبا لفرادى او كانوا عند علمائنا خلافا للشافعي وقد سبق ولو كانت العين في يد اثنين فصدقه احدهما
وكذا في الاخر ثبت لغير النصف بافراد المصدق وكان على الكذب اليقين مع عدم البينة لانه منكر فلو صالح البدعي على مال قالوا المالك يأخذه بالشفعة ويكره
عنده لان الشفعة ببيع البيع خاصة والصلح عند الناس بما اذن كان على مال بل وعقد مستقل في اسلام من يعتقد ببيعها كالشافعي فقد اختلف طرق الشافعية
عنهم في الجواز هل يخل بعضهم ان ملكا هاتين الظاهر يبين مختلفين فلو ذلك لا يخلو لحد المالكين الاخر وان ملكا ما بين احد من ارشوا لغيره فوجهان
احدهما النزع لان الداء يزع الكذب ليست المدعي فان في ضمن انكاره كذب المدعي فيصيب المقر اضوح بطل الصلح اظهر ما عندهم ان لا الاختلاف في الظاهر
بصفة الصلح وانتقال الملك الى المقر والاستبعاد في قتال صعب احدهما الى المدعي دون الاخر وان ملكا ما بين احد اشكل على بعضهم هذه الطريقة وانما
حكم بالملك لا بظاهر اليد ولا لالة للبدع على اختلاف السبب في طريق يعرفون بها كذا الاختلاف في الامتداد على قول من يرجع ومن الذي يقيم البينة عليه
وقال بعضهم ان ادعى عليه ما من حصة من ثلثه في الاخذ بالشفعة وان ادعى عن حصة واحدة فله الجوهان ولا يضمن اشكال لان ليس من شرط المدعي التبرؤ
لسبب الملك فيعتقد بغيره وليس من شرط الانكار في التمسك به بل يكفي في الملك فيعتقد بغيره فلا يلزم من كذابه المدعي قوله وقد عرفت هذه
دعوى ان يرضى نصفها قال بعضهم ان قصر الكذب على امر الاشكال في يدى ولا يلزم في تسليم شيء الملك اخذ بالشفعة وان قال مع ذلك هذه الدعوى قد
فصل الجوهان وقد عرفت ان هذا كله لا يثبت على من منعه من الاضطرار في طلب الشفعة على الاضطرار في البيع خاصة مستلزم من اودع اثنان ماله
بدرجل فاقول له ما ينصفها وكتب لاخر نظر فان كانا قد ادهما ما بسبب بطل الشفعة كالان في وشرا وكما في عقد واحدنا في النصف الذي
المدعي اليه المقتول لان الاثر يقتضي اشاعة التركة بين الورثة فكل ما يخلص يكون بينهما وذلك كما لو تلفت بعض التركة وحصل البعض فان النافذ
يكون بينهما واحدا اصلهما وكذا لو تلفت بعض المال المشترك هذا اذا لم يتبرعوا القرض اذ لا مالوا لادبنا ما او قبضنا ما ثم غصبنا ما فالاخرين يكره
ايضا يشتركون فيها بصفة المقتول لان الجاهل لا يملك الشئ ولا يملكه وهو واحد فولى الشافعية وحكى عن ابو حنيفة ومالك والفقهاء الاخيرين ان لا يشتركون
لان التركة اذا حصلت في يد الورثة سواء لكل واحد منها فاقبضا محققا قطع حقه في يد الاخرين فلهذا يجوز ان يطلو الغصب على صاحب احدهما خاصة
بان تزال يده فان المصوب يكون مشترك بينهما وان ادعياها بغيره الاثر من شراره وغيره فان لم يتولاها شرهما معا او اتفقا بقبضهما معا لا يرضى
عدم التركة في المقبوض حيث لم يثبت التركة في السبب لو ادعياها وان قالوا لا شر بينهما معا او اتفقا بقبضهما معا لا يرضى ان لا يثبت التركة في السبب
قوله لشافعية والثاني انما لا يثبت كان في الاثرين لان البيع بين اثنين بغير تركة الصفقتين فان تعدد الشري يقتضي تعدد العقد كان بمنزلة ما لو سلكتا

فصل الثانی و حکمہ

[illegible]

کتاب الصلح
مقالہ سابع

[illegible]

فِي أَحْكَامِهِ لِلْإِنْسَانِ مَا يَفْتَرِ

[illegible]

وَبِإِذَا مَا جِئَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ

بجز

كتاب الصلوة

اضغ

فِي بَيَانِ مَا هِيَ الرُّوحَانِيَّةُ

[illegible]

فی بیان شریعت الون پتھر

کمالیہ

[illegible]

شیخ الاسلام

کتاب المود

عندنا

في بيان جزاء ذوق الوعد

لضمها في الجزاء الشكرية فالأقرب الضمان الا اذا علم المالك بالحال لم لا يجوز ان يضع الوعد في مكان مشترك بين غيره كدكان مشترك ودوا مشرك
 فلو ضمها غيره ثم اراد الخروج كالحاجة فاستخف من شئ من مصلبه وكان بلا جنة المحرق في عودته فلا بأس من جهة الحقيقة بجمع مع الحاجة ولو قيل لم يلفظ
 الى بعضهم ولم يلاحظ الوعد أصلاً فالأقرب التمسك بالوجوب المحرق في جاعه وادع التي يادى إليها وكان بلا جنة فلو كان يشترط في غيره ضمن ولا لا
مسألة لو جعل الوعد في مكان واحد وان كان الموضع محرراً لادخله المالك كان عارياً ولو ما في غيره فلا ضمان ولو لم يكن كذلك ضمن كمثل كمن كان في موضع
 وقع الوعد في غيره جزاء في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 جلد مضاعف هل يجب عليه ان يخله من ذلك ولو كان من ملكه فوقع هو ضامن بها ان شاء الله **مسألة** اذا اراد المستودع ان يبيع الوعد في مكان
 كان له في مكانه على وجهه في نفسه لا ان يبيع في غيره لم يمسك ما كان فيها الى ان يتركه ولو لم يتركه فوقع هو ضامن بها او يخله في مكانه على وجهه
 لان الحاكم والامير لا يكرهان على الحاكم ان يبيع في غيره لانه يخله في غيره الى ان يتركه او يخله في غيره فان كان يبيع في غيره لم يمسك ما كان فيها
 ذلك لا يوجب الحاكم في غيره لان كان حجة في الادعاء كان يخله في غيره الى ان يتركه او يخله في غيره فان كان يبيع في غيره لم يمسك ما كان فيها
 وان تلفت ضمان عليه لا يمسك ما كان فيها لان كان يخله في غيره الى ان يتركه او يخله في غيره فان كان يبيع في غيره لم يمسك ما كان فيها
 ولا يمسك ما كان فيها الا في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 قاندها في الحاكم وجب عليه في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 ودفع الى الحاكم وجب عليه في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 او يخله في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 من الشايفين الا في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 فكان كالوكيل وان له ولا يكرهه في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 فطلب الحاكم وان له ولا يكرهه في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 فقالوا صدقوا القول لان الشايفين قال في طلب الوعد في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 حاضر ائتمروا بالوعد في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 ان يمسك ما كان فيها لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 هو دعه ماله على سبيل التاكيد والابتناع ولا يجوز للمستودع ان يبيع الوعد في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 الاسترداد العام في الجميع فان لم يوجد احد ما دفعها الى الحاكم فلا تعدل في الحاكم في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 الحاكم او الامير ضمن عند الحاجة سواء كان السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 لو كان الطريق مخوفاً وان حوز السفر دون حوز السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 لا ينقل الوعد في موضع مأمون فلم يضمن كما لو نقله الى بلد من موضع الى موضع وهو وجه الشايفين وكذا اذا كان السفر في البحر او كان العاقبة
 السلامة والعرف ظاهر ان البلد مأمون ان يطرأ عليه يكون السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 بخلاف السفر **مسألة** لو اضطر المستودع الى السفر بالوعد في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 البلد او وقع في وقت من غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 السفر بما كان السفر به واجبا ولا يفسد فيه خلافا لما لو غرم على السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 وناقض بما قاله الاقرب الضمان لان السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 عن السفر وتبطل منه وصاحبه وجب عليه في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 اذا كان احتمال الحوادث في السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 ضاع فطلبه الشايفين **مسألة** لو غرم المستودع على السفر في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 بها احد ضمنها البعض لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 وان علم بها غيره فان كان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 كان ساكتاً في الموضع فان كان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 لا يمسك ما كان فيها لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 الشايفين الام والتمسك بغيره فمما فيه من قال اذا بدد ذلك تركه في بيت المالك مع العدة على الحاكم في الوجهين السابقين فلو جعله في بيت المالك فطلبه
 بنفسه لم يمسك ما كان فيها لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 الذي دفنت جثته قال بعض الشايفين الاعلام كالايداع من غير فرق بين ان يمسك الموضع ولا يمسك الموضع اذا دفن الوعد في غيره فوقع في غيره
 السفر ضمن محل ما تقدم الا ان يخله في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في
 هل سبيل هذا الاعلام الإرجاء او لا يثبت ان شكل الشايفين وجب على الاول لا بد من اعلام في وجهين او رجل وامرأتين والظاهر ان كل واحد
 يجوز ايداع الغير لعدو السفر ليجوز له ان يمسك الموضع في غيره لان في وقت من غيره وعاد له وعاد له محذوراً لم يمس الصغار قال كبت الى الجمل المسكوى عليه لم يمس رجل دفع الى رجل وبعده فوضعه في

مسألة

اسين

في حكم الوصية بالوديعة

كتاب الوصية

ينقلها اليه ولو لم يدر حاله السفر فزادها وكان المستودع متجنباً فاتفق بها فلا ضمان لان المال في حوزة حيله وصدق كان له ان يقره بالسفر
بالوديعة مستحقة اذا مر من المستودع مرضاً يخاف الوكيل ليقبل وجب عليه الاضواء بالوديعة وان تمكن من صاحبها او وكيله وجب عليه
رد ما اليه فلو لم يرد على صاحبها ولا على وكيله وقدمها الى الحاكم ولو ادعى عندئذ متعة عدم الحاكم وان كان مع القذبة عليه من قبل الشاغل
ولو لم يرد من صاحبها لكن سكت عنها وتوكلها بما فيها حتى ماتت عن غير ما دعي منها للفوت فان الوكيل يقره بقبضتها ويقره بقبضتها على اليد لا يقره
وبدعة يدعيها لانفسهم فكان ذلك تقصيراً منه بوجوب التفتيش في عا التفتيش انما يتحقق في الوصية الى الموت فلا يحصل التقصير
مات لكن يبين عند الموت ان كان قصيراً من اول ما مرض فضمنه له الحق التلف اذا حصل بعد الموت بالتدري بعد الموت في بعض ما استعذب قلوبهم
بعض الناس ان المودع الوصية ما تسليمها الى الوكيل بدفعها الى المالك هو الايداع بعينه فلو كان ذلك بل المراد بالوديعة من غير ان يقره صاحبها
والحالة هذه غير بين ان يودع الحاجة وبين ان يقبضه على الاعلام والامر بالقران وقيل لو توفيت غير معلوم وبدعة مستمرة على الوصية او ادمج
الاقرار لاكتفاء بالوصية وان لم تكن الوصية الى المالك لان المستودع لا بد من موت فبمقتضى الحكم ويجوز ان يقره على المالك او وكيله عند
الموت فان قيل اذا دعي عند الحاكم او اوصى اليه كما اذ عزم على السفر وهو قول اكثر الشافعية فيجب قبضها الى الامن فان اوصى له غيره فهو كما
لو لم يوص به عليه الا ان يقره بالوديعة ولا يجب ان يكون خبيراً بل يجوز ان يوصى بها الى غيره ويقره عليه حوالة المالك او كذا وكذا الايداع
حيث يجوز ان يودع الوصية مستحقة اذا اوصى بالوديعة وجب عليه ان يبين ما من غير ما بالاشارة الى غيرها ان يبينها او يوصيها او يقره
يقين الجبس ولا اشار اليها بل قال عندى دديته فهو كما لو لم يوصى بالوديعة فقال عندى ثوب فلان ولم يوصف فان لم يوصف تركه في الجبس
فاكثر علمنا على ان المالك يصاد في ضمانه بالوديعة الفرية بقيمة الوديعة تقصير بغير البيان وهو قول بعض الشافعية وهو ظاهر ما ذهب اليه
بعضهم لانه لا ضمان في الوصية اماناً فلا ضمان في الشك وان دعي تركه في ضمان الثوب فاما ان يوصى بالوديعة او ثوب احد فان كان
اثوابه من لان اذ لم يقره كان بمنزلة ما لو حط الوديعة بغيره فلو كان سبب التلف فكذا ما سواه وهو عدم تقصير في التقصيص وان جاز
ولقد فني في ذلك كلامه عليه في كتاب فقال بعض الشافعية ان يقره عليه بدفع البهره من المثلق لقوله ان يوصى بالوديعة من ولا بد من البهره
فلا ضمان ان يكون الوديعة قد تلفت الموجود غير ما وجد ولم وجه الخزانة انما يضمن اذا قل عندى ثوب فلان وذكره مع ما يقتضيه القم اما اذا قصر
عليه فلا ضمان مستحقة لو مات لم يرد كونه في دديته ولكن حجة تركه في ضمانه او غير مضمون ومكوب عليه من دديته فلان او وجد في يد ثوب
فلان عندى كما وكذا دديته لم يرد على الوكيل التسليم بهذا القدر كما نرى بكتابة حيا وهو اذ تلفنا او دعي اشرى لكس يبدل تلك الكفاية لم يرد
الوديعة بعد ما اثبت في الجريدة ولم يجد في الجريدة انما ثبت كونه ما دعي به وان يقره هذه دديته ثم يموت ولا يكون متمماً في اقراره عندنا ومطالعاً عند
جماعة من علمائنا او يقره الوكيل بانها دديته او تقوم البينة بذلك فاذا ثبتت الوديعة باحد هذه الوجوه وجب على الوكيل ردّها الى المالك فان لم يرد
التعصم مع الامكان وضمانه ولو لم يرد على صاحبها لم يرد على المستودع وجب على الوكيل ردّها الى المالك الوديعة الى ان يطلبها المالك منهم
لان المالك لو امانهم عليها وذلك كما لو طارت الريح ثوبا الى اذنا وعلم صاحبها فان علمه ان ذلك مع امكانه ضمنه بل يرد الوديعة
المستودع بالوديعة فادعى بيب الوديعة انه قصر وقال لورثه علمها تلفت قبل ان ينسحب التقصير فالظاهر براءة الذمة ويجوز ان يرد الباقي
جميع ما اقتله ثابت فما اذا وجد قصرة للايداع او الوصية اما اذا لم يجد بيان مات فجاء او قتل غيلة فلا ضمان لانه لو قصر مستحقة فليدفعها بخلاف
فيما اذا كان عندنا ودديته ثم مات ولم توجد تركته فان الذي يقتضيه المظهر عدم الضمان والذي عليه خوى اكثر العلماء من ان الشافعية وجوب
القمي وقد قال الشافعي انه لو توجد بعينها احضر المالك الغرماء واختلفت اصحابه هذه المسئلة على ثلاث طرق منهم من قال انما يجلس الغرماء
اذا كان ا ثبت قد اقر قبل موته فقال عندى او على دديته فلان فاذا لم يوجد كان الظاهر ان يقره بيبها وانما تلفت على وجه مضمون فلهذا قلنا
بالوديعة بيبها او اقرها بالوديعة ولم يوجد بيبها لان الوديعة اية اصل انما تلفت على الامانة فلم يجز انما يقرها منهم من قال صورة المسئلة
ان يثبت ان عندنا ودديته ثم مات ولم توجد بيبها لكن يكون تركته من جنسها فيجوز ان يكون تلفت فيجوز ان يكون قد اختلطت بما لولا الحقول
ابرى مجرى الغرماء وحاصهم فاما اذا لم يكن تركته من جنسها فلا ضمان لانه لا يجزى الاثامها ومنهم من قال بطلان قوله وانما يجلس الغرماء بكل حال لان الوديعة
يجب عليه ردّها لان ان يثبت سقوط الرد بالنسبة من غير تقييد ولو ثبت ذلك وكان الجمل بعينها كالجمل فذلك لا يقطع عنه وجوب الرد وكذا ما
فدري عا اذا تبرع المستودع بالوديعة فسلمها الى القاضى ضمن الامع حاجته لا يلحق بالبض علو السن والشيوخ ولا صابة براءة الذمة مع الوضوح
المريض بالوديعة وكذا تهرم مات في الحال فلا فرق هنا على قول من منع من الخاصة الخاصة هنا اذا اقره بان عندنا او عليه ودديته يقبضه حوله
في الحال فاذا مات عقبه لم يمكن فرض التلف قبل الاجتماع البحث الشاغل في نقل الوصية مستحقة اذا اودعه في يده فقلنا المستودع
الى قربة اخرى فان اتصلت الغرماء وكانت المنقول اليها الجواز وساق لا يرد في الامن ولا خون بينهما فالقريب على الضمان مع احتمال ان الظاهر
من الايداع في قربة عدم رضوا المالك ينقلها عنهما انهم تتصل الغرماء بالانفصال سواء كان الطريق امناً وخوفاً وهو واحد وجه الشافعية لان
حدوث الخوف في الضمان غير بعيد وظهر ما عند عدم الضمان مع الامن واثبوت كونه كالوكر بيبها مسافة بل اتصلت الغرماء وان قال كذا
ان كان بين الغرماء مسافة تسمى الشئ فيها سفر اضمن السفر فبعضهم لا يثبت بل يقول ان كان بينهما مسافة ضمن ولم يجز لمطلق المسافة معني
اسم السفر وقال آخرون منهم ان كانت المسافة بينهما ما دون مسافة التقصير كانت مسافة القربة المنقول اليها الحزم بعض وهو يقتضون السفر بالوديعة
انما يجزى لضمان شرط طول السفر وهو بعيد عندهم فان خطر السفر لا يتعلق بالطول والعصر وان كانت المسافة بحيث لا يصح اسم السفر فان كان
خوف ضمن ولا خوف فان لم يكن كذلك لان الخوف في الضمان متوقع وظهر ما عندنا انه كالوكر بيبها مسافة وان كانت كقربة المنقول عنها البز

في الحكماء فقالوا له يا سيدي

مجلس

في بيان عدم وجوب الانفاق على المستودع كتاب الفقه

سابق وان كانت وهو عالم ضمن وكذا لو كان جاهلا ولا شافعية في الجمال وجهان كالوجهين فيما اذا لم يمس من بعض المجمع وهو لا يعلم حق ما في العلم
عند عدم الضمان وعلى تقدير الضمان لهم وجهان اهل بغير المجمع وبالفصل كما لو استاجر وابنه ليل قد فراد عليه وان نهى المالك عن العمل في السقي كما
كان عاصيا المالك من فضيحه المال انتهى عن شرعنا ومنك حرمه الرجع لان المحل من منته نفسه بجوابه لقوله في الظاهر اشكال اقرب لعدم وهو قوله
الشافعية كما لو قال انك اتي بقتلها او امره بوجع في الفجر فماده او امره بقتل عبد فقتله فانما لا ضمان عليه كذا هنا وقال بعضهم يجب عليه القتل
لحصول التقدي في الودعة وهو مقتضى الظاهر فاشبهوا ولو لم يضره ولو علمه ما سقيها ما ينبغي عنها كان الحكم كالتقدم في القسم الاول وقال بعض الشافعية في
خرج ما اذا قال اقلني فقتله هل تجب له دية ولو من نفسه باق الشافعية لا اذا اوجبنا الدية وجبنا ما لا يورث ولم يوجد من ذلك في الخلاف منا بخلافه وان
الطلاق لا يبيع ولما راعى بالملك السقي لا يباعه عنها فيجب على المستوع العلف فاسق لا الترفيع فظها ولا نه منوع من ان لا يباع جوعا فاذا الترفيع فظها
تضمن ذلك علفها سقيها وبما يقال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يجب عليه العلف السقي لا يستحقه اياها ولو راعى بعلفها وقد بينا الامر الضمفي
مسئلة لا خلاف في ان لا يجب على المستوع الانفاق على الدابة والادى من مال الصالة البراءة والضرر والمنفى شرعا لكن دفع الية المالك المتخذ
ولما لم يبلغ اليه فان كان المالك قد امر بعلفها سقيها لم يجرع به عليه لان امره بذلك ما لم يجرع له فلهما كان كالمستوع منه ما لا يجرع واداه عنده ان يطلق
الادباع ولم يجرع بالملك السقي لا يباعه عنها فان كان المالك حاضر او وكله طابيرا بالانفاق عليها او ردها عليه واداه المالك الانفاق
فيجرع به ان لم يقطع بذلك ان لم يكن المالك حاضر او وكله دفع الامر الى الحاكم فان وجد الحاكم لصاحبها مالا انفق عليه ما منه وان لم يجد ما لا ادعى الحاكم
المصلحة للمالك ما في بعضها اربع بعضها انفاقا عليها واجازتها والاستدانة على صاحبها من بيت المال ومن المستوع او من غيره فنفعل ما هو الاصل
فان استدان عليه من بيت المال او من غيره فنفعل المستوع ليعتق عليها ان يادى ذلك مصلحة وان استدان من المستوع فالانفاق الحاكم يتبين
ان باذن للمستوع في الانفاق عليها وبين ان باذن لغيره من الامناء فبعض من المستوع وينفق لان المستوع عامين عليها فيحاز الحاكم الاخلاق في انفاقها
يستدبر منه عليها كما ان المالك عامر بالانفاق وهو واحد وجوب الشافعية والثاني ان ليس للحاكم ان باذن للمستوع في الانفاق مما يستدبر منه على
بل يقيم الحاكم امينا فبعض منه وينفق لان لا يجوز ان يكون امينا في حق نفسه ولو جرد ما تقدم وعلى ما اخترناه من جواز اخلاص الحاكم الى المستوع فالانفاق
ان لا ينفذ بها بل بكل الامر لاجلها باد المستوع وهو واحد قولي الشافعية والثاني ان الحاكم ينفذها ولا يكملها الى المستوع فالقول قولنا في انفاق
اذا ادعى الانفاق في غير ذلك لو ادعى اكثر لم يقبل قوله الا بالبينة وكذا لو قد دله الحاكم المتفقة فادعى انفاقا اكثر ولو اختلفت المستوع والمالك في قدر
المتفقة التي انفق فيها تقدم قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك وبراءة دتمت ولو اختلفت في قدر المتفقة تقدم قول المستوع لانه امين بها ولو انفق عليها
من غير ان الحاكم قد دله على ان الحاكم لم يجرع له الرجوع لا ينقطع وان لم ينفذ على الحاكم فانفق فليس له ادعى الانفاق والرجوع فان ترك
الاشهاد مع قدرته عليه فالاقرب ان يمتنع وان تعدد عليه لاشتمالها فالاقرب ان يرجع مع فساد الرجوع ويقدم قوله في ذلك لا يجرع بقصد واداه
قلنا ينفق ويرجع صار كالحاكم في بعضها اربع بعضها واجازتها والاقراض على ما لم يترك المستوع لانفاقا مع اطلاق الادباع ولم ينفذ الحاكم
ولا انفق عليها حتى تلفت ضمن ان كانت تلفت من تركه ذلك انما تعدى بتركه وان تلفت في زمانا لا يتلف في مثله لعدم العلف لوجوبها كما انها تلفت في
ولو هاهنا من السقي العلف لم يضمن بتركه ذلك على ما تقدم من كماله وهل يرجع على المالك اشكال في شتم من يجرع بالانفاق وعنده مسئلة في انفاق
المستوع الى الخراج الدابة لعلها او سقيها حاجز له ذلك لان الحفظ يتوقف عليه ولا ضمانا له ان يجرع ان يكون اطربا منا او بخلافه اذا خلت بتركه
ولم يطر الى جرحها ولو لم يجرعها من غير ضرورة للعلف او السقي فان كان اطربا منا لا خوف منه ولا مكره سقيها فله موضعها فالاقرب عدم الضمان الا بالعادة بذلك وهو
قولي الشافعية ولو علمها وسقيها في داه او اضطل به حيث بعلفه وابر وبقيتها فقد بلغ في الحفظ وان اخرجها من موضعها لو كان يفعل ذلك في داه
لضيق الموضع او لغيره فلا ضمان عليه وان كان سقيها وابر بقول الشافعي ضمن في تلفت لاجلها فاطل بعضهم وجوب الضمان لان الخراج لو بيعته عن الجرح لغيره
ويقدم بعضهم بما اذا كان ذلك الموضع لرجوفا ما اذا كان الموضع الخراج لغيره او مساويا للضمان وقال آخرون انه محمول على ما اذا كان الخراج جوف فان لم
يكن فلا ضمان مسئلة في انفاق المستوع السقي العلف بنفسه او امره صاحب غير غلامه كان حاضر التزل به فان الدابة يجرعها عليه به السقي اذ يجرع
بعلفها واخرج الدابة من يده فان لم يكن صاحبها غلاما لم يضمن وان كان امينا فالاقرب عدم الضمان القضاة العادة بالاستتابة في ذلك وهو ظاهر في انفاق
والوجهان عند بعضهم مخصوصا من يتولى ذلك في نفسه ما في حق غيره فلا ضمان فظها في حق الوهاه عن العلف لعلها تقتضيه التوق بالرجوع وبشر
فلفها ما قبل لئلا لعلها فانت ضمن لا ينفذ ويب لعلها لوجع والامر كالدابة في جميع ما تقدم لو اقرضه مثلا لا لقرين سقيها واجبا فلتسقي الدابة
احد وجهي الشافعية في الثاني انه لا يضمن بترك السقي اذ لم يجرع بالسقي اليك كما هو في الخالفه كقضية الحفظ مسئلة في انفاق المستوع
اعتمادا امر المالك كقضية الحفظ فاذا امر الحفظ على وجه مخصوص فغدر عتلى في جرحه وتلفت الودعة فان كان تلفت بسبب الحفظ المعدول اليها
ضمن وكالتلفا لغيره تقتصر لان لو ادعى الوجه المأمور به لم يتحقق التلف ولو حصل التلف بسبب ان لا ضمانا اذا لم يتحقق التلف المستوع التلف لو استل الامر
اذا تحقق التلف بالامتنال مخالف الاحتياط في الحفظ فانفق التلف فلا ضمان لان من غلبه عليه لا يجرع مسئلة في انفاق او دعه الا في صندوق
قال له لا يقرض عليه فخالف وقد علمه فان تلفت الودعة بالرقود بان انكره وان اختلف في بطلان تلفت ما فيه ضمن لان خالف تلفت الودعة بالخالفه
فكان ضمانا وان تلفت بغير الرقود فان كان في بيت حجر فخالف اللص او كان في بيت فاخذ اللص من داس الصندوق فلا يقرضه الا ضمانا وبما قال الشافعي
لان زاده احتياط وحفظا فالتلف ما جاء منه والتلفا فيه وجهان ان يجرع به بوقال مالك لان رقوده على الصندوق يتبين عليه وتظلم الامر فيه وموم
للساقي فغاصقه به فيقتصد وهو عطل لانه زاده احتياط اخر كما لو قال لضع المالك حصن الدار فوضعه البيت ضمن ولا يقال ان هذا ضمن
التيه عليه كذا هنا وكذا الخلاف في انفاقه لا تغفل عنها فافتل او قال لا تغفل عنها الا تغفل لعلها الا تغفل لعلها فافتل فافتل او قال لا تغفل باب البيت فافتل فان

اكثر

هنا

الطهر

في حكم مخالفة المستوعب للموضوع الكلي

فالتيه فاخذ الحسن من جنبا لصندوق أحفل عدم الضمان لانه اذا كان فوق الصندوق للملح على الجوانب كلها فيكون المبلغ في الحفظ وثبوته لا يتناول
عليه على جنبا لصندوق فيقال لا يمكن السارق من الاخذ لو كان تحت وهذا انما يظهر اذا فرض الاخذ من الجانبا الذي لم يترقب عليه كان قد اصابه
ذلك بان كان برقد امام الصندوق فتركه فانه اذا سارق لصندوقه او مال الك او قد اذنته فترقبه فاخذ ففقد السارق المال من قدره ولا شافيه
كالا حيا لغيره والاول اقوى لانه اذا جردوا كذا لوقول من هذا البيت فلا شك ان افعالهم انهم لا يترقبونه فترقبه فاخذ ففقد السارق المال من قدره ولا شافيه
في ربه وقال لا يتز عليه فيقول لو كان لا ترقبه عليه فترقبه قل يتركه لو نقل المستوعب الوديعة عن الخوف الى مكان غير ما عينه في المال باجرة لو
يرجع بها على المالك لا يترقبه من غير حشاش من اذا استوعب وزاد او دنا من اوسه من مال الك بان يربطها في فاسك على يد غيره لا يترقب
المالك نفسه بالخوف ولا ان لا يترقبه من غير حشاش من اذا استوعب وزاد او دنا من اوسه من مال الك بان يربطها في فاسك على يد غيره لا يترقب
من الاعلى الى الادنى فالضرورة كان ضامنا واختلقت لرواية عن الشافعي في معنى الترخيص فيكون الترخيص عند الترخيص لخاصة على طريقين
من قال ليست على قولين وانما هي على اختلاف حالين وفيه طريقان احدهما ان يربطها في الك وواقعه على الامساك باليد من كانه في الربيع ووديعه في الربيع
محمول على اذا امسك باليد بعد الربط في الك وواقعه على الامساك باليد من كانه في الربيع ووديعه في الربيع
ينور او يتبين من انهما لو كانت من يوطئة الك ما ضاع عنها السبب للثقل حصل بسبب مخالفة ومنه من قال ان المسئلة على قولين احدهما الضمان
لان ملك اليد يضيع بالانتساب وبسط اليد وما في الك لا يضيع بها وهذا القول يقتضي الضمان بالوضع اليد مطلقا لانها ليست حرزا على هذا القول
عدمه لان اليد لو من الك لان الطوار باخذ من الك ولا يمكن من الاخذ باليد فروع او لو لم يربطها في الك فامتنع له الرجوع في ذلك الى الامساك باليد
لا يترقبها في حرز انهم المالك به فلا يترقب الى الزيادة ب لو لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
واسما غير مزدور وهو لو في الشافعي ولهم وجه ضعيف انه يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
المالك فان جعل الخط الربط خارجا عن كنهها فخذها ما الطر من كنهها لان فيه نظرا الى الوديعه وهو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
ضلع بالاسترسال في اخلال الترخيص في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
فان اخذ الطر لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
فاذا في ربه وجب ان يخطر الاجتهاد في الترخيص في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
في فاعله لو في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
بيده فقل في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
النظر الى كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
في الاوزان كانت مثبته بشعر لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
اذا او عدمه شئ وهو في السوق والطريق وغيره وقال حفظ هذه الوديعه في بيتك وجعل على المستوعب المباداة الى غيره والاخر غير فان اخذ من غير
ضمن ولو كان كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
في بيته وقال حفظ هذه الوديعه في بيتك فجعلها في ثياب يخرجها من كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
الصندوق ويخوفه من لو كان ذلك تعدد ففقد الصندوق ويخوفه من لو كان ذلك تعدد ففقد الصندوق ويخوفه من لو كان ذلك تعدد ففقد الصندوق
في ثياب ارجاعه عدم الضمان لانها لو رزق عليها بالشدة للربط وذلك حرز مثلهما او بعض الموضع على ربه حشاش من اذا نقل المستوعب الوديعه من
صندوق الى صندوق غير فترقبه الى كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
ضمن الامع الطوق والحاجة الى النقل وان كانت المستوعب لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
فقال بعضهم ان كانت لتوطئة المالك ضمن المستوعب بذلك لا يترقبها من ملك صاحبها الى غيره فاشبهه بالوديعه من صندوق وان كانت لتوطئة المستوعب
فقد عينها المالك فان نقلها الى مثلهما او حرزها فلا ضمان وان كان يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
منهم والحال هذه انه يربطها من كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
للمستوعب او المالك فاذا كانت المالك لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
شئ من ذلك فاما الفرض والفتح والمخالطة فانها مضمونة لما اذا عين طرفا فان كانت المالك فوجها الصدها من ضمن لان الترخيص عن المتاع لو كان
في الصندوق والحق في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
في غيره ضلي هذا ان نقل المالك الى الاخر فلا بأس ان نقل الى الاخر من كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
بيت معين فانه ان يدخل اليها احد او من الاستمارة بانها لو نقلت الى كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
وان حصل بغير ذلك السبب لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
لم يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
فخالفت لغيره من غير ما اخبره من حصول الترخيص في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه
بالاخبار والام يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه لو يربطها في كنهها في جيبه

کتاب الودیعہ

[illegible]

فِي مَا تَعْلَقُ بِرَأْسِ الْوَدَّعِي

اللفظ

کتاب الوعد

[illegible]

فَمَا يَتْلُو فِي الْوَكَيْعَةِ مِنْ خُصُوصِ التَّرَاجِمِ

ذو
الاقراض

کتاب الغائب

[illegible]

في السبعين سنة

[illegible]

كتاب الغائب

[illegible]

الخوارزمية ما هو

فَلْيَعَاظِمُوا الْأَرْضَ بِحَبْنِ الْعُرَى وَالْعُرَى لِلنِّسَاءِ

والفعل

وله قولان آخران أحدهما أن المعبر الرباب

کتاب الغار

[illegible]

کتاب الخوارق

وای

في الشك وبنيانها هيتها انواعها كتاب العارية

بعض من غير نقد الا قرب عندي في الاستعير بغيره لا في استعاره عادية في معرض الا في الاستعارة من ائمة الدين فمنه ما اثر في حق من جعل
 على ان يخرج حصة احد ما من الارض لم يخرج لانه من جميع الذين في صفته فلا ينفك بعضه بقضائه بعض الدين كما لو كان العبد واحد هذا اذا كان الدين
 جميع الدين وعلى كل وجه من ههنا لا في استعاره الدوام لانها في العارية باللفظ العارية فالقرب منها عارية فاسدة لان مقتضى العارية الانتفاع بالعين مع بقائها
 لما فيها ليس له ان يشترى بها شيئا لان العارية قد فسدت ولم يحصل منها الا قرض يحصل استباحة التصرف عملا بالاذن وقال اصحاب الراي انه يكون قرضا
 فلو ما قلناه يكون امانة محضه كالعارية الصريحة وعند القائلين بغيرها العارية الصحيحة تكون الفاسدة مضمونة لغيره ولو استعارة شيئا وان المالك لم يملك
 في اجارة متعة معلومة ولو في عادية متعة لان الحق طاعة الاستباحة ما انزل له في العارية الرجوع العارية بعد عقد الاجارة حتى يقتضى العارية
 لتعلق حق الاستعارة بعد عقد الاجارة لانه يكون العين مضمونة على المستاجر ولا على المستعير عندنا وعند العامة تكون مضمونة بناء على ضمان
 العوارض لو اجر المستعير بغير اذن بطلت الاجارة وكان المالك الرجوع بالاجر على من شاء منها ما كان اجازة الاجارة كان له الرجوع وان لم يرجع كان له الرجوع بالمثل
 مستثناة لا يجوز للمعير الرجوع في العارية انما يحصل الرجوع عند الاستعارة لا عند الاجارة ولو اجره ولو اقرع بل لا يفسد في قرضه بل يخرج في الجمل المجزئ
 هنا الرجوع ما دام في التفتة الجمل اذ من خواتم الفرق الموجب له ان لا يملك الرجوع بحقل ان الرجوع مثبت للثلث او القمعة مع قدر الثلث
 لما في من الجمل بين المصاعم وله الرجوع ولو لم يدخل التفتة في الجمل اخرجت منه لعدم التفتة فيه ولو اجره وحلها المصاعم على طرفين فبشأن الرجوع قبل
 الوضع اجماعا ما عدا ما عدا مع الارض ما لم يكن الاطراف الاخرى منية في ملك المستعير ويؤثر في ذلك ما يراه المستعير جارية ان مقتضى الرجوع هنا الاثر اذا
 قلنا انقلع ملكي ملك المستعير من ملكي المستعير قلع شيء من ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 يصفى عليها الى قربة معينة فحق الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 الى ما عدا الرسول وكذا في غيره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 او لا واما الرسول فلا ضمان عليه لان التفتة حصلت بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 اما منه لشركه هي اجماع حقوق المالك في الشيء الواحد على سبيل الشباع او استحقاق شخصين فضا على سبيل الشباع للملك الامور وسبب الشك
 قد يكون اننا اوقفنا ونسبها او حيازة بان يتقسطا شجرة او بغيره فاما دفة بان يتقسطا فاما حيازة بان يتقسطا شجرة او بغيره فاما دفة بان يتقسطا
 ينقسم الى ثمن منفعة وحق وبالحيلة فهو ينقسم الى ما لا يتعلق بالمال كالقصاص من حد القذف ومنفعة كملك القصد الباقى من موهبة الى ما يتعلق
 بالمال وهو اما ان يكون عينا ومنفعة كالوفاة اثنان او جاعة ما لا او غنم او شاة في عقد واحد او متعة او اتيهوه او قبلا او وصيه او اصدق
 واما ان يكون مجزئ من خالصة منفعة كالواستعارة او عدا او عصى لم يسكن دارا وان يكون مجزئ من خالصة منفعة كالوفاة او شاة او عدا او عصى لم يسكن دارا
 جميع منافع على التابيد واما حق في مال كاشعة التي يثبت بكافة وجار الشوط وجار الرد بالعيب التي هي مرافق الطرق وعلى كل تقدير
 قد تحدث بغير اختيار الشريك كالوفاة او الامتناع ما لاها بغير اختيارها او بغير اختيارها كما لو منجزها المالكين او اشركا في الشراء والمقصود هذا
 البحث عن الشك في الاختيار في المتعلقة بالتجارة وتحصيل الربح والزيادة مستثناة من الشك في جارية بالخصر والاجماع اما النص في الكتاب السند الكافي
 فقوله ثم واصلوا ما غنمتم من شيء فان الله حرمه للرسول ولذي القربى المتأقربين المساكين واليتامى والفقراء والمساكين وجعل الخمس مشتركا بين
 المذكورين وقوله ثم فان كان اكثر من ذلك فمشارك في الثلث قال نعم وان كان اكثر من الثلث لم يبق بعضهم على بعض الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
 المخطأ هم المذكور في امثال ذلك واما السنة فما رواه العامة عن جابر بن عبد الله ان ابا عبد الله عليه السلام قال من كان له شرك في دية او حياطة
 فلا يبيع حتى يوفى من شركه وعن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه واله قال انما الشريك في بيعك من ايجاد صاحبها فاطنا خرجت من بينهما بعض الشيء
 نزع من مالهما وكان ابن السائب بن بكير النخعي صلى الله عليه واله قبل المبعث ففقد كبره بعد المبعث فلم يتكلم عليه كان البراء بن عازب وقلوبهم في
 فاشترى بالفتنة بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 الصعيق عن الصادق عليه السلام قال سالته عن رجل يشرك في السلعة فمالان يبيع فله ان يضع فله من السلعة من السلعة الخ انما سال الصادق عليه السلام
 الرجل يكون له شرك في فطره عليه فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 ان دعى شيئا من ذلك ان يستر عليه وصاحبه ان يخله منه شيئا بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 بين المسلمين في جوازها على الجمل ولكن تختلف في انواعها ههنا مستثناة من الشك في جارية بالخصر والاجماع اما النص في الكتاب السند الكافي
 الوجوه فاما شركة العنان فان يجمع كل ما لا يجره ويشترط العمل به ابدانها واختلاف في اخذها من شيء فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 الشريك في ولا يستره ولا يستره استحقاق الربح على قدر اهل المال كاستوطاف العنان واما العاديين فاما ما بين فيهما امانا واما في السبوك
 سوله واما لان كل واحد منهما يمنع الاخر من التصرف كاشترى بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 الاخرى مطلقا بغيره فكيف يشاء ذلك الشريك الشريك منع من التصرف في الشك في كبره فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 من الظهور يبق عن الحق اذا ظهر لانه لا يظهر لكل واحد من مال صاحبه الا لا يظهر ويحذر ذلك في الاجماع من العلماء ولا صحة ما هو
 في غير ما قبل انهما مأخوذة من العارية المعاصرة لان كل واحد منهما يجره في حالة معاوضة اخراجه الا في كل واحد من الشريك معاوضة صاحبها به
 ودفعه وقال الفراء انهما مأخوذة من عارية الشئ اذا عرض بقال غنم حياطة او غنم فمقتضى الرجوع في ملكه بغيره فمقتضى الرجوع في ملكه ولو انقلع دسولا الى شخص لم يستعير منه دابة
 الابدان فان يشركا اثنان واكثر في بيعك يكون بايديهم كالصناع يشركون على ان يمولوا صناعتهم فاذن الله في بيعهم على الناس على التفاوت واما

كتاب العارية

في طلب الشكر الوهاب المغفور الإلهي

[illegible]

کتاب التکرار

مجلس شورای ملی
تاسیس ۱۳۰۲

تاریخ

জি

في بعض ما يتعلق بالشركة في حكمها كشركة

فاشترى له وعليه اجرة الشئ للدايرة والراوية وان كان باحاطة بغيره فكل اول وان اخذت الشركة فان قلنا اننا يجوز ان يثبت في تلك المصلحة
ايضا لان الشئ يكون قد ملكه بغيره والاشترى ان قلنا ان يجوز ان يثبت في تلك المصلحة بغيره فكل اول وان اخذت الشركة فان قلنا اننا يجوز ان يثبت في تلك المصلحة
بالمنازع المتعلقة وان قسم بينهم بالسوية ابناء القصل فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
سوى الثالث كذا يجمع كل واحد من صاحب الدائرة والراوية على كل واحد من الاخر والسقان لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
لان كل واحد منهم قد اخذ تصرفه وحده مثل عمل الا ان يثبت في كل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
مباح فان افترق كل واحد منهم بغيره والاشترى في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
الاجرة الساقية على جواز الامثال هو احد قولنا في الثاني جلا لان الاجرة لكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
جسمة او اقل يتقدم في تصرفه وامام على تقدير ان لا يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
يكون المستاجر بغيره وتوقف الجواب على ان منفعة غير مستغلة المستاجر فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
الدائرة والراوية فاما ان لم يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
مستلزم وان شئ لا يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
فوقه فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
وان جاعل بين الجاهل عقد واحد فان لم يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
منهم فلا يستحق فيها جلا واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
مع عندنا والمثل الثاني قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
صاحب المصلحة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
دول المصلحة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
وقد انكر جاعلهم من هذا الحديث فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
بوجها للاجرة بينهما فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
ايضا لان ذلك جلا فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
هذا اذا جاز الدائرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
لا يقتضي هذه الشركة فوجب ما كالمعنى ثم السهم الذي لا يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
يستطاع على اجرة مثل الدائرة والراوية فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
لقد انصاح صاحب المصلحة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
بذره من اجرة المثل وقال بعض الشافعية انهم لم يحصلوا لشيء من اجرة المثل فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
الثالث في الحكم مستلزم الشركة عقد جاز من الطرفين فثبت من الموقوف الا ان يثبت في كل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
في التصرف فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
التصرف في نصيب المثل فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
لاحدهما التصرف في نصيب الاخر ولو قال احد ما فثبت الشركة ان ارتفاع العقد فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
الشافعية انهم لم يثبتوا في الشركة فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
وكا نأخذ من جلا لادن فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
من كل منها الاذن فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
ولا يبيع ولا يشترى في غير المثل فثبت قولنا ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في
البيع وعند الشافعية قولنا ان سبيلان على فتريق الصنف فان قالوا ببيع الا ان يبيع في البيع على ملكها وان شئ كذا ان قالوا ببيع الصنف على ما هو عليه
انفقت الشركة في البيع فصار مشتركا بين المشتري والشريك الذي يطلع نصيبه واشترى في العين فان كان الشراء بعين مال الشركة كان حكمه حكم
ياح بالنظر في ذلك فان اشترى في المنة فربيع للشريك كان عليه فتريق الشئ من خالص مال المستثمر ليس لاحد من الشريكين التصرف في المال المشترك
الا باذن صاحبه فان اخذ احد من الاذن تصرفا في المنة فتريق الشئ من خالص مال المستثمر ليس لاحد من الشريكين التصرف في المال المشترك
عاما من كل واحد منهما تصرفا في مال مشترك كان عليه فتريق الشئ من خالص مال المستثمر ليس لاحد من الشريكين التصرف في المال المشترك
التصرف عاما والاخر ما عدا ذلك لو كان لادن من كل منهما خالصا لا يجوز لغيره التصرف في المنة فتريق الشئ من خالص مال المستثمر ليس لاحد من الشريكين التصرف في المال المشترك
لغيره لانه لو تصرف في المنة فتريق الشئ من خالص مال المستثمر ليس لاحد من الشريكين التصرف في المال المشترك
فيصرفه التصرف لا بد انما تصرف في لادن وقد ثبت ان احد ما زاد الاجرة فكل واحد من السقان جلا لكل واحد من صاحب شئ لا يخرج منفعة من منفعة تصرفه في

في بعض ما يتعلق بالشركة في حكمها كشركة

في بعض ما يتعلق بالشركة في حكمها كشركة

کتاب التبرکات

2

کتاب الفراض

[illegible]

فَالْمُحَافَظَةُ وَالْمُحَافَظَةُ

في ذلك

کتاب القراض

اکثر

[illegible]

کتاب الفرائض

وَقَدْ قَامَ بِمَعْنَى وَكَانَ

وَقَدْ قَامَ بِمَعْنَى وَكَانَ

مجلس العلماء
العلماء
العلماء

في جبل
الملك

المتاع وبعده بعد سنة فبيع ذلك مقتضاه ونحن نمسك العقد فان الشائع نعم ان لا يلزم وقوع العقد مطلقا بل يتلوق بغيره كاشا الشرط في المتاع
 والمفسر عليه منوع على ما بان في ما ناقض الفرض وكذا المال ولو لم يمتد المال كالبشرط فله منعه واضرا للعامل ينبغي بدفع لجزءه البور واما حصة
 المال فقد يكون للمالك محتاجا الى راس المهر مستعمل لو قال قارضك سنة على الا املك منعك فيها فسد القرض لان القرض من العقود
 لكل من المتعاقدين فخصه فلا يجوز ان يشترط فيه زوم كالشركة والوكالة لا يشترط ما ينافي مقتضى العقد وكذا لو قال قارضك سنة على ان املك الخ
 قبل انقضائها وبه قال الشافعي اجز ولو قال قارضك سنة فاذا انقضت السنة فلا اشتر بعد ما وبيع مع القرض وبه قال الشافعي اجز وكذلك لو قال
 قارضك سنة على ان لا اشتر بعد السنة وذلك لبيع لان صاحب المال ان يرجع من القرض اجم وقت شاء وبممكن من منع العامل من الشراء مما شاء فلو
 شرط منعه من الشراء كان قد شرط ما يقتضيه الاطلاق فلا يمنع ذلك صحة العقد ولو قال قارضك سنة فاذا مضت فلا بيع بعدها فالا لا في العتصه وقال القاضي
 انه يبطل وصار كالورش طمعه من التصرف عط بعد السنة لانه يحل بمصود العقد فخالف مقتضاها اما ان يحل بالمصود فلا نفذ لا يبعد لعين في الذرة
 فلا تحصل الجنان والرجوع واما خالفه فتمت فضاءه فلا بد ان يكون عند امره عند انقضائها السنة فقتضيه عقد القرض ان يرض العمل على يد غيره
 الامر ليجوز راس المال عن الرجوع وقديما ان العامل مع فسخ العقد الاجرة وهو بدفع الحاضر ولو قال قارضك سنة واطلق فقلد بها الجواز مع فسخ العقد
 لا يقتضيه وجها انهما عندهم المنع انقضاء القرض لمتناع التصرف بالكلية لان ما يجوز فيه الاطلاق من العقود لا يجوز فيه التامت كالبشرط والكلام والذوق في هذا
 على المتعاقدين ان يردوا البور والتمسك بالمتاع

[illegible]

في حكم القراض كتاب القراض

القصص ان غير المالك يبيع بيمينان المنقص هو قول بعض علماء ائمة المعتدل الاول مسئلة لو باع بغير نقد البلد مع اطلاق التصرف فيه بيمين
 منات لما فيه تنصيصا لطلاقه وبقوله الشافعي في الحاشية في الرواية الاولى والثانية يجوز ان لا يملك المصلحة فيه والبيع حاصل به كيجوز ان يبيع عرضا غير
 ويشتر به وان فعل بخالف وبيع بغير نقد البلد كان حكمه كحكم ما لو اشترى او باع بغير ثمن المثل ليس بعدا من اصول اعتبار المصلحة ولو قال له اعمل لي
 او جاليت وكفت شئت كان له ذلك ليس له الزرع لان المصانة لا يفهم من المصانة الزرع وقال احمد في رواية اخرى ان له ذلك نص في المصانة والبيع بينهما
 ليس بيمين لان الزرع لا يدخل تحت قوله اشترى فاشترى فاشترى ما قلناه ولو قلنا ان الزرع من غير المصانة لا يملك المصانة من غير المصانة
 خيرة دون ان المالك لما يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة
 بغير ان يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة يبيع من غير المصانة
 لان اذ ذكرا التجارة والمصانة بغير ذلك التجارة المعتادة وهذا النوع من التصرف عادة التجارة لا يبيع بغير المصانة بل هو في الشبهة كونه المصانة
 الوكالة المصلحة فانها لا تختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 حاجه الوكيل الى الثمن باجرة فلا يجوز ان يبيع بغير المصانة ولو قال له اعمل لي بلك فلا يبيع بغير المصانة ولو قال له اعمل لي بلك فلا يبيع بغير المصانة
 شئت لان بغيره فلا يجوز ان يبيع بغير المصانة ولو قال له اعمل لي بلك فلا يبيع بغير المصانة ولو قال له اعمل لي بلك فلا يبيع بغير المصانة
 عرفت هذا فاذ باع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 الشافعي ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 الشان لا يكون عليه ضمانا لو لم يفرط ببيع من لا يفرط بغيره فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 اما المصلحة الاخرى الباع بالثمن بغيره ان لا يفرط ببيع من لا يفرط بغيره فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 فان قلنا بغير المصانة وجب عليه بيمينته ان لم يكن مثلهما لو كان قد نذر ان لا يفرط ببيع من لا يفرط بغيره فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 الباع ليعمل ان يضمنه بيمينته بغير المصانة لان لو لم يفرط ببيع من لا يفرط بغيره فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 بالمصانة الصحيح وملكه صاحب المصانة وقد كانت بغير المصانة الباع ولو نقص الثمن عن القيمة لم يلزمه كونه كونه لان لو جوبى لنقل المصانة الى المصانة
 شتا مسئلة ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 وذلك بغير المصانة مال على المالك وهكذا قد بطل ما يدعيه المالك اليه فنجحنا الى دفع عوضه فذلك من اعظم المحامد واذ اذن له الباع بيمينته ففعل
 عليه الاشياء كما لو كبل اذ دفع الثمن عن موكله فان ترك الاشياء ففعل ذلك اذ اذن له الباع بيمينته فان منع من الباع حاله او قال له بغيره بيمينته لو كان
 يبيع حاله لان المصانة لا تختص بغير المصانة وقد يحصل للمصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 قبل استيفاء الثمن خوفا من الظاهر ولو لم يبيع من الباع حاله لان المصانة لا تختص بغير المصانة وقد يحصل للمصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 الثمن فان سلمه قبل استيفاء الثمن ضمن كوكبل لو كان مادوا بالثمن التسليم قبل قبض الثمن سلمه والافق بيمينته وجوب الاشياء وقال الشافعي بان المصانة لا تختص بغير المصانة
 لان العادة ما جرت بالاشياء في الباع حاله لان المصانة لا تختص بغير المصانة وقد يحصل للمصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 الباع وقد يحصل الباع بالعرض فكان مشروعا فخصنا بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 ليس للوكيل بل للموكل فقد بطلت المصانة بخلاف العامل الذي يقع الشراء والمالك في الحقيقة بطلت بيمينته فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 او يدعيها حتى ولو كانت بيمينته فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 بفعل المصانة من المصانة وما في المصانة من المصانة فان كان المصانة لا تختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 احدهما الروايات الاخرى من المصانة والمصانة لا تختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 صاحب حق المصانة لو كانت بيمينته فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 وحيت ثبت ان المصانة بيمينته فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 فان كان الشراء بيمينته فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 ولما في المصانة من المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة فاما المصانة فتختص بغير المصانة
 الفقدان لو كبل اذ دفع الثمن عن موكله فان ترك الاشياء ففعل ذلك اذ اذن له الباع بيمينته فان منع من الباع حاله او قال له بغيره بيمينته لو كان
 عليه لا يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 في هذا الكتاب قد نطق بيمينته المولى عند وصار ملكا للكتاب له ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 فقال اذ اذ بيمينته المولى عند وصار ملكا للكتاب له ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 الجاني ولا يكون بيمينته المولى عند وصار ملكا للكتاب له ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 ليس له ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 مسئلة لا يجوز للعامل ان يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة
 واشترى اكثر من مال القراض لم يقع ما ذكره من جهة القراض فاذا دفع اليه ما دفعه القراض فاشترى بها عبيدا فاشترى بها عبيدا فاشترى بها عبيدا
 لم يقع الثلث للقراض لان بغيره يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة يبيع بغير المصانة

مسألة لا يبيع

فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ

[illegible]

کتاب القراض

فلا بحث وان
قلنا يصح

في الدين

فتح الرحمن

ملکمان فی حدیث

وانتوا كثر

بعض مسائل الربيع وكيفية فتحه

فَمَا لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ
أَنَّهُ سُبْحَانَهُ
وَعِزَّتُهُ لَا تَحِيطُ
بِغَيْبِهِ وَهُوَ
غَنِيُّ عِبَادِهِ
لَعَلَّامُ الْغُيُوبِ

وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ
عَنْهُ إِلَّا الْأَشْقَى
الَّذِي كَفَرَ
بِعَهْدِهِ
إِذَا عٰهَدَ

في اللفظ

كتاب المقصود

في اللفظ

وحدثت نشأة فقال لك ولا حيلك ولا لندب غير ما سئل الله فخيرناؤه وكن مسعوثاً فبعضه من دارين سرعان من انصافه وعليل لم
 انزاله لفظه بغيرها منتهى كسائر ما لا يعلم ذلك خلافاً واعلم ان اللفظ اما ان كان من الاموال والغير اما جواً وبعينه فاللفظ هو اللفظ
الاول في لفظ الاموال غير الجوان وفيه مطالب **المطلب الاول في اللفظ** وهو ثلثة **الاول** اللفظ هو اللفظ وهو معلوم في
 وامانة الشرع وهو خاص وهو عبارة عن اخذ مال ضايع لغيره لاخذ سندهم بملكه ان لم يظهر ما لكرهه الضمان اذا ظهر ولو يكن في الحرم او تحت مظلة
 بنه وسحباً في غيره واعلم ان اللفظ ان كان في غير الحرم كان مكرهاً عند علماءنا سواء وثق اللفظ من نفسه لا وسواء خاف خباياها او لا بقرال ابن
 عباس وابن عمر وعابرين بن زيد والربيع بن جهم وهو مذموم عطاءه مالاً واحداً له الغامض عن النبي صلى الله عليه واله ان قال لا باوى افضاله اكل من
 طريق خاصه ما رواه الحلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في اللفظ الى ان قال كان علي بن الحسين عليه السلام يقول لا هله لا تسوها في لصيح في الخبر
 لب العلاء قال ذكر بالصادق عليه السلام فقال لا تعرض لها فان الناس لو تركوا مجامعها فاحدها واختلفت قول الناس في ذلك فاما قوله اذا عرفت اخذ اللفظ
 من نفسه الامانة اخذها في موضع اخر ولا يخل ذلك اللفظ من وجد ما اذا كان مستعملها في اخذها في ذلك فاما قوله اذا عرفت اخذ اللفظ
 على اخذها في حالين فالوضع الذي استعملها في موضع اخر اذا وجد ما في قربة او محلة يعرفها بالثقة والامانة فالظاهر من سلا متها ان
 اخذها في الموضع الذي قال يجب عليه اخذها في موضع اخر اذا وجد ما في موضع لا يعرفها بالثقة والامانة او كانت مسلك اخذها الناس من المصالح والخير
 الظاهر لا كبا فيجب عليه اخذها ومنهم من قال في المسئلة قولنا اخذها في موضع لا يعرفها بالثقة والامانة فلهذا لم يرد في قوله في الموضع
 والمؤمنات بعضهم او لا وبعضه بل في موضع يجب عليه حفظ مالها اذا كان في الصغر بخلافه او بدية في ذلك فانه لا يخاف هلاكها ولا يجرى قول الصادق
 ومرفوعة عن غير الضمان وهو معارض بقول ابن عباس وابن عمر وغيرهم انما خاف في الصغر بخلافه لا في غيره فلهذا لم يرد في قوله في الموضع
 الامانة فيها فكان تركه اولى بالسلم كولا في مال النبي وقد اخرجنا في الاستحباب بحدوث زيد بن جابر قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله
 عن اللفظ فقال عرفت عن عاصم بن مكي عن ابي بن كعب قال وجدت مائة دينار وثمانين ديناراً فالتفت بها النبي صلى الله عليه واله فقال عرفت
 فلم يرد في ذلك عرفت عن عاصم بن مكي عن ابي بن كعب قال وجدت مائة دينار وثمانين ديناراً فالتفت بها النبي صلى الله عليه واله فقال عرفت
 عن اللفظ اذا اخذها الملتزم ما حكمها والمشاغبة طريقة اخرى ان الواجد ان كان لا يتوهمه لوجوبه لفظاً او قولاً او فعلاً في نفس قبله على طه
 ان لا يجوز وطريقه رابعة قاطعة بنفي الوجوبية وحمل قوله بالوجوبية على تأكيد الامر به وعلى القول بنفي الوجوبية ان كان الواجد غير أمين لم يخلها لغيره
 للثقة ان كان اميناً فان لم يتوهمه وليس هو في حال من انفسه لم يخلها لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في نفس قبله على طه
 مسئلة الامين اذا وجد اللفظ ولم يخلها لغيره في موضعها موعلي من مينا ظاهر لا نافع قول بكره لفظاً اما الشافعي فكان ذلك عنده انفسه سواء
 بوجوب اللفظ واستحبابها لا يتحقق بده ولا يحصل به الاضحية كالوجوب في حاله من ماله حتى ملك فانه لا يضمنه وان وجدها الخائن فخلها بغيرها
 الا بالتدري في سنة الضمان وعدم الرد على المالك بما اذا اخذها من ماله لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها اذا كان خائفاً وقبل الودية لرضائها الا باللفظ
 فكذلك فان اردت الملتزم الى الموضع الذي وجد ما فيه لزمه رضائها او بقرال كافي لا يخلها لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها فاردت الى الموضع فقد يضمنها لغيره
 انفسها كالودية ما الى موضع اخر وقال ابو حنيفة لا يضمنها لغيره بقره الى موضعها من الامانة لا يضمنها لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها فاردت الى الموضع فقد يضمنها لغيره
 كالستوى اذا والودية الى يد صاحبها الفرق ظاهر لان الودية عادت الى يد صاحبها ولهذا لو كان غصبها لوردت الى صاحبها زال عنها كذا هنا وورد
 المتابع ان يرد المستوى الودية الى الموضع الذي اخذها منه يضمنه بالتدري في ذلك لا يبرى بالرد الى موضعها على ما تقدم في باب الودية مسئلة
 الملتزم اذا اخل الخيانة من نفسه قالوا في منجزه عليه اخذها بقرال بعض الشافعية لان غصبه يدعو الى كتمانها وضمانها من ماله وقال الاكره منهم ان
 مكي ومحمد الامين في الحال اذا علم انه لو اخذها الخائن فيها وضيق الاقربا الكرامة الشديدة ويذكر الخمر بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 الغيبة في اللفظ ولجباها المأذون الملبى في الصحيح عن الصادق عليه السلام في اللفظ بقرال الخمر بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 كان امنا وذلك يقتضي وجوبه على نفسه وماله وانما يحصل الامن في المال بعدم اخذها والاداء ابره من ابي البلاد عن بعض اصحابه عن الكاظم عليه السلام قال
 لفظه الحرم لا من يد ولا رجل ولو ان الناس تركوا ما صاحبها فلتناها والثائق الكرامة وهو الاقوى عندنا الاصل لما فيه من حفظها على ما حكمها فانه لا
 لم يملكها بوجه من الوجوه فاذا اخذها بقرال المحفظ يكون محسناً الى ما كمالها بحفظ ماله عليه ومنه يظهر الجواب عن الابدان في حفظه وفعله يقتضي من صاحبها
 عليها الرواية لا يقتضي التحريم فان النهي لفظ يدل على معنى مشترك بين التحريم والكل هو لادالة للعام على الخاص مع ان الرواية بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 المقطوع في الحرم لم يملكها الا بقرال التقرير لا بعد بل اما ان يحفظها او يصدق بها بعد التعريف حول في اللفظ او لا لعلمنا ان مسئلة
 يستحب لوجدها للفظ لا يشهد عليها حين يجبها فان ادينها عليها لم يكن ضماناً وليس الاثماد واجباً عند علماءنا وقرال مالك لا يضمنه لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها
 اظهر قولها لصاله عدم الوجوب لان النبي صلى الله عليه واله لم يرد في كذا الاشهاد في خبر زيد بن خالد ولا خبره بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 لبيته اذا لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا نرجح ما نعلم يقينه في الاشهاد كالودية بقرال ابو حنيفة يجب الاشهاد فان اخل بضمه في الوجوب قال الشافعي
 في القول الثاني لما روي عن عيسى بن حماد ان النبي صلى الله عليه واله قال من اللفظ لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها فاردت الى الموضع فقد يضمنها لغيره
 الوجوب لا يرد في الموضع الذي اخذها منه لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها فاردت الى الموضع فقد يضمنها لغيره لفظاً او قولاً او فعلاً في موضعها فاردت الى الموضع فقد يضمنها لغيره
 لغيره الا في ذلك والحجاء في ذلك ما خلاص الاصل مع ان الظاهر انه لا يستحب ولا لا جالبة ان يثوبها بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ بقرال كذا الشافعية اذا عرفت هذا فانه لا فرق بين اللفظ
 لم يكن قد اخذها من نفسه وفائدة الاشهاد وصيانة نفسه عن الطمع في ما يحفظها من ورثة لومات من غيرها لو انفس اذ ثبت هذا فانه ينبغي ان يثبت على

فقرتها

في اللفظ

جنها

في المنطق

جنبا لبعض صفاتها من غير استقصاء الثلاثين خبرها من لا يصفها فخذها ان ذكر صفاتها ان اكتفينا بالصفة او على الشهود الذين في
 صفاتها اولها ان انتفت هذه الحقة ولا ينبغي الاقتصار على الاشياء على الاطلاق بل يقول عندى لفظه لا على ذكر الجنس من غير ذكر وصفه ولا على
 فذلكها الوارد بل ينبغي ان يذكر كالمشهور وما يذكر في التعريف من ذكر الجنس والنوع والمشاغبي قولنا احدها انه يشهد على احد جانبي صفاتها بما يجوز
 ان يذكر جنبا خرافا لا يصفها الكلا في الثاني يشهد على صفاتها التي لا يخذها الوارد لا وسط ما قلناه **الركن الثاني في المنطق**
 اللفظة يشتمل على نوع اما ان يكون له اوصاف او لا يكون له اوصاف اما ان يكون له اوصاف او لا يكون له اوصاف اما ان يكون له اوصاف او لا يكون له اوصاف
 سائر الامثلة لا ضمن تعلقها بالامع التعدي والفرق وقد فرضنا في التبع اليه حفظها كما فرضنا في التبع اليه حفظها كما فرضنا في التبع اليه حفظها
 بتلك اللفظة بعد المحول والمشاغبي قولنا احدها ان القلب ينصفه الامانة والولا لا يلائمها معلقة في ابتداء الالتقاط والعلق فتنظر الى ان ينمو حول
 التعريف جنبات الحكم بالناظر كالحصر وبين الاخير على الاول والثاني ان القلب الكشاف لا ينمو الا بالامر والمضد باللفظة والغرض منها فانظر الى
 تكون مناه الحكم اولى لان المنطق مستقل بالانتقاط واحاد الناس يستقلون بالامانات لا بالاثبات والملك ويستقلون بالاكشاف في الجنب الخضر
 اربع صفات الاسلام والمحرم والعدل والكمال كان ان يلقط احدا ويمنع بذلك لان اهل الولا لا يلائمها والاكشاف جميعا ان خلاصه البعض
 اوصاف الجميع فلو سائلنا عن كمالها الا انشاء الله فستعلم ان ليس الذي ان يلقط في الحول لا يلائمها ولا الكشاف منها انتفت ان ليس المنطق
 في الحول التملك مطاوعا ما سبها من محرم والكافر ليس املا له فلا يجمع النقاط فيه فان اللفظ من غير محرم كمن يده واستامن عليه فتنظر في حوله
 ان يتصدق به او يستدبره المحفظ ما ياتي واما اللفظ غير المحرم فانه يجوز ان يلقط من غير محرم كمن يده واستامن عليه فتنظر في حوله
 ان ليس الذي ان يلقط في دار الاسلام كما ان ليس ان يجمع شيئا من ارضها ولان اللفظ امانة يمولي من اهلها والثاني هو الاصح عندنا ان ان
 يلقط كما ذهبنا اليه لان من اهل الاكشاف لفرقة محجزة وبذلك العرض بعض ان يصطاد ويخطب بحتش بذلك فذلك فذلك ان يلقط في حوله
 وقطع بعض اصحاب الجواز بشرط قوم في الجواز كونهم لا يبنون شيئا لا يلقط بالاصطبا والاحتياط قوي من شبهة الاحياء وعلى قولك ان في
 فتح من الانتقاط الذي في دار الاسلام لوان اللفظ اخذ الامام وحفظه الى غايته وما لك فستعلم ان التردد كان من خطر ذلك التعلق فليكن ان يلقط فان
 اللفظ نوع من يده كالمو لخطب ينزع من يده وهل يكون من اثار الوارد لا يلقط في ذلك لانه لا يصح ان يملك لان هو يملك كل ان يلقط في حوله
 شيء من الاشياء ان من لا تات في الحكم لا يلقط بل يكون اللفظ في يده كمن على الارض لكل احد اخذ ما من يده فيكون هذا احد من التعلق بالامان والخذوا
 يودع عنده ما يلقط في ملكه ويجعل من يلقط في ملكه ولا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 لو ان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 من ان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 ام لا فان قلنا ان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 من يده ويحكم بكونه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 ان يملكه غير زائل فهو لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 موثرا اهلها فان اللفظ في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 على تقدير ترجيح اصل الاكشاف على اصل الامانة والولا لا يلائمها فاستحقاق اللفظ في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 حكم الفاسق الاول اعطى عند اكثر اصحابنا في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 لعل يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 عند هذا لان مال الدار لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 فان علم الشرط على جهة الاستصحاب والاستصحاب لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 ملكها لم يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 في التعريف لان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
مستدل في الاقتراح ان الفاسق يمنع من لفظه ولا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 1 انه كما كان في الكافر واكثر العامة لربهم فوايها اللفظ في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 قلنا ان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 ويرى ان يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 والاحتشاش الاصطبا ولان من جازله يقول الوديع من منة الانتقاط كما حرد في المشافهة في طبعها ان حدها الفطرية بالصفة لما تقدم والمعلق ان من يلقط في حوله
 النوع الثاني للفظ من معقول ولا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 للملوك واللفظة والملوك يملك من نفسه شيئا فلا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 لولاه ولم يدره فان جلاطها بعد ذلك دفنوها اليه ولان اللفظ امانة تدور ولا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 ولا يملك المال ولا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله
 حرم عليه لانه يجوز عليه التصرف في الاذن المولى فان اللفظ في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله فانه لا يلقط في حوله

تذنيك
 في الشك
 في التعريف

فِي تِلْكَ الْأَمْثَالِ لَلْعُقُوبِ

فی القصص

فانما

شركة البترول

حقیقتاً میں نے کیا کرنا چاہتا تھا

۱۰۰

وہاں سے لے کر

الحمد لله

الحمد لله

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

في أحكام النقط

القرى لان مقامه الحضر اصله مبنية وبناه وانقوله وان بقا في البلد اقرب الى كثرة نسبة قومه واصلوا وعزافهم ببر لو اوردوا النقطة بلى بلدا فبان
 نظروا الى اعتبار العشرة فالبداية متقدمة وان اعتبرنا العشرة فالبداية متقدمة لان طلبية موضع ضبابه اعلم من كون كثرة نسبة فبان لا يفرق بين النقطة والبلد
 في هذا المثال بل الى المبادىء والمشاغبات وجهان ولا فرق في ذلك بين سفر النقطة والنجاة والزيادة ولو علم على ظن النقطة قصد على ماله وتقسيمه فالأقرب
 جواز نقله الى ما شاء ولو وجد في القرية اقرب في تربة اخرى او في بلد فالحكم كالقنا في البدى والبدوى اذا التقط في بلد وقدره بغيره عليه لو كان في الجرح
 بلى المبادىء من خونه العشر وضع النقط لو اوردوا المقام بها اقرب به **مسألة** لو التقط في القرية المبادىء فان كان مملكة فلا بد من نقله
 حواشي عن الثالث للمقط ان يتوجه الى مقصده ويذهب اليه من وجوب العشرة نعم في النقطة في اقرب لساكن يقول لا يذهب الى مقصده وان
 لا يذهب الى النقطة في حلة او بناية فله نقل الى البلدة والقرية وللشافعية وجهان ولو اقام هناك اقرب به قطعوا ولو التقط في البدوى حلة او بناية في
 فان كان من أهل حلة مقيم في موضع ثابت اقرب به لانه كبلدة او قرية وان كان من يتنقل من موضع الى موضع فوجه للشافعية احدها المنع لما عيّن
 النقط الثاني بل ان طرأ في بناية كمال البلدة **مسألة** لو اورد من على تقط في البلدة او القرية اثنان احدهما مقيم في ذلك الموضع والاخر طرأ عنه
 فالاولى انه يقر به المقيم لانه ارفع له وارجح ظهوره ونسبه وهو احد قول الشافعية والثاني ان كان الطاهر يظن ان المبادىء بالغير اولى وان كان الى بلد آخر
 فان معنا النفر من الموضع بالنقط الى بلد آخر فكذلك يكون المقيم اولى وان جوزه فانه ذلك خادوا ولو اجتمع على التقط في القرية فذكرى مقيم بها وبلدى فاذ
 تقدم القرية كان يظن في موضع ضبابه وهو احد قول الشافعية والثاني فاذا جوزه نقل من بلد الى بلد ساويا وان منعناه فالقرية اولى في النقط
 حضري يبدى على التقط في البادية فان وجد حلة او قبلة والبدوى في موضع ثابت ساويا وقال بعض الشافعية البدوى اولى ان كان مقيم بها
 رعاية للنسبة وان كان البدوى من المتجربين فان قلنا بقره بده لو كان منفردا فما سواه والا فالحضري اولى وان رجحناه مهلكة للشافعية قولان
 احدهما تقدم الحضري والثاني تقدم البدوى الا ان تقدم من مكان اقرب الى موضع لا النقط **الباب الثاني في النقطة على اللقط**
 لا يجزى على اللقط النقطة على اللقط اجماعا الا ان يروى في الزمعة قال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه العلم من أهل العلم على ان نقطة اللقط غير واجبة
 على اللقط كوجوب نقطة الولد وذلك لان اسباب جوب النقطة من القرابة والزوجة والملك منسوبة عن اللقط لان عبادة عن شخص نفس اللقط
 من الهلاك وتبيع بحفظه فلا يوجب ذلك النقطة كالوضلة بغير اللقط وان محمد بن علي الحلبي قال لصادق عليه السلام قال قلت لمن الذي جبر على نقطة
 قال الولد والولد والورثة والورثة والصغير يعني الأخ وابن الأخ وغيره وله الصدوق بن بابويه ولا بد من ذلك اللقط وان اجاب لانفاق عليه يؤتى
 الى ترك النقط او اهما فلا يلزم الاضطرار الى نقطة **مسألة** اللقط ان كان مال ائتمن عليه منه ما ينقسم الى ما يتحقق به كونه لقطا الى ما يتحقق به
 فالاول مثل الحاصل من الوثوق على اللقط او اوصى لهم قال بعض الشافعية وذهب اليه وعرض عليه وان اشتهر بغيره معتن قال اخرون يجوز ان ينزل الحجة
 العامة منزلة السجدة يجوز له ملكها بالربة كما يجوز الوقت عليها فليس بشيء نعم في الوصية لهما والثاني ما يوجب تحت يده والخصا
 لان المظفر يدا والخصا كالبالغ والاصل الحرة ما لم يعرف غير ما وذلك ككتاب التي عليه ملبوسة له والمؤنة عليه العز مشحونة والذي عظمى يكون
 وشبهه وماله عليه حتى ثوبه وجعل في جيبه من على اوداهم وعبروا وكذا ما يكون الطفل محمولا فيه كالسرير والمهد والسطح وما من من فوش ووداهم
 او ثياب بهذا قال الشافعي لحد صاحب لوى كان لطفل يملك ولده حصنة وهذا يرث بوث وصح ان يترى له ولديه ويبيع **مسألة** في
 الشدوق في سطر او ثياب او الق عنانها بدهم كمل ملكها ما كذا الدنانير المشورة فوفه والمصونية تحت تحت فشره وللشافعية فيها بوجده تحته قولان
 ولو كان في حنة وادريس من ماله وفي البستان او وجد في الشافعية وجهان لو كان بالقرب منه ثيابا متعة موضوعة او بناية اقرب ليس
 له كما لو كانت بعيدة عنه وهو صاحب الشافعية والثاني يجعل له لان مثل هذا ثبت له بالاختصاص حق البائع فان الامتعة السوق بغير الشخص
 له لا يخرج من اوجه عند مخالفة النقط لان الظاهر انه لو لم يمتنع له ما هو متعنه وكما حال فالحاصل للاستئانة وتره لعله قريب منه **مسألة** لو
 تحت الطفل مال مدفون لم يحكم له به اذا كان في ارض لا يخصه اما الذي يخصه بركا حنة والدار فان يحكم له به لانه لا يقصد بالدفن الضم الى الطفل لان
 الظاهر ان لو كان للطفل شاة واضعه في ثياب لم يعلم ببوله في مكان لا يطلع عليه لصانها لوجه ان كل ما انزل كان الحظر طرأ فله ولا فلا لا ان الظاهر
 ان كان طرأ موضع اللقط حفره واذا لم يكن طرأ كان مدفونا تحت صنعة والثاني كما قلناه وهو ان الشافعية لا يوجب موضع الاستحقة اذ الربك انظر
 فلم يكن له اذ كان طرأ كالبعيد منه ولو وجد مع ثيابا وضعت في ثيابها ان تحت حنة وانتهى فلها الشافعية وجهان حكاهما الحنفى فظهر ما انه لا يقينية
 الوقة وقد سبق في العز وثلثه والثاني الجوى على العباس من غير مبالاة بالربعة والا فاقرب لأدول لانه في الامارة والدلالة على تخصيص اللقط بغير الوقي
 من الموضوع تحته ولو اوردت لوقعته الى بين البعد منه او ما يتر بوجه البعد الاقوى عدم الالتقاط الى الاستدلال لو كانت الدابة مشدودة بال
 وعليها ملك قال بعض الشافعية يكون بينهما وعلى ما اخترناه من ان ذاك الدابة اولى من قاضيهما بما يكون اركبها اولى كما لا يحكم للقط بغيره
 الاموال سوى الذين يكون لقطه والذين قد يكون مكانا وذلك يكون لقطه على التقدم **مسألة** لو كان مال حاكم اللقط برفق فان كانا على احد فلهما
 لا يذ ومال مستقر من غير فاشبه سائر الناس ولو لم يعرف له مال البتة وجب ان ينفق عليه لانه من بيت المال من سهم المصالح لان عمر استشار الصلح
 اللقط فقالوا من بيت المال قال لا يملكه اللقط الصبي لانه ماله وعلينا نقطة فلان بيت المال وارث له وما لم يعرف له مال لم يكن نقطة
 عليه كقرابته ومولاه وهو اصح قول الشافعي لان البالغ العسر ينفق عليه من بيت المال قال اللقط العاقر اولى لانه للمصالح وهذا لمنه والشافعي ان لا يكون
 من بيت المال لان بيت المال المعد للصرف الى ما لا يجره سواه واللقط يجوز ان يكون دقة فاقطعة على سبيل او حوالا الى مال او قريب فقفته في مال او
 على نرسبه على هذا يستقرض عليه الامام نقطة من بيت المال او من احد الناس فان لم يكن في بيت المال شيء ولم يقرضه احد من الناس استعاضا الامام بالتقنين
 الامانة عليه اما على سبيل الصدقة او القرض فان ظهرا به ملوك دجج على سبيل ما اقتضاه الامارة وان ظهرا بغيره من يجب عليه نقطة ويحب عليه وان جاز

في النقطة على اللقط

فيما يتعلق بنفقة اللقيط

كتاب النفقة

لا مال له ولا نبي لا كتب حتى الامام من هم الفقهاء والسالكين والغازيين والاولا اثبت **مسألة** قد بينا ان نفقة اللقيط اذا لم يكن له مال
 بيت المال فان لم يكن بيت المال شيئا وكان اكن هناك ما هو اهم كدفعه بغيره امره وحلجه الى رعاية عامة كدفعه الى بيت الخلق منه وغير ذلك من اوصاف
 وجب على المسلمين لغيره بكمائيه ولم يجز لهم تصديعه ثم حرره بطريق النفقة لان محتاج عاجز فاشبهه الفقهاء بالزمن والمجنون والميت اذ لم يكن له كسب فلهذا اذا
 قام به البعض سقط عن الباقي لم يحصل الضرر براد ان منعهوا باسمه استحقوا العقاب وطالبوا به فان منعوا قائلهم فان منعوا واستغفر من الامام حتى بيت المال
 وانفق عليه وهو احد قول الشافعية والثاني ان طهره بطريق العرض حتى ثبت الرجوع لان هذا يجب فلهذا لا يجزى فاشبهه بالملصق يدفع اليه بالعوض كسيد
 الطعام بالملصق بالعوض لما تقدم من انه يجوز ان يكون دقعا او يكون له مال او قريب كما تقدم فلهذا ان تبت الاقراض استغفر من الاستغفار والامام فقته
 المؤسرين من اهل البلد ثم ان طهره بعد الرجوع على سيد وطهره لم يملكه او اكتفى بالرجوع عليه وان لم يكن شيء قضى من سهم الفقراء والغازيين وان حصل
 في بيت المال مال فنفقة منه ولو حصل بيت المال مال حصل للفقير مال دفعة فقي من مال اللقيط كما ان مال بيت المال يكون نفقة مال الاول
 يؤخذ من بيت المال شي لا يستأثر منه ولو احتاج الامام الى التسبب على الاغنياء قطع مع امكان الاستيعاب لو كثر او قل وقد ذكره الموزع بعض **السلطان**
 على من يلهي بغيره فان استولى على نفقه بغيره ولم يراد اغنياء تلك البلدة او القرية ولو احتاج الى الاستعانة بغيره لم يستعان ولو راي الصلحة استأجر عليه
 في لاقتل منهم فلهذا **مسألة** اذا كان للفقير مال فالقرية عندى ان الملتقط لا يستقل بمقتضى محتاج الى ان الحاكم لا يثبت له بيت المال التما
 يكون ولا يترامه اعمامة وواحدة ولا يترامه الملتقط وهذا الوجه الرجوع الى الحاكم في الاتفاق عليه من مال هو واحد وجهي الشافعية والجمهور عندهم ان الملتقط
 مستقل بمقتضى ماله ولا يحتاج الى ان الحاكم لا يستقل بمقتضى ماله بل هو اولى من ان يفتقر ماله ثم اختلفوا بناء على هذا القول في ان يملك
 ان يحاصر على الملتقط من يده ما يختص الملتقط به من الاكوال والاصح عندهم انه لا يحاصر **مسألة** اذا كان الملتقط مال نفقه عليه من جواهر او غيرها
 غيره الاتفاق عليه كان الصغير الورع يجب نفقة من ماله دون مال ابيه لا يؤول للملتقط الاتفاق عليه من ماله بالاستقلال ماله اذ ان الحاكم اذا امكن من
 وبعال الشافعي لا يركب ولا يتركه على ماله واما الحق المحض ان لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 كذلك الملتقط على المحض ان لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 ولان هذا من الامور بالمعروف فاستوى قبل الامام وغيره كانه لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 عليهم هذا المستودع من مال الغائب فيقال يقوم امره الى الحاكم حتى يامر بالانفاق عليهم فلم يجعل له الاتفاق من غير ان الحاكم فقال بعض اصحاب هذا مثله
 ومنع الباقر في دفعه فوجب من احدهما ان الملتقط لو كان له مال ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 ان يكون الصبي محتاجا الى ذلك لعدم ماله وعدم نفقة تركه ابوه بره وذلك لا يقبل قول المستودع فالحق في اثنان ذلك عند الحاكم ولا كذلك مستلنا
 ونفع ثبوته لولا يملك الملتقط في غير المحض ان لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 في الاتفاق عليه جازا كما جعل له الصغير اذا مات ابوه بغير وصية فان نفق عليه بغير ان الحاكم مع امكانه ضمن ما انفقه ولم يكن له الرجوع على الملتقط
 في يده وبعده بغيره فان نفقه باع عليه وبعض الشافعية وجعز به لا يصير ضمانا اذا نفقه هذا فاذا دفع الامر الى الحاكم كان الحاكم ان يملك ماله من ربه الى
 امين لينفق منه على الملتقط بالمعروف ويصرف في الملتقط يوما بيوما ويتركه في حاله في الملتقط اذا راي الامام الصلاح في ذلك ثم الامين ان يقر عليه من
 وان اسر ضمن الامين الملتقط الزيادة ويستمر ضمانه على الملتقط اذا كان له من قدره الملتقط لعله ان ينفقه وقلنا ان الحاكم ان كان الملتقط في
 الاتفاق بغير ان لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 ان يملك الملتقط في الاتفاق عليه من ماله فلهذا لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 بل يملك المالك منه ويملكه على من يتركه لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 الزينة والاكافا فاجبنا للغير من نفقه ومقتضا واشبهها عند الملتقط لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 بالاكاف في ذلك ومثل هذا الخلافات فيما اذا نفق المالك على الملتقط لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 لاولي له ظاهر ان الحاكم لا يملك الملتقط ولا يملكه الملتقط فلهذا لا يركب ولا يتركه لانه لا يملكه الحاكم على مال الصغير دون مقتضى لا يركب كان لا يركب لصا ولا لغيره
 بدل الملتقط والاذن في الاتفاق منه والاحص عند ما ذهبنا نحن اليه وهو القطع بالجواز لا كما ذكرنا من اتحاد الغايض والمقتضى لا يفتقر من قبل هو مقتضى
 البتة باذن لما القاصح في الاتفاق عليه من ماله على ما قلنا من جواز الان في الاتفاق فاذا اذن ثم يملك الملتقط واختلفا فيما نفق قدام قول الملتقط في
 اذا لم يجزوا في المعروف وما يملكه الملتقط ويحق للشافعية وجعلوا في قول الملتقط ولو ادعى الملتقط الزيادة فعل قد المرء منه ومعه على نفقه الملتقط
 فضمن لا يفتقر للصلح لان ادعى الملتقط الحاجة ولا يتركها الملتقط ثم لو وقع النزاع في عين مال فزعم الملتقط انه نفقه ما صدق مع المبتدئ الملتقط
 بالعين ثم ضمن كالغاصب ادعى الثلث **مسألة** ولو لم يترك من مائة الحاكم او لم يكن هناك حاكم فانه نفق الملتقط من مال لطفل عليه بهتمه هو
 قولي الشافعية لانه موضع ضرورة فاجله ذلك ولا يتركه في وجهي الثاني ان الملتقط يدفع المال الى امين لينفق عليه الا ان لا يتركه في وجهي
 دفعه الى الامين في الملتقط اذا ثبت هذا فهل يجب الاشهاد الاقرب لك لان الاشهاد مع عدم الحاكم قائم مقام اذن الحاكم وجوده كذا في الاشهاد والاشهاد
 على الاتفاق لو ضمن وهو احد قول الشافعية لانه موضع ضرورة والثاني انه يتركه في وجهي الثاني ان الملتقط يدفع المال الى امين لينفق عليه الا ان لا يتركه في وجهي
 فيها وجهان احدهما ان ضمن مع القدرة على الاشهاد وعدمها الثاني ان ضمن مع القدرة على الاشهاد وعدمها **المطلب الثالث** في احكام اللقيط
 مباحث البحث **الاول** في اسلامه وكفنه **مسألة** من سلبه الشخص قد يكون الاستقلال من ينفقه قد يكون بالتبعية بغيره لهما الاول فاما
 يقتضي طرف البائع العاقل بان يسلطه الاسلاما بالعبادة ان كان ذا نطق او بالاشهاد المقتضى ان كان لغرس اما الصبي فلا يبيع اسلامه بغيره وكذا

في مسائل اللقيط

في المبدأ وقول بقية

كتاب المقصود

من اسلامه وان اعرب بالكفر فهو من تداهل قبل بؤنة ويكون اذ نداه كان تداد من اسلم عقب كثر وقت بلوغه ويكون مرتدا عن فطره لا يقبل بؤنة ويكون
 ارتداده كان تداد من هو مسلم بالاصالة لا عقب كثر حاله بلوغه الاقوى الاول لانكار اصل حكمنا بكفره ولا نعلم ان كثره بالتبعية فاذا استقل انقطعت
 التبعية فوجب ان يعتبر بنفسه والشافعية فيها اذ يبلغ هذا الصبي الذي تجددت بؤنة قبل بلوغه اذ اعرب بالكفر وجهان احدهما انه مرتدا لا يبرأ ثم اسلم احد ابويه
 ان حكمه بالاسلام من فاشبه ما اذا ماشر الاسلام ارتد وما اذ حصل العلوق حاله الاسلام والثاني انه كان اصله لا يبرأ من كونه حكوم بكفره او لا وانزل بالتبعية مستقلة
 اذا حكمنا بان تداد هذا الصبي ان اسلم احد ابويه ثم بلغ واعرب بالكفر بعد بلوغه لو نبض شيئا ما مضى منه من احكام الاسلام وان قلنا انه كان اصله فالتبعية
 وجهان احدهما انها مضاة بها لاصلها في حاله التبعية وانما هو ما عندهم فان تبين الانقراض فثبت ذلك ما يمكن استلزامه كحق: بعد اخذ من كثره
 السلم وادخل من تركه فبالبعض الكافر ما من مبدء يحكم بان اعتاده من الكفارة لم يبق عجزا بهذا فينا يجري في الصغر فاما اذ يبلغ وفاته ولو قريب لم يقبل ان يعرب عنه
 بشئ واقص من الكفارة في هذه الحالة فان قلنا لو اعرب عن نفسه بالكفر كان مرتدا ولمضنا احكام الاسلام ولا نقض بان جعلناه كافر اصله فان اعرب
 بالكفر بغير انما اجزله عن الكفارة فان فاته اعرب بموت وقتل فوجهان احدهما انشاء احكام الاسلام كالموت في الصغر فظاهرهما اننا نثبت الشفاعة
 لان سبب التبعية الصغر فذلك في الوضعية الاحمال حكمه في منتهى الاصل الكفر الاصل في الشافعية قولنا ان لو مات قبل الاعراب بعد بلوغه بغير السلم
 ولومات لم يبرأ من كونه قوت ثم بناء على ان السلم لا يبرأ الكافر قال الجويني اما الذي ثبت عنه فيخرج على انه اذا مات قبل الاعراب هل ينقض حكم
 له ان يورثه فادعى ان القوت انما يقال اعرب عن نفسك بالاسلام فهو قريب يستغاث به من الخلاف واما اذا مات القريب ثم مات هو فاثبت الاعراب
 بموته فلا سبيل الى العز في بن قور بغيره والتورث عنه ولو قتل بعد البلوغ وقبل الاعراب ففي تعليق القضاة: لم يبق قولنا احدهما العلوق كالموت قبل بلوغ
 والثاني المنع لان سكوتهم جعل الكفر في حقهم والقصاص بدله بالشبهة وبخالفنا قبل البلوغ فانه حكوم بالاسلام متعا وقد انقطعت التبعية بالبلوغ والتورث
 مبنيان على انه لو اعرب بالكفر كان مرتدا او كافر اصله ان قلنا بالاول وجب القصاص وان قلنا بالثاني فلا لكن الاظهر منع القصاص وان كان الاظهر كونه مرتدا
 متعلبا بالشبهة واما الدية فالذي اطلعت الشافعية وحكوه عن قول الشافعي يعلق الدية الكاملة بقتله وعلى القول بان لو اعرب بالكفر كان كافر اصله لا يورث
 الدية الكاملة على راي ودوى الجويني عن القاضى الحسن من الشافعية جاز القول بمنع القصاص مع الحكم بان لو اعرب بالكفر كان مرتدا وعده من موفور قد نيب
 الصبي المحكوم بكفره اذا بلغ مجنون كان حكمه حكم الصغير حتى ينزلوا اسلم احد ابويه بغير ما يوجب عاقلا ثم جنى التبعية اشكال للشافعية فيهما احدهما انه لا يبرأ
 لانه قد ثبت حكم الاسلام بنفسه فلا يكون نجسا كما قالوا في الثاني انه يكون نجسا لان جنى مكلف فاشبه الذي بلغ مجنونا واسلامه بنفسه قد بطل بجنونه فبطل
 كما هو موطن عليه من احكامهم اجماعهم قالوا انه لا يبرأ من كونه كافر الا في حاله الاسلام المستبينة والاولا **المطلب الثالث** في الجبهة الثانية
 الاسلام **مسئلة** قال بعض علماء ثنائ الصبي يبلغ السابعة الاسلام فاذا سبي المسلم طفلا منفر عن ابويه حكم بالاسلام لانه صار تحت لائنه وليس معه
 هو اقرب اليه فبغيره كاي تبع الابوين لان النبي صلى الله عليه واله لما اطلق ربه فلقبه قلبا كذا فقدم عما كان ويجدد له وجود تحت يد السبي ولا يبرأ فاشبه
 قوله من الابوين وهو احد وجهي الشافعية والثاني انه لا يحكم بالاسلام وهو جديك يد السبي به ملك فاشبهت بد الشترى لكن الشافعية الاول
مسئلة لو كان السبي مقبلا لم يحكم بالاسلام وهو وجهي الشافعية فلا سبيل من اسلامه احد ابويه او اسلامه سابعه فيحق على حاله الكفر
 الثاني انه يحكم بالاسلام لانه اذا سبوا من اهل الاسلام كان الذي من اهلها فيجعل مسلما يتبع الدار وليس يجدي لان كون الذي من اهل الاسلام
 لا يورث فيه ولا في حق اولاده فكيف يورث في حق سبيته ويتقبل الدار فماتوا في حق الجير والدار وتبذروا باعده الذي السبي من مسلم لم يحكم بالاسلام ايضا
 لان ملك المسلم طوعا عليه وهو يفتقر الى ما حصله عند تحقق محال وكذا سبي الزوجين يقطع النكاح ويجدد الملك على الزوجين
 يقطع عند الشافعية **مسئلة** لو سبي الطفل ومعه ابواه الكافران او احدهما لم يحكم بالاسلام ولا يبرأ من كونه الكافر لان الشافعي لا يذهب
 اقرب اليه من سابعه فكانا سبي الاستتاع وقال احمد انه يبيع السبي في احدى الروايتين بل هو كالمعتق ما لم يجرى به حكم بالاسلام بغيره لان التبعية انما
 يثبت في ابتداء السبي وحكم الصبي المحكوم بالاسلام ثم لا يبرأ بلوغه وعلم ان الصبي المستبني الذي اسلم احد ابويه اذ اعرب بالكفر وجعلناه كافر اصله
 بدا ما يحرفه ان كان كفرنما ما يجوز ان يبرأ عليه الجزية وشاهما ولو اعرب بان يبرأ من الكفر عني او كانا موصوفين بغيرهما متغلان من ملأ الى ملأ وهل يقبل في
 سببا ولوما نانا القول في تخلفه ما هو الصلوة عليه ما وافته في مقابر المسلمين اذ ما كان بعد البلوغ وقبل الاعراب فيخرج على القولين انهما اذ اعربا بالكفر
 كانا شركا او كافرا في اصلهين **المطلب الثالث** في الجبهة الثالثة التبعية في الاسلام وهي تبعية الدار وهي المقصود منها لان الغرض من عند البابان
 احكام القبط في الاسلام وعنه واليهما ان السبقتان لا يفرضان في حق القبط حتى يبرأ من اسلامه وانما يحكم بالاسلام بهد الجبهة خاصة **مسئلة**
 الدار فبما ان دار اسلام ودار كفر لهما ادا الاسلام فبما الشافعية فبما ثلثة ادا خطها السلون كالجيرة والكوفة ونجد اذا وجد فيها القبط حكم بالاسلام
 يتبع الدار وان كان فيها اهل فبما الظاهر الدار لان الاسلام يعلو ولا يعلو ولا يعلو لان كان السلون اكثر فالظاهر ان من اكلهم وان كان هل الذمة اكثر فبما
 ان يكون من اولاد المسلمين فيخلف حكم الاسلام حتى لو لم يكن فيها سوى مسلم واحد حكم بالاسلام للتمسك بالسلامة في دارها السلون فلو كان في دارهم
 فيها سبيل الجزية او لم يملكوها وصالحهم على بدل الجزية فانها يكون دار الاسلام ايها لان حكم الاسلام جاز فيها فاذا كان في هذه ولو مسلم واحد حكم بالاسلام
 وان لم يكن فيها مسلم التبع حكمه لا ينفذ حكم الاسلام مع الاحتجاج وادخل عليها الشركون كطرسوس فانها كانت للاسلام فدخل عليها الشركون فان
 كان فيها ولو مسلم واحد حكمنا بالاسلام للقبط واما اذا لم يكن فيها مسلم التبع حكمه بالاسلام وهو قول اكثر الشافعية وقال ابو اسحق قديم حكم بالاسلام لانه
 يخلو ان يكون فيها سلطان لم يظهر اسلامه لان الدار والاسلام وروايت فيها من حكمها انه لو كان فيها مسلم واحد حكم بالاسلام والاقوى ان دار الاسلام
 فبما ان ادا خطها السلون كجداد الجيرة والكوفة فلهذا هذه حكمها بالاسلام وان كان فيها اهل الذمة تبت دارها السلون كجداد والاشام فبما
 ان كان فيها مسلم واحد حكم بالاسلام لقبطها والانه كان في الجويني القتم الثالث السابق مجراه مجرى دار الكفر فلبية الكفارة عليها بعد القسم الثاني من بلاد الاسلام

في المبدأ وقول بقية

كتاب المقصود

فما يتعلق اسلام اللقيط وكفره

بدل على ان لا يترتب عليه بلاد الاسلام ان يكون فيها مسلمون بل يكفي كونها في بلاد الاسلام واسيلا له ولما القسم الثالث فقال بعض الشافعية ان الاستيلاء القليل
بفكر لا استقرار الحكم ونزل بعضهم ما ذكره على ان اذا كانوا لا يمنعون المسلمون عنها فان منعهم فهي دار الكفر وما دار الكفر فعلها الاخرى اه فتم ان البلاد
للمسلمين فقلبت الكفر على كمالها ان كان جند ولو مسلم واحد حكم بالاسلام لقططه وان لم يكن فيها مسلم فهو كافر ويجوز ان يكون مسلما الاحتمال ان يكون
فيهم من يقيم بها من قبل سبق سب ان لم يكن للمسلمين قبل الكفر واليهذا الروق فان لم يكن فيها مسلم فلقططها كالفردان لاداءهم ولعلها منهم وان كان فيها من المسلمين
كالتجار وغيرهم ساكنون فهو مسلم لقيام الاحتمال فقلبت الاسلام وهو واحد وهو الشافعية والثاني ان يحكم بكفره تبعا للدار ويجوز ان يكون فيها اذا كان فيها اسارى
مسلمون ومثل الجويني الخلاف الاسارى من قبل على الخلاف في الفجاءة لا يتم تحت القبط قال في شرحه ان يكون خلاف في قوم من مشركين الا انهم ممنوعون من الخروج
البلد فاما المحبسون في المطهر فيجب ان لا يكون لهم اثر كالاثر لطريق العابرين من المسلمين قال ابن المنذر راجع عولهم اصل العلم على ان الطفل اذا وجد في بلاد
المسلمين مضاف الى مكان وجدان نفسه ودفن في مقابر المسلمين يجب فيه منعوا ان يدين الطفل من اولاد الشرك في مقابل المسلمين قال واذا وجد لقطط في قرية
ليس فيها الا مشرك فهو على ظاهرها محكوم بغير اية ان كان في مكانه ومكانه قول الشافعي في صاحب المراسم في ذلك كل موضع حكنا بكفر اللقيط فيه لو كان اهل البقعة
اصحاب مدل متلفين الا قرب ان يجعل من خبرهم ديننا احق انما حكم بالاسلام من يوجد في بلاد الكفر اذا كان فيها مسلم ساكن فلا يقبل بالطريق والاجتناب في ذلك
مستلزم كل جيب حكنا بالاسلام باحد الاسباب الثلاثة تحكم قبل بلوغه احكام المسلمين في ذلك لا يبرئ الكافر ويقتل قاتله ويصل عليه فاذا بلغ وقد
الاسلام فقد استقر اسلامه وحكمه ما كان قبل بلوغه وان وصف الكفر فان كان حكما بالاسلام تبعا لاحد ابوابه فانه قد قال الشافعي ان هذا الباب لا اسلام
ولا يبرئ على الكفر فانه لا يخرج من غير مطرقة وقال بعض اصحابه لا يبرئ على الكفر لانا حكنا بالاسلام تبعا للغير فاذا بلغ صلاحيته حكم كغيره في قوله وفي ذلك
البيع عنه وذكر في بعض الشافعية هذا قولنا ان الشافعي ليس بجيد لانا حكنا بالاسلام باطنا وظاهرا فلم يبرئ على الكفر كما لو اسلم بعد بلوغه ثم انشد ان كان من
عليه بالاسلام تبعا للشافعي قال الشافعي انما كان الذي حكنا عليه بالاسلام تبعا لاحد ابوابه وليس بجيد لضعف العلل فانما هو قوت على الفتنة وان كان من
حكنا عليه بالاسلام تبعا للدار والا لا يبرئ لان الحكم بالاسلام لا يخرج ظاهر الا باطنا بديل ان لو ادعى في بيعة فقام ببيعة على دعواه
سلم البرهون كغيره ونقض الحكم بالاسلام فاذا بلغ وصف الكفر كان قوله اقوى من ظاهر البيعة فانه ولما لو حكنا بغيره بظاهر الدار وبلغه في الوقت
فانه يحكم عليه بالرق ومما تجل من بيع اياه لان الحكم من الله كان على علم من جهة اعماله مناسبي على الدار فاذا اعرى عن نفسه الكفر ظهر كذا ما ظننا
قال الشافعي لا يتبين ان قتله ولا اجبر على الاسلام ولا احصا بغير طريق ان احدهما ان هذا لا يبرئ من قول من يدين من بلاد الكفر اصلها قولنا ان حكمنا
بالاسلام تبعا لابيهم وولدهم وجاز ان لا يبرئ على بغيره قال ابو حنيفة واصلها لا يخرج بالاسلام قبل بلوغه فاشبهوا ببيع ابوسهم مستعمل ان ابلغ المحكوم
تبعا للدار فاعرب بالكفر فان جعلناه كافرا اصلها في الوقت في الاحكام الموقوفة على الاسلام اشكال اقرب انا لا نوقف بل غصبها كاذم المحكوم بالاسلام تبعا
لابيهم ويحفل المتوقف على ان يبلغ في غير عن نفسه فان ما في صلب الحكم بالاسلام ولما في قولنا كالا حتمنا ان قال ابو حنيفة ولما في قولنا
وبالجملة فان حكم بالاسلام الصبي تبعا للدار والى ثبت ظاهر الا يقبل الاحتمال ان يكون له كافر اثنان او اكثر فانه يدينه واما عليه بيعة محقرة تبعة الكفر او يقع
ما ظننا ان لا تضعف تبعة الدار ولو تجردت دعواه عن البيعة فالاقرب عدم البيعة فانما لا يخرج من حكم بالاسلام لانا حكنا بالاسلام ولا في غيره ويجوز دعوى
وجاز ان يكون ولد له من مسلمة فلا يتبع لغيره انما في هذا الظاهر في الشافعي والثاني انه يحكم بكفره لانه يلزم بالاستحقاق واذا ثبت تبعة الدين كالقوة
البيعة على النسب تمنع محو تبعة الدين الشافعي ما تقدم وعلى كل القولين ولو قلنا بالاسلام كما في الكفر اه نحن او قلنا بكفره كما قال الشافعي بحال بيعة من قبل
الكافر لانه ابرئ من الاسلام وبغيره وبغيره في الكفر من بيعة ابرئ في هذا فان بلغ وصف الكفر فان قلنا ببيعة الكفر فانه يدينه ولو لم يكن له ولد وجوز
لعله لم يولد قلنا لا يتبعه في قولنا اشكال ولما في قولنا انما في الكفر فان وصفه كغيره بصله عليه خبرنا به ان الشافعي يبرئ والراجح الى دار الكفر في ان
وصف كثر لا يبرئ اصله عليه قلنا لعل ان سلم او تخرج الى دار الكفر لم يمتد كثر انما عليه على الخلاف لبعض الشافعية وليس بجيد لان هذا اما ان حجة
وقد حصل بدل المسلمين بغيره فيكون الواجب من مسلمة بالاسلام ما يكون احدا ابو يبرئ من قبله انما في قولنا انما في الكفر اه نحن او قلنا بكفره كما قال الشافعي بحال بيعة من قبل
مسلم فيكون مسلما فلا وجه لوجه الى دار الحرب فان قيل لعل اللقيط المحكوم بالاسلام يدينه من بيت المال اذ لم يكن له مال ولم يوجد متبع عليه على
لها المحكوم بكفره فانما اشكال في انما ان كافر فلا يدين من بيت مال المسلمين ومن احتمال لا اتفاق عليه فلا وجه لغيره في صحة المسلمين فانه اذا بلغ ان
سلم وجب من المسلمين او يعطى الجزية بغيره على كونه وكلاهما مصلحة للمسلمين **الباب الثاني في حكم من اطلق لغيره في بيعة عليه مستمرا**
او يلزم هذا اللقيط فان كان النوا كان المجنونة بعد اوج عليه انقصا عينا عندنا ولا يبرئ الى الاصلها وعند الشافعي يبرئ الى المجنونة من ان يقتل
بغيره على مال فان عني على مال كان الاثر في ذمتهم مامع رضي الغرم عندنا ومطلعا عندنا في معنى ما يبيع اذا ابرئ كانت المجنونة خطأ من قبله
وهو الامام عندنا لان ابرأه فانه وارث من كوارث له وعندنا لم يمتد مال المسلمين لانه ليس له مال خاصة وماله اذا مات مصر وفا الى بيت المال
انما فلما كان بيت المال دار العقل عنه وان كانت المجنونة صردت متقبلا بلوغ فتدنا انما خطأ محض يكون على عائلته مخففة ولما ظننا عندنا هو
الامام وللشافعي قولان في ان عدا عدا وخطا فان قلنا بانها عدا وجبت الدية فخطا فان قلنا ان لو كان لغيره من بيت المال عدا لغيره من بيت المال
خطا وجبت الدية مخففة في بيت المال ولو ائتم ما الاكان انصاعا عليه كغيره سواء اتلفه عدا او خطأ ولو كان اللقيط محكوما بغيره لوضرب بوجوبه
على بيت المال على ما تقدم وتر كثره مستعمل لوجه على اللقيط فان كانت خطا وكانت على الفجر اذنت الدية ووضعت بيت المال عندنا
وعندنا للامام بما على القولين في ان وارثه الامام او بيت المال وان كانت على الطريق الدية على اقل الحجة ان قصرت عن الوصية بغيره كما ذكره الاندلس
وان كانت المجنونة عدا فانما كان للامام ان يقتصر في ذم ذلك خطأ اللقيط وان كان له العون على مال ذار في ذلك صلاحيته ووجهه في المجنونة
ومطلعا عند الشافعي بغيره قال الشافعي وابو حنيفة واحمد وابن المنذر لاننا باحقه بغيره بين انقصا من الخطا كما نهينا عنه ابرأه خلف الشافعية

في باب اللقيط

في باب اللقيط

ہون

فَانْزِلْهُ لِقَیْطٍ عَلٰی نَفْسِیْ

[illegible]

في شرائط الجمل

كتاب الحالة

[illegible]

كتاب الحجالة

اشكال هذا لو كان الصواب قبله لانتم على شكل كالوطلب قبله لم يجد اما لو ما انما المصنف في اثناء التعليم فانه يستحق اجر ما علمه لو فوعه سلم بالتعليم بخلاف ذلك لان
 فان تعليم العمل به يعلم الايق وهذا ليس عليه تعليم العبد ولا هو في ذلك ولو منع بوجه من التعليم فله العلم اجمع الشئ لما علم ولو قال في خطب هذا العبد في ذلك
 دونه فخطب بعضه فان تلفت بدا فخطب لم يستحق شيئا وان تلفت بدد في الشئ بعد ما سلم اليه اسحق من الاجرة بنسبة ما علم مستحقة له لو جاءه سدا و
 صالته او لم يظنه او توبه فخطب وطالبه بالعوض فانكر الى الشئ لم يشرط بل كما انما قال لم اجل لك شيئا قال قول المالك لاصا لعدة الشرط ولو انما فخطب على انما فخطب
 في قدما والعوض قال قول المالك لانه منكر لزيادة وقال الشافعي في العاقبة وبشئ لجرة الشئ كالوخلع في الاجارة وبشئ البيع والاصل عندنا منع ولو
 اخلفنا في العبد الذي شرط في العوض فقال العامل بشرط في العوض في العبد الذي دونه وقال بل بشرط المالك العبد الذي امر بده قال قول
 المالك مع العبد ان لا يدرى عليه شرط العوض عند العبد فانكر والاصل عدم ذلك ولو قال المالك لالمالك بشرط للعوض على العبد فقال العامل بل على رجل واحد
 ولو اخلفنا في العوض فقال المالك جعلت لك عشرة دراهم فقال العامل بل عشرة ذنان فله القول قول المالك به كالتلف في العبد ان القول قول المالك مع بينة
 فاذ جعلت المالك في العوض فبين كان له ان قال الا في بينة في الشئ والعقد الذي قال الشيخ رحمه الله في المالك في شئ عليه لجره المثل ولو اخلفنا في العوض
 بان قال حصل في ذلك قبل المثل لا فخطب المالك قال العامل بل حصل بعد المثل لا فخطب المالك به لاصالة زيادة الدية مستحقة لو قال من عندك
 الى شهر فله كما صح فانما جاءه في شهر اسحق المثل وان خرج الشهر فله ان لم يكن له شئ لا يدرى انما بشرطه وقال بعض الشافعية لا يجوز ان يكون له
 الدية مثل قصود المتقدم فانما لا يظفر في ذلك الدية فبعض سبعة لا يحصل من المالك وهذا كما لا يجوز في نقد بركة القرض ولو قال مع عبد
 هذا او عمل كل ذلك عشرة دراهم فان كان العمل مضبوطا مقدرا قال بعض الشافعية انه يكون اجابة وان احتاج الى ترددات غير مضبوطة فهو جواز
 مستحقة الا في ان هذا العامل على ما يحصل في ذلك ان يرد به بما من ذلوا فغيره على شئ ممكن النظر يقتضي ذلك لاصالة البرية ثم اذا وقع البند
 عن الدابة وخلا ما في مضبوطة فموتة قصبة ضمن بنفسه القيد وعلم الدابة مدة الرود على المالك انه ملكه وبدا العامل كيد او كيد وقال بعض الشافعية
 انه يجوز على كيد في الجبال اذا امر بها فكما خلا ما عندنا وقال بعضهم يجوز ان يوق ذلك امر اضرب ليد الضربة وهذا اثبت العمل المبدى عليه في
 فليست كلف مؤننه ووجهه العادة وليس في ذلك قال غيره ان خبرتي يخرج فلان من البلد فلك كذا فغيره فان كان له الاختيار عرض صحيح اسحق
 والا فلا وقال بعض الشافعية ان كان له عرض صحيح خرج اسحق والا فلا وهذا يقتضي ان يكون صادقا فان العوض يحصل به بخلاف ما اذا قال ان الشئ
 بكذا فانت طالق فغيره كاذبة قال ينفى ان يظن ان امره به ناله تب ولا مستحقة العامل ان رد الا بوق الصالة او غير ما من يد لك فلا يبر
 له وان بدل المالك لاجل ان عتبه فليس عليه مع الزمان لم يقبضه وجب عليه لجره الشئ الا في ذلك فان عتبه وانه يبر فبقيها ان يكون دوما
 ان دعه من خارج البلد وان دعه من البلد فبقيته بنات عشرة دراهم لا تقدم في ذلها كره من الصادق عليه السلام قال الشيخ رحمه الله هذا على الاصل
 لا الوجوب والعمل على الرواية الاولى ولو نقصت قيمة العبد عن ذلك فخرج جوبه ليل شكال وقال بعض علماء الحكمة في النعم الشاركة كذلك ان دعه من المص
 كان عليه بنات عشرة عشرة دراهم وان دعه من غير جبره كان عليه لجره وانه يبر فبقيته بنات عشرة دراهم لا تقدم في ذلها كره من الصادق عليه السلام قال الشيخ رحمه الله هذا على الاصل
 لم يكن المراد شئ لا يدرى في العمل مستحقة يجوز اخذ الا في ان وجد به قال الشافعي في مالك احمد صاحب الراي لا فخطب فخطب لان العبد يكون
 كالمردا بالحرب ويقتل ان تداك واشتقالة القسامة سائر اليلاد ويكون امارة به وان تلف بغير تقريط فلا ضمان عليه ان يحسن في شئ السيل
 عليه فان وجد صاحب دية البينة او اعترف القيد اسدا وان لم يجد مولاة دية المالك الامام او ناسبه في حفظه لصاحبه او يبعه ان لاه
 يحصله ويخوه قال مالك واحمد صاحب الراي لا تترن ليه في المالك ليس المصلحة بغيره ولا تملكه بعد ترميمه لا يترن في نفسه فهو كسوا لابل فان لاه
 فبند في قول عامة أهل العلم وان باعه الامام لمصلحة واهله بغيره شئ ولا تترن بان قد كان اعتقه فالأقرب عدم القبول الا لا البينة لان لان
 ملك لغيره فلا يقبل اقراره في ملك غيره كالمواضع الشبهة ان يترن وقال بعض العامة يقبل قوله لا يبر الى نفسه نعمنا

ولا يبر عنه غير ذلك على ما اخترنا من عدم قبول قوله ليس له الطالبة بغيره لا قراره بحجبه لكن في حالي
 المال لا لا لا يبر له ظاهر فان عاد السبد فانكر العتق وطلب المال كان له اخذ لا يبر لا
 منافع له فيه محكم له به صورة ما كتبه المصنف طرأ به في قول المجازي من
 كتاب تذكر الفتاوى بعون الله وبتلوي في الجزء الثلث عشر بتوفيقه
 المصنف السابع في الاجازة وذلك على يد مصنفه العبد
 الفقير الى الله حسن بن يوسف الخطيب وقد غفرت
 من مصنفه وتوفيق في ذلك جاني
 من سنة خمس وخمسة مائة
 والحمد لله وحده وحصلت
 على يد تاجر وكلاء
 محمد بن محمد والبر
 انظاره
 المصنفين والمحدثين وبالعالمين اقبال العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

في حكمائير الأجر

في الحسين

امریکائی

لوفى غفره

من الغناء

فبيح كالأرجل
البحر دهر
معلومة

في شرائط المكفحة

لبرتها فل من ذلك ان هذا جاز وما نحن فيه مثله بعينه وقال الشافعي بطل المكفحة فيها وتجوز الاجرة المثل سواء علمت ايام او في فقه وبه قال مالك والثوري
 واهن ابو ثور وروى في الرواية الثانية لا نه عقد واحد فاذا اختلف فيه الموضع بالمكفحة والشافعي كان فاسدا لكونه لاول الاجرة فان هذا جاز من مكفحة
 نفذ الوفاق بعينك هذا بدينهم نفذوا بدينهم من شية قال ابو حنيفة الشرط الاول جاز والثاني فاسدا فان خلاصه اليوم الاول فله بدينهم وان خلاصه الثاني
 فله اجرة مثله لكن لا ينقص فيها نصف يوم ولا يرد له ولا يجرى العقد لان خياطة الثاني غير الاول ولو اقتصروا على الاول كان جازا وقت الثاني
 لا يفسد كالموافق بعينك هذا العقد ما تقدم وهذا البديع وخرنفت والثاني لا يفسد الاطراف انما فسد الثاني عندنا لانه موجب للعقد الاول لا يفسد
 الميجبة الثاني اجرة المثل ومنع عقد العقد بطل وعقد واحد للمنفعة واحدة وانما اختلف موضعها كذا قاله الشافعي في منعي منع واحدة للمنفعة فان خياطة اليوم
 مضارة لخياطة عند صبيته كذا اذا استاجر لخطاطه ثوب قال ان خطه روميا والذي يكون بدينين فذلك رها وان خطه فارسيما والذي يكون بدين
 واحد فذلك روميا فالشافعي يوجب الاجرة على المقلدين واحجوا ما ينفذ من غيرهم فيها فصار كالموافق بعينك هذا من العقد لا بعينه بخلافه ايام وانما
 لا يجرى في الجارة لان العقود على تلك العقد انما يملك بايقا والعلو في الجملة يعين فلا يوقى الى ان يملكه غير معين كالموافق بعينك هذا من العقد
 بدينهم وهذا العقد بدينهم والشافعي كان يقول في هذه المسئلة على المسئلة الاول فان دليلها واحد هو النظر الى الرواية وقال الشافعي العقد بدينهم ويجب له
 اجرة المثل في اي الجاهلين كان كسبهم كذا استاجر بدينهم الى موضع معين باجرة معينة في وقت معين فان حضر عند مقتضى من جاز شيئا جاز ولو شرط
 سقوطه جميع الاجرة ان لم يوصله في يوم بجزء كان له اجرة المثل في يوم على قول الشافعي لطلان فيها وجوب اجرة المثل لئلا الاصل يجوز ودارى من قوله المثل
 عند شرطه ولم وهذا شرطه ما عرغب في عند اكثر العقد لا يفسد بطلانها كذا اذا استاجر بدينهم في اليوم الاول فله بدينهم وان خلاصه اليوم الاول فله بدينهم وان خلاصه اليوم الاول فله بدينهم
 عند فاض من قضاء الدينه فانه وجلان فقالا احدهما اني تكاديت هذا بان ياتي في اليوم الاول فله بدينهم وان خلاصه اليوم الاول فله بدينهم وان خلاصه اليوم الاول فله بدينهم
 باعبد للمسلمين ان انذهب بجهده وقت ولا جبر ليس لك ان تاخذ الذي عليه صلفه فخرضا بينكما وفي الصبيح عن الجلي قال كنت فاعدا الماخر عند الباقية
 جاسر فانا وجلان فقال احدهما اني تكاديت هذا الرجل ففعلت ما عا الى بعض المعادن واشترطت عليه ان يدخل المعدن يوم كذا وكذا لانهما سوت في
 ثمنه فان احببت من ذلك حطمت في الكرا لكل يوم احبسك كذا وكذا وان جئت في ذلك الوقت كذا وكذا يوما فقال القاضي هذا شرط فاسد وفكره فاما
 الرجل قبل الجاهل بوجع فمما قال شرط هذا جاز ما لم يحط بجميع كسره لانه ثبت هذا لا يترقبه في حكمه فيخرج لوشا شرطه على غياطة ثوب في هذا اليوم فان خسر حط من اجرة
 شيئا جاز ما لم يحط لاسطاطة جميع الاجرة وكذا غير هذه الصورة مما يناسبها مستمسك انما اذا جاز الاجرة وشرطا لاجل الاجرة مع الشرط اجماعا فان حل لاجل قد تقرر
 النفع للاعتبار بتقدم العقد ما انجسدا لا فاقه لا اعتبار بتقدم العقد في كل وقت تمام العمل للشافعي في الجاهل لجهان صحه عندهم الاول فان بعضهم با
 بالشافعي لان الاستحقاق ثبت بتمام العمل هذا اذا كانت الاجرة اكثر من ان كانت معينة ملكة في الحال كالبيع واعتبرت فيها الشرايط المعبر في البيع حتى لو جعل الاجرة بدين
 شاة مذبوحة قبل البيع لم يجرى فيها النجاسات في الرقة والثامنة وسائر الصفات قبل البيع صبيته لانه لا جارة الواردة على الدنوبان قال استاجر من مكفحة
 صفته كذا فيقول في موضع كذا جاز ان يكون الاجرة فيه حادثة موجلة ما جمل معين عندهما تناهوا وحدهما على الشافعية الاصل لانها اجرة ضمنية ما جمل الموضع كما
 لو كانت واردة على اعيان والثاني للشافعية لان الاجرة هنا سلم في العرف يجب للمتايع السلم وهو سلم ولو استاجر بلفظ السلم قال سلمت له
 هذا الدبابة في ان يتجمل في موضع كذا قال لا يفي المنع لان الشارع وضع للعقد صيغة خاصة ولا اصل عصمة الاموال وقال الشافعي في بيع مروج لا يتجمل ما جمل ما جمل
 ولا الاستبدال عنها ولا التحول اليها ولا عليها ولا الا برجل يجب التسليم في المجلس كسر ما السلم لانه سلم في المنافع ونحن نقول ان قصد السلم بلفظ لم يبيع ما خفتنا
 ببيع الاعيان وان قصد الاجارة بلفظ السلم لم يفسد السلم ولا اجارة عندنا صبيته لانه لا يجوز استيجار اسلخ ما جمل الجاهل لجهان لانه لا يعلم رقة الجاهل
 من يتجمل لا يصح من غير كذا لا يجوز ان يستاجر الطمان لطن الحنطة بالطن لطن الحنطة بثلث قبها او بصاع منها او لم يضره بجزء من
 الرضيع بعد الغطام او غاطف الثمار بجزء من الثمار بعد الغطاف ولشاج لينج الوجب بضمه ضد هذا الشافعية وكان لا يجرى في هذه الصورة بامر الاجرة مثل
 علوا حجبوا ان السوت من قنينة الحنطة فشر ما يستجر الطمان على طن الحنطة بثلث قبها ولا ان الجاهل اجرة وهو الجاهل متصل بعينه فهو كمن يبيع من سهم او يفسد
 وفي مسئلة الرضيع وغطاف الثمار لاجرة معينة قد اجلها باجل مجهول ولا اعيان لا توجد في الاجال المعلومة فكيف الجاهل ولا ان عمله لا يقع للمساخر وفي محل ملكه
 بل المنفعة في ملكه واشترط في الاجارة وقوع العمل في خاص ملك المساجر ولا ان الاجرة غير حاصلة في الحال بل الحنطة الشرط وانما يحصل بجل الاجرة من بعد فاق
 غير مفقده كملها في الحال لو استاجر المصغر بجزء من الرق في الحال واستاجر غاطف الثمرة بجزء منها على راس الاشجار قال بعض الشافعية بطلن ان لا يجرى
 بدينين يبيع في خارج ملك المساجر بجزء من هذا لانه لو كان الرضيع ملكا لرجل لاسر فاستاجرها الرجل وهي موضع للرخصة ما يجزى من الرقيق او غيره لم يجرى لان
 عمله لا يقع في خاص ملك المساجر واعترض عليه ان القياس في الحال هذه الجواز ولا يضر وقوع العمل في محل المشترك كان احد الشريكين لو ساق صاحبه شرط لزيادة
 من الثمار يجوز ان كان هلا يقع في المشترك قال بعض الشافعية لو استاجر احد الشريكين في الحنطة صاحبها لطنها وفي الدبابة بينهما بدينهم جاز ولو قال استاجر لك
 بربع هذه الحنطة او بصاع من الطمان ابا في جاز عند بعض الشافعية ثم يتفاسا قبل الطمان ما اخذ الاجرة وطمس الباقي وان شاء طمس الكل والرضي مشترك بينهما
 المنفعة وشرطها عند كذا ان يكون مقصور ببيع بدل المال في مقابلتها فان ما لا يقبله لا يجوز بذلك المال في مقابلتها ان يكون صفها لا يجوز ببيع الاثمة
 لانها لا يجوز ببيع حبة واحدة من حنطة لعدم تقويمها كذا لا يجوز استيجار رقة واحدة من الرمان المثل لانها لا تنفذ لثمة ولا يصح تقويمها كما شبه الحبة الواحدة من
 الحنطة لا يجوز ببيعها ولو كثر الاوراق في الاعضاء متفرقة حتى قصدت ما لم يجرى استيجارها مستمسك كذا يمكن الانشاع ببيع بقاء عينه منفعة لاجل مقصود
 يجوز استيجار الدار والدرهم والدنانير لا يجوز لان الشاع بها مع بقاء عينها بتيقن بما يتجمل بها ان يجرى في المرسم ثم يجرى بها وبوزن بها وتجزئها ويترتب
 على طبعها وهو واحد حتى الشافعية بهذا قال ابو حنيفة وهذا الوجه الثاني للشافعية لان المنفعة فيها انما يكون بالانفصال المنفعة فيها ولا منفعة فيها مع بقاء عينها على
 كاشع وهذا الاصل من القاصب منفعة وانما يخص المنفعة فيكونه من الشافعية التصرف في فادته التسع لانه لا يمكن الانشاع بها لان الحنطة تنفع احدهما دون

موقوف هذا القول بدينهم

ولذلك

ان كان البيع

الشافعي في بيع حبة واحدة من حنطة لعدم تقويمها كذا لا يجوز استيجار رقة واحدة من الرمان المثل لانها لا تنفذ لثمة ولا يصح تقويمها كما شبه الحبة الواحدة من الحنطة لا يجوز ببيعها ولو كثر الاوراق في الاعضاء متفرقة حتى قصدت ما لم يجرى استيجارها مستمسك كذا يمكن الانشاع ببيع بقاء عينه منفعة لاجل مقصود يجوز استيجار الدار والدرهم والدنانير لا يجوز لان الشاع بها مع بقاء عينها بتيقن بما يتجمل بها ان يجرى في المرسم ثم يجرى بها وبوزن بها وتجزئها ويترتب على طبعها وهو واحد حتى الشافعية بهذا قال ابو حنيفة وهذا الوجه الثاني للشافعية لان المنفعة فيها انما يكون بالانفصال المنفعة فيها ولا منفعة فيها مع بقاء عينها على كاشع وهذا الاصل من القاصب منفعة وانما يخص المنفعة فيكونه من الشافعية التصرف في فادته التسع لانه لا يمكن الانشاع بها لان الحنطة تنفع احدهما دون

فِي أَشْرَاطِ مَعْرِضِ الْعَوَضِ

[illegible]

خازلان پيڏل لکوا ويسو لاءِ حقدما احكام لا يا خط طرقيشا کلاس ان جيلو لاءِ عيدين ۽ ڀلڙي ۾ ڏيکارڻ لاءِ.

4

المحيز لحد استيفاء المقعدة فيه فخذ اللامعقوف على يد العا

فَإِشْرَاطُكَ الْبَقْعَ الْمَحْلُوتَ

[illegible]

موسیقی

کتاب

[illegible]

فِي بَيَانِ أَشْيَاءٍ كَوْنِ الْمَنْفَعَةِ بِحُلَّتِ

[illegible]

ولا على المتاجر

وَبَرَأَ السَّحَابَ الَّذِي فِيهِ الْعَذَابُ لِمَنْ شَاءَ مِنْهُمْ وَيُقَالُ أَتَرَبِّىَ لَأَعْرِضَنِي خَارِجًا
مِنَ النَّارِ وَالدَّامِىةُ تَمُوتُ إِذَا قُتِلَ بِأَجْرَانِهَا عَطَا حَكَامُهَا

كتاب الحجارة

بالخبر فانه

والله يصبرنا للخلافة الزيادة اما الاستاجر للزيادة من بعد ما يجب الاشارة على الصريح المقدس لا تدخل صلوة الزيادة فيها بخلاف صلوة الطواف **مسئلة** الاولى
يجوز ان يجرى المسلم نفسه للخدمة لا يجوز استجاره لعل صنعته وغيره ما ليس للخدمة كالسلم وهو احد قول الشافعي وقاله الاخر لا يجوز عن احمد واثبت
لا تعتقد بضم حبر المسلم عند الكافر لانه لا يملكه واستخدمه في بيعه كالباع وذلك عقد الاجارة للخدمة متعين في جسد مدة الاجارة واستخدمه في البيع كالباع
فهذا ذلك فاذا منع منه فليس يمنع من الاجارة الى ان يجرى نفسه في عمل معين في الذمة كخياط ثوب في قصار تجاز بلا خلاف ولا ينعقد معارضة لا بضم
اذلال المسلم ولا استخداما فاشبهه بما يعتد به من نفسه لعل غير الخدمة في معلوم متجانس وهو كالمعلم وعنده رواية في البيع لا ينعقد بضم حبر
المسلم فاشبهه بالبيع والفرق بينهما في البيع اتيان الملك على المسلم لاجارة كذلك **مسئلة** يجوز استجار المسلم وغيره للخدمة كان كاجر
حرا عبد اعلا او امراة في طعن ما يعتد لاجارة عليه اما بالعلم ان كان ما ينضبط او بالزمان كاليوم شهر والسنة اذا ضبط بالزمان بين على العادة
الخدمة من امثال الاجير امثال المتاجر **مسئلة** قال ابو حنيفة والشافعي ولحمد ابو ثور لا يجوز النباة فيه ولا يخصص عامله يكون من اهل القرية فاذا استاجر لخدمة
شهر اثاره من الاطلاق الى ما جرت عادة به من التزويج المباح والشر من السوق وحل ما يشر من الماكول يشبهه لينة والمضى الى القرية او غير ذلك
استاجر للخدمة كان دفان الطهارة والصلوة المفروضة مستثنى لا ينقص من الاجرة اما النواقل الزاينة فالأقوى انها ليست مستثناة خلافا للشافعي
وليس له ان يتطوع بالركعتين الا باذن المتاجر وقال احمد يجوز ما يرضى بمال جدير وقال ابو ثور وابن السكيت ليس لمنعه من ما لا فرق بين صلوة الجمعة وغيرها
الاستثناء وبما قال بعض الشافعية لان الجمعة مفروضة فاشبهت الغرض بالخدمة الاستثناء ولقول اصادق عليه السلام كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يستعمل
اجرا حتى يملك ما اجره ومن استاجر لخدمة من جسد عن الجمعة فهو بائنه وان هو لم يجسد اشترى كل الاجرة وذا من شري من الشافعية لا يجوز له ان يملك ما اجره ولا يستعمل
وهو خلاص القول الامر بصلوة الجمعة كغيرها من الغرض اذا استاجر الذي كانت ايام السبوت مستثناة **مسئلة** قد بينا ان يجوز استجار المرأة للخدمة سواء
كانت حرة او متحررة او كانت عجوز او شابة وسواء كانت جنبية او فريسة وسواء كانت حرة او امراة لكن لا يجوز النظر اليها ان كانت جنبية بل يصح
عن النظر ولا يجتمع معافى بيت للخدمة المشهورة ولا ينظر اليها بمجرد ولا الى شغلها لان حكم النظر بعد الاجارة حكمه قبلها من كل موضع يفرق فيه بين الحرة والامراة
قبل الاجارة يفرق فيه بعدها وما لا فلا **مسئلة** يجوز الاستجار لمطهر الا باراد القنى والتميز في السولة ولا تعلم منه بطول خلافا لانهما من مملوكة معتق
معلمه يجوز ان يتطوع بها الرجل على غيره فاجتبت العارضة عليها واخذ الاجرة فيه كخياطه ولخدمته كما يدين بتقدير الغنل لها بالمدة او العمل المعين فان قلده بالزمان
قاله استاجر لخدمة شهر لا يتطوع بها او ساقية لخدمة غيرها الا بغيره الى مفرقة العدد وعليه ان يفرق في ذلك التميز والاقرب ان لا يدين بشاهدة الاضيق بغيره بالان
الاغراض يختلف بذلك باعتبار اختلاف الاراضى الصلوات والرخاء فيحصل اختلاف الصعوبة والسهولة وقال بعض العامة لا يشرط عدم الاختلاف في ان
قد به العمل انظر الى مشاهدة الموضع لاختلاف الواضع بالسهولة والصلابة ولا يمكن ضبط ذلك للصفة ويجوز ان يعرف قد يجد البشر ودها وعقها وحول
النهر وعمقه وعرضه لان العمل يختلف بذلك والحق البئر والنهر وجعل خارجا لقرية منها لا يملكه الخضر لا بد لك فقد تضمنت العقد وانها شئ من
من جوانب البئر او سقطت فيه حجر او راية او ما شابه ذلك لم يكن على الحافز اذ لم يكن على صاحب البئر دفعه لا يرفعها من ملكه ولم تضمن عقد الاجارة
اخراجها ولانتم الى موضع صليب الحجارة او شجرة تمنع الخضر لم يلزم دفعه لان ذلك مخالف لما شاهد من الارض واما اعتبر ما شاهد الارض لا ينفذ
فاذا ظهر فيها ما يخالف المشاهدة كان له ان يمتدح في الفسخ فاذا فسخ كان لمن الاجرة بمقتضى ما عمل فيسقط الاجر على ما بقى مما عمل سبق كبر ما عمل وكم لم يمتدح فيسقط
التمتع عليها وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم بنظر ان كان القول بعمل فيه وجب له وهو ظاهر الوجه عند احمد ولو لم يعمل فيه لم يعمل او ينعقد له قبله
ينتهي الى القدر والشروط وتقدر الحفر انفع العقد الباقى لا ينفذ فيما مضى وهو صحيح وهو الشافعية ولا يجوز تقبضه على عدد الاذرع لان العمل البئر يمل
نقل التراب منه واستقله بشق ذلك فيه وقد روى علما واما عن الصادق عليه السلام روايته سندها ضعيف ان الوقاعى سأل عن رجل يمل بئرا بجحر فيه عشرة
قامات بعشر داهم فجعله قائمة ثم قال بعشر عشرة داهم وعشر جزا فاصاب احد من المولاة القائمة الاولى لاشين لثاثة والثالثة لثاثة وعلى هذا التسا
الى عشرة ولما كانت الرواية ضعيفة السند وجب العمل بالمقبض الذي تقدم **مسئلة** تعدد بيتان الدفن واجب على الكفاية لبيت المسلم ومن هو بحكمة
يجوز الاجارة عليه الاعلى المستحب من الغزو الى القدر والقائمة والترف من الحد والشفق قال الشافعي استاجر محفر القبر وجب مشاهدة الموضع ولو عين
الطول والعرض والنق لا يكفي الاطلاق خلافا لابن حنيفة واذا حفزه ودفن الميت لم يجب ان التراب بعد وضع الميت فيه خلافا لابن حنيفة **مسئلة** وهذا المثل
علمه منها من يستاجر لدفن الميت غير المسلم **مسئلة** يجوز الاستجار لضرب اللبن لما قد ان من ان غابة مقصورة معينة مباحة ويجوز التقدير بها بالزمان
وبالعلم ان قد با العمل احتياجا الى ذكره وذكر قابله فان كان القالب عمره فاذ ان لا يبين طول وعرضه ومعه كالكيان ان كان معرفه فالحجج في ذكر
مقداره ولا ينفذ لا يكفي مشاهدة الغالب في غير المعهود لما من من الغزو فانه يجوز تملك القالب كما يمكن بجوعها الى شئ فربما يصح كالواصل في طعام بشرط
مكالا لا ينفذ في بعض الشافعية انه يكفي مشاهدة الغالب في شئ ما يتناهى ويجوز بيان الموضع الذي يضر به لثاثة الموضع في التبع لراحة فقد روى
الماء قريبا او بعيدا وقد يحتاج الى نقل التراب من خارج وان قد به بالزمان لم يجب الى بيان ذلك ولا يجب عليه لثاثة باحق بحقه لان بشرط ذلك وبما قال الشافعي
كافي حنيفة ويجوز الاستجار لطبخ اللبن في جحره على العادة فاذا طبخه لم يجب عليه اخرج من الاقون الامع الشرط وبما قال الشافعي خلافا لابن حنيفة
مسئلة يجوز الاستجار لبناء الدار لعل عمله مقصود ويقلد اما بالزمان وبالعلم فان قلده بالعلم وجب عمره في موضع لا يختلف بقرى البلد وبعده وسهولة
التراب في صعوبة وجبة كوالامداد لثاثة الطول والعرض والسمك والارتفاع البناء من لبن وطين وحصى او غير ذلك لو استاجر لبناء الدار حائط او استاجر
سقى فيه يوما فعمل ما استاجر عليه ثم سقط الحائط لم يضره من اجرة شئ اذا لم يضره في بناءه وان فرط او بناه محولا او نحو ذلك سقط عليه لثاثة وعمره ما لم يضر
به ولو قال دفع لي هذا الحائط عشرة اذرع فرفع بعضه سقط عليه اعادة ما وقع واما ما وقع لاجارة عليه من الدرع وكذا يجوز الاستجار لظلمين
السلوك الحيطان ومجصها ما يقدر بالزمان ولا يجوز على عمل معين لان الظن يختلف بالزمن والحق وارض السطح يختلف بفضتها عال في بعضها انا ذلك

او جرحه

كتاب الأجناس

الوعدة بوشح العقد فلو وكل موضع قلنا بوجه السطح بطول الزيادة فاذا العمل الزيادة كان له فيها البرة الشل فقال بعض المشافهة لوقال استاجر ثلث عشرة
 اقترع من هذه الصبرة كل ضيق بدوم فاذ بوجه شحوا والزيادة منقصة فانك لا يصح فيها ذلك لا غير معلوم القدر معلوم بالشهادة اذا استثنى من العقد او اطلق
 حكمها الا ترى ان لو قلنا بثلث هذه الصبرة الامانة بها يجوز ان كان ذلك غير معلوم وقد اوزه بالعقد في بحر **المسألة الثالثة** العمل مستعمل يجوز
 استجاء الدليل للعمل لاجاء لانها منقصة ومباحة خلقت لداية لها فاذا الاستجاء كالمركوب في جارية كل جوارح يمكن لا تمنع من ان لا يكون لادى آخر القيد
 وكل هبة لها ظهر كالا بل في القيد والجوارح ما اشبهت ذلك واما الغنم فاما ينفع منها بالتدوير والشل في الصوف الشعر هذه اجزاء لا يجوز ملكها بقيد الجارة
 ولنا ممكن الانقاع بها بوجه من الوجوه كانت المنفعة غير مقصودة فخرج انما اشكال اقرب لاجاز ان قصدت المنفعة البسيرة كاجارة الداهم والداية
 للمنفعة البسيرة ولا فرق ان يشار الدابة للعمل فخلق له او لا فخلق له اذا امكن صدوره منه فاذا استاجر البقر للحرث جاز لاجاء لان البقر خلقت لهذا ولها رزق
 من طريق العامة ببناء جوارح بقره او ادان بركبها فقال في لخلق له انما خلقت للحرث **مسألة** لو استاجر جوارح العمل لم يخلق له ولم يمكن صدوره منه
 لم يصح كالمركوب والغنم المركوب والحرث لثقت واستعمال المنفعة من تلك العين لو كان العمل يصح صدوره منه فانه يجوز ان يمكن خلقه كالمركوب او استاجر
 للمركوب في العمل عليها او استاجر الابل في بحر الحرث لانها منقصة مقصودة امكن استعمالها من الجوارح ولم يرد في بحر الحرث فخلق له ولا يمكن
 الملك جواز التصرف في الانقاع بيرة كلما اتصل له العين الملوكة ويمكن تحصيله منها ولا يمنع ذلك الا بعرض راجع اما ودون من بحر بقره وقيد دليل جليل
 عليه كجاء مضرة على منفعته وليس مناهو لحد منها وكثير من الناس من الاكرا وغيره يخلقون على البقر بركبونها في بعض البلدان بحرثون على الابل ليعايد
 والحرث من يكون منفعته لغيره ان معظم الانقاع بها يند ولا يمنع ذلك الانقاع بها في آخر كان لخلق لخلق للمركوب الرتبة يساع كلهما والاول خلق جليل
 ويجوز استعماله الا في بعض ما **مسألة** لو استاجر بقر او غيره من الجوارح جاز في بعض صاحب الدابة الارض فتقدر العمل فاما الارض فاما تعرف بالشهادة
 لانها تختلف في بعض ما يصدق على البقر مستعملها وبعضها دخوة بهنل جوارحها وبعضها يتعلق بها السكة ومثل هذا الاختلاف انما يوقفت
 بالشهادة دون اوصاف الصلة تختلف الشدة والضعف كجاءة تختلف كثر العدد وقلة بحيث يمكن ضبط فاحتمل الى الشهادة واما تقدير العمل
 فانه يحصل بامر من احدهما الداهم او يومين او شهر او شهرين فيقول استاجر ثلث لحرث في هذه الارض البقر لثلاثة يوما او شهرا ومنه بعض الشافعية
 العمل هنا بالداهم وليس في الثاني الارض كجاء القطعة وهذه البشاة من هذا المكان في ذلك المكان او بالساحة كجاء وجرهين وكل ذلك جائز لان الغنم
 يحصل به **مسألة** اذا قد لحرث الدابة التي تستعمل في الحرث سواء كانت من البقر او غيرها الاختلاف في الارض في ذلك باختلاف البقرة القوة
 الضعف لا فرق بين ان يكون لاجارة وقت على غير البقر هل ينفع في الشهادة السكة التي تحث عليها الاقرب لاكتفاء بالعادة في ذلك لثلاثة الفوات يند
 كذا في قدر في السكة الارض بربع يند في العادة **مسألة** يجوز ان تستعمل البقرة منفردة لتسول في الارض لحرث بها يجوز ان يستاجر مع صاحبه البقرة
 مالكم البقر لحرث بها يجوز ان يستاجر مع صاحبه البقرة مالكم البقرة لحرث بها يجوز ان يستاجر بها بالهمن لثلاثين يوما او شهرا بل يستاجر بها بل
 انها تكون انما من عند مالك الارض ولا بد من تبين عدد مرات لحرث ليجوز استعمالها فيكون كان دون **مسألة** يجوز استجاء الدواب ليعمل في الارض
 لان ذلك منقصة مباحة مقصودة فاشبهت حرث تجب معرفة قدر العمل في الداهم بان يستاجر له باس شهر او شهرين او بتبطين الزرع اما بالشهادة او بالوصف
 الزرع الجاهل بالرواف قد انما البقرة البقرة الى معرفة جنس الحيوان بالثمة وبغير التمر مع صاحبه ومنع طاعة فلنا في الحرث بمعرفة الزرع الذي يربد داهمه
 اختلاف جناسه الصعوبة والسهولة والسرعة والبطء وكثرة العمل قلته **مسألة** يجوز استجاء الدواب الاستسقاء من البقر والدوا فان كان لاجارة
 على غير الدابة وجب تبينها الاختلاف في الارض في قدر العمل في الداهم بان يستاجر له باس شهر او شهرين او بتبطين الزرع اما بالشهادة او بالوصف
 معرفة الدواب ليعمل في الارض كجاء القطعة وهذه البشاة من هذا المكان في ذلك المكان او بالساحة كجاء وجرهين وكل ذلك جائز لان الغنم
 من هذا البشاة ليعمل في الارض كجاء القطعة وهذه البشاة من هذا المكان في ذلك المكان او بالساحة كجاء وجرهين وكل ذلك جائز لان الغنم
 بان يقول لتبقى هذا البشاة وجرهين بامانة في شكل البشاة ان منعه بخلاف جارة فغير مدته وكيفية حال الارض فلا ينضبط به فلا يصح ومن قلة الفوات يند
مسألة يجوز استجاء الجبهة كادارة الحلال في عمل مقصود محلل فجاز لداية له البقرة لاجارة كجاءة وكثيرة من المنافع وينفع ليعرفه شين الجحار بالشهادة
 او بالصفة ان امكن الضبط بها لان الطين يختلف فيه ويكون ثقبلا وخفيفا يحتاج صاحب الدابة في معرفة الثاني بقدر العمل اما الزمان فيقول ان طين يوما
 او يومين او اطعام فيقول لحن فيقترع فيقترع فيجب ان يكون حرج من جوارح وشعره في داهم وعنه ذلك ان هذه الاشياء تختلف
 في الطين والبصر والبطء والسهولة والسرعة وان بعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن
 الاستسقاء عليها بالرواف او القرب او الجوار وما اشبهت بالابل من مشاهة الدابة ليعايد في القوة والضعف والالة التي تسوقها من داهم او قربة او غيرها لثلاثة
 بالصفة وكثر الثقل واليخفوه بكفي الوصف الزرع الجاهل بالرواف كجاء القطعة وهذه البشاة من هذا المكان في ذلك المكان او بالساحة كجاء وجرهين وكل ذلك جائز لان الغنم
 او بعضه واما بعد المرات يجوز ان يقدر بالابنة ليعايد فان قلده بعد المرات احتاج في معرفة الموضع الذي يستعمله الذي يندل لحن والبصر والبطء
 السلوك بينهما الاختلاف في القوة والسهولة والسرعة وان بعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن
 استجاء ما مع احد من هذه الصبرة واستجاءها ليل تراب معلوم جاز ان لا يكون كل موضع وقع العقد غير مدته فلا بد من معرفة الظاهر الذي يعمل عليه
 لان الغرض يختلف باختلاف الدابة في القوة والضعف ان يقع على عمل معين يستعمل في معرفة البقرة ليعايد في القوة والضعف والالة التي تسوقها من داهم او قربة او غيرها
 الالفاظ ومنها ما جاز **الاول** ما يتعلق بالادوية **مسألة** تدبينا ان يجوز الاستجاء ليعايد في القوة والضعف والالة التي تسوقها من داهم او قربة او غيرها لثلاثة
 عن حفظ الطفل ولعله بفسله وعسل لاسية ثابرة وشرقة تظهر من الحساسات وتدهنه تكمله واضعاعة المهد لتخرج بكثرة المهد ليعايد واذ اطلق الاستجاء
 لاحدها فان نفي الآخر يدخل في الاستجاء فطمان ان لم ينفرد به بل يدخل في الاخرة الاستجاء عند الايام منقصة ان متغيرا ان غير مثلا ومنه فلا تدخل احدها
 ومنه ما قد يندل لحن في القوة والسهولة والسرعة وان بعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن وبعضها يندل لحن

لان الشهادة

في الجوارح

بالوصف

في ذلك على من اوفى الغنم

ولو قد اعمل بالارض

لم تنجح الى مشاهد البقر

التي تخرج من اذن تعلق

الاشارة ٣

فيقول سكذا واحد او

سكتين او ما زاد في الضبط

ولو ما جاز لحرث يستعمله

غيره وان كان اذ ونظ

اختلافه بالظن

استجاره بالظن

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وعقد الاخرى لا يخلو ما في العادة الا انه الواحد والثالث ان الاستحباب لا يمنع الاستعانة بالاجارة فمقدارنا
دونا اعتبارا فلو لم يستعنع الارضاح المحضانه لغيره واللبس معصود وهو موقوف لاننا نقول قد بينا ان المسوق الاستعانة بالارضاح مع منفعته مستحبة اذا
استاجر لها ما عاصم بها واستاجر للارضاح وقتلنا ان يستعنع المحضانه وبالفكر فانقطع اللبس فان قلنا ان المقصود بالارضاح المعصود علمه لللبس لاننا نشد
مقصودا والمحضانه تاتبعه انفعه عند نفعه انقطع اللبس وان قلنا المعصود عليه بالارضاح فانما لان الاجارة وضعت للنافع والارضاح المعصود
بطل العقد لكن المستاجر الجائر لان نفعه الذي عليه كماله واستاجر ما هو من نفعه قطع الماء لولا ان نفعه فانقطع ما وادان قلنا ان المعصود عليه كماله
لانها مقصودان معا ايضا العقد الارضاح وسقط قطره من الاجرة وفي المحضانه فولا الشافعية فترى الصنفه وعندنا ان لا ينفعه المحضانه
نم تحريم الصنفه والشافعية هذه الاجرة الثلثة ولم يفرقوا في حكمها الا وجه بين ان صرح بالجمع بينهما بين ان يذكر احدهما بحكمه باستحبابه لا في
منه ان اصرح بالجمع بينهما فانه ما مقصودان في العقد كما ذكرنا لهما في المعصود والارضاح وعلى الرضا ان كل واحد منهما يدرى باللبس في الحكم وان
يكلفه ذلك مستحبة اذا استاجر واما احتمال الرجوع لعادق ان الخبر على ما هو فان نفعه على الورق وجب عليه وان نفعه على الساجر وجب
وان اضطررت العادة وجب البيان والابطال العقد انما على المستاجر لان الاحتيا لا يستحق الاجارة وانفرد اللبس الضرورة على خلاف القياس فانه لا يفرق بين
بطل العقد ولا يفرق بين عدم انتفاع الطفل به وهذا لا ينافي قوله وجه ثالث مبني على الخلاف ان اللبس هل يمنع الاستعانة بالارضاح فان قلنا يجوز
على الورق فهو كالبس لا يجب تقديره وان صرح بالشرط عليه كالنوع بالارضاح والمحضانه او لا بموجب عليه فلو ان شرطه عليه فالارضاح يحسم العقد
وقالت الشافعية بطل العقد ان لم يكن معلوما للبس تحريمه لا في كثير من نفعه وان كان معلوما فلم يمنع من تقديره لهما انما يصح العقد ان المقصود فعل
الكتابة والخبر تاج كاللبن الثاني ان شره واستحبابه ليس كالبس لان مكانا افراده بالشره وعلى هذا فينظر ان قال اشترت منك هذا العبر لنكتب كذا
كالواش ترى لزوم واستحبابك لتحصده بغيره واشترت العبر بغيره واستحبابك لنكتب بغيره فهو كالمواش اشترت لزوم بغيره واستحبابك
لتحصده بغيره والكل عندنا جازي مستحبة اذا استاجر لغيره بالصباغ وملح الفحل والحبال والقولح الخيط والصنع وملح الفحل والذود وكذا قلنا
في الجوز الاقرب لنباه على العادة فان اختلف ولم تكن نفعه المستاجر دون الصباغ وخرق الجوهر في الصنع والجوز فقلع بان الخيط لا يجب على الجوز
وقد سبق ان نعت ذلك كمالا **البحث الثالث** فيما يحتاج اليه الدار والمهم وشبهه الادوية مستحبة كمالا يحتاج من اعادة البذر وعلى صاحب الماد دون
المستاجر سواء احتاجت الى ممره لا يخرج الى عين جديدة كقائمة جدار مال وطعام ونكتة غنم فبغيره واحتاج الى عين جلد بأكمله وجذع جديد ونظير
والحاجة هذه من الضررين بخلاف ضرورة دوام الاجارة او احتاج الى عارة بخلافه فان العقد كذا البذر والبس بابا وبسبب كل هذه الاوضاع على صاحب الدار
دون المستاجر فان ادى الى الاصلاح فلا خيار للمستاجر والا فلا احتيا اذا انقضت المنفعة حتى لو وكلت لبيت تركه الطين تحريم المستاجر فان انقطع بطل
الخيار الا اذا حدث بسببه نقص وانما ثبت الخيار في القسم الثالث اذا كان المستاجر جاهلا بالحاجة ابتداء العقد او ما كان عالما بها فلا خيار له وان حصل خلل
في الدار على احد الاضواء الثلاثة وهو الاحتياج الى عين جديدة وما يحتاج اليها فاحارة لخلل تادن العقد فلو احتاج الى المال على هذه العوارث الثلاثة اشكال لزوم
العدم لانها ملكت لم فلا يجوز على عارته ويحتمل جوبه لانه يتبصر الموضع من المنفعة الكاملة فيجب عليه بصلاح الموضع البذر وانما يصل للموضع المتبعا بالعادة
منكون وجبة وحجج المالك على العاروة في الجميع فان اخل به كذا الزم المالك بالعادة تحريم المستاجر في الصنع وقال الجوهري من الشافعية بطله لا في الاصل
لانهم يلزم من ابتداء وفي الثاني وجهان فقال بعضهم يحرم على الثاني ايضا توفير المنفعة واجر الموضعان هذا اذا غصب البذر والمستاجر وقد دال على الاشياء
على محرم عليه ولا شك انه اذا كان العقد على شيء موصوف في الذمة ولم يتزوج ماله بطالب فامتنعه من مقاصد وقال بعضهم لا يحرم المالك الا ان يملكها وحكي
الجوهري فينظر على ما ذكر من الطريقة وجهي الدعامة الدافعة للانهدام اذا احتج بها ان يبعد من الضرر لا في الاصل مستحبة يجب على المورث ان يملكها
التقيد بالبيوت التي فيها المستاجر ليتمكن من الانتفاع وانما يمكن من الانتفاع بتسليم المنة فوجب على المالك بخلاف ما اذا كانت المنة فيه
الاقتال حيث يجب تسليم العقد لان الاصل عدم دحل المنة في العقد الوارد على المنة والفتح جعل المالك للعقل فادخله ولو انشأ به المستاجر
حتى لو وضع بغيره فبغيره بلزوم شيء وعلى المالك ابدل الخلل المذكورة العارث فان لم يبدله فملك المستاجر الخيار ان يشبه جيطان الدار او يابوها **البحث الرابع**
كالموقوفات التي من الانتفاع وما كان لاستيفاء النافع كالحبل والفلو والبكرة على المستاجر واما الجحش والنبوق فلا يلزم واحد منهما لان الانتفاع ممكن
بدونه ويجب على المورث ان يملك الدار وبالعامة فادعة وكذا المني ليشتمل على الانتفاع فان كان مملوكا وجب على المالك ان يفرقه فان اهل تحريم المستاجر وكذا
مستنقع الحمام وهو الموضع الذي تعصب له المالك وبي حية الحمام ويجب تسليمه فادعا واما قطيع الدار من الكاسرة والاذون من المواضعة دوام الاجارة
فعل المستاجر لانهما حاصل بفعله فان ارد ان يملك الانتفاع فليفرقه واما ما كس النفع من السطح فان من دخله فله ان يملكه لان كماره الدار فان تركه على السطح
حدث به عيب فملك المستاجر الجائر وهل يحرم عليه وبطالب بغيره ما تقدم من الخلاف للشافعية وفيه وجه انه لا يجب عليه الكسح وان وجبنا العادة فان
اجباها العقود الدال ما كانت فليس الكسح بهذا الثابت واما النفع في عصاة الدار فان جئت لم يمنع الانتفاع فهو ملحق بكسح الدار وان كسح كل على النفع
عند الشافعية ومنهم من الحق بغيره بغيره الباعوضة وفيها خلاف لهم لانه يمنع الترميم في الدار واذا امثالها الباعوضة والحش مستنقع الحماره دوام الاجارة
فانزل على المستاجر لان النفع لا يحصل بفعله فضلا كمثل الكاسرات فان قلنا الانتفاع فلينبذ ولا يملكه وهو احد قول الشافعية ولهم ان لا يملكه وقال ابو حنيفة
التعزيب يجب على المالك حتى يحصل التمكن من الانتفاع في بقية المدة فان لم يفعل فملك المستاجر الجائر وهو القول الثاني للشافعية لكن الاصل الاول مستحبة
انما انقضت مدة الاجارة لا يجب على المستاجر تنقية الباعوضة ولا الشح وبجوب عليه لتغيره من الكاسرات مستنقع الحمام لا يجب بغيره كمثل ذلك الجوهري ان يناد
الاذون كالكاسرة حتى يفرقه عند انقضاء المدة وقال بعض الشافعية لا يجب بحالها الفأما ما كان طريح الراس من حروك استيفاء المنفعة وفي الكاسرة
التي يجب على المستاجر نظير الدار غنها بالعشور وما يهبط من الطعام ويحرقه دون التراب الذي يجمع بهبوب الرياح لانه حصل بفعله لكن قد مر في بعض النسخ

وقال بعضهم ان الذي يجمع بهبوب الرياح لا يملكه المستاجر

بشرط ان يجمع بهبوب الرياح
الاجارة ولو لم يجمع بهبوب الرياح
لم يملكه المستاجر

والشافعية في المدة
على من يملك الدار كالحمل والفلو
ويجوز المالك ان يملك الدار

كتاب المجازة

انما يجب على المالك نقله بل هو كالكفاية مع ان يحصل بفعله فان لم يملك المالك المجازة لا يجوز له ان يملك المالك المجازة
 بطلان وضع الامتعة وفي جوازها مع ما يجرى عليه الفاسد من الاصل والاشياء المجازة لا يجوز له ان يملك المالك المجازة
 شرب معلوم فان شرطه دخول في الاجارة احرار ومنها اتبع الشوط لعموم قوله المؤمنين عند شربهم وان لم يشرب احد ما فان جرت العادة بانتباعه
 في الاجارة وبطلان اوجهه وموالات الشافعي لان الاجارة للزراعة كشرط الشربة للثاني للشافعي انما يجعل الشربة باقتضائه على موجب اللفظ
 وانما زاد عليه من شرطه الثالث ان العقد يجل من أصله لان تداول المبيع يوجب جملة المقصود مسئلة اذا استاجر ارضاً لزراعة شيء معين
 المدة ولم يحدد الزرع فان كان عدم الادراك لتقصير الزراعة بان يكون المساجر قد ادى الزرع حتى صارت الوقت وكذا لزرع المعين بما هو ايجاد ادراك
 او اكمل الجواد فزرع ثابتاً فالملك المجاز على تلمذ المتعد بالناظر وعلى الزرع تنويع الارض كالغائب بعد ان لا يفي شيء واحد هو ان الغائب يبيع
 زرعاً قبل انقضاء المدة واما ما نقله من القلع قبل انقضاء المدة لان منقعة الارض كالحال فيقول بعض العلماء تجزى المالك بعد المدة بين اخذ الزرع
 او تركه الاجرة لما زاد على المدة لانه باقى زرعاً ارض غيره بعد ان وان خالفنا المستاجر قطع زرعاً كالحال فيقول في الارض فله ذلك لانه يزرع في الارض ويملك الارض
 على الوجه الذي يقتضيه العقد والمالك منه من زراعته ما هو ايجاد ادراك في لا ابتداء على اشكال جعل له المنع من زراعته فاصناف الوقت لا في البيع
 لانه استحق منقعة الارض في تلك المحنة وقد قصد التخييل هو ايجاد وجهي الشافعي الثاني ان له ذلك لا سبب لوجود زرعاً ارضه بغير حق فله ان يزرع
 منه فان زرع لم يملك مطلقاً بل قبل المدة لانه ارض يملك ففعلاً وان كان تأخير الادراك لا يغير من استاجر بالغير الا هو يزرع في الارض ويملك
 فالوجه ان على المالك الصبر الى الادراك باجرة المثل لان الشرط قد خرج فكان يجوز ابقائه تحت حكمة الشرط وهو ايجاد وجهي الشافعي والثاني ان يزرع في الارض
 الصبر الى الادراك لانه اذا زرع في هذا النوع والثالث ان له التمتع ان يبيع الزرع بما لا يزرع به من بطن الارض فله ذلك واداء المدة والتفرط في كل وقت
 لانه كان ينبغي ان يظن بزيادة المدة وهو لم يزرع في هذه المدة جرت العادة بكمال الزرع فيها ويزيد في المدة فتؤتى باجرة بغير فائدة وتضع
 زيادة مشقة لتحصيل شيء يتوهم على خلاف العادة هو التفرط فلم يكن تركه يضره من هذا الباب اذا اكل الجواد زرعاً فثبت ثابته انما لا يزرع
 لذلك وكذا التاخير بزيادة الامطار وبقوله المبادى التي تنبئ الزرع لا من جهة العامل مسئلة لو استاجر الارض لزراعة معين مدة لا يملك فيها كما اذا
 لزرع الحظيرة شهرين مثلاً فان شرط القلع بعد مدة جاز كان لا ينبغي الا الفصل لانه لا يضر في الزيادة على مدة من ترصها على الابقاء مما اوجبه
 المثل فلا بأس ان شرط الابقاء بعد المدة عند العقد لا شتمه على الشافعي فان تعدد المدة يقتضي النقل بعد ما وشرط التيقن بما لانه لا يملك في تلك
 المدة فائدة وان مدة التيقن هي وشرط الابقاء عند العقد فلا يملك من الزراعة لكن يزرع لم يزرع زرعاً مما لا يملك بل يزرع من بطن الارض المثل لجميع المدة
 وان اطلق العقد لم يضره ان القلع ولا يبقا فالقوى صحة العقد لان الناظر لحصول المقووع عليه منقعة تلك المدة وهو اوجه قول الشافعي والثاني
 البطلان لان العادة في الزرع الابقاء في وكما لو شرط الابقاء وهو لم يزرع في هذه المدة يمكن فضع العقد ويجعل الصحة ان يمكن ان يزرع في الارض
 في زرع ضرره كضرر الزرع الشرط اود ويزان جواز الخطي مع شرط التيقن مثل ان يزرع شعيراً فيقطع قصبا لان الانتفاع يملك بعض ما اقتضاه العقد
 ممكن وان لم يكن كذلك لم يضره لان كثرى الزرع مما لا يضره بالزراعة اشبه المجازة بالبصر لانه قلنا بالصحة كما ذهبنا اليه ولا ان توافقا بعد المدة على ايجاد
 مجازاً او باجرة فذلك وان اراد المالك اجارة على القلع لحقت حكمه منه لا يضره المدة التي تناهها العقد وان لا يمكن منه لان العادة في الزرع الابقاء
 وعلى هذا فظاهر الوجه بان البقرة المثل للزيادة لان المساجر من شرطه مدة قصيرة والثاني ان البقرة له لانه اذا جرد له لا يملك منها الزرع كان
 معبراً للزيادة على تلك المدة والتقصير منه حيث جاز منه مدة للزرع الذي يملك فيها قال بعض الشافعية كثر ليس للمالك القلع بعد المدة لزم صحة العقد
 فيما اذا شرط الابقاء بعد المدة فكان نصح بمقتضى الاطلاق ليس بجهد مسئلة لو استاجر للزراعة مط ولزم بعض الزرع فقد تعدد الخلاف في صحة
 فان قلنا بالصحة وهو اظهر وجهي الشافعي اذا عين المزرعة ولو اراد ان يزرع ما لا يملك تلك المدة فلما لا يملك من الزرع فلو كان يزرع لم يضره ان
 انقضوا المدة ويجوز ان لا يزرع من زرعها الا يعلق ان يزرع في مسئلة يصح الاستحجار والغراس والمبناؤ سنة وما اذا انقضت بالخلاف فغير من
 العلماء لان استاجر لثمنه مقصود محالة معبته فجاز كغيره من المنافع فاذا استاجر ما سعة في الارض او امان بشرط القلع بعد السنة او شرط التيقن وكما
 عن شرط القلع والتيقن وبطلان العقد فان شرط القلع مع العقد كصالة الصحة ومع الشرط لقوله المؤمنين عند شربهم في يومها استاجر ارضاً بالقلع
 المدة وليس على المالك ان يزرع في الارض لانه لا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه
 ودخولها على هذه الحال وان انقضاء على ابقائه اجره جاز لان الحق لها وهو قابل للنقل بعوض غيره فجاز ما وان شرط التيقن بعد المدة لحقت
 قولاً بالبطلان بجملة المدة والصحة لان الاطلاق يقتضي الابقاء على ما بان فلا يضر شرطه وللشافعية قولان فان قلنا بالبطلان فعلى المجازة المثل
 المدة وفيما بعد المدة المحكم على ما سئل في انما اذا اطلق العقد وان اطلق العقد لم يضره شرط القلع ولا الابقاء مع العقد وللشافعية قولان
 ان المسئلة على قولين كما اذا اطلق الاستحجار لثمنه ما لا يملك في المدة واداء الجهد والطريقة الثانية وهي القطع بالصحة كما ذهبنا اليه علماً بالامثل
 ثم ينظر بعد المدة فان امكن القلع والزرع من غير نقصان فله الا فاختار المستاجر القلع فله ذلك لا يملكه ولا يملكه يكون قد اخذ ملكه كالبقرة
 بل اخذ طعام من اداء المساجر والى التي ايجها واذا قلعت فغلبت تنويع المفضل وشرقت بقض الارض لانه نقص دخل على ملك غيره بغير اذنه وتصرف في الارض
 بالقلع بعد زرعها من بطنه وقصر بغير اذن المالك وهو اوجه وجهي الشافعي والثاني ان ليس بذلك كما اذا رغب المستعير في القلع عند رجوع العتيق
 على ما اقره لوقوعه قبل انقضاء المدة فيلزم التسوية لان المالك لو اذن بغيره قبل انقضاء المدة لانه تصرف في الارض بقصر فامتنعاً منقضاها لوقوعه
 عقداً لاجارة وهو اوجه وجهي الشافعي والثاني لا يلزمه شيء لبقاء الارض في يده وقصره وان لم يمنع المستاجر من القلع فهل يجوز ان يملكه بما لا يملك
 وبطلان اوجهه وموالات الشافعي لان الاجارة يقتضي التمتع عند انقضائها كما لو استاجرها للزرع وكان مدة استحقاق المنفعة

انما يجب على المالك نقله بل هو كالكفاية مع ان يحصل بفعله فان لم يملك المالك المجازة لا يجوز له ان يملك المالك المجازة
 بطلان وضع الامتعة وفي جوازها مع ما يجرى عليه الفاسد من الاصل والاشياء المجازة لا يجوز له ان يملك المالك المجازة
 شرب معلوم فان شرطه دخول في الاجارة احرار ومنها اتبع الشوط لعموم قوله المؤمنين عند شربهم وان لم يشرب احد ما فان جرت العادة بانتباعه
 في الاجارة وبطلان اوجهه وموالات الشافعي لان الاجارة للزراعة كشرط الشربة للثاني للشافعي انما يجعل الشربة باقتضائه على موجب اللفظ
 وانما زاد عليه من شرطه الثالث ان العقد يجل من أصله لان تداول المبيع يوجب جملة المقصود مسئلة اذا استاجر ارضاً لزراعة شيء معين
 المدة ولم يحدد الزرع فان كان عدم الادراك لتقصير الزراعة بان يكون المساجر قد ادى الزرع حتى صارت الوقت وكذا لزرع المعين بما هو ايجاد ادراك
 او اكمل الجواد فزرع ثابتاً فالملك المجاز على تلمذ المتعد بالناظر وعلى الزرع تنويع الارض كالغائب بعد ان لا يفي شيء واحد هو ان الغائب يبيع
 زرعاً قبل انقضاء المدة واما ما نقله من القلع قبل انقضاء المدة لان منقعة الارض كالحال فيقول بعض العلماء تجزى المالك بعد المدة بين اخذ الزرع
 او تركه الاجرة لما زاد على المدة لانه باقى زرعاً ارض غيره بعد ان وان خالفنا المستاجر قطع زرعاً كالحال فيقول في الارض فله ذلك لانه يزرع في الارض ويملك الارض
 على الوجه الذي يقتضيه العقد والمالك منه من زراعته ما هو ايجاد ادراك في لا ابتداء على اشكال جعل له المنع من زراعته فاصناف الوقت لا في البيع
 لانه استحق منقعة الارض في تلك المحنة وقد قصد التخييل هو ايجاد وجهي الشافعي الثاني ان له ذلك لا سبب لوجود زرعاً ارضه بغير حق فله ان يزرع
 منه فان زرع لم يملك مطلقاً بل قبل المدة لانه ارض يملك ففعلاً وان كان تأخير الادراك لا يغير من استاجر بالغير الا هو يزرع في الارض ويملك
 فالوجه ان على المالك الصبر الى الادراك باجرة المثل لان الشرط قد خرج فكان يجوز ابقائه تحت حكمة الشرط وهو ايجاد وجهي الشافعي والثاني ان يزرع في الارض
 الصبر الى الادراك لانه اذا زرع في هذا النوع والثالث ان له التمتع ان يبيع الزرع بما لا يزرع به من بطن الارض فله ذلك واداء المدة والتفرط في كل وقت
 لانه كان ينبغي ان يظن بزيادة المدة وهو لم يزرع في هذه المدة جرت العادة بكمال الزرع فيها ويزيد في المدة فتؤتى باجرة بغير فائدة وتضع
 زيادة مشقة لتحصيل شيء يتوهم على خلاف العادة هو التفرط فلم يكن تركه يضره من هذا الباب اذا اكل الجواد زرعاً فثبت ثابته انما لا يزرع
 لذلك وكذا التاخير بزيادة الامطار وبقوله المبادى التي تنبئ الزرع لا من جهة العامل مسئلة لو استاجر الارض لزراعة معين مدة لا يملك فيها كما اذا
 لزرع الحظيرة شهرين مثلاً فان شرط القلع بعد مدة جاز كان لا ينبغي الا الفصل لانه لا يضر في الزيادة على مدة من ترصها على الابقاء مما اوجبه
 المثل فلا بأس ان شرط الابقاء بعد المدة عند العقد لا شتمه على الشافعي فان تعدد المدة يقتضي النقل بعد ما وشرط التيقن بما لانه لا يملك في تلك
 المدة فائدة وان مدة التيقن هي وشرط الابقاء عند العقد فلا يملك من الزراعة لكن يزرع لم يزرع زرعاً مما لا يملك بل يزرع من بطن الارض المثل لجميع المدة
 وان اطلق العقد لم يضره ان القلع ولا يبقا فالقوى صحة العقد لان الناظر لحصول المقووع عليه منقعة تلك المدة وهو اوجه قول الشافعي والثاني
 البطلان لان العادة في الزرع الابقاء في وكما لو شرط الابقاء وهو لم يزرع في هذه المدة يمكن فضع العقد ويجعل الصحة ان يمكن ان يزرع في الارض
 في زرع ضرره كضرر الزرع الشرط اود ويزان جواز الخطي مع شرط التيقن مثل ان يزرع شعيراً فيقطع قصبا لان الانتفاع يملك بعض ما اقتضاه العقد
 ممكن وان لم يكن كذلك لم يضره لان كثرى الزرع مما لا يضره بالزراعة اشبه المجازة بالبصر لانه قلنا بالصحة كما ذهبنا اليه ولا ان توافقا بعد المدة على ايجاد
 مجازاً او باجرة فذلك وان اراد المالك اجارة على القلع لحقت حكمه منه لا يضره المدة التي تناهها العقد وان لا يمكن منه لان العادة في الزرع الابقاء
 وعلى هذا فظاهر الوجه بان البقرة المثل للزيادة لان المساجر من شرطه مدة قصيرة والثاني ان البقرة له لانه اذا جرد له لا يملك منها الزرع كان
 معبراً للزيادة على تلك المدة والتقصير منه حيث جاز منه مدة للزرع الذي يملك فيها قال بعض الشافعية كثر ليس للمالك القلع بعد المدة لزم صحة العقد
 فيما اذا شرط الابقاء بعد المدة فكان نصح بمقتضى الاطلاق ليس بجهد مسئلة لو استاجر للزراعة مط ولزم بعض الزرع فقد تعدد الخلاف في صحة
 فان قلنا بالصحة وهو اظهر وجهي الشافعي اذا عين المزرعة ولو اراد ان يزرع ما لا يملك تلك المدة فلما لا يملك من الزرع فلو كان يزرع لم يضره ان
 انقضوا المدة ويجوز ان لا يزرع من زرعها الا يعلق ان يزرع في مسئلة يصح الاستحجار والغراس والمبناؤ سنة وما اذا انقضت بالخلاف فغير من
 العلماء لان استاجر لثمنه مقصود محالة معبته فجاز كغيره من المنافع فاذا استاجر ما سعة في الارض او امان بشرط القلع بعد السنة او شرط التيقن وكما
 عن شرط القلع والتيقن وبطلان العقد فان شرط القلع مع العقد كصالة الصحة ومع الشرط لقوله المؤمنين عند شربهم في يومها استاجر ارضاً بالقلع
 المدة وليس على المالك ان يزرع في الارض لانه لا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه ولا يضره من شرطه
 ودخولها على هذه الحال وان انقضاء على ابقائه اجره جاز لان الحق لها وهو قابل للنقل بعوض غيره فجاز ما وان شرط التيقن بعد المدة لحقت
 قولاً بالبطلان بجملة المدة والصحة لان الاطلاق يقتضي الابقاء على ما بان فلا يضر شرطه وللشافعية قولان فان قلنا بالبطلان فعلى المجازة المثل
 المدة وفيما بعد المدة المحكم على ما سئل في انما اذا اطلق العقد وان اطلق العقد لم يضره شرط القلع ولا الابقاء مع العقد وللشافعية قولان
 ان المسئلة على قولين كما اذا اطلق الاستحجار لثمنه ما لا يملك في المدة واداء الجهد والطريقة الثانية وهي القطع بالصحة كما ذهبنا اليه علماً بالامثل
 ثم ينظر بعد المدة فان امكن القلع والزرع من غير نقصان فله الا فاختار المستاجر القلع فله ذلك لا يملكه ولا يملكه يكون قد اخذ ملكه كالبقرة
 بل اخذ طعام من اداء المساجر والى التي ايجها واذا قلعت فغلبت تنويع المفضل وشرقت بقض الارض لانه نقص دخل على ملك غيره بغير اذنه وتصرف في الارض
 بالقلع بعد زرعها من بطنه وقصر بغير اذن المالك وهو اوجه وجهي الشافعي والثاني ان ليس بذلك كما اذا رغب المستعير في القلع عند رجوع العتيق
 على ما اقره لوقوعه قبل انقضاء المدة فيلزم التسوية لان المالك لو اذن بغيره قبل انقضاء المدة لانه تصرف في الارض بقصر فامتنعاً منقضاها لوقوعه
 عقداً لاجارة وهو اوجه وجهي الشافعي والثاني لا يلزمه شيء لبقاء الارض في يده وقصره وان لم يمنع المستاجر من القلع فهل يجوز ان يملكه بما لا يملك
 وبطلان اوجهه وموالات الشافعي لان الاجارة يقتضي التمتع عند انقضائها كما لو استاجرها للزرع وكان مدة استحقاق المنفعة

المدة فظلم في بيع
 ما يملك في تلك
 المدة فان زرع
 وتأخر الادراك
 انما يقتضي التيقن
 فليس في ذلك
 تقدم فيها اذا
 عين

لأننا ظفروا ولو
استأجرنا لولا
جار النعيم ٢

مجموع المساهمات

يُجْعَلُ الْعَمَلُ إِلَى رُغْمِ ثَلَاثِينَ مَسْمُومًا مِنْ غَرْمِهِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِشَأْنِ الْأَوَّلِ فَقَالَ فَنَسْتَعْرِضُ

وقال بعضهم

وغيره

کتاب الاطاعی

[illegible]

فَاِنَّمَا لِاحْصِنَ الشَّهْرَ الْوَقْتُ
مِنَّا لِنَمُرَّكَ وَحَصْنَةُ الشَّهْرِ الْوَقْتُ
مِنَّا كَمَا وَحَصْنَةُ الشَّاهِدِ الْوَقْتُ

لَا اَنَا بِالْحَيَّةِ وَالْحَيَّامِ

لا يجوز ان يبيع غنكاه

فان يفرق بين

四

بيننا وغيرهما من الامم

فجعلنا على الاقرب

الاستاذة فكتة مينا

يُحْمَلُ عَلَى الْجَمْعَةِ

[illegible]

كما اخذت

حق قد ولدنا الشافعي بولد باسطة عن رجل عليه السلام ان كان ضمن الاجراء يقول لا يصح الناس الا هذا فنفذوا له صيانة لملك الناس من جبانة الحرقة وقدره
من طريق الخاصة عن الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين الاجر المشاكلة هو ضمان الامن سبع وعشرون اوصا مكابر وعن السكوني عن الصادق عليه السلام
قال كان امير المؤمنين مضمنا الصباغ والقضا والصانع لست بالاحل لامتعة الناس فكان لا يضمن لغيره في الحرقة والثمن الغالب لا يضمن المبيع لمنفعة فخر
غير استحقاق فخرها كالمعادرة واصحابهم انهم يضمنون كالا يضمنون المستاجر وليس اخذوا به لخص من ضمنه بل مولى فخره وعرض المالك فاشبهوا به لغيره
الطريق الثاني القطع بعدم الضمان قال الربيع مثله الشافعي عدم الضمان وان الاجراء لا يضمنون الا ان كان لا يبيع بخرق من الاجراء السوء وقد روي
الشيخ عن معوية بن عمار عن الصادق قال سالت عن الصباغ والقضا فقال ليس علي ضمان قال الشيخ روى في هذه الخبرينها لا يضمن اذا كان تاما ولو لم يكن
انها ضمانا وقال ابو يوسف يمدان تلف ما يربط كالقربق والنهيق ضمان وان تلف بغير ذلك ضمن وعليه ذلك وان امير المؤمنين هو قال ابو حنيفة تلفت بغيره
ضمن ولو كان الفعل لما دون فمدون تلف بغير ذلك لغيره لان العمل ضمن على الاجر لهذا لو تلف المبيع قبل ان يسلمها سقطت لغيره وما تقول من المضمون
يكون ضمنه كالجر احتواضه الشافعية بان التلف حصل من الفعل المأذون فيه فلم يضمنه كالا يضمن المستاجر وما ذكره بما اذا سلم الدابة اليه
لسببها فانت من ذلك فانه سلم ذلك كذلك الاجر المنفرد فله مضطرب عليه بخلاف ما ذكرناه لا يضمنه بالجر بخلاف العمل قال الربيع لا يضمن
لغيره لغيره اوجه اوجه قطع بان الضمان على الحكم باسم الرجل ان يجر او يفتن بغيره قال ما علمت ان احدا ضمن الراعي المنفرد بالاجر ولا فرق عندي بينه وبين
القباس وبين الشتر فان قال الشافعي لو اكرت رجلا ليعظم متاعه وكان فلا ضمانا وبما يوجب الشافعية ان كرامة كانت على لغيره من ان لا يثبت عليه
بدون يضمن ما تولد من الجبانة لا يضمن له بها وان كان ذلك بعد جرحه او خسران كان في ملك صاحبه او يضمنه فلا ضمانا وان انفرد فعل القولين وانما التوا
فان اذن لمان ابرغ ملكه او موضع غيره له من مولى واستغفلا فلا ضمان لان ذلك بمنزلة كونهما في يد وان قال ابرغ حيث شئت ففعلت منها شئ ففعل القولي
واما حافظ متاعه وكان فلا ضمانا عليه لانه ملك المتاع وشبه ما علمت في ذلك مسئلة الاجر المنفرد كما اشتركت في ان لا يضمن ما تلف في يد من يجر
من غير يفرط ولا يتعدى بل هو اولى بنفي الضمان ابرغ قال الشافعي اظهر قوليه وهو وجه مذهبه لانه لا يضمن له لاجل احمدا صاحب الراعي لا يضمنه مضمون فلم يضمن
كالضمان من قطع يد السارق لان الاجر الخاص منافعة مختصة بالمستاجر الذي فكانت يده كالموكل مع الموكل ولان الخاص نافي عن المالك صرف منافعة
ما امر به فلم يضمن من غير يفرط كالضمان في كل من قال بنفي الضمان في الشتر فحق المنفرد اولى بما من اوجب الضمانا فاكترهم طردا لخلاف ضمانا باسطة
عن علي انه ان كان ضمن الاجراء هو يندرج فيهم وقطع بعضهم بنفي الضمان وقال بعض الشافعية ان الطريقين اذا فسرنا المنفرد بالمعنى الاول وهو الذي يفرط
عليه مدة معلومة يفتح المستاجر نفعة جميعها الرجل استجر الخدمة او العلف البناء او الخباط او الرعا بربو او شئ او تماشى خاصا لاختصاص
بنفعة تلك المدة دون سائر الناس واما ان فسرنا بالمعنى الثاني وهو الذي عين عليه لعمل موضوع ولم يشاركه في يفرط فلا يضمن بنفي الضمان ففعل
حصل الشافعية ضمان الاجر ثلث طرق احدها اثبات قولين بغيره والثاني القطع بالايضمن والثالث القطع بان المنفرد لا يضمن ولا يختصص القولين
مسئلة ان المكن الاجر منفرد باليد كما اذا فسرنا المستاجر عند حتى يعمل او حمله الى بيته يعمل فلا ضمان عليه لان المالك غير مصل اليه الحقيقة وانما
استعان المالك به في شغله كما يستعين بالوكيل والتلميذ وقطع بذلك جمهور الشافعية وطرد بعضهم القولين بغيره واشتقوا الخلاف كما تقدم مسئلة
اذا اخذ الصانع ضمن وان كان حاد فاقال القضا يجرق الثوب من دقوا له او عصره لوسطه او يجرق الثوب كما بك اذا اخذها كثره والطباخ اذا اشك الخبز
والخبز اذا فسرنا فخره والحكم يجرق حجامته والخبز يجرق موشاه الى المشقة او تجار زهدا الختان وكذا البطلان البطلان اذا خاف على كافر او طبيب
الماهر اذا قتل الطبيب المرضي عليه او يوصف واهل الجرح بغيره فالفضا اذا تعدى لغيره المطلوب او خرقه او جرحه بما كثر او لم يكن القصد ومحتاجا الى
والحمان اذا سقط حمله عن اسر او صدمه عن غيره فخره عليه او تلف العمل من عشره او نجا اذا تلف ثمنه بغيره وسوقه او قطع جله الذي يترك حمله والملاح اذا
تلف شئ بجرحه او بما جرح به السفيندوان احتاط كل من هو لاوله فانه يضمن ويقال على عليه السلام وعمر وعبد الله بن عمر وشريح والحسن ومالك والحمد لله
الراي لما رواه العامر عن الصادق عن ابيه الباقر عن رجل عليه السلام ان كان ضمن الصباغ والصواع وقال لا يصح الناس الا بذلك وروى الشافعي في سنده عن
امير المؤمنين عليه السلام ان كان ضمن الاجر يقول لا يصح الناس الا هذا ومن طريق الخاصة ملواه بوش عن ارضا عليه السلام انه ساله عن الضمان فقال
يضمنون قال لا يصح الناس الا بعد ان يضمنوا وكان بوش يعمل بربوا فخره عن السكوني عن الصادق رفع اليه رجل استاجر رجلا لا يصح يا ابا
فخره يا سماعة فاصدع الباب ففعله امير المؤمنين عليه السلام وسال ابو الصباغ الصادق عن الثوب دفعه الى الضمان فخره قال عمر فقلت فخره
ليصله ولو دفع اليه ليعده وسال ايضا ابو الصباغ الصادق عن القضا هل عليه ضمان فقال نعم كل من يعطى الاجر ليصل يفسد فهو ضمان وعمر بن
داود بن سرجان عن الصادق في رجل عمل متاعا على اسم فاصاب شيئا فان قال وانك من شئ فهو ضمان ومن يندب عن ابيه عن علي عليه السلام في رجل
بجمل كان عليه قارودة عظيمة فخره ادهن كره فافضلها اياه وكان يقول كل عامل مشترك اذا اخذ فهو ضمان من التماسا الشتر فقال الذي يعمل لاوله
دوى ان عليه اخطا لم يضمنه شتر فانت فاطع خشفة غلام وكان يقول من تطيب تطيب فاطخذ البركة من صاحبه الا فهو ضمان ومن السكوني عن الصادق
الباقر عن رجل عليه السلام قال اذا اشرك البعير بغيره فخره من صاحبه وعن ابي حنيفة صاحب عن الصادق ان السقل البعير ولد البعير بغيره فاطع خشفة غلام
قول لغيره لغيره الامع لتقدي الاعتماد على النقل مسئلة كل موضع اوجبت الضمان فعمل الاجر والواجب قضى اليه من حين التعدي الى حين التلف
وللاشافعية وجهان احدهما انه اعلم الغريم من القبض لحيث التلف والثاني انه يفرط بغيره والثالث ما علم ان المخرق لغيره على فخر الضمان بانها على الحكم اذ يحرم
او يخرق ولا يثبت له عليه او يفرط بغيره باليد وحكم الافراد كونه منفردا او مشتركا والحكم بالاحول كاسوقه غير فلا احتياج وكذا ان يفرط
الولي ولما حافظ قال ان منه بدلا لالاكون الاجر فكانه واهل ان عدم الضمانا فانه صورة لا يوجد من الاجر بغيره فان وجد وجب له الضمانا

في الصحيح

او يضمنه فله

[illegible]

وفيما اذا استاجروا

كتاب الاجارة

ما قاله استاجر وكما ينبغي البرزخ فحق النافع لا ينفع الاجارة في المكان ولو عندك الارض بما جاز بطلت قوة الابنات في مدة الاجارة انفتحت الاجارة لموت
 المصنف بالكلية كالوقوف الارض بطلت منفعتها ويجعل ان يقر امان يستاجر الارض المزروعة ويستاجر ما عداها من الارض فبطلت منفعتها ولو
 خلت دون باقي النافع فان ثبت المستاجر الحق في النفع والاضحية لجميع الارض او بعد حيا الارض كما تقدم ان سوغنا لا الانتفاع بغير الزرع وان استاجر ما عدا
 كان لما حكى ان يثبت له منفعة مقصورة لتعيينها او فخص منفعتها وان لم يرسو لها منفعة البتة بطلت الاجارة اذا لم تنفعه الاضحية اجارة فبطل بعض الشافعية
 اذا مضت الارض بما جاز بطلت قوة الابنات في مدة الاجارة فان كان عدا الارض بعد فساد الزرع فيه جاز لان الظاهر ان لا يثبت له الاضحية الا بغيره
 الارض في حق المستاجر منها فاقابلة بعد فوات الزرع والثاني بغيره لان بقاء الارض على منفعتها مطلوب اذا خرجت عن ان يكون منقطعاً بها وجب بطل
 الانتفاع وان كان عدا الارض قبل فساد الزرع فظاهر الاحتمال في اتفاق الشافعية والاستزاد لان اقل الزرع اعني مقصود بل لا يجبر واذا اقتسمت الارض بين
 لاجاز جميع الارض كافي البيع وان فسخ بيع الارض الباقى واستقر ما استوفاه على الاصح عندهم وبورق المسمى على الدين باعتبار المدة **مسألة** ولو
 لاجل الاجارة سواء كان من الموردين المستاجر او من ماله عند بعض علماء الشافعية كما قال الشافعي ومالك احمد اسحق ابو نؤز وابن المنذر لان الاجارة عقد لازم
 وجب ملك كل واحد من المتعاقدين ما استقل البيرة فلا يزول عنه بالموت ومن صاحبه او من ملكه لا يفسد ولا ينفذ بموت لعاقدهما انما يفسد الاستعمال
 به كالباع واذا فسخ احد طرفي المدة قال الشافعي بطل الاجارة بموتها كان مبيعاً قال الثوري واصحاب الرأي اللبث ان يستفله المنفعة ببقاء المالك لا يفسد
 ان ينفذها على ملك الموردين فاما ما ملكه من العين ونقل الى رتبة النافع عند ملك الموردين لان المدة لا يفسد بموت المالك لان المدة لا يفسد لان الاجارة
 لا يمكن ان يثبت تركتها لانها يجب عليه فحال الحيوة فلا يؤخذ من تركتها ولا يجوز ان يثبت على الموردين لانهم لم يوجبوا على انفسهم فمقتضى اجازتها هو مضيق
 لان عندنا ان المستاجر يملك النافع بالعقد وتخلو ملكه بغيره ما لو زرع امرته ثم مات فماتت كونه في المستاجر بطلت لان الاجارة عقد واجب عليه العقد
 ويطلب بها اذا فسخ بغير اثم مات فوقع اثمنا او غيره فانما يجرى فيها من ماله لان سبب ملكه كان فحال الحيوة كذا في الاجارة سبب جوبها بالعقد وكان منقطعاً
 والشاذ استدل على دعواه بالبطلان بموتها كان اجماع الفروع واخبارهم وكاشف عن عدم القول روايتهم فمقتضى بطلانها في بعض علماء الشافعية
 بموت الموردين المستاجر وعكس آخر من ادعى هذا فاما ما ملكه المستاجر فامره مقامه في استيفاء المنفعة فان المستاجر لم يورده مال الاجارة كان في
 عليه فمقتضى ملكه ولو كان مؤجلاً لكان مؤجلاً لموتها لو تركت العين عند المستاجر الى انتهاء مدة الاجارة فان كانت الاجارة واردة على المدة فبطلت
 دين عليه فان كان تركه وفاء لسنوج منها توفيقاً لم يكن وفاءه فالبطلان بالاجارة ان شاء وفاءه واستحق الاجارة وان شاء عرض فلانها هي الاجارة والقبض
 على موث الاجارة بطلت لانها لا تجزى من جهة انموذ العقد من جهة انما عاقل **مسألة** بطل الاجارة بموت الموردين على الاقوى موضع
 الاول او اوصى ماله الدار والعبد والدايه بغيره الدار والعبد والدايه او الثوب في شهر لزيد مدة عمر الموصي لم يقبل الوصية ثم مات الموصي فاجاز ما كان الوصية
 لزيد ثم مات زيدا في ثلث المدة فان الاجارة بطلت لانها حققة الذي هو مورد الاجارة لان موث بغيره لم يقبل بوزن ثلث المدة فان وقت على شخص فمقتضى بطلانها
 وهكذا ناجر الشخص الوثوق عليه الوثوق مدة فالاقوى بطلان الاجارة لان النافع بعد موته لم يورثه ولا يورثه عليه ولا يثبت به عنه فلا يمكن التصريح بغيره فمقتضى بطلانها
 الدية ليست للموردين بكون البطلان لثالث الخبر من الاجارة يعني بحالها لانها لازمة فلا يثار بوجوب العاقلة كما لو اجره ملكه وبنا الوجهين على ان النظر الثاني ينفي
 الاستحقاق من الاول ومن الوقت فان غلبنا الاول فالاجارة بحالها كما لو اجره ملكه وماتت اثناء المدة وان قلنا بالثاني فلا وعبرة اكثر الشافعية الانتفاء بعد
 فلولها لحد الوجهين تنفع الاجارة في الثاني تنفع ولو شحنته الموصي بجماع من الشافعية لان الانتفاء بسبب الانتفاء وردد والحال الى اقل يثبت بطلان
 لاننا نثبت انقص من تمام ملكه وان كنا نثبت بقاء الاجارة فخص المدة الباقية من الاجارة تكون البطلان الثاني فان قلنا في من غير غير تركته وليس هذا كما لو
 ملكه وماتت المدة حيث يكون جميع الاجارة تركته بقوى منه وبغيره فمقتضى بقاءه والفرق ان التصرف هناك ودخل على خاص وجعل البطلان بعد الاجارة في
 مساوية للمنفعة تلك المدة فنقل الى الواو كذا لان قلنا انها لا يثبت فيها البطلان فيما لا يثبت فيها البطلان في الاجارة فبطلانها في الاجارة
 في تقرير الصفة فان منقوص من البطلان الاول اجره المثل على ما في **مسألة** اجارة الوثوق فمقتضى بطلانها من الوثوق عليه ولو لم يورث
 للنظر لما شرط ان لا يورث لغيره ومن حاكم بالجملة لا تكون الاجارة مستندة الى الوثوق عليه من حيث هو وموقوف عليه ببيان الحال من موث الى ما شرطوا
 فان اجر البطل الاول كان حكمه ما تقدم وما اذا اجر المثل المانظر في الوقت فانصرح ولا يثبت الاجارة بموت ولا يورث موث الاجارة لانها باطل لجميع
 تصرف بعض الوثوق عليهم وهو ظاهر وجهي الشافعية فلهما جازان الاجارة بطلت ايضاً وهو كالحال فيما اذا اجر المثل المانظر في الوقت فبلغ المدة بالالة
 ولو شرط الوقت او لا يورث الوثوق عليه بطلت المدة ثم مات لم يثبت لغيره على الاصح كما من حيث هو وموقوف عليه بل من حيث انقضاء المدة
 في الوقت الموقوف عليه **مسألة** فبطلت الاجارة بعد ان كان الموردين ليس لحدوها من اجازتها الارض صلحهم وهو عقد يقضي بطلان الموردين
 والمستاجر النافع فاذ فسخ المستاجر الاجارة قبل انقضاء مدها ورز الانتفاع لغيره او منعه من انتفاع الاجارة وكان عليه مال الاجارة كالا ولم يزل ملكه من النافع كما
 لو اشترى بثلثه ففسخ ثم تركه اذا ثبت هذا فان استاجر ما عدا الارض واستاجر من الاجارة بغيره فمقتضى بطلان الاجارة غير منصرف فيها انتهت الاجارة
 واستقرت الاجارة عليه ولو لم ينفذ العين في المدة لان الموردين لم ينفذوا له فمقتضى بطلانها وهو حق فاستقر عليه المسمى ولو مضت المدة
 بالعمل دون المدة كذا استاجر ما عدا الارض الى موضع معلوم وقضها وامسكها عنه من مضت مدة يمكن فيها السير الى ذلك البلد كذا
 وبغيره عليه مال الاجارة لان الموردين لم ينفذوا له فمقتضى بطلانها وهو حق فاستقر عليه المسمى ولو مضت المدة وكان النافع تلفت تحت يد باختياره
 فاستقر الضمان عليه كولو تلفت العين في المشتري بغيره قال الشافعي في موضع لا يفسد فمقتضى بطلانها المستاجر حتى انقضت المدة استقر الاجارة عليه
 الشافعي لان النافع تلفت باختياره في مدة الاجارة فاستقر عليه الاجارة كولو كان في يده وان كانت الاجارة على عمل فمقتضى بطلانها يمكن المستفاد منها
 عليه الاجارة على الشافعي لان النافع تلفت باختياره وقال ابو حنيفة لا يفسد الاجارة عليه لان مقتضى بطلانها على ما في المدة فمقتضى بطلانها كالمسلم فيكون
 التفتة لا يفسد على منعه غير موقوفه بغيره فمقتضى بطلانها على ما في المدة فمقتضى بطلانها كالمسلم فيكون

والا في وجهي الشافعية انما لا يكون في الاجارة
 وهو على وجهي الشافعية انما لا يكون في الاجارة

عقل

كتاب الأجرة

وبقول مالك أحد المشافعي أصح القولين وبذلكما اشترى سلوة فنفقت تلك الدية لأن الأجرة إنما تدعى بالمنفعة ولا تمنع بيع الرقبة كالقريش وكان البيع متاؤفاً
على غير المعتود عليه الأجرة فكم ينجزكم الأجرة كبيع الامة للزوجه ولما يراه ابراهيم بن محمد الهذلي قال كتبت الى ابي الحسن عليه السلام سألته عن رجل اشترى رقيقاً
وجعل يباع له رقيقاً فنفقت الرقبة التي اشترى ثم اشترى رقيقاً آخر فنفقت الرقبة التي اشترى ثم اشترى رقيقاً آخر فنفقت الرقبة التي اشترى ثم اشترى رقيقاً آخر فنفقت الرقبة التي اشترى
المستاجر الى ان تنقضي اجارته فكتب الى ان تنقضي اجارته والمثلان المشافعيان يبيعان لأن المستاجر حابله تمنع التسليم الى المشتري فنفت الصفة كبيع الرقيق من غير
الرقبة يبيع المنصوب بل بعض الشافعية لا يفرق بين ان يذن المستاجر ولو باذن والفرق بين المنصوب والمستاجر ان المنصوب يبيع التسليم ويد المستاجر لا يمنع
فانما يوافق منعت التسليم في الحال فلا تمنع الوقت الذي يبيع التسليم فيه وهو عند انقضاء مدة الأجرة وتكفي القدر على التسليم كالمسلم فيه وقال ابو حنيفة
ان البيع موقوف على اجازة المستاجر فان اجاز وطلبت الاجارة وان رد البيع بطل اذا ثبت هذا فان البيع يبيع ويملك المشتري البيع مملوك بالمنفعة الى حين انقضاء
ولا ينقض تسليم العين الا ان تسليم العين انما يرد لاستيفاء نفعها انما يستحقه اذا انقضت الاجارة فيصير هذا بمنزلة من اشترى عتقاً كان عبداً فانه لا
يتحقق تسليمها الا بعد مائة يمكن احصاء ما فيها وكالتسليم الى فتي لا يبيع التسليم فيه لاني فتمت وقته ولا تنسخ الاجارة على ما قلناه كالا ينفق النكاح يبيع الامة
الزوجه ويترتب في يد المستاجر الى انقضاء الدية ولو كانت الاجارة في مدة لا يتصل وقتها كالمستاجر سنة الا بام ودون الدليل اسحق المشتري تسليم العين اليه
التي ليست للمستاجر حق الامتلاك اذا عرفت هذا فان المشتري ان كان عالماً بالمال لم يكن له خيار فلا يفسخ له ولا اجرة لتلك الدية وان كان جاهلاً بالاجارة
له الخيار في فسخ البيع وامضائه مما لا لان الاجارة تمنع من استيفاء منافعها والمنافع من المصنوعة بالبيع فاشبهت البيع لو كان جاهلاً فلا يجوز ان يحكم بحكم المال
هستعملت لبيع المور العين فمدة الاجارة ودعى المشتري ثم وجد المستاجر انما يبيع عن نفسه افسخ بالاجارة فنفقت الرقبة التي اشترى عند بعض الشافعية
لان عقد البيع يقتضي استحقاق المشتري للرقبة والمنفعة جميعاً الا ان الاجارة السابقة كان تمنع منه فاذا انقضت خلاص المال بحق المشتري كما اذا اشترى رقيقاً
من رغبة فطلقها وزوجها تكون منفعة البضع للمشتري ليس للبايع الاستمتاع ولا تزويجها من زوج المطلق كمال بعضهم انها للبايع لانه لو ملك المشتري منافع
تلك الدية وبني بعضهم الوجهين على ان الرقبة التي يبيع العقد من امله ومن جنبه ان قلنا بالاجارة التي اشترى كان الاجارة كمن كان من جنس المبيع
لانه لو وجد عند الرقبة ما يوجب الحق للمشتري في لونه اطلاقاً لاجارة فان جعلنا الا فالعقد انفسخ للبايع ان جعلنا ما فسخنا فكل على اصح القولين لانما نزع
الحق من جنبه لا محالة واذا حصل الاتساق رجع المستاجر بوجهه بقية الدية على البايع ويمكن ان يفرج على المشتري في كان الاجارة كمن كان من جنس المبيع
للمشتري لانه رد على المبيع ناقص المنفعة فاذا حصلت له المنفعة جاز ان يؤخذ منه بدلها واختلف في بيع المستاجر بغيره منه ويجوز الوصية **مسألة**
لو باع عبداً واستثنى لنفسه منفعة ما اشترى او منعه من البيع الاستثناء عندنا وللشافعية بطلان هذا انما على القولين في بيع الدار المساجرة لانه اذا جاز
ان لا يكون النافع للمشتري مدة بل يكون للمستاجر وكل جاز ان يكون للبايع لان جاز بايع في بعض الاستثناء بغير من رسول الله صلى الله عليه وآله على ان يكون
له ظهر الى المدينة والثاني القطع بالمنع لان اطلاق البيع يقتضي دخول النافع التي يملكها البايع في العقد والاستثناء بغير مقتضى افسخ من وفي بيع
المستاجر النافع ليست مملوكة للبايع انفسخ فاستثناء المنفعة اشتراط الامتناع من التسليم الذي هو مقتضى العقد فلا يمكن ان يعقد كون البايع نافعاً
المشتري في الهدى والعرض لكن يجوز ان يقيم مقام يد المستاجر مقام يد المشتري في انفسخ المالك المنفعة بالاجارة فللمالك تملك الرقبة والظاهر المنع عندنا
سواء ظهر الخلاف ولا يمنع كون الاستثناء بغير مقتضى العقد فان مقتضى العقد دخول النافع مع الاطلاق ما هو التقييد بغيره وعدم الدخول فلا
وذلك كاستثناء جزء من العين فلو قال بعتك هذه الدار الا هذا البيت مع البيع الاستثناء اجماعاً فكذلك الاستثناء المنفعة بل هذا اول لان حق المالك
انقل منافعة من اخراج الدية القوم وكذلك اشتراط الامتناع من التسليم **مسألة** لو باع العبد المستاجر من اشارة فقلنا انفسخ البيع لا يطل
الاجارة على الاقوى لا يثبت للمشتري من اجازة هذا اذا كان عالماً بالمال او اساجر وكله من غير علم منه اشترى مولواً لمكراً وعقد كذا ان العقد ين
ولشعور المشتري منها بالمال فان المشتري يشبه له الخيار بين الفسخ والامضاء كما لا يخفى واشترى ولو كان في كل الشراء عالماً بالمال فهذا لو كان المشتري عالماً
لاخباره ولو ادعى ان يد رقبته دار لعنه ومنفعة ما فخر ما عسر ومن يد صححت الاجارة عندنا وللشافعية في جاز كاختلاف بين الوابع **مسألة** لو باع رداً
من داره ثم مات مؤذنه المستاجر فالحكم منه كالواشترى افي بطلان الاجارة او يبقاها والشافعية وجهان لا يفرق في الحكم بين فسخ الاجارة وبقائها
اذا قلنا بالفسخ وجب بالاجرة من تركه قولاً واحداً وقرئ ابن ابي عمير من الشافعية بين الواشترى المستاجر بان لو ادعى دخل في ملكه بغير اخباره فلو استثنى
اشان من ابنته داراً ثم ماتت لزوجها خلف ابنتها المستاجر فان الدار يكون بينهما نصفين والمستاجر حقها لان النصف للمدعي لا خيرة فيه **مسألة**
الذي هو مقتضى ما يحكم الاجارة والبراء وما عليه من الاجرة بينهما نصفين وان كان ابوه قد غلبه من بيعه بغيره من غيره ولا يتركه الا بغيره
ويكون ما خلفه ابوه بينهما نصفين لانه لو رجع بشئ انفسخ لان يكون قد ورث النصف بمنفعة وورث اخوه نصفاً مملوك بالمنفعة والله قد سؤ
بينهما في البراء ولا يرد رجع بنصف البر النصف الذي انقضت اجارة فيه لوجوب الرجوع لغيره بنصف المنفعة التي انقضت الاجارة فيها ان لا يمكن ان
يجمع بين المنفعة واخذها من غير **مسألة** لو باع المستاجر العبد المستاجر من مال الملك للمالك صححت الاجارة وهو مع وجوب الشافعية و
نحو الشافعية عندنا كما يجوز ان يشتري شيئاً ثم يبيع من ابيه ويبيع قال ابن ابي عمير من الشافعية وعد ذلك من منافعاته لانه حكم انفساخ الاجارة اذا اشترى من
المستاجر ما استاجر لا يمنع اجتماع الملك الا بارة وان كان قد مضى لغيره ان يملك ثم يبيع في يده لا يمنع الاستبراء السابق لو رجع
الشركة الا لا يملك الملك السابق وجب ان لا يمنع صحة الاستبراء والا فكل من يفسخ الاجارة اذا حصل الاجتماع كما انفسخت هناك لا نأقول انفسخ انفسخ
سابقاً وجب ان لا يمنع اذا طرأ على ما لا ينقطع الا في النكاح الما انفسخ اذا كان سابقاً لرجوعه اذا طرأ على الملك والوجه الثالث المنع من صحة الاجارة قال
ابن شريح من الشافعية لا يمنع اجتماع الاجارة والمالك باق فان المور يملك التسليم مدة الاجارة فانما انكرى ما اكرى كان مطالباً وطالباً في عقد ولعله قد
لا يملك الا في حق الاجارة لا في حق المالك الصغير وقد بينا امكان اجتماع الاجارة والمالك ومنع دعة العقد **مسألة** لو باع داراً من ابنته وملك الاب

الاجارة بذلك
العيب او عر ضراً
بمقتضى ٣

طعام

[illegible]

كتاب المزارعة

مازوتها من شئ على نصف حقلان النبي ساقى مل خبر بشرط ما يخرج منها من ذرع او ثمن مستعمل ولو شرط ان يخرج المضر وب على الارض ولا يكون
 يكون بينهما اربابين يرياس لان الخراج كان في مقابلته حصنة السلطان من الارض والاصل لما رواه بقية وبين شعبين الصحيح من اصادق عليه السلام ان
 عن الرجل تكون له الارض من ارض الخراج قبله في الارض على ان يبيعها ما يبيعها يورث خراجها وما كان من فضل فهو بينهما على ان لا يمس الخراج الثالث
 الشرط مستعمل بشرط في المزارعة تقديرا لاند وتعيينها بالايام والشهور والمضبوط فلا يجوز بيع حقل المدة لاجلها المان من المدة ولو بشرط
 الى الشائع ولو اضطرر على تعيين المدة ولم يكن كذا في المدة فالاقوى البطلان لان المزارعة عقد كالمزارعة فلا بد من تعيين المدة واما ان يكون
 مضبوط فقد تقدم وبناؤه على خلاف المصنوع البرودة والحرارة ويجعل الصحة لا لكل ذرع اسد لا يتجاوز في بيعه على المدة كالتراخي والاذل
مسئل اذا عينا المدة بالاشهر والايام ففصلت المدة والزرع قام لم يبيع كان المالك المدة على اشكال اقرب للمع لان المزارع احد المتعاضدين والمشتري
 فقد حصل له الارض بغير ثمن بل في المالك فله كما لو استاجر الارض للزرع مدة وافضت قبل ادراكه من الاحتمال ايضاً هناك قائم واذا قلنا ان المالك قد
 فلا فرق بين ان يكون التنازع بسبب لزوع كالمقابلة فخير الزرع وتزك القهله او من قبل الله فخير الباه وتغير المدة ولو اتفقا على التنازع
 لان الحق انما لا يفت بين ان يتفقا عليه ويؤخر عوض لكن ان شرط عوضا افتقر لزوم ان يبيع المدة الزائدة مستعمل بشرط لو شرط للزرع مدة
 مقبلة بشرط ان العقد تاحتر من تلك المدة ان يفي بعدها بطل الشرط والعقد على القول بشرط تقديرا لاند بالاشهر المضبوط ولو زل العامل
 الزيادة حتى انقضت المدة لفرجة المثل المالك من رضى كان لو كان قد استاجرها الزيادة لاجرة هذا اذا كان المالك قد مكنتها باسما الله الما الوضوح
 منها حتى خرجت المدة فانه لا يحق عليه شي لان المنع من قبله ولو شرط الغرض ان يفسد في المدة ايضاً ولو شرط الزرع والغرض مع الاجارة ففسد
 تعيين كل واحد منهما المتنازع ضرره وهاهنا وكذا الوشرط على المزارعة وكذا لو استاجر لزرع من غير من متفاوضي الضرر ولو استاجر ارضه مدة مقبلة
 فيها ما يتجرع المدة غالباً لا يجب على المالك بقاءه ولا الارض مع ان التنازع في المدة اشكال ان لا يزرع لغيره بعد المدة فكذلك اذا لم يزرع بعد انقضائها
المبحث في رجع الاحكام قد بينا صحة المزارعة اذا وقعت على الوجه القبيح في رجع بعض ثمرها فاحصلت فكان التنازع في المدة
 فان كان هو المالك للارض كان عليه جرة المثل للعامل عن عمله وعوامله ولا يخلو المدة لا تدخل على عوض لم يسل له وان كان هو العامل في الزرع
 له عليه جرة الارض لما لكها ان كان ثالث فالزرع باجمعه وعليه جرة المالك العامل وقال في رجع المزارعة ضمنها باطله فاذا دخلها في كل
 الزرع كان صاحب البند لا يملكه ملكه وعليه لاجرة المثل فان كان البند لصاحب الارض فالزرع له وعليه جرة الاكاد وعوامله لا تدخل على جرة
 فاذا لم يسل له فله عوضه من ثمن بقاءه فاسد وان لغيره المثل فان كان البند لغيره كان له جرة المثل فان كان البند لغيره كان له جرة المثل فان كان البند لغيره كان له جرة المثل
 فالغلة وعليه جرة الارض وان كان ثلثها فالزرع له على قدر البند في كل منها جرة المثل ونصف صاحبه فيكون صاحب الارض جرة نصف الارض
 وللعامل جرة نصف عمله وعوامله ثم قال الشافعي اذا اراد ان يشترط في الزرع والغلة على الرجل الذي بشرط نية المزارعة جاز بشرط ان يجرها صاحب الارض
 للاكاد نصف ارضه فيكون البند بينهما ويجعل الاكاد على الزرع متبرعا فتكون الغلة بينهما ما لا يستحق به الاكاد اجرة نصف الارض فيكون
 العامل اجرة نصف عمله لان كل واحد منهما يتطلع بما يملكه وذكر الزرع وجها اخر فقال يكون البند بينهما ما يجرى صاحب الارض الاكاد نصف ارضه
 يجرى منه عمل على نصيبه وعمل عوامله الف يفتان بذلك فيكون الغلة بينهما ما قال صاحب يمكن ان يكون اسهل من هذا وهو ان يجرى نصف ارضه
 وعمل عوامله نصيبه وان اراد ان يكون البند من احداهما فان كان من يد المالك استاجر منه نصف عمله وعوامله والآخر نصف ارضه ونصف عمله
 البند وان كان البند من الاكاد استاجر منه نصف عمله وعمل عوامله البند نصف الارض ونصف عمله الاجارة التي تقدر المدة وقبلة الارض
 والتنازل عندنا بشرط الصب مستعمل في تجوز المزارعة اذا كان من صاحب الارض البند ومن العامل عند من سوغ المزارعة وهو المزارع
 ومنقول عن الشافعي واحق واحد لا يرضى بغيره العامل ورب الما في ثمة فكان سائبا ولو كان البند من العامل والعمل للعامل ايضاً من المالك
 الارض خاصة جاز عندنا بلفظ المزارعة وهو ان يجرى الما رواه العامة ان النبي صلى الله عليه وآله دفع خبيثاً لهذا وهو رعى عن جري الخطا في رقا
 ابو يوسف طاب ثراه من المحدثين من طريق الخاص قول الصادق عليه السلام اباه الباقية قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله عن النبي صلى الله عليه وآله
 شعب عن الصادق عليه السلام قال سالت عن المزارعة فقال التفتة منك الارض لصاحبها اذا خرج الله من شئ من على الشرط وكذلك قال رسول الله
 خير ليد بئ من دفعه قال سالت عن مزارعة المسلم للمشرى فيكون عند المسلم البند والبقري يكون الارض لله والزرع على العمل على العمل قال لا بأس
 عن سعيد وابي مسعود وابي عمر ان البند من العامل وباجل الاصل المزارعة فخير ان النبي دفع الى هو وخبر ان صاحبها ان يعملها من ماله فان
 رسول الله صلى الله عليه وآله بشرط شرطها ما رواه لفظه ان يعملها من ماله بشرط ما يخرج منها يجعل عملها من ماله وفيهها عملها ولم يرد كشرائها
 وقال هذا ان البند من عمل خبير ولم يرد كشرائها ان البند من العمل ولو كان كذا اخل بن كره ولو فعله النبي صلى الله عليه وآله لقل وعمل العامل في الشرط
 على ان جاءه بالبند من جده لال شرط ان جاءه بالبند فله كذا وفله كذا ان قد كان مشهورا غير منكر عند احد كان اجماعا اعتراض بان ذلك كبريت في غير
 طيب احتمال ان يخرجهم بين الاربعة فاهما اختاروا عقدهم لم يفتد كما فتوا في البيع ان شئت باحدى عشرة مكررة فاختاروا عقدهم في البيع بغير
 عليه وباحتمال الجواز يجوز عند بعضهم ان يخطه ووقها فذلك وهم وان خطه فله ثمنها فله ثمنها ومنع بعض المحن بالثمن من خطه ونحوه ان يكون
 البند من صاحب الارض لا يرضى بغيره العامل رب الما في ثمة فوجب ان يكون داس الما كمن احدها كاسافة والمصانبة وهذا التنازع في
 للنس الذي قلناه ولا اجماع الذي ذكرناه ثم يقتضى ما اذا اشترى كمالان وبين صاحب احدها اذا فتر هذا يجوز ان يكون من احدها الارض والاراد
 من الاخر البند بلفظ المزارعة فلفظ الما الاطلاق ولو كان بلفظ الاجارة لم يقع اليها المتعوض ويجوز ان يكون من احدها العمل خاصة ومن الاخر البند
 والبند والعامل مستعمل ولو كان البند بينهما نصفين بشرط ان يجرى بينهما نصفين في الما في ثمة وكان محله عندنا ولا خلاف في ذلك عندنا

كتاب المساقاة

الاجرة لم يجر صاحب الارض على التيقن وقال بعض العامة بغير الملك للارض من ان يكلف الغارس قلمها من الارش نقصا وبين افراد على رخصه فيع
 اليه منها ما كثر في الارض الخاشعة لما اشجاء الشفع فاخذها وان اختلفا للعامل قلع ذلك فله سواء بملك الملك الارض الغنم ولا لا يملكه ولم
 يمنع من تحويله ولو اتفق على ابقاء الغرس ورفض اجرة الارض جان فلان كانت الشافعية اذا عمل للعامل في هذا العقد فاسحق اجرة الشغل ان كانت الثمرة
 متوقفة في تلك السنة ولا فتولان ولم يجر اجرة وهو صحة المساقاة ان كان الودي مقبولا وساقاه على ان يفرس ويقتطع الى مدة عمل فيها ان تكون الثمرة منها ما
 الودي من ساقاه عليه فان قد امددة العقد بقدر لا يجر فيها في العادة لم يرض المساقاة فلو ما عن الموضع كالمساقاة على الاشجار التي لا تفر فيها او
 عمل للعامل فيلحق الاجرة للشافعية قولان ما بين هذا اذا كان عالما بانها لا تفر فيها فان كان جامدا استحق الاجرة فضا ولو حلت المدة فبما كان
 لم يجر له وكان له اجرة للشغل ان العقد وقع فاسد فلم يستحق به ما شرط له وان شرط مدة يعلم ان الودي يجر فيها بحكم العادة في ذلك محلان لكن ما بين
 يكون العمل كبر او النصب قبله وذلك جاز كما لو شرط نفسه جاز من العترة ثم ينظر فان عمل في نفسه يجر وان لم يجر فلا شيء له ان العقد صحيح فلا يستحق
 الاجر حصول الثمرة وكذا لو ساقا على عمل مقرر ولم ينفق اخل تلك السنة لم يكن له على صاحب العمل **مسألة** لو ساقاه على الودي المقرر في مدة يعلم
 انه لا يجر فيها في العادة كما لو غرس في ساقاه على ان يراعيه بغيره سنة فانه حصل من الثمرة كان بينهما او ستنبت لم تصح المساقاة لاجل اذ عمل في تلك السنة
 في استحقاق اجرة الشغل قولان والوجه عندنا الاستحقاق مع الجمل الاعم الملم ولو ساقاه عليه بشرط مدة يحتمل ان يكون له الثمرة وان لا يكون لوضع العاملة فيه
 لما بينهما من التفر واصلاته العدم فلو فعل العامل عن عوض في الشافعية وجها واحدا انه يجوز المساقاة لان العمل يجوز ان يجر في محل مع المساقاة
 جازة فيه فكذلك الغسل الذي يجوز في محل في مدة المساقاة وان لا يجر في الثاني لا يجوز ولا يجر في الاول لا يجوز والعامل نفسه يجر فيها
 فانه لا يجوز لجواز ان لا يجر في تلك السنة بغيره فلو كان الطار والناظر يجر في الثاني فاستحق الفرض فاذ تلتنا انقص المساقاة فان لم يجر لرب العمل شيء ولو قلنا اننا
 فاسدة فان للعامل اجرة الشغل سواء عملت ولو لم يجر لان المهرض بغير عوض فكان له الفرض وجها واحدا لو ساقاه مدة يجر فيها على صاحب العقد كما علم
 سبق ولا بأس بخلو اكثر سفي الودي عن الثمرة مثل ان ساقاه في سنة عشر سنين والثمر لا ينفق الا في العاشرة وتكون السنين بمثابة الاشهر من السنة الواحدة فلو انفق
 انها لا تفر في تحقق العامل شيئا كما لو قاضه فلم يجر **مسألة** لو ساقاه على العمل في الثمرة فلم يفر فان قد جرد لا يجر فيها قالوا ان كانت المدة محتملة
 ان يفر فيها ويحتمل ان لا يفر فوجه البطلان لما تقدم وللشافعية وجه اصحها ما قلناه لا يجر على عوض غير موجود ولا على الوجود فاشبه الشغل في العقد
 الى وقت يحتمل ان يوجد فيه ويحتمل ان لا يوجد والثاني وجه وبكفي الاحتمال وجها واحدا للوجود فلي هذا ان اثمرت استحق والافلا شيء له وعلى الاول يستحق اجرة
 الشغل لا يجر على ما قلنا فلي لو دفع اليه بالبرهنة ارض الغارس على ان يكون الغرس للذاع والثمار بينهما بطل للعامل عليه اجرة على ارضه ولو
 دفع اليه ارضه بغيره ما وثق نفسه على ان يكون الثمرة بينهما فاسد ايضا ولصاحب الارض ان يجر في العمل **الشرط الثاني** ان تكون الاشجار
 ما يصح ان تكون مثمرة في العادة في تلك المدة ولا تكون الثمار موجودة بالفعل وقت العقد وقد سلمت كونها ما يصح ان يكون مثمرة تلك المدة وما عدا ذلك
 وقت العقد فانه لا يقع المساقاة على ثمره قد وجدت بدلا صلاحيها واستغنت عن الشيء ولو سبق لعمل العامل فيها تنزل ابعاء لانها والحال هذه تكون قد
 ملكها ابدا بلبثا ولم يحصل للمساقاة زيادة الثمار والغرض بها تحصيل الثمار وجودة اتباعها فاذ لم يحصل الغرض خلا العقد عن الغاية فيكون باطلا
 اما اذا كانت الثمار قد ظهرت ولم يبدل صلاحيها فان بقي للعامل ما بينه وبين اجرة الثمر كالتأخير والسقي والصلاحي الثمرة جازت المسافات تحصيل الثمار الغاية ولا
 العقد في الحال هذه ابعد عن الغرض بل انفي الغرض عنها للوثوق بالثمار وان المساقاة اذ اجازت قبل ظهور الثمرة فبعد ظهورها اولى لانها صارت موجودة معلومة
 وهو قول الشافعي في الام واحد في الروايتين عن احمد وبقا مالكا ابو يوسف ومحمد ابو ثور وقال الشافعي في التوقيف لا يجوز وهو اولى والثاني عن احمد ان
 التوقيف على العمل والاعمال اصل خبره على الشرط ما يخرج من ثمار وزرع وكان الثمرة اذا خرجت فقد حصل المقصود بمنزلة ان يتراضه على المال بعد ظهور
 التمر وكان بمنزلة ما لو شرط المالك له شيئا من العمل لان المالك قد ملكها وقد ظهرت فاشبه العمل لان مقصود المساقاة ان يخرج الثمار بعد العمل للعامل
 وقت من النبي لاهل خبره لا يجر على النفع من غير ما لا يجر واقعة لا عور لها ومنع حصول كالالمقصود لان التقدير حصول زيادة بعمل العامل فيخرج
 عن البلق ولما اذا بدا صلاحها فالاولى التفضيل ايضا هو ان يقال ان بقي لعمل العامل نفع استزادة الثمرة وجودة اتباعها حصلت المساقاة عليها والا فلا
 كما لو لم يبق سوى الخبز والذائق بعض العامل للنفع وليس بجيد واعلم ان الشافعي قد اختلف قوله على الوجه الذي قد مرناه واختلفت اخباره في ثمره في
 موضع القولين اظهرهما ان القولين فيها اذا لم يبدل فيها الصلاح فاما بعد فلا يجوز بل خلاف لان تجوز المساقاة لثمة الثمار وتبينها بعد الصلاح
 لا يباشر بالاعمال والثالث اجراء القولين في جميع الاحوال وقد بينا ان الشافعي منع من التراضي اذا كانت الارض يجر فيها فلو كان من يجر فيها
 جاز عقد التراضي عليها بغيره فلو كان فيها زرع موجود ففي جواز التراضي وجها واحدا على هذا القولين **الشرط الثالث** ان يكون الاشجار من جنس
 الا وقت العقد او قبله موصوفة بوصف يرفع اليها لثمة فلو لم يكن المثل في الثمرة والاشجار مشاهدة ولا موصوفة بربيع العقد لان المساقاة عقد في ربيع
 ان الموضع معدوم في الحال فلهما جملان بل يحصل ببقائه وصفاته فلا يحتمل فيها غرض وهو عدم الرقبة لانهما معاملة فلا يبدل بينهما من الشاهدة
 كالباع موصوفه في الثمرة والثالث ان يجر في قولين كقول بايع الثياب **الحكم الثاني** في شرط المساقاة اشتراك المالك للعامل في الثمرة فلو لم يكن
 في الاشجار ثمار لم يصح للعامل عليه فلا تصح المساقاة على شجر لا يثمر كاصفصا والفربيون كالباب وما كان له ثمر فله مقصود كالصنوبر ويقال مالكا
 الشافعي واحدا وصاحب الراي لا يفر منه خلا لا ان ليس بمصوم لانه المعنى المنصور لان المساقاة لا يبدل فيها من نفع يحصل للعامل في مقابلته
 وليس الا الثمرة كالحاصل من الشجرة او جزء الثمرة كغصنها او اجرة من خارجها كالنقد في وشبهها والكل يكملها الثمرة فلا تنافيها اذا الغرض في ذلك
 الجزم فلا تصح لهاملة عليه وما غيرهما من الثمرين والاعراض فلا تصح المساقاة عليها لانها تكون اجارة لا مساقاة **مسألة** لو ساقاه في ثمره

كثير من
 في قول الشافعي
 في حكم
 في حكم
 في حكم
 في حكم
 في حكم

فيما اذا اذ الصلاح
 واما اذا لم يبدل
 لم يبدل فيها
 تباين في بقا
 الجواز لم يبدل
 خلا في الثالث
 الجواز القولين

في
 في
 في
 في
 في
 في

احد المال ككل
واحد من العاملين
وجاملا

والنبي صلى الله عليه وآله الرضى عن بيعتين في بعية وانما قصد الامر من احدهما ان شرط في العقد ان يعقد مع خذ الاشباع بذلك مجهول فكان شرط الفوض فحقا بطل
ومجهول والثاني ان العقد لا يلزم من شرطه بالشرط من شرطه واذا سقط وجب الجزاء الذي سقط من شرطه ولا يلزم من ذلك مجهول فحقا بطل ولا يلزم من ذلك
للمعنى عند من منع تفسير البيوع في البعية بما ذكره بل المراد البيع بغيره من غير ان يكون له الاجل او تارة عندنا يجوز شرط البيع وعلى قول الثاني
بالشامل فتد الساقية الثانية قال بعض اصحابه ان عقد ما شرط العقد الاول لوضع الاصل قد قلنا انه ما صاحبنا **مسألة** من قد بينا انه يجوز وحدة المال
نقابة العامل بالعكر واتحادهما معا وقد هما معا اما بان يامل كل واحد من العاملين على العامل الآخر لحدما او يامل احد المال الآخر لحدما او يامل احد المال ككل
احد العاملين الآخر يامل الآخر فلو كان البستان واحد من مالان بالسوية فافوا عليه واحد اعلان من يصب في احد النصف من يصب في الثاني الربع ومن الثاني
الثلث ومن الرابع الثلثين ومن الخامس الثلث ومن السادس الثلثين فخرج النصف الربع ويخرج الثلث الثلثين يخلان في مخرج السك
ينبغي سنة وثمانية وبعينهما وانما نصف في نصف احداهما في جميع الاخر يكون اربعة وعشرين في عشرة عدد الشكاه وهي ستة وربع مائة واربعة واربعة
منهم اربعة وعشرين واخذ العامل من شرطه النصف ثلثي عشر ومن الثاني ثلثي عشر ومن الرابع ثلثي عشر ومن الخامس ثلثي عشر ومن السادس ثلثي عشر
واربعمائة من المال على قناتهم فبعضه سبعون منها **الباب الحاشي في مسائل كل عمل يحتاج اليه الثمرة اما ان يزاها او اواصلها كما يكره**
كل سنة فانه يجب على العامل كفى الشجر التي هي ما يتبعه من اصلاح طريق الماء والاجاب من التي يفت فيها الماء في حصول الفل والشجر تفتية لا باء ولا انهار من الحاجة
نحوها واستقاء الماء وادارة الدواب فحق ليس الساقية وسد ما عند الغرض من السقي على ما يقتضيه الحال فيحقلة تفتية الثمر شيان احدهما ان يكون على المال
كان على الجبل الحفر وشق الثمر والثاني ان يامل من شرطه عليهما المال والعامل فان لم يذكر ما قصد العقد ذلك فبعضه من الوجهين ويجب على العامل
ان يهرث الارض الساعي في شجرها تحت الشجر تنقيتها بالزبل بحسب العادة وعليه المهر للثمر والثرث لان الثمر لا يهرث الا بهما او قطع الحبش لفسد الارض
والشجر والشوك وباد الكرم تلتهمه قطع ما يحتاج الى قطع من القصبان البنية المضرة بالشجر وتصريف البحر بدو موقع ما يضر تركه سواء كان يابس او
غير يابس ودوامه من جوه القصبان وتنويعها لتبديلها القصبان التي ليس قطعها عند الادراك وقدرش الكرم حيث تجري مائة تدويع الحبش فود
العائد صوابا لها من الشس عند الحاجة وتلغ الفل وتقبله ولط الثمرة بحري العاد فاذا بدا صلاحها وان كان مما يؤخذ بغير قطعها انفق لهما الاخذ
كان ما يؤخذ باب اخذها بوقت بياسة وما يؤخذ مما اخذها اذا انتهت السنة الى ذلك فاذا جفت جافة وان كان ما ينس بعد قطعها فصلاح موضع الشجر
وعليه المهر اذا نقل اليه وعليه حفظه تحلة ويبدله وهو احد وجهي الشافعية كان على العامل المضاربة حفظ المالك ان لم يحفظ بنفسه فعليه جرة مؤخر من
يحفظها ويعتقها انزعى المالك العامل جميعا بحسب تركاها الثمرة لان الذي يجب على العامل ما ينس باسائر في الثمار وتنتهها ويجري للوجان في حفظ الثمار
الطهور والزنا يراى بان يجعل كل عقود في خلاف كل عقد في قوصة فله من ذلك عند من بان العادة والقوصة والغلاف على المالك وفي هذا المثلث الشافعية
اصحابها الوجوب على العامل لان اصلاح شجرة الثاني ان لا يحيط العامل او قوصة بعد كمال الثمار وكذا الوجان في تحفيف الثمار والظهور على العامل يتألفا
فبعضه عليه تفتية موضع التفتية في البيد والخرير في نقل الثمرة اليه فقلتها الشس من دخل في جبهه **مسألة** ويجب على المالك القيام بكل ما يسكن
كل سنة لان اجابة على العامل اجابة بغيره او بغيره في شجرة فابدية بعد ارتفاع المسافة التي على المالك القيام بكل ما يقصد به حفظ الاصول كحفر الابواب
المجددة والحق اخارت وبناء الحيطان ورضب الايوافا قامة الدكا في حارة وحفر شجرة والاداء البرود والائمة البيرة والاشافعية في المثلث البقية المقصود
في المجددة وتنقية الانهار ووضع المويج والشوك على اس الجدران والالات التي يوفى بها العمل كالناس المول والخل والخطا والثران والقدان الزلزلة
والثور الذي يدير الدواب جهان احدهما ان يامل المالك الثاني ان يامل من شرطه عليه فلا يجوز السكون عنها في الكس اشكال اخرى على المالك كالمس
من يامل في ان يمل في ثمر الدكا بعامته قولان احدهما ان يامل المالك لانها ليست في الثمر فاشبهت بغير الثمر لان استقاء الماء اذا لم يمتدح الى ثمره
من الاعمال فحق بعض الشافعية ما يتعلق بصلاح الثمرة والاصول معاكم النهر والقود وهو على من شرطه ما وان امل شرطه على احدهما بطلت المسافة ولما
تمسك الارض اقبل فان احتاجت اليه فشره ذلك لجرة فغله من المزال على سبيل المال لا يبر من العمل فخرى مجرى ما يلغ بغيره في ذلك الارض على العمل كالشبع
مسألة اذا اطلقا عقد المسافة ولم يبين امل كل واحد منهما فاعلى كل واحد منهما ما ذكرنا انه عليه وان شرطه كان فاكمل وان شرطه احداهما شيا
ما يلزم الاخر مع عندنا وهو احدى الروايتين عن احمد لا يمل شرط لا يمل فاعلى كل واحد منهما ما ذكرنا انه عليه وان شرطه كان فاكمل وان شرطه احداهما شيا
منه لكن بشرط ان يكون ما يلزم كل واحد منهما من العمل معلوما لثالث فيفسد الى التنازع بشرط اجمدان يكون على سبيل المال اكثر العمل لان العامل يتحى بعبءه فاذا
لم يعمل اكثر العمل كان وجوده كعدمه فلا يتحقق شيئا والا فرب سقوط لعباد هذا الشرط بل بشرط الاكثر على المال كاجاز نعم لو لم يبق للعامل سوى المظنة لا
جلوذا العقد لم يفظ الاجارة مع تعيين الوقت وقال الشافعي ان شرطه على سبيل المال شيا ما يلزم العامل او شرطه على العامل شيا ما يلزم المالك بطلت المسافة لانه
شرط ما لحالت مقتضى العقد فاعلى كاحضار شرطه العمل بهما على سبيل المال ليس بمجب لا بشرط ما لا يقتضيه إطلاق العقد لاما مقتضى العقد فاعلى
لو شرط العامل على المالك جميع العمل بطلت المسافة ولو شرط المالك على العامل ما يجب على المالك اجاز ولو فعله العامل بغير ان المالك لم يتحقق شيئا
ولو ان في بعض الاثر **مسألة** فذلك ان حصل التفتية بعد الثمرة ولما تامل على العامل وهو المشورة وقال الشافعي واهل البيت احمد على رواية
وفي الاخرى ان يجلد عليه اذا لم يشرط على احدهما الا ان يكون بعد كمال الثمار وانقضت المعاملة فاشبهه بغيره فان شرط في العقد على المالك ان
عليه وان شرط على العامل فلو لم يشرط على كل واحد منهما ما يجب ما يجب له على العامل وهو قول بعض الشافعية وقال محمد بن الحسن
بفسد المسافة بشرطه على العامل لا بشرطه بان مقتضى العقد ما ذكره وليس بمجب مقتضى الشفس في بيان ان النقل الى المنزل فان يكون بعد الثمرة
وذلك العقد والبيع على الساقية والبيع خبير اليهودي على ان يملوا من اموالهم ولو شرط المالك على العامل على اللبس من جيش الساقية مع اذ الويتا
العقد لم يستأنم اليها فلو قال الشافعي ليس بمجب **مسألة** لا بشرط تنهه العامل بالبدنة البستان ولو شرط كون البستان في يد المالك او شراؤه
فالعامل في اليد مع عندنا لا لاصل وقال الشافعي بشرط تنهه العامل بالبدنة البستان لم يمكن من العمل متى شاء ولو شرط كون البستان في يد المالك او شراؤه

في اليد
والقولان على
العامل لا يجازي او على
العامل

لا يجوز

[illegible]

[illegible]

فإننا جادون بما نرى من الأحاديث والآثار والصور ثم لنكون بالحقائق ونقول ذلك الذي نرى من عندنا من علمنا الثاني للثاني ثم

اولم يكلم عند بعض العامة هم

لا يبيحها الضعف

امكن الاخر او يجوز التزاع على البياض وكلاهما غير شرط عندنا ثم اختلفت الشافعية في تعيين المورد آخر اتحاد الصنف فلفظ المماثل فلفظ المساقاة
فلا بد من كونهما فلفظا فاما على هذا فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
على الفصل ويجزى على الاخر فان قدم المساقاة في البياض فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
طحا على الاخر عند عدم النسخ لانها تتبع ويجوز انفرادها كالأوراق مع غير عامل المساقاة فان قدم الزاد في البياض فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
الزاد ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع
مطابق لشرط العامل من الفرض الثالث من الزاد ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع ويجوز تقديمه لفظ الزاد على البيع
بطلان التبعة لا ترى ان يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها
لان الزاد غير متجاوزا لصلو عند عدمه وان جاز تبع المساقاة فكل من يبيعها بعد بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها ثم لم يرد على بيعها
لإيج الاقل واصحابها الجواز لان الحاجة لا تختص في النظر في الكثرة الى زيادة العائد ولا يستلزم اولي سلطة البياض في سلطة مفاد في الاجازة وروا الشافعية
منه في لو شرط كون البياض من العامل جاز عندنا وعندهم وجهان احدهما الجواز وكانت الحاجة تبع المساقاة كالزاد عندنا وجه آخر اصحهما عندنا لان الجواز
في الزاد وهو اشبه بالمساقاة لانها لا يتوقف على العامل الا لعل ان شرط ان يكون البياض من العامل او العكس في وجهان فلا فتح
عندهم يجوز وان كان البياض فلفظ المساقاة لانها لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
في نظر ان شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز
ليجوز عندنا ولا بأس من عندنا فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
وهو العامل في وجهان وعندنا يجوز وقبل الجواز شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز
الكرم في وجهها وانما اذا اشترط الاخر والحق عندنا الجواز والفرق في تعدد الشرا الكرم في جاز ان يبيع احداهما البين في وجهها البين في وجهها البين في وجهها البين في وجهها
قد بينا البطالة في الزاد وطلوع الشافعية القول في المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز
بينهما على اختلاف ما حصل للعامل بينهما من الزاد والفرق في وجهان احدهما ان لو لم يصف الجوز لان يصف الفرس كان غيره له في الزاد فلو كان غيره له في الزاد فلو كان غيره له في الزاد
صف منعت من الزاد واصحابها جاز في جميع لانهم جاز في بطلان المنفعة الا اذا حصل له نصف الفرس فاذا حصل له نصف الفرس فاذا حصل له نصف الفرس فاذا حصل له نصف الفرس
الاجرة وهذا الاخير هو الاصح عندنا ثم العامل يتكلف ثمن البنا والفرس ان لم تنقص قيمتها وان نقصت لم تنقص عما نالها من الزاد وبيع في المحل البين بينهما جاز
زاد عامل المساقاة البياض من الفرض من غير عقد فلا ان قل زاد عما نالها من الزاد وبيع في المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز وكذا لو شرط المحل البين بينهما جاز
كان ابتداء وقبله بينا ان يجوز المساقاة على غيرها ما يتبعها ما كل واحد من وجهها عندنا مستلزم لو استأجره المالك ليعمل على الفرض من الزاد فان كان غيره له في الزاد فلو كان غيره له في الزاد
بعد الزاد لان وجهها الاجارة بشرطها ما يشترط في جميع فلا يجوز على المعدم ولا الجاهل بخلاف المساقاة فانها جازة في الحاجة والعوض مختص
بالمحل عليها ولو جاز ان يكون عوضا في الاجارة بما ان كان عوضا في العمل على غيرها وان كان غيره له في الزاد فلو كان غيره له في الزاد فلو كان غيره له في الزاد
عوضا بشرط القطع ولا يجوز مطلقا بشرط التبعة عند بعض علماءنا وهم المانعون من بيع الثمرة قبل بدو الصلح بشرط التبعة منفردة وهو قول الشافعية
ابن وهب ولا يجوز ما سوغا البيع سوغا الاجارة وان كان عوضا من غير شرط القطع كما يجوز في غيرها وكذا يجوز ان يكون بعضها عوضا في المحل فان شرط القطع جاز عندنا وضع الشافعية
لان الاشاعة منفردة وهو اذ صيرب العامل قبل تمام العمل لم تنفع المساقاة لانها لا يملك فيها ما يقوله فلا تنفع به بغير ان يبيع المالك العمل او يورثه في حقه
العامل بحاله والارفع الاطلاحا كما هو ثبت عندنا المساقاة لا تنفع الا كما ذكره فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
في تحمل ان العمل مستحق عليه وان لم يجز لهما الا انفق على الفرض من بينه مال او كان هناك ما هوام منه استعرض عليه كما كان لو لم يجز من يقرضه فان ذلك
من دبل الفرض فان قرضه مستحق عليه وينفق عليه ما وان لم يقرضه وجعل من يتأجره للعمل ليجوز له ان يقرضه في وقت تد له منه الثمرة فعل وان لم يجز نظر في
لو لم يكن ظهر من الثمرة فلفظ المساقاة وقال بعض الشافعية لا ينفع الا كما ذكره فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
المساقاة فانما يكون بين صاحب الاصول والعامل فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد فلفظ المساقاة هو الذي لا ينفك عن فلفظ المساقاة من المورد
كانت الثمرة ظاهرة فان كان قد بدا صلاحها عند اشتراطها لم يرد عندنا بايع من نصبه للعامل ما يحتاج اليه لاجرة ما بقي من العمل واستأجر من يعمل فلا يلزم
احتاج الى بيع نصبه للعامل باس باعده من ان يرد صلاحها عند اشتراطها لم يرد عندنا بايع من نصبه للعامل ما يحتاج اليه لاجرة ما بقي من العمل واستأجر من يعمل فلا يلزم
بشرط القطع ولا يمكن ذلك مع الاشاعة فان دفعه الى البيع الكمال لم يرد عندنا بايع من نصبه للعامل ما يحتاج اليه لاجرة ما بقي من العمل واستأجر من يعمل فلا يلزم
فان يبيع الى بيع البعض فلفظ الشافعية وجهان كما ذكره صاحب الاصول فان منع عن شراء ثلث الاملاك عندنا فافاض هذا اذا دفعه كما لو اذ الرجز
الى المحاكم لكن انفق عليهم من ماله فان كان قد اداه الى المحاكم فقد ظوع بما فعل كما يرجع به وان لم يكن حاكم فان لم يرد على الكافان واشهد ولم يرد على الرجوع
لم يرجع به ولان شاهد على الاتفاق بشرط الرجوع صريح وجهي الشافعية انه يرجع ولا يرد عندنا بايع من نصبه للعامل ما يحتاج اليه لاجرة ما بقي من العمل واستأجر من يعمل فلا يلزم
في الرجوع ودفعه الى الرجوع فلفظ الشافعية وجهان كما ذكره صاحب الاصول فان منع عن شراء ثلث الاملاك عندنا فافاض هذا اذا دفعه كما لو اذ الرجز
نصبه للعامل في الشافعية الرجوع مع ثلث الاشهاد وجهان ولهم وجه آخر يرجع مطلقا وتعد الاشهاد الى المحاكم او امسكا ولو شهد فمضى الرجوع وجهي عندنا
ان يرجع للضرورة كما قلنا وانما لثلاثة انما يرجع الاضار كما انفس على غيره قال بعض الشافعية في الرجوع اذا لم يكن الاشهاد فلو كان الرجوع في وجهي
اذا شهد المحجر عن المحاكم عند الضرورة لكن الذي يرجع به وجهي عندنا انما يرجع به وجهي عندنا انما يرجع به وجهي عندنا انما يرجع به وجهي عندنا انما يرجع به وجهي عندنا

الأرض

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المؤمنين
الذين هم خير خلق الله على الإطلاق
والذين هم خير خلق الله على الإطلاق

كتاب السبق والرماية

على رجل لا يشترط القبول لقضائه ان يجزى فيها الايجاب هو ليدل فاذا بدلت احدهما المال لم يشترط من صاحبه القبول القول كما لا يشترط في القضا
لمعين وهو ان يقول شخص معين ان قدمت عدي فلك كذا وان قلنا بان ذلك وجب شرط اللفظة القبول لثالث فقبل من السابق وانما يتحقق بتعيين
الابتداء والانتهاه وتعيين الموقف الذي يبتدأ به المرمى من الغاية التي يجزى بها لان النسي سابق من الجعلي ثنية الوديع على الجبل الضمرة ومن الثنية
الى مسجد بني زريق على الجبل غير الضمرة فلو لم يصيب المبدأ او لم يصيب النفع في شرط المال لم يتحقق منها حيث سبق لم يجز لان اذا لم يكن هناك غاية معينة
فقد بدلتان السهم صاعدا على المال بينهما وتلك الدابة وان كان من الجبل ما يقوى به في ابتداء المسابقة باخذة الضعف هو عتاق الجبل وسأجيب في
قصر المسابقة ومنها ما يضعف به في الابتداء ثم يقوى في شدة الانها وهو صاعدا وصاحبه يجرى طول المسافة في الخلف لغرض فلا بد من الاعلام
والنصب على ما يقطع النزاع كما يجب النصب على تقدير النسي والبيع واللاجر في عقد الاجارة وكان ذلك في النسي حتى يتقطع فتهلك طلبا للنسي
فنع من دون غايتها وشرط ان تكون وسط الميدان كمن كان السابق فازا فالارب يلعب وهو واحد في الشافعية لا الواحشية في السابق في خلال المبدأ لا اعتبارا
السبق بل الغاية معينة ولا ينفذ سبق الفرس ثم سبق والاعتبار انما هو في الميدان لا ترى انما اذا لم يشط ان السابق في خلال الميدان فازا فسبق احدهما في خلافه
وسبق الاخرى فلو يكون السابق الثاني قال بعض الشافعية لا ينفذ سبق الى الغاية والوجه الاول في موضعنا غايتها وقالان في سبق عند هذا ان
الاعتداد بما الى غايتها لغرض ان تقابلها بما لا يفرق الجواز في حصول الاعلام وكون كل واحد من المتسابقين سبقا الى غايتها وهو واحد في الشافعية والثاني في
يجوز لفرقة المعوف عليه **فان** لو استبقا به غايتها بنظرها بما يتفاد لا يجرى لما تقدم **مسألة** بشرط تساوي المتسابقين في سبده
السابق الذي يبتدأ به المرمى من الغاية التي يجزى بها لان النسي سابق من الجبل الضمرة من الجعلي ثنية الوديع فلو شرط ان تقدم
موقف احدهما او تقدم غايتها لم يجز لان من ان للفرض ان المقص من المسابقة معرفة من يستمر في جولة سب السهم في الغرض وانما يعرف ذلك مع تساوي المبدأ
ولم ينفذ فيها ان مع التفاوت لا يعرف ذلك لاحتمال ان يكون السابق لقصر المسافة لا لحفظ الفارس ولا لغزاهة الفرس بشرط الرابع تعيين الخطر
المال الذي يتسابقا عليه جواز ان لا يعرف عن فعله على شرط من شرط الاجارة فلو شرط ما لا يفرق بينه وبينه وتساويا على ما يتفقان عليه وعلى ما يحكم به زيد
بطل العقد لعدم الفرض ولا فضايلة الى التسامع وهو ضد حكم الشارع وليس المال شرط في عقد المسابقة بل تعيينه لوسط وطا بقا على تساويه في ذلك فيجوز
عمره فان حاله ان العقد صحيح ولا يطل بجوز ان يكون المال بينهما وبين المرمى كمن يبيع ويستاجر وكذا يبيع ان يكون الفوض جالا او مؤجلا كما يصح الفرض مال في
الاجارة وغيره من الاخرى في ذلك واذا شرط الاجل فلا بد من تعيينه بغيره من الفرض المعنى عنه **مسألة** ان تضمن عقد المسابقة ما لا يملك ان يجرى
المسابقين معا واحدهما او الثالث غيرهما فالأقسام ثلاثة الاول ان يجرى المال غير المتسابقين فذلك الغرض ان يكون هو الامام جازا جاعا طوله كان من ماله
او من بيت المال لان النسي على ما عليه وكثر سابق من الجبل يجعل بينهما سبقا في ذلك ينقص خصاله في كل الجها والفرد في عدة اذ سبقت القضا فيه
مصلحة للمسلمين كما كان جازا وشرط عليه ان يفرق بينه وبينه في ذلك لا يجوز ان يجرى المال غير المتسابقين ثالثا غير الامام لان ذلك ما يحتاج اليه الجها فاخصر الى كذا
لاختصاص النظر في الجها بغيره وطلبا لبيان اشغال على يد مال فطريق مصالح المسلمين كان جازا كما لو اشترى لهم خيلا او سواها وقد سبق ما في غير
على الجها بجوز ان يفعله غير الامام كما ينطبق الجبل لعدة الاسلحة ولا يجرى الامام من بيت مال المسلمين جازا ان يتطوع به كل واحد من المسلمين
كبناء المساجد والقناطر الخلق ان يجرى مال السابقة لحد المتسابقين بان يقول لصاحبه ما سبق فله عشرة ان سبقت انت فلك عشرة وان سبقت انا
فلا يشرط عليك هو جازا عند علمنا ثانيا وبراءة الشافعي لان النسي من يخرج من الاختيار يتناولون وقد سبق احدهما الاخر فقال النسي صلى الله عليه واله انا مع
الذي فيه من الاربع فاقروا على ذلك ولا صالة الجواز ولا تنقاع المانع متفان كما منع من ان يخرج احد المتسابقين المال دون الاخر بشرط ان سبق مخرج
المال لفرز مال نفسه ولا شيء على السبق وان سبق الاخر لغضمال المخرج لا يبرح عن المخرج منها محلا للمخرج به عن سلك القمار وقال مالك لا يجوز ان
قار وهو غلط لان القمار لا يخرج كل واحد منهم ان يفهم او يفهم فهو مبرر ودينه ما ومننا لا يخطر على احد ما مترد بين ان يكون يفهم او يفهم اما المخرج فانه
مترد بين ان يفهم وبين ان لا يفهم واما الاخر فترد بين ان يفهم وبين ان لا يفهم ولا يفهم بحال الثالث ان يخرج لسبق المتسابقين معا بان يخرج كل واحد
منهما مثالا عشرة وياخذ المالكين معا السابق منهما وهو جازا من عند الاصل قال الشافعي لا يجوز الا بالحمل معناه ان يكون معهما ثالث في الشافعية
ان سبق لم يفهم لارواه العامة من النسي انه قال من دخل فرسا بين فرسين فقدم ان سبق فهو قار واما من سبق فليس بقار ووجه الدلالة انه لا يلزم
ان الثالث لا سبق فهو قار واما ان يكون معهما فواو لم يكن يكون قارا والاولى في الخبر وهو انه لو تسابقا وادخلا بينهما ثالثا قد ايسر في
لضعف عن سب وقوة الاخرين فهو قار لانه قد علم وعرف انه لا سبق ولا يخذ شيئا فاذا لم يجز هذا ومعها ثالث قد ايسر في سبق فبان لا يجوز لفرز
معها ثالث بحال ولا يشرط عليه قارا او ان يكون سبق لا يخرج كل واحد منهما ان يفهم او يفهم فاذا لم يكن معهما ثالث كان أولى بذلك واما اذا كان
بينهما محلا وهو ان يكون معهما ثالث ان سبق اخذ السابق وان سبق لم يفهم جازا وبراءة الشافعي والاصل فيه ان اامة السبق معتبرة بما خرج عن
القمار والقمار هو الذي لا يخلو الداخل فيه من ان يكون غائما ان اخذ وغار ما ان اعطى فاذ لم يدخل بينهما محلا غير مخرج باخذ ان سبق ولا يعطى ان سبق
من معنى القمار على ما قال مالك لا يجوز لفرز قار وبراءة الشافعية لان يفهم من يفهم ثانيا وبراءة الشافعية لان يفهم من يفهم ثانيا وبراءة الشافعية لان يفهم من يفهم ثانيا
لان يفهم من يفهم ولا يفهم فاشبه ما اذا اخرج احدهما سبق وهذا الداخل في محلا لان المتقدم برفضا محلا لا والوجه ما قلناه ومنع كونه قارا بغير محلا
تلميح الى ان لا بد من العوض لم يكلف لبا ان لا يبرح بغيره محلا لان حيث يسب الى العوض لا يبعد المطلق لان المخرج السابق من غير محلا
منه لعل الشرط الخامس تعيين ما يبق عليه في الشافعية لان المقص من المسابقة امتحان الفرس لقوت شدة سبه وتضمنه الجبل وتبينها على العدو وكل هذا
المتعين يتحقق في جوب المتعين فان احضرت الا فرس في عقد العقد على اعيانها جازا جاعا وان لم يحضر ووصفت في عقد العقد على الوصف
فالاخرى لغيره لان العترة السابقة على اعيان المحبل فلا يكون الوصف هو واحد في الشافعية والثاني الجواز لان الوصف في الاختصاص به بقوله

والاخر في شرطه
والمالك ان يكون
او جازا جاعا
على ان يكون
الشافعية في
مال في شرطه
والمالك ان يكون
او جازا جاعا
على ان يكون

وليس احدهما

فخذ السابق
وان سبقت

كانت هي
الحال كان قار
فان كان بينه

الحال

کتاب المسبوق الرماهی

[illegible]

[illegible]

انہوں نے

ویکیوینازیر

۱۰۰

خدا انکا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

المحقق
الثاني

[illegible]

غزو
بیتقیلا

بالمخلاف

ایکٹ

الغرض وعلما
الابعد لغض
الحلقا بجل و

تقدير الرعي يلزم
فهم

ثم اذا دوى الثاني
يرى ثانيا من الحنجر
الاخر

فاننا طالعونه-

المقصد العاشر في النصب فيه فضول الأول أهمية النصب اخذ مال الغير على جهة التقدي في قبل الاستقلال باشتراط ابدان
مال الغير عدوانا وقبل الاستقلال على مال الغير وهو لم يولد من الاولين في قبل الاستقلال على مال الغير بغير حق ولا حاجة الى التنبه بالعدوان بل يثبت النصب
وحكمه بغير عدوان كما لو ربح ثوبا عند انسان ثم جاء لثقل ثوبا المستوع على كل من ثوبه اولس المستوع على كل من ثوبه وهذا المثل من الاول وقال بعض الشافعية
كل مضمون على سكره فهو مضمون حتى ان القبوض في الشراء الفاسد لو دفعه لثاقي فيها المستوع والروى ان ثاقي فيها الرهن مضمون ليس بمثل الشئ
على ما تقدم **مسئله** النصب جرم بالعقل والنقل اما العقل فلان الضرورة فاشبهه ببيع الظلم والعدوان والنصب نوع منه هذا عند المعتزلة والاشاعرة
لم يثبتوا كما علقها ولا اثبتوا الحسن والنجس العقلين بل كل واقع من الله فهو حسن فلهذا لم يكون الكفر والظلم وجميع الفواحش حسة لانه لا فاعل عندهم الا الله ولما اختلف
قال القران والسنه المتواترة والاجماع اما الكتاب فيقولونه ولا تاكلوا أموالكم بديكم بالباطل لان كون تجارة من يرضى منكم وقالتم ان الله لا يحب المعتدين وقال بعض
ولا تاكلوا أموالكم بديكم بالباطل عندنا وما الى الحكم لتاكلوا من بقايا أموال الناس بالاذم وانتم لا تقبلون وقالتم والسارق والسارقة فاطفوا بهما في النار
نوع من النصب اما الكسفا والاعانة من جابر بن دسولة قال في خطبة يوم النحر وما ذكره اموالكم حرام كحرم يومكم هذا من شهر كره هذا وعن سعيد بن

[illegible]

طريقه

في الغصب

بأنه يملكه على النهر على ما عليه والى اليه ما اخذت حتى قد يكون حق الغصب منه متعلق بما لا يتحقق ذلك لا يردده فان تلفت العين بغير
المرحلية فلا بد ان يضمن من سبيل دفع المخرج ولا سبيل الى ذلك الا بربد له وما يشاء من الغرض اكل السبل الى ان يملكه بغيره بالمرحلية الا ان الغرض النادر
في رد بطله وهو ما يقرر مقامه المالة لقوله من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فترط ان كان من ذوات الامثال وجبة المثل لان
المثل اقرب الاشياء اليه من القيمة وهو ما تلي من طريق الصورة والمشااهدة والعين في القيمة فانها ما تلي من طريق الظن والاعتقاد فانها ما هو من طريق
المشااهدة مقدم كما يقدم النص على القياس عند القائلين بكون النص طريقه الادراك بالسمع والقياس طريقه العقل والاعتقاد فان لم يكن مثلاً في
قيمة قول اكثر العلماء وحكي من عبيد الله بن الحارث الغنوي انه يجب لكل شيء مثله لما روت عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اغتصب
سجدة فاختار الاكل فكسرت لانه فقلت يا رسول الله ما كان له ما صنعت فقال امثل الا انه طعام مثلاً الطعام ولا تاكل الرعدة عن الغيرة وان
انما ركة كسرت فصعته اخرى فدفع النبي فصعته الكاسرة الى اصحابه الكسوة وحسب الكسوة في يمينه وهو محمول على جواز ذلك لغيره وقد علم النبي ان
ذلك وان المشقة تحققت بذلك فيهما ومع ذلك فهو معارضاً روي عن النبي ان قال من اعتدى بشئ كان من عبيد الله فمقتضى العدل ان يرد بالتقويم خاصة
الشريك لانها متعلقة بالعنف ولو امر بالمثل لان هذه الاشياء لا يترك اي اجزائها وتفاوت صفاتها فالقيمة فيها العدل واليها اقرب فكانت ولية شئ
قد بينا ان المثل يضمن مع تلفه بمثله كالدهم والدنانير والحبوب الا اذا كان من عبيد الله لم يرد لكل كل مضمون من مأكول ومشروب يجمع على ان يجمع مستهلك
مثلاً لا يقتضي ما يبر الكيل للموزون فانها لما تالة عندنا فتمس بالمثل ولو كان في صناعة كمول احد بدو الخاسر الواسع من الاول والاولاد
والعمل من الغصب والنسج من الحرير والكتان والقطن والصوف الشعر الخ من ذلك الا ان يضمن بالقيمة لان اصناعتها في قيمته
تختلف بالقيمة فاشبهه المكيل للموزون وقيل بعض العلماء ان الغنم والبك من الامان والعتك الرطب الكرمي يضمن بالقيمة والوجه الاول
مستلزم ان الغصب عنها من ذوات الامثال تلفت بدها وان تلفها والمثل موجود فله رد حتى يتخذت عنه القيمة لتعد المثل فاشبهه المثل
الخاص من الغنم لان لا يوجد في ذلك ليل ومما هو لبقا في الرعي من القيمة وقت الاحوال حتى مضت هذه تختلف فيها القيمة ويجب على القيمة بوزن
لا يوم الاوزان ولو اوزن في الحمار القيمة فزادت ونقصت لم يرد من حماره كما ذكره في القيمة وقت تسليمها لان النابغة في القيمة ما هو المثل وقال الشيخ في ذلك
له المطالبة بقيمة يوم الغنم كما اعتبنا بحكم الحمار كالثا في القيمة العشرة عشرة او جلهما ان القيمة بقرته من يوم الغنم المثل في القبا بزيادة يومه كما
بعد تلفه على القوام لان المثل جازية الوجوب مجرى المنقوض فاذا قلنا قد صار يترك تلفه للغنم في المنقوض او جيت بقرته وجب كذا ما كان من غير الغنم
الاجزات تلفت وانما انها القيمة بقرته من وقت تلفه للغنم الى الاحوال لان المثل هو الواجب انما لا يتعدى من الوصول اليه في نظر القيمة من وقت
الى التمدد ووجوب هذا ان الوجوه ان الواجب عند احوال المثل قيمة المنقوض لان الذي تلف على المالك اوقية المثل لان الواجب عند التلف انما هو القيمة
القيمة المتعددة وفي وجهان لبعض الشافعية ان قلنا بالاولى لغيرنا بالقيمة من الغنم في وقت تلفه للغنم في المثل في وقت الاحوال لان الواجب عند التلف انما هو القيمة
وهو الاصح عندنا لمعتبره اقصى القيمة من يوم الغنم الى الاحوال لان وجود المثل كبقاءه عن المنقوض من حيث كان معلوماً بتسلم المثل كما كان مأموراً
برو العين فان لم يبق من يوم الغنم في المدين كان التقويمات تقضى باقصى قيمته بل هذا المعنى لا ينظر للمعا بعد انقطاع المثل كما لا ينظر للمعا بعد تلفه
المنقوض المتقوم وادبها اقصى القيمة من وقت الغنم الى وقت تلفه للغنم في المثل لان المثل لا يقطع بالاحوال الا ترى ان الغنم من يومه ووجوبه
المثل ملك المطالبة به وانما الصلح في القيمة عند تغريمها هذه الاوجه الاربعة هي المذكورة في الكتاب فاعلم ان اقصى القيمة من وقت انقطاع المثل
الى وقت المطالبة بالقيمة لان الاحوال وقت العدل الى القيمة فحق الاقصى من يومه منذ سادسها انما اقصى القيمة من وقت انقطاع المثل
لان اضمن يومه من حيث ما بها ان لا اعتبار بقيمة يوم الذي تلف فيه المنقوض فانما ان لا اعتبار بقيمة يوم الاحوال لان وقت العدل الى القيمة وقت
وبما قال ابو حنيفة وما كان الاعتبار بقيمة يوم المطالبة لان الاحوال يظهر ويحقق وقد سبيل لفظ المطالبة في التعزير والحكم بالقيمة والرجوع به الى
شئ واحد وعاشروا ان كان منقطعاً جميع البلاد فالاعتبار بقيمة يوم الاحوال وان فقلنا تلك القيمة فالاعتبار بقيمة يوم الحكم بالقيمة وقد اقبل بعضهم
المعتبر بقيمة يوم عند القيمة كما هو المطالبة بول يوم التلف قال ابو حنيفة لا اعتبار بقيمة يوم المطالبة بالقيمة هو الوجه عندنا في حال احوال المثل وانما هو
غصب مثلاً فقلنا لعل مفقود القياس ان وجب على الوجه الاول والثالث اقصى القيمة من يوم الغنم الى المثل في الثاني والثالث اقصى القيمة من يوم التلف
وان يعود الرابع والسادس الى الناس على احوالهم في الخامس اقصى القيمة من يوم التلف الى يوم التعزير وعلى العاشر ان كان مفقوداً في جميع البلاد وجب قيمة التلف وال
قيمة يوم التعزير ولو تلف مثلاً على انسان من غير غصب اثبات به عليه وكان المثل موجوداً لم يرد حتى فقد فعل الوجه الاول يجب قيمة يوم الاحوال وعلى الثالث
والثالث اقصى القيمة من يوم الاحوال وعلى الرابع من يوم الاحوال الى المقنن والقياس عود الوجه السابق ولو تلف المثل مفقوداً فاعتبر
ان ين على الوجه الاول والثاني والثالث السابع والثامن يجب قيمة يوم الاحوال على الرابع والخامس اقصى القيمة من يوم الاحوال الى يوم التعزير وعلى
الثامن قيمة يوم التعزير وعلى العاشر ان كان منقطعاً في جميع البلاد وجب قيمة يوم الاحوال والقيمة يوم التعزير وما هو من الناس من المتلفات القيمة كاحوال
المثل وجب المثل في المالك والقيمة وطالب المثل الاقرب للمثل لبرودة ذمة الغاصب بل يجب عند المثل فلا يعود الذمة مشغولة بالمسئل كما لو صام الغنم في
الكفارة ثم استطاع العتق بخلاف ما لو عزم قيمة العبد ثم وجد ان القيمة ليست به الا من قبله حقيقة وانما هي مأخوذة بالمعونة ولا ان العبد عزم
الغصوب منه والمثل بدل حقه ولا يلزم من تمكن المالك من الرجوع الى غير حقه من الرجوع الى بدل حقه مستلزم لو غصب من ثوبين من ثوبين
ونقلها الى بلد آخر كان المالك مطالباً به بوجه الى مكان الاول ولما راجعه من المكان الثالث ولان ما راجعه من المكان الاول بالقيمة حال المثل لم يرد في ذمة
استرد القيمة التي دفعها الى المالك لانه انما ملكها المبيع لونه وقد زالت البراءة لونه في البلد المنقول اليه طالبعمله حيث ظهر من البلد بغيره
الطلب عليه بوجه العتق الوضوح فان فقد المثل غريمه قيمة اكل المبلين قيمة ولو تلف مثلاً او غصبه ثم تلف عند ذمة يرد ثم ظهر المالك في بلد

القيمة

الحاجة الى

فغومر

کدام انفس

[illegible]

فقد رزقني
فقد رزقني
احد من
الفقير
الشاة ارضها
تجلى على
لا اعمد
صاحب
يمني
بعدة

في احكام من حق الفاسد

الساجدة بلزمتها وحكي الكرمي ان بن عليهما بناء لا يصل غيره فلهذا الاول هو المثلث عندهما وتنج بانها صادرة فبقيت كغيرها من بقية المثلث بلزمتها
 كما لو غصب خطا فطرح جرح عبده والغرق في الحنط لا يشبه المتنازع اذا كان بخلافه من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 اذ لم يقض لاسجدة فان غصبت بحيث لو لم يجرى لغيره لم يكن لها اية فتمت فلهذا الفاسد جرح عبده وان غصب من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 الثوب بالاستعمال في الحنط عندنا ان يجرى لغيره لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 لان الشط فان خاض على المتنازع الذي بينهما ما اقلع لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بجان من التزاع فلا يفسد ولا مال او لم يكن بينهما ففسد لغيره لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 كان دسها اما الفاسد بغيره او بغيره في سواء كان للفاسد بغيره ام لم يكن له لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 فان كان فيها متنازع لغيره الفاسد بغيره لم يفسد لغيره لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 مغضوبا او لم يكن بينهما شيء الا ان يجرى لغيره الفاسد منها اقلع اللوح او يقطع خطا الشط الاقرب لا يقطع لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 اذا دخل الى الشط بغيره لاسجدة او بغيره لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 الا ان مال الفاسد في ذلك لا يمنع من رد المغضوب كلاسجدة البناء وقد تقدم الفرق فخلو لو جرحه فلهذا بناء فافترقا
 التسبب في كل موضع لا يمنع من رد المغضوب كلاسجدة البناء وقد تقدم الفرق فخلو لو جرحه فلهذا بناء فافترقا
 قلنا لا ينافي النزاع بخلاف مال الفاسد فلو غصب خطا الشط لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وللاشقة وجها مستحله اذا غصب خطا الشط لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 او ما فان خيف من زعمه فلهذا بناء فافترقا
 باذنه وهو مال الفاسد بغيره لان الجرح من قبله لا يفسد لوقته ولا يفسد لغيره بل يفسد لغيره لان الجرح من قبله فلهذا البناء فافترقا
 الى التبرع من الوضوء قال الجوزي لو رتب ففزع وجها احدهما ان ترك الحنط اولى ببقاء القيمة مقامه الثاني لعلقة بحق الادنى الجوزي على الضيق واما غير الادنى
 فاما ان يكون ما كوله غير ما كوله ففي غير ما كوله حكمه كحكم الادنى الا ان لا اعتبار بقاء الشقة والثاني الما كوله في كونه لغيره الفاسد بغيره وان كان الفاسد
 فقولان للشاقي لهما ان يجرى لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 ما كوله بالانفاق عليه ومنع من اكله واذا لم يفسد لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وجها احدهما ان يجرى لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 الجرح بغيره كالكسب المعقود والغير بغيره كالكسب المعقود لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 عن ظرقة فالجرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 لو طرأت اذرة على الجرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 مغضوبات لان مغضوباته من حق الشاقي هل يجوز غصب خطا الشط لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وكل موضع يجوز النزاع لا يجوز الفصل الثاني في تصرفات الفاسد مستحله اذا غصب خطا الشط لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 على اجابة المالك فان اجاز ذلك البيع او الشراء بالعين مع والزوج لولا اكل وهو القول القديم لثاقله وفي الجهد ان تصرفه بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بالحق سلكا او اقرضه في القرض وسلم المغضوب بغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 البيع بغيره لان الغصب الخطا لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 فلهذا كالمبيع مستحله اذا غصب خطا الشط لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بعبدة من الاسلام بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بوطبه من ممتلكات الشبهة وهو قول النامية لان كل خطي يقطع فيه الحد للشبهة يجب فيه الموت وان كانت بكرة او جرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 فلهذا بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 من ممتلكات الشبهة وهو قول النامية لان كل خطي يقطع فيه الحد للشبهة يجب فيه الموت وان كانت بكرة او جرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وقال بعض علماءنا بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 عالمين بالقرآن فان كانت بكرة او جرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وقال ابو حنيفة لا يجب المهر ويحب عليه بلوش الاقتصار لان كانت بكرة او جرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 حق الاستدلال لا يثبت بطلانها الا اذا ثبتت بطلانها بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وهو مروي عن الشافعي ايه وقال الشافعي ان لا يجب عليه المهر الا اذا ثبتت بطلانها بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وهو مروي عن الشافعي ايه وقال الشافعي ان لا يجب عليه المهر الا اذا ثبتت بطلانها بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 على من ممتلكات الشبهة وهو قول النامية لان كل خطي يقطع فيه الحد للشبهة يجب فيه الموت وان كانت بكرة او جرح بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 وانما بغيره لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بوجوبه على الواطي الحد لان كان لا يفسد لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه
 بوجوبه على الواطي الحد لان كان لا يفسد لغيره المتنازع منها ثم قطع اللوح وقعه على صاحبها فاما ان كانت جرح الجرح فان كان اللوح اقلها لا يفسد ما قلعه

ان تتركه على

ثباتا وارش
الاقتضا

[illegible]

وتناولوا من كل قطعة
لا يعرف ما لكها

حکایتیں از علامہ
فی کتاب علیؑ

كتاب النجاة

النجاة لجميع المسلمين لا يصح سبها ان باعها بايع كانت بدله عليها كان الامام انزلها من يده بعد رد الفتن الى الشترى لاداره محمد بن الحنفية الصريح عن الصادق
ان رسال من السوايد ما نزلته فقال هو لجميع المسلمين من هو اليوم ومن يدخل في الاسلام بعد اليوم ومن لم يخل في خلق بعد قلنا الشراء من له ما يقين كل اصلي
الا ان شترى منهم على ان يصبر ما للمسلمين فذا شاء ولي الامر ان يخذ ما اخذنا طائفا فان اخذنا ما منتهى قد يؤدي اليه من ماله ولما اكل من خلقها بما جعل
الربيع الشامي عن الصادق قال لا شترى من بعض مل الشوامين الا من كانت له فقة وانما للمسلمين مستحقة اذا اشترى شيئا من بعض الملوك فخذ قلنا ان
لا يصح كان شتره لم يكن يباعه فيها بل يخرج ما في البائع صوابا من بدله عليه في صبر الخراج الذي على تلك الارض للمسلمين عليه اذ اراء محمد بن جعفر قال لا يصح
عن شراء الارض من ارض الخراج فكذا صواب قال الخراج للمسلمين فكذا قالوا له فانها شترتها الرجل عليه خراجا فقال لا بأس لان بعضي من عبيتك في العجم
مسلم قال سئلت عن شراء ارضهم فقال لا بأس بشترها فيكون ذلك بمنزلة ان يورثها ما يورثون منها واذ اشترى المسلم من بعض الخراج شيئا فترك
بعض مل الفقة كان ان يشترط عليهم ليع من تلك الفقة زيادة على ما يورثون له ليعمل من الفضل لما شتر من الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اشترى
من ارض الخراج فبيعها لغيره من غير ان يمسها من مل الفقة فزولوا له ان يخذ ما منتهى الشتر البقية اذا وجز في رقتهم قال يشارطهم فاشترطوا بعد الشتر
من وحوال مستحقة ارض سواد العراق ان اسلم اصحابها لم يخرج عن المسلمين لانهم ملكوها بالقر فلا يخرج عن ملكهم بخبر اسلام من كانت بدله وللدرا
عبد الرحمن التميمي قال سألته لصادق عما اخذنا فقه ابن ابي ليلى قال نعم اذا اسلموا امر او مولى يديهم من ارضهم لهم ولما ابن شيراز فزولوا من جسد قلنا لا يجوز
الخراج ابد لهم ليست لهم فقال لا ارض ما قال ابن شيراز قال الرجل ما قال ابن ابي ليلى انهم اذا اسلموا من امر او مولى ارض اهل الجيرة فانها لهم اذا اسلموا على الا
لم يورثون ان يورثهم فلهما على ما تقدم ولذا باع احد من شيئا من ارض على مسلم بايع ملكها المسلم وان نقل ما كان على تلك الارض من الجيرة الى رقتهم
ان كان الامام قد شرط الجيرة على عقد الفقة على ارضهم لا ان الجيرة وضعت للاستعانة بالاذلال وذلك ينافي حال المسلم فلا بد من الجيرة فوجب ان يملكها
للمسلمين فكذا لو كان قد عقد الفقة باذنه من ارضه وفقد انتقل ما على تلك الارض اذ باعها من المسلم على الاستعانة بالجيرة باس ما منتهى لولها
الذي على الشترى المسلم ليرجع الشرط في قبض كل ارض جرى عليها ملك المسلم فزولوا من ارضه وان لم يكن له ملك فزولوا من ارضه لانهم لا يورثون
اجبا وما الا باذنه ولو باذنه فاجبا ما على من دون ذنهم ملكها حال الفقة ولكن يكون الجيرة حق لها ما دام قائما بعبادتها فلو تركها جازمتا وانما جازمتا
غير من دون ان يخدم فملكها فلهما ولو لم يجمع فلهما وضع بدله عنها **المطلب الثاني** في المعادن المعادن هي الموضع التي تحضر فيها بلباد من ثمن الجوهر المطروق
منها وهي اما خامرة او باطنية فالخامرة عند اكن عدا شامرا لخال تحضرها الامام فخاصة وقال بعضهم ان الناس فيها شرع سوله وهو قول العامة المراد
بالظما يدور من ماس غير على انما السحق العمل لتحصيله اما سله او متعديا لا يقتصر الاظهار كالمطوا والنفط والغاز والفضة والذهب والمواسير والكبريت
والزئبق والبرص والكل واللباقوت ومقال الطين اشياء منها فلهذا لا يملكها الصلوا لا خشيا العامة وان زاد بها القليل اجما ولا يخصها الجيرة ومثل يجوز فلما
انها عامت مع العامة من لان حنان لا يجرى من حنان المانعة قال استقطعت رسول الله معدن من البريمان فامطعته فقلت لرسول الله انه ينزله الى ارضي للمعدن
لا يمنع فقال رسول الله فلا اذن ودوا ابنان النبي او اذن من يطيعه من اذن لا استقطعت قولا لا افرع من جابر بن عبد الله ما الذي قطعتمنا
هو الماء العام الذي لا ينقطع من بئر من ينزل لا ينقطع ولا يمتلئ الى عمل ولا للمسلمين لجموع على ان لا يجوز قطع ما في الماء كذا مناه هذه الروايات لا تجز
من من سبنا لان النبي معصوم من الخطاء وتحمل عندي جواز ان يقطع السلطان المعادن لا ليرتفع بها المسلمون وعلى ما قاله بعض علماءنا من انها مختصة
بالامام يجوز ان اظهرها من شامرا لا يجوز لاحد النقر من مملكتها ولا ما بين فانها الصلوا لبايع لم يملكها الاجبا لا يجوز مستحقة قدينا
ان المعادن الظاهرة لا يملكها الاجبا لقوله الناس شركاء في ثلث الماء والثروة والكلام واداء العامس من طريق الخاصة ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال سئل عن ماء الوادي فقال ان المسلمين شركاء في الماء والثروة والكلام اذ ثبت هذا فلو هو واحد على بعض هذه المعادن الظاهرة حايطا ولا يختص بمدة ولا
او سبنا ان ملك الفقة بدله انك لفقة فلهذا فان المعادن لا تختص بمسكنا ولا بستانا ولا حيازة لا يجوز على ما تقدم ولما افترقه من قول ان يجوز ذلك
مسئلة هذه المعادن الظاهرة الناس فيها شرع على ما تقدم فن سبق اليها بانها كانت لغير حاجته منها ولو اذم الشان ففما المكان السابق والى
بعض المتقدم عبارة اكثر الاجحاب تقتضي ان يتقدم باخذ فلهذا حاجة ولم يثبت ان المخرج عاجز يوم او سنة لا اذ لا يرجع ذلك الى المعادن فلهذا ما يقتضيه
لا مثاله ولو اذم الزيادة على ما يقتضيه حق السبق لافترق ان ذلك فعلا لغيره فلو لم يمس سبق الى الربوبية المسلم من وحق ويجعل ان لا يمكن من بيع
عن ان يكون عليه كذا في حق النقص المانع للغير والعرف يقتضيه وبين مقاعد الاسون سلة الحاجات الى نقل المعادن فلهذا اذ ففما العلم عليها بان لا يملكها الا لائق
فانه لا يرجع لقله الحاجة منها ولو اذم ان يمكن اجتماعها وان اخذ كل منها مطلوب يرجع بينهما فان لم يكن الجمع افرع بينهما وقال بعض علماءنا بتخصيصها من بيعها
ولما افترقه ثلثة اوجه هذين والثالث ان الامام يجتهد بتقديم من يراه ليرجع الحق وقال بعض الشافعية هذه الوجوه الثلاثة انما هي اجبا اذا كانا باخذنا الحاجة لا لغيره
فان كانا باخذنا الحاجة حكم بالابا باه بينهما فانه في حاجة السبق افرع وكان العرف لا يوجب بغرض التجارة البق والمشموع عندهم الحكم بالسواة بين التجار في
في الوجوه الثلاثة وعلى القول بالعرف بين التجار والحاجة لو كان احدهما باخذ التجارة والاخر باخذ الحاجة تقدم الذي باخذ الحاجة **مسئلة** هذه المعادن الظاهرة
المسلمين يملكها الماء وكذا جميع ان كان ظاهر الاحتياج فينبذ حفره وتجيزه في الكثر المحضر المدراج النور في انظارهم وبعد بعض الشافعية المخرج الجبل الى
وعند من كل كل من الجبل من الماء ولا يملكها الا لغيره لو كان احتاج الى حفره في بئر وسبق اليها الماء صار ملكا لاهلها لا لغيره فلهذا لو اظهر الامام
صحيحا لو اظهر من الماء لا يملكها الا لغيره لو كان احتاج الى حفره في بئر وسبق اليها الماء صار ملكا لاهلها لا لغيره فلهذا لو اظهر الامام
الاباء لا يوصل اليها بعد الحاجة والموت عليها كالمعادن الذهب والفضة والمعدن والخاص والبرص والنفط في الباقوت سله الجواهر المشوية
في طبقات الارض كجواهر البرص وما يكون في بطون الارض والجبال وبين الشافعية خلاف في كون المعادن من الظاهرة او الباطنة وكذا ما يشبهه لان حاجتها
من الجواهر ما على الجبل فلا يكون من الباطنة والظاهر انها من الباطنة والبادي على الجبل ليس من الباطنة بل هو جليل فلهذا عرف هذا فلهذا

وابن شعبه في السوا
وارضه فقلنا ان ابن
ابن ابي ليلى

فہما زافشا المیا

انجمن محمدی

علم فقه

فماليه الثاني هو
الذي يليه ملكه

إلى انذارك

[illegible]

فشرط الاحیاء

[illegible]

الغنى

من

ایلیع شرق
قوم

لأنما لك
المعمورة

شراء

بوضع الشارع

وَبَنَاتُكَ الْإِثْمَاءُ

مسألة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہجوز

المشقة

حبيبہ

[illegible]

المختصر

1

کتابخانه

للشافعي

کتابیات

[illegible]

المستقيم

تاریخ

فَمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّدَقَاتِ

دینار دی نریضه من فرایضه لعله خندان

فَاعْطَا، ثُمَّ جَاءَ آخِرُ فَا عْطَا، ثُمَّ جَاءَ آخِرُ

والثاني للشافعي ان الصدقة للمنفق وبه تحريمه عليهم الظاهر

بِهَا لَوْ قَتَلَ الْعَبْدُ أَلْفَ نَفْسٍ

[illegible]

مکتبہ اسلامیہ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتابخانه قزوینی

أحد طرفي الورثة وبين الحكم فيها كما كانت تخرج من الثلث فان الوارث في جميع ذلك كالاجتناف الزايد على الثلث على قول أحد طرفي الورثة لاخرى يلزم الوقف الثلث
 من غير اختيار الورثة وفيما زادها ابطال الوقف فيرثه الابن ابطال التسمية فان اخذنا ابطال التسمية دون الوقف خرج غير حلالهم وجماعا ابطال الوقف في
 الثلث خرج اليهم ملكا فيصير النصف قفا والثلث ملكا ويكون الثلث للثلاثين وانما يملك ابطال الوقف فيما دون مال غيره والوجه الثاني
 لا ابطال الوقف السدس يصير النصف قفا والثلث ملكا ويكون الثلث قفا ونصف الثلث على الابن في الوقف تصح المسئلة وهذا
 الوجه من ثمانية عشر لابن لشدة وقفا وسماها ملكا والثلث سدسهم وقفا وسماها ملكا وقال بعضهم لا اطلاقا بقية الربع كله يصير النصف قفا والثلث
 ملكا ويكون للثلث الربع وقفا ونصف السدس ملكا لو كانت الدار تخرج من الثلث تصح من ثلث عشر قال قديم لو وقف مرض ومرة وعليه من مستوفى
 الوقف على الاقوى لان مخارج المرفق لو صيرت عندنا والدين مقدم عليه على رواية احدى عن ابن ابي الحسن في مدعيه وقفا ثم مات صاحب عليه بن لا يفي
 بالكتاب يباع وقفا للدين ولو كان المديون هو الوقف عليه لم يبع الوقف وقفا مدينه مستعمل اذا كان الوقف شجرها قفا ثم ارضافه زرع كان الوقف
 على اقوام ما عيانهم فحصل بعضهم من الفراء والحب مضاعف وجب فيه الزكاة عند علمائنا وبه قال مالك الشافعي وأحمد لا نراشغل من ارضه وشجره بضايا لزم
 زكوة كغير الوقف الاصل فلو كان الوقف يخلو باصل الشجرة وقفا لا يزرع اما الثمرة والزرع فلولي الملك منها تام للغير من ما يجمع لغيره فلو يورث عنه فيجب فيها
 الزكاة كالحاصل من ارض مساجر وله وقال طائفة من مكحول لا زكاة فيه لان الارض ليس بمكحول ولا يجب عليهم زكوة في الخارج منها كما لو كان ويمنع انتقال الملك
 عنهم ولو سلمنا فان مالنا لم يفتقره وبكفي ذلك وجوب الزكاة كالأرض المسماة بجزء بل لو عصبك ضا وزرع زرعاً ونحو جعليه من الزكاة واما لو كان الموقوف
 عليه غير شخص كالمساكن فلا زكاة عليهم فيما يحصل في ايديهم سواء حصل في بعضهم بضم من الثمار والحبوب فلم يحصل لا زكاة عليهم قبل فقيرها وان بلغت نضجا
 لان الوقف على المساكين لا ينعين لواحد منهم لان كل واحد منهم يجوز حرمه والدفع اليه غير واما يثبت الملك فيه القبض والبيع الا اعطيه من غيره ملكا مستقلا فلا
 يجب عليه فيه زكاة كالأرض يدفع اليه من الزكاة وكما هو الحال في شراء بخلاف الوقف على قوم ما عيانهم فانه ينعين لكل واحد منهم حصة في نفع الارض فلهذا يجب اعطاؤه
 ولا يجوز حرمه منه مستعمل في يشتغل على احكام مستعدة لو وقف على مصلحة فطل منها ما لم يكن صرف الوقف لهما صرف مجموعها ولو وقف في وجوه البر والخلق
 صرفه الفقراء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها الى الله ثم ولو وقف على عامة احوال الناس واجبها ولو وقف على اقرب الناس اليهم الا لو كان الولد وان يخلو
 ولا يكون احدهم في ورث الغنيبة شيء ما لم يعدم المذكورين ثم الاجداد والاخوة من بعدهم بالسوية ثم الاعمام والاخوان على ترتيب ذلك لكن يشترط في الاستحقاق
 ان يعين التفصيل اذا وقف على زكاه الاصاغر كان قبضه قبضاعنهم وكذا الجد لابن بخلاف الجد لأم والابن في الوصي ذلك لثبوت الولاية عليهم ولو وقف
 على زكاه الاصاغر لم يكن له بعد ذلك تمام الوقف اذ حال غيرهم وقبل يجوز ان يترك معام وان لم يشترط وليس يجيد القبض انما يثبت البطن الاول بسقط اعتبار
 في باقي الطبقات اذا وقف على الفقراء وعلى الغنماء فلا بد من قبض الوقف كذا لو كان الوقف على مصلحة كفي ايعاف الوقف عن شرط القبول كان الغفر
 الى الشاخر في ذلك المصلحة ولو وقف سجداً فخرت حرب الفقراء والحلة لم يعد الى ملك الوقف لم يخرج العرض عن الوقف ولو اخذ السيل بين يدي من كان الكفن
 للورثة زاد اجر البطن الاول الوقف مدة ثم انقضوا في انشاء ما فان قلنا الموت يبطل الاجارة فلا يجزئ ان يغل فلهذا ما اقرب تلك لا نأخذ من هذه المذاهب
 لست للموجود من فكلون البطن الثاني في الجوارين الاجازة في الباقي من بين الغنم فيه فخرج المساجير على تركه الا لو كان بما قابل المخطف ما لو مات المساجير في الاجازة
 لا تبطل بناء على القول بعدم التطبوت واذا وقف على الفقراء لم يجب قبض من قاب من البلد وهل يجوز الصرف اليه لا يرتب ذلك قال بعض علمائنا انه يصرف الى فقراء
 البلد من ماله فانه لا يختص بغيره ولا يقصد جواز الانتفاع ونحوه فلو جازل الموقوف عليه الجارية الموقوفة عليه لولد له ولا قيمة عليه لا لا يجب له على نفسه
 غير هذا ان قلنا ان الولد المتجدة مختص من يتجدد في قدر من البطون وان جعلناه وقفاً اقرب وجوب التقديم عليه لعدم اختصاصه به وعلى المتقدمين هل
 يصير له ولد جبر ذلك متفق عليه ويؤخذ القيمة من تركته بل من البطون ولو وطئها غيره وهو جرح على صحيحه فلو اذن لا يشترط ارباب الوقف وفيه
 في العقد ولو وطئها الحرة لم يكن له ولد محرم عليه وفيه الموقوف عليهم ولو كان بيع الوقف منع من قبالة فالشيخ المصنف يجوز تبطل الشرط في الوقف غير ذلك
 ان يكون قد شرط الواقف ان لا يخلو من الحيوة لم يفسد كغيره من شروط الواقف لان بيع الوقف منع من قبالة فالشيخ المصنف يجوز تبطل الشرط في الوقف غير ذلك
 الموقوف عليه ثبت ما شاهد اليه لان المقص من المال ان قلنا انه ينفذ الى الله ما يثبت بالاشهاد واليمين كالعبد ولو عي الضم ويحتمل على القول بانقلاله
 الا انه ثبتت وراثته بالاشهاد اليه وان لم ينفذ اليه لان يخلط لتحصي علة وصفتها فلما كان المقص من الوقف المنفعة وهو مال يثبت بالاشهاد اليه بخلاف
 حرمه العبد لان المقص منها بكل الاحكام واذا كان الوقف عاماً بحيث يدخل الوقف فيه مثل ان يقف المسلم على المسلمين او يقف على غيرهم ثم يصير فقيراً او يقف مسجداً او
 قطرة واشتباها ذلك جازله الدخول في الانتفاع كباقي المسلمين وادع الشئ فيه فلا اجماع فانه يعود الى اصل الامانة فيكون هو وغيره سواء وقبل ابن ابي عمير في الوقف
 شيئا على المسلمين عامته جازله الانتفاع به عند بعض صحابنا وان كان ما وقفه ارا ومن لا وكان وقفه عاماً فحساب الناس كالدخول في الحاجات جازله
 الزول بها وان لم يكن كذلك لم يجز له ثم قال ويقوى عندي ان الواقف لا يجوز له الانتفاع بما وقفه على حال ما يبيده واجتماعه من ان لا يبيع وقفه على نفسه او جازله
 نقول ان يثبت الوقف الله ثم كمالا جازله الانتفاع بغيره ولو انتقل الى الخلق لم يدخل في ذلك ولا يدخل تحت اللفظ العام لكان قد وقف على نفسه غير غيره
 في حق نفسه لثبوت نسبته لغيره العام اليه فلو كان له ان يوقف وقف على نفسه غير غيره وان لم يكن مكرها لم يدخل في الوقف جازله من شرط صحة الوقف
 من الموقوف عليه من قبله الا اذا جعل لاية الوقف لنفسه مدة حيوته وهذا القول لا يثبت بانها لا يشترط الا لا يثبت لنفسه تركه القبض شرط
 لما رواه عبيد بن زادة عن الصادق عليه السلام في رجل وقف على نفسه غير غيره وان لم يكن مكرها لم يدخل في الوقف جازله من شرط صحة الوقف
 وقال الشيخ اذا وقف على نفسه الموجودين وكانوا اصغارا ثم زرع بعد ذلك ولا جازله ان يدخلهم معهم فيتم لا يجوز ان يتقله عنهم والكلية اليهم والخلق باقي
 الاصاغر المنع من تبخير الوقف شرطه بعد الزرع وقال ابن ابي عمير في رجل وقف على نفسه غير غيره وان لم يكن مكرها لم يدخل في الوقف جازله من شرط صحة الوقف
 ثم ولده بعدة غيره واراد ان يدخل في الوقف مع الاول كان جازله الا ان يكون قد حضر الولد الموجود بذلك فصره عليه شرطه لا دون غيره من عسوان

[illegible]

بخلاف ما لو رث قبل القبول حياة الموصي لان الوصية هناك لم تقع بعد فاشترط البيع قبل الجلاء ليعلم وان ذلك الوقت لم يفسد على الموصي فلا يكون حلالا لهذا ان كان الموصي
 عين مال وصغره والعين المورثة اما الوصية والعين الواحدة بل بغيره لا عرفه الموصي بل بالتأخير في الوصية وهو ان جعل الشاقيته والثاني ان الموصي بالعين الواحدة
 بغيره بعد ان كان سنة وقال مورثه سنة في الوصية قبل السنة وبغيره قال الشافعي وقال مالك يعقوب قبل الشاقيته ان جعل بعد القبول قبض الموصي فلا
 يصح الرضا عا لان ملكه قد استقر ولم فلا يخرج عنه الا بعد ما نقل وليس الرضا من شجرة لسائر ملكه الا ان رضى المورث بذلك فيكون فيه منهم ويشترط جميع شرائط
 عليه من العقد القبض **سج** ان يقع الرضا بعد القبول قبل القبض في الشاقيته ويجوز الرد قال في الناس من فلا يصح الرد لانه لا قبل ثبوت ملكه اما بالموثوق بالشرطين
 واذا حصل في ملكه لم يكن له الرد ثم قال الصحيح في البيع لانه وان كان قد ملكه بالقبول لا يرد له ملكه عليه ما لم يقضه فتح منه الرد كان من رضى عليه فانه موثوق
 حتى ذلك ان كان من ملك الرضا والمقتضى واحد ما ولما شققت بهما ان هذا احدهما لا يتقبل من غيره وعرضه فمعه رد قبل القبض او وقفه هو نفس الماشاقيته والا
 فظاهرهما عند المنع لان الملك حاصل بعد القبول فلا يرتفع بالرد كما في البيع وكما بعد القبض وهذا هو الوجه عندنا لان الموصي قد ملك بالوصية الجامعة للشرائط فلا
 يرد ملكه عندنا لاسبابنا قل وليس الرد فلا رد قول الشيخ لو سلم ملكه عليه من غير عقد لا خيار فيه بحيث ينقسم الى مستوفى وغير مستوفى الفياس على الوقف بل الفياس
 الفياس في نفسه وقيام الفرق في رد ما اذا لم يحصل القبول الذي هو شرط اوجزه نعم لو قبل ثم رد لم يكن المشرع حكمه للحالة تفصيله فقالوا ان كان الموصي بمكلا
 او موزنا فاح الرضا لا يفسد ملكه عليه قبل القبض وان كان غير ذلك لم يصح الرد لان ملكه قد استقر عليه فهو كالقبض لان ملكه ملك الرد من غير قبول ملك الرد من غير
 قبض الملائم في حقهما ان يرد بعد القبض قبل القبول فانها باطل لان القبول جزء السبب في حصول الرد قبل قبض العقد كالمو لم يقض القبض لا عبرة به ولا شك
 لقبى الملك **مسئله** اذا رد الموصي الوصية في كل موضع يصح رده فيها فان الوصية في رد قبل ايراد ويرجع الى التركة فيكون لجميع المورثين لان اصل ثبوت الموثوق وانما
 خرج بالوصية فانه بطلت الوصية ببيع ان كان عليه ان الوصية لو رثت بعد الموت بالرد واحد او قصد تخصيصه للموثر ولم يكن له ذلك كان لجميعهم لان رد ما منع من ملكه
 ينفق على ما كان عليه لانه لا يملك فضل لا لا يملك فضل كذا في كل موضع يصح رده وكل موضع يمنع الرد لا يفسد ملكه عليه فلا بد من تخصيصه فاحسن الوصية لانه لا يملكه
 ولا يملك ان يرد في كل موضع لان رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 المستوفى ان اردت رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 الموصي رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 منفع على صحيح الرضا والقول الاما لا يملكه لا يملكه ان يملكه غيره ثم لم يرد في الميراث قبل ان يرد من الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 المورث فلا يقبل الموصي ولم يرد في الميراث عطا الميراث لانه لا يملكه غيره ثم لم يرد في الميراث قبل ان يرد من الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 يقوم مقام ذلك من الميراث ويؤثر عنه آخره كانت الوصية لا يرد في الميراث قبل ان يرد من الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 الى المورث وليس بميراث **الميراث** في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث في ميراث الميراث
 يرث قبل ان يرد ملك الموصي لوجوه الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 ثم قال على ما قلناه لاهل هلال شوال فاما ما في الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 تعالى من بعد متيروص بها او رث ثلث الميراث بعد الوصية والذين لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 ينقل الملك الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 قبل الوصية تبينا اننا نقل الملك بوفاته وان لم يقبل تبينا ان الملك ينقل الى المورث بوفاته وقيل في قولنا ان الملك ينقل الى الموصي بوفاته الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 الميراث يدخل في ميراث ملك المورث بوفاته وان لم يقبل تبينا ان الملك ينقل الى المورث بوفاته وقيل في قولنا ان الملك ينقل الى الموصي بوفاته الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 الموصي وقال في الخلاف اذا اوصى بشي فانه ينقل الى ملك الموصي بوفاته الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 تاها وهو يدعى على الاشغال المورث قال ابن ادريس لا يرد في الميراث قبل ان يرد من الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 لان الملك بعد موت الموصي ما ان تكون ما في الموصي فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية فلا بد من رد ما في الوصية
 كان الموصي يملك الملك من الوارث لا من الميت فهو جسد ولا ان الميراث لو كره الانتفال الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 بغير اختياره وارثا ما ان يكون ملكا له تعالى فلا يخرج من الموصي بل يحبس انتفال الميراث ما مضى حق الله تعالى ما ان يبقى بلا ملك وهو بعد استحقاقه
 بقاء ملك غيره هالك فمعي انتفال الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 ظاهرة فان الاملاك المستقرة على اربابها غير متعلقة بالاجماع فالعقد المستقر على اربابها غير متعلق بالاجماع فالعقد المستقر على اربابها غير متعلق بالاجماع
 بالنسبة اليها لعدم علمها بالحكم في نفس الامر ونحن قسمنا بالنسبة الى ما في نفس الامر فلم يبق الا ان ينعينها واما العامة فقد اختلفوا في قولنا ثلاثة ارجحها انه يدخل
 الموصي في ملك الموصي بموت الموصي غير اختياره كما يدخل الميراث في ملك المورث ويشتبه بقبوله وهو قول غير مشهور بينهم وجهه انه يشترط قبض المورث فاشبه الميراث ولا بد
 لا يجوز لان يبقى على ملك الميت انما هو جسد لا يجوز انتفال الى المورث لان الله تعالى قال من بعد متيروص بوفاته الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية والثاني ان الموصي
 له ملك الموصي لا يملكه الميت فمعه انتفال الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 او يبق للميت في ملكه انتفال الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 ولا يبق للميت في ملكه انتفال الى الموصي لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية لم يبق بعد متيروص قبل الوصية
 ملك بالقبول فاما ان يكون قبل القبول للميت المستقر الملك مع الموت جسد الوارث وحده الموصي ينتقل الملك عن الوارث عن الموصي وهو بعد اوصافه ولا يبق

كتاب الوصية

ياخر من الوصايا واذا بطلت الاشياء وجب التوقف الملائمة الاولى ونوعه وانما لو كان الملك مستقرا لانها اذا اظننا انه من ركني الخلافة لانك لو كان المستقل منع
لا قد لا يجب بالحبس بل يقول الورداد وضع الملك على صله والقياس على الارث لان الارث ليس بملك ما يجازي الوصية بخلافه وقد اخرجنا ان فيه على قولهم
ان الوصية من قبيل الوصية لا يجوز ان يكون الوصية على الارث لان الوصية على الارث هي الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية
ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية
بشرطه وانما ان مال الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية على ملك الوصية
كان خفي في حاله ووقع فيها الانسان بعد موته ولا يجوز ان يتخذ له ملك بعد موته فلا يجوز ان يتخذ له ملك بعد موته فلا يجوز ان يتخذ له ملك بعد موته
بحال اجابوا بان هذا غير مانع كما اذا اقالها انت طالق قبل موته في غير ما اذا ماتت قبله او وقع الطلاق اوله يقع وهذا لا يشترط القبول لان الموت ليس بشرط وقوع الطلاق
وانما يتبين به الوقت الذي وقع فيه ولو قال اذ ماتت طالق قبل موته في غير ما اذا ماتت قبله او وقع الطلاق اوله يقع وهذا لا يشترط القبول لان الموت ليس بشرط وقوع الطلاق
الوقت يتبين حصول الملك لاجبارها وبعد هذا كله فالقول بان القبول كاشف عن الملك ما يشره عندنا عرض على الغافل بان الملك ينقل الى الوارث بقوله تعالى من
بعد وصية بوصي الوارث في ملك الوارث انتقال الوصية ههنا ثابت فلا يتحقق ملك الوارث لاجب بان الملك ثبت للوارث بالمرأة بالآية من بعد
وصية مقبولة ولهذا فان الوصية لو لم يقبل الوصية كانت ملك الوارث لاجل ما قيل قوله البت مقبولة ويجعل ان يكون المراد بقوله تعالى فكم الزوج عما ذكر من بعد
وصية ان ذلك كمستحق ولا يمنع هذا ثبوت ملك غير مستحق له لا يمنع الذين يثبت الملك للذكر وهو كذا من الوصية ثم قال بعضهم بان يبقى ملك البت كما اذا كان عليه من
واخرضا على من ينفق بملكه بان الملك بقى فيها يجازي الوصية بغيره ودفن وقضاء ديونه ونفقة صاياه ولا تتردد بعد انتقال الوارث الى الوارث من قبل الوصية وامتناع
انتقال الوصية الى الوصية قبل القبول الذي هو مانع السبب وشروطه فانه من ذلك يقتضي تقدم السبب المشروط على جزء السبب شرطه ويجوز ان يتخذ ملك الوصية ملكه
اذا قلنا وجها انصب شيئا فوقع فيها صيدا بعد موته بحيث ينفذ صاياه ويقضى ديونه بها ويجوز ايضا فان رد الوصية قبل انتقالها فان قلنا انه ينقل الى الوارث
فانه يثبت له الملك على وجه لا يفيد باجر التعريف كقوله في العين الموهوبة فلو باع الوصية برأيه واغفره وقصره فغير ذلك فغيره من غير ما كان الوارث
ابن الوصية بمثل ان تلك المرأة زوجها الذي لم يمت من قوصي بالاجنبى فاذا مات انتقل الملك في ملك الوصية ولا ينقل على وجه التوارث في السائر
المفرقة على ما ينبغي قد بينا ان الاصل في ملك الوصية لم يمت يكون ثلثا لحدها الثلث لملك الموت وهو واثني ثلثي عن الشافعي والثاني ثلثا لحدها الثلث لملك الموت
ولهذا ثبت ملك الوصية على هذا فملك الوصية قبل القبول للوارث لا يبقى لملك الوصية في غير ذلك لثلاثة اشياء الاولى ان الشافعي قال بالمرأة وهو الاصح عندم الوقت ان قيل
فلم يمت ملك من غير الموت والاثبات ان كان ملكا للوارث من ذلك الوقت فخرج الفهم عن ذلك مسائل مستقلة لو كان الوصية بعد كسب شيئا
او شجرة فاشترى او باع قبل ان يملكها سائر زوايد الوصية ان حصلت قبل موت الوصية في الوصية لا ينقل موتها لحدها الثلث لملك الموت لاجل ما قلنا ان الزايد المنفصل والمنفصل
والوصية لا تنقل بالمنفصل منها لثلاثة اشياء حصلت في ملك الوصية لثلاثة اشياء حصلت في ملك الوصية لثلاثة اشياء حصلت في ملك الوصية لثلاثة اشياء حصلت في ملك الوصية
وقد ملك العين وان حصلت بعد موته وقبل القبول فان قلنا الملك يحصل للموت في الوصية قبل الوصية او بعد الوصية او بعد الوصية او بعد الوصية او بعد الوصية او بعد الوصية
فانما الموت خاصة لثلاثة اشياء اذا رد الوصية وجب ان الزايد يتبع العين في الزايد لا يابا السبب الملك لا يشترط ان قلنا يحصل بالقبول فلا يكون الزايد الوصية
له من قبل الوصية او ردّها لانها حدثت قبل حصول ملكها وملكها قبل الوصية وجب ان الزايد يكون الوصية لان حق المالك من قبل الموت فهو حاد نزع محل
حقه وان قلنا ما انوقف في موقعه فله بالاصل ان قبل الوصية في ذلك والا فلا وكل ما قلنا ان الزايد يرد في من يرد لثلاثة اشياء وجب ان يرد في الوصية حتى يكون من
جله تركا من يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية او يرد في الوصية
ثم مات ثم اهل شوال قبل القبول قبل ان قلنا ان ينفذ الموت فالفطر على الوصية وان قلنا بالقبول فالفطر على الوارث وان قلنا بالوقت فان قبل تبين الملك
حين الموت فالفطر على الوصية ولا اصل للوارث وكذا مؤنة العبد تنفذ التي يجازيها بعد الموت وقيل القبول فان حكم الحكم الفطر وقال بعض الشافعية انها
على الوصية لان قبل كل قول على الوارث ان رد على كل قول ولا ينافي الوصية المذكورة في الزايد وان كان يتخذ ان يقال الفطر في مقابلة الغنم لكن يدخل شيء في
الملك قراهم من الزايد مؤنة فلهذا توقف الوصية في القبول في الوصية فان اردت الخلاص من ذلك وجعل الزايد الوارث ان قلنا ان يملك بالقبول خاصة بعد
الموت مستقلة لوزن قيمته من حرم وصولها انما الوصية في الشئ في هذه المسئلة تنفي على اصول ثلثة احدها ان المحل هل الحكم ام لا وقد قيل فيه قولان احدهما
لا حكم له والثاني له حكم ومفعولك اذا قلنا الحكم سائر البيع والوصية وجري ذلك يجري عين منفردة عن الاصل ويجري لولد المنفصل من الوصية ما وجب له
فكانت وصية ما وجب له اذا اقلها فالفطر على ما اذا قلنا لا حكم للمحل فلا يحكم بان العقد سائر ما اذا وضعه كان كانه ما حدثت لان وجري يجري للممنوع اذا
وجري يجري للمحل وان وصية تكون بهاد للمحل اذا اقلها فالفطر على المحل بغيره وصنع في كانه ما حدثت في ذلك حاله الاصل الثاني ان اقل مدة المحل
منه شهر فمضى وصية من حين الوصية لثلاثة اشهر فاذا اقلها فالفطر على الوصية وان وصية من حين الوصية لثلاثة اشهر من حين الوصية تبين ان المحل كان محمولا
حين الوصية والاصل الثالث ان من وصي لرجل بشئ فان ملكه لا يرد عن ذلك الشئ قبل وفاته لاجل ما اذا مات الوصية ينقل الملك الى الوصية فيه قولان
احدهما ينقل بشرط من موت الوصية قبل الوصية فاذا وجد الشرطان انتقل الملك لعقب القبول الثاني انه سري ان قبل الوصية تبين انما ينقل اليه الملك
بوفاته وان لم يقبل تبين ان الملك انتقل الى الورثة بوفاته وقيل فيه قول ثالث هو ان الملك ينقل الى الوصية لبوفاة الوصية وان قبله ذلك استغنى ملكه وان
انتقل الى الورثة بوفاته الشئ ثم خرج على الاولين فقال دارقوتج استمر ثم وصي بالخروج بها فاما ان يرد ويقبل فان ردت بطلت الوصية وكانت الامة على التوقف
ينقل ملكها الى الورثة والنكاح للزوج بحال الا اذا قلنا ان الوصية يملك الموت فيمنع النكاح من يوم الموت وان كان الملك ضعيفا للثاني في ملك الملك وان كان
واما ان كان قبل الوصية فظن ان كانت الاختيار لا فقد ملكها وانفصح النكاح بينهما لان النكاح لا يجمع مع ملك اليه لان احكامها متضادة وملك اليه
توقف النكاح متى ينفصح على القولين متى يملك الوصية فان قلنا ما بالقبول فنفسح يوم القبول ومن يوم الموت على سبيل التبيين وان قلنا بالوقت

وانما ان التركة الى الغالب قبل العتق فان حكمنا بحصولها عند التوثيق والغاليل من محجة الموصل كالآخ لو قبل الوصية بامر الميت اخيه فالأول بانه لا يرث
لأن تركه الموصل ما تنقلت بموت تركه الى اخيه والابن الموصل به بعد ما ينقل اليه لكون الموصل حيا فاذا قبله يفتي ان لا يرث لأن عتقه وصدا فتركه للميت واما
العام فغا الواسع لا يرث ايضا لكن بجهة اخرى هي انه لو ورثت محبة الخ ولخرج عن ان يكون وارثا واذا خرج عن ان يكون وارثا بطل قولنا في حق قضاة في حق قضاة
فاذا في توريثه بطل توريثه وهذا بناء على ان الولد يدخل في ملك الموصل اولا ولو كان الغالب من محبة الموصل به كان ليرث ولو كانت اخيه ثلثة اوجه لكان
ان يرث لأن توريثه لا يؤدي الى حرمان الغالب فصار كالوفاة عن ابن مشهور الدنيا فارب آخر يرثان معا ولو مات عن اخ فاقوا بين الميت ثبت نسبهم ولم
يرث عندهم واظهرهما المنع من الارث فالوود شاء لان الحق الغالب من القبول في الكل الى القبول في النصف لا يصح من الموصل به ان يقبل نصيب نفسه لأنه
انما يقبل اذا كان وارثا وانما يكون وارثا اذا اعتق وانما يقبل اذا قبل فاذا بقي نصيبه ويقع من بعضه رفق لا يرث عندهم كمن كله رفق وغروا بين هذا وبين
افترال ابن ابن اخ لا يماح تعذر بانها ابنة الميت فورا للمال وهذا العتق في جميعه لا يصح لا يقبل من يجوز جميع التركة ولا مدخل للميت في القبول فلو لم يكن الاول
فقط القبول من أصله فالوجه الثالث ان ثبت القبول للموصل وهو يرث برثته لان قبوله لا يورثه ولو قبل كان وصيه والارث والوصية لا يجتمعان
وان ثبت وهو صحيح ورثه مستملا لو اوصى رجل بزوجته الحامل من الزوج وهو امة الموصل لان الحرة وماتت فخرجت كلهما من الثلث فقبل الوصية وهما موثوقان
فان قبلها معا عتقت لانها سبها على ابنتها النصف بالملك الباقي بالسريرة ان قلنا يثبتونها كقول الشافعية عليه فالزوج نصف قيمتها ونصف المهر على ابنتها
ما يثبتها ما نصيب الزوج فلا يرث ولما نصيب الابن فلا يرث الام عتقت عليه والعتق يحرق في الحامل الحما يملك العتق من جعلها عندهم ولا يقوم نصيب احد منهما
على الآخر لان العتق عليها حصل فلهذا فاشبه ما اذا اشترى انسان اباه او امة ما عتق عليه ولا يقوم وان قبل احداهما قبل الآخر فان قلنا يحصل للملك الورث
او قلنا بالوقوف فالحاجب كذلك لان وقت الملك واحد وان اختلف وقت القبول فان قلنا يحصل للملك بالقبول فان تقدم قبول الابن عتقت الام والحمل عليه بالملك
والسريرة والحمل برتبة العتق من الام الى الحمل عليه فالزوج نصف قيمتها وان تقدم قبول الزوج عتقت جميع الحمل على النصف بالملك والنصف بالسريرة فينقسم نصف قيمته
يوم الولاة وتلا ابن ولا يقبل عليه من الامه شيء فاذا قبل الابن عتق عليه جميعا بالملك والسريرة ورغم للزوج نصف قيمتها وان قبل الزوج وحده عتق عليه الحمل الصغير
بالمالك النصف بالسريرة فينقسم نصف قيمته لورثته الموصل لا يرث العتق من الحمل الى الام لان الحمل يتبع لها وليس هو يتبع له وان قبل الابن وحده عتق عليه
وغرم نصف قيمتها لورثته الموصل مستملا لو اوصى انسان بغير عتق عليه ومات الموصل عن اثنين فالقول في قبولها ما فيها على الاول في وقت الملك الحاسن
والظاهر محجة عن الشافعية ان وقع العتق عن الميت من قبل احداهما دون الآخر صح القبول في النصف بعتق على الميت ثم قال بعضهم نظران وورث الغالب من الموصل
له ما يفي بباقي قيمته البقية العتق عليه الباقي فيما ورثه والام يقوم عليه الاعتبار بديار الغالب في نفسه فان العتق وقع عن الميت فلا يكون العتق على غيره واما ان لا
يثبت للذي لم يقبل فلا يرث سبب العتق القبول فاذا لم يقبل لم ينسب اعرض بانه لم ينسب اليه لكنه غير منكر عتق نصيب الغالب واقتضاءه النفوس والنفوس كذا
يلحق التركة وقال بعضهم يجب ان لا يقوم على الميت ويقصر العتق على القتل للقبول لوجهين احدهما ان الملك حصل للميت بغير اختياره بل يقبل الوارث فاشبه
ما اذا اعتق شخص من عبد بعتق عليه ولا يقوم عليه الثاني ان العتق يحصل بعد موته ولا مال له فاشبه ما اذا اعتق شخص من عبد بعد موته لا يقوم عليه
الباقى واعترضوا بان الحكم بالعتق على الميت يجعلنا الوارث نايبا عنه وكيف ينقسم مع القول بالبناء بغير اختيار الموتى ثم كلاهما حكمان واما الثاني فلا يلزم
لن العتق يحصل بعد الموت بل يستند الى ما قبل الموت كما تقدم ثم ولا ما عتق من الميت هل يترك الابن معام يفر بغير الغالب الشافعية وجهان احدهما ان الغالب
الغالب لا يرث فغيره لا يثبت ما اذا شهد شاهدان من الميت وحلف مع واحد الابن فان يفر من الحلف بنصفه ولا يشارك الاخر في عشره وان يفر من الحلف بنصفه
في هذه الصورة فغيره لا ينصفه مما ائتمر للميت فوجب ان يكون هذا كالموصل لو كان بغير عتق عليه ومات الموصل وقبل وارثه الوصية فالقول
في عتقه على الميت وتقوم الباقي عليه على ما تقدم في هذه المسئلة مستملا لو كان له امة فان ولد من غيره فموصى لها ذلك الولد فان كانت تخرج من الثلث
قبل موصل الوصية عتقت عليه وان رتبته للوارث وان تخرج فاجوز في الثلث كذلك اما الوارث عليه فلو عتقه الوارث وهو موثوق عتق عليه
ثم لم يقبل ابنتها الوصية بقتل ان جميعا للوارث فليس العتق في البطل الذي عتقه الى الباقي وان قبل عتق عليه ما قبل قال بعض الشافعية ولا يقوم نصيب
على الوارث ولا نصيب الوارث عليه اما الثاني فلا يرث عتق نصيبه قبل قوله واما الاول فلا ينافي بالقبول حصول ملكه بالوفاة وينقله على عتاق الوارث
للزيادة فالصور عند الشافعية ان يقال ان قلنا يحصل للملك بالوفاة ويدينه فيقوم نصيب الوارث عليه فانا نقينا استناد عتقه الى وقت الموت وعتق
الوارث ما عتق لا بد منه من مباشرة العتاق وان قلنا بحصوله بالقبول فينقسم الجميع على الوارث لا يرث من نصيبه الى قدر الثلث والقبول بعد كاعتبا
الشريك الثاني بعد العتاق وهو موثوق هذا اذا حكمنا بحصول السريرة بنفس العتاق فان قلنا انها لا تحصل الا بعد اداء القيمة فقبوله كاعتاق الشريك الثاني
نصيبه قبل اخذ القيمة وفيه وجهان احدهما ان القود لا يملكها لم باخذ القيمة واصحها المنع ولان الاول باعنا نصيبه استحقاقه عليه للاعتاق فصار كذا
اذا استوفى احد الشريكين الجارية المشتركة وهو موثوق بولي له وليس للاخر اعنا نصيبه فعلى هذا تكون قيمة نصيبه على الوارث وكذا فوتره باعنا نصيبه
ولو كان الشريك الثاني الوارث الموصل ابن له من هذه الامه فان رد الموصل له عتقت على الابن الذي هو وارث السيد وان قبلها فتنظر ان خرجت من الثلث
عتق على الموصل وان لم يخرج فالرابع على الثلث منها والاصل بعضهم بانه يفتق في الحال على الوارث فيحصل قيمه فقالوا ان يخرج الوارث الزيادة على الثلث فالحكم ما تقدم
وان اجاز عتقه من غير على ان اجاز الوارث ابتداء عتقه منه او تنفذه ان قلنا بالاول فقد حكمنا للوارث بالملك قبل ان يعطى فينقسم عليه وان قلنا ان تقيد ثم
لا نأخذ هذا القول لا يجعل الزيادة على الثلث للوارث بل يغتفر على الرد والاجاز فان اجازت ابن له من يملكها اما هذا الثلث فانه يعطى على الموصل ولا يقوم نصيب
احدهما على الاخر اما ان لا يقوم على ابن السيد فلا يملك بالارث وعتق الشقص المملوك بالارث لا يفتقر السريرة واما ان لا تقوم على ابنتها الموصل لم فلان نصيب
شريكه عتق قبل عتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالقبول مع عتق نصيبه ان قلنا ان يملك بالموثوق ولا تقوم على التقيدين مستملا لو اوصى بغير اختيار
احدهما ابن العبد فان قبل الوصية وعاد قلنا بالنفوس في مثل ذلك عتق جميعه على القريب ان كان موثوقا بالنصف بالعتق والباقي بالسريرة ويقوم للرجعي

كتاب الوصية

نصف قيمته وان قبل الابن والاخوة جميعا على غير قيمة النصف الاخرى من الاجنبي ان كان قد قبل الوصية بعد ذلك اما لو ارث الموصي ان لم يقبل فان قبل الاجنبي
او ملك نصيبه ويؤخذ نصيب الابن موقوف الى ان يقبل ويرثه فان قبل حق عليه الجميع وقوم عليه حصته الاجنبي وان دفع نصفه للوارث والاول للاجنبي
لو اعطى الاجنبي نصيبه قبل قول الابن ثم قبل فان قلنا للملك الوصية بمسألة يقول قوم نصيبه على الاجنبي وكان كالواضع للثلاث نصيب وهو موصي ثم
اعطى الثاني نصيبه وان قلنا يحصل الموت بغير ان اعطى الاجنبي غير ما قد اعطى جميعه على الوارث وعليه نصف القبول للاجنبي مسئلة لو ارث
جارية ثلثيها وارثها بعد موت الموصي قبل القبول فله رقبى الوارثان قلنا ان الملك ان يقبل ان قلنا القبول كاشفان قبل قبضتنا ان الملك ثلثيها
موت الموصي لو ارث الاصل الاول عليه ام ولد لا يخالق من يخرج ملكه وان مات الموصي قبل القبول والرد فلو ارثه قبلها فان قبلها ملك الجارية ولو
فان كان ممن يقبل الولد عليه حق لم يرث من بيتها على الاول وعلى القول بالكف يكون الجارية وارثا ولو ارثت الوارثا فان كان يجب الوارث القابل عليه وقاله
الشافعية لا يرث الولد هاشيا لان تورثه يمنع كون القابل وارثا فيقبل قول بعضه في المدد والى ابطاله انهم فاشبهه ما لو ارث الوارث من يجزى عن الميراث و
ليس يجزى عن المقربة يرث قولهم ان تورث المقربة يفضى الى اسقاط تورثه لانه لو ورث خرج المقربة من كونها فاضل فقراره سقط نسب المقربة وقدمه شر
مؤدى فوثره لاصلها نسبها ثانيا النسب من الميراث لطل لا انما انقبض كون الميراث على ثلثيها عدم المقربة وخروجها بالاربعين الدارث لا يمنع
حصته بل يمل ان الابن اذا اقربا ج فانه يرث مع كون يخرج باقراره عن ان يكون جميع الورثة فان قبل انما يقبل اقراره اذا صدق المقربة فصار ارثا من جميع الورث
وان كان للمقربة طفلا او بجوازها له نصيب قوله فقد اقر كل من نصيب قوله قلنا ومثله هاشيا فان كان المقربة كيرة فلا بد من تصدق بقدره فداقره بكل من ينسب
اقراره وان كان صغيرا غير معتبر القبول لم يثبت النسب بقوله الاخرى لو كان ابنه من احد هاشيا فاقربا بالاجل لا يقبل لم يقولوا ان لا يصير موافقه كذا
هنا ولا يلو كان في بيان ان عبد محكوم له بملكه فاقرب بغير ثبوت للميراث وان كان المقرب يخرج بالاربعين عن كونها كذا هاشيا ولو ارثى لو جاز لم يرث فان الوصية
لم يقبل القبول فقبل ابنه مع وعي عليه الجدة لم يرث من بيتها شيئا لان تورثه انما حدث حين القبول بعد ان صار الميراث لغيره ومن القبول كاشفان ثلثيها
من جازن نحو الموصي يرث من بيتها التدرج فال بعض الشافعية لا يرث لانه لو ورث لا يخرج قوله ولا يجوز اعتبار قوله قبل الحكم به من وادى الميراث لغيره
فيؤدى تورثه لاطال تورثه وهو باطل فان لو ارث جميع الورث يشار له في الميراث ثبت نصيبه ودرجته يخرج المقرب من كونهم جميع الورث مسئلة
اذا مات الموصي قبل القبول قبل ان يرثه فان قلنا ان الموصي لم يمل القبول يثبت الملك للوارث القابل ابتداء من جهة الموصي من جهة موثوقه يثبت ملكه
للعقب فخذ لا يقضونه ولا ينفذ وصاياه ولا يصون من يقبل على الورث حق عليه وكان لولاه لدون الموصي ان ثبتنا الاول
وعلى القول لاخر يظهر ان الملك كان ثانيا للموصي وانه ان تقل من ارثه فتمسك هذه الاحكام فنقضه بونه ونفذ وصاياه ويصون من يقبل عليه ولا يورث
ويخص به المذكور من دونه مسئلة لو ارث الموصي لغيره باسهم ثم مات الموصي الموصي له قبل القبول فوطئها الوارث فاوله هاشيا ثم ولد له هاشيا ثم ولد له هاشيا
وطئها في ملكه ان قلنا ان الملك يتحقق بالقول عليه قيمتها الموصي اذا قبلها اعترض كيف قضيت بعينها هاشيا ولا يصون باعنائها العيبان الاستيلاء
اقوى لذلك ثبت من الراس والاجل لشره ان لم ينفذ اعنائهم وعلى القول بان القبول كاشف يكون الولد يقبلا لانه ما قبله على الرقب ولو وطئها الموصي
له قبل قولها كان ذلك قولها لو ثبت الملك له لانه لا يجوز لاقى الملك فاقبله عليه دليل على اختياره الملك فاشبهه ما لو وطئ من له الرجعة المطلقة
الرجعية او وطئ من له الخيار في البيع الاثر كسيرة او وطئ من له خيار فسخ نكاح اسره مسئلة في الموصي لشرط ان الاول كالعقل فلا يصح وصيته
المجنون المطلق ومن يعقوبه المجنون وقتا فاقبله قوله رفع القلم عن ثلثه وذكر المجنون من جلدهم ولا يحل ان يعقوبه من غير الوصية فكذلكها عدم الوصية
بقصد وادارته وكذا المبرم والمعتوه الذي لا يقبل التام والسكن والمغني عليه ولا يورثه في حكم المجنون مسئلة لا يصح وصيته الصبي غير المتبرأ
لانه بمنزلة المجنون وهو احد الثلثة الذين رفع القلم عنهم وهل يقع وصيته المتبرأ اكثر علما ساعا على شرط الشيخ رحمه الله ثلثه بلوغ عشر سنين ووصيته لا يقبل
مواضعها وكيفية معروف الدين وصيته في الحقيقة وهو حد قول الشافعي يورثه مالك احمد لما روى العلاء ان غلاما من غسان حضرته الوفاة وله عشرة
سنين فاوصى بثلث عمله وورثت فرفضت الفضة على حاز وصيته واجاز عمر وصيته غلام ابن احد عشر سنة ومن طريق الحاشيا وادى ابو بصير بواقي
عن الصادق في الغلام ابن عشر سنين يوصى اذا اصاب وضع الوصية جازت في ساله من حازم الصادق قال سالت عن وصية الغلام هل يجوز
قال اذا كان ابن عشر سنين جازت وصيته ولان الوصية لا تزل ملكا في الحال فتقيد الثواب بعد الموت فضع كسائر الغرائب قال ابن ادريس من علمنا لا نصح
وصيته غير البالغ سواء كان في جوف البر وغيره لان وجود كلام الصبي غير البالغ كعدمه ولا يجوز عليه اموال الجاهل وقوله تعالى ان يملوا البناى حق اذا
بلغوا النكاح فان انتم منهم رشتا فادفعوا اليهم اموالهم اربا دفع بعد البلوغ وهو في الرجل الاجلاد او بلوغ خمس عشر سنة والظاهر من قول الشافعي في حال
ابو جعفر ان وصيته ونذيره باطلان لانه لا عبادة له ولهذا لا يصح بيعه وان كان في غبطة **فصل** في ائمة المعقدين وصيته الصبي وان بلغ عشر سنين
بميزا وخو وقدره صدقة بالمعروف كالوصية لقول احمد ما لا يجوز طلاق الغلام ان كان قد عقل وصدقة وصيته وان لم يحكم وضع سلا من وقعه
باب في الجيدة نذرا او وصية له ثمان سنين والجارية ولو لها سبع سنين بما يوصى به البالغ الرشيد جاز ولا يورثه على وانه الحسن ابن هاشم عن
المسكوى قال اذا بلغ الغلام ثمان سنين فجاز امره في الوقود وجب عليه الفرائض الحدود واذن الجارية سبع سنين فكذلك هذه الرواية من كتبها
باب في الشيوخ اذا كان الصبي اقل من عشر سنين لا يصح وصيته قال ابن ادريس اذا كان ابن ثمان سنين جازت وصيته في الشيء الذي يورث بالبر لا بالحوط و
الظاهر كما اشار بذلك الى الرواية السابقة عن المسكوى في رواية جواز وصيته من سبع سنين في المعروف وادى ابو بصير عن الصادق قال اذا بلغ الغلام
عشر سنين فاوصى بثلث ماله لمحق جازت وصيته كما روى محمد بن مسلم في طريق واضع من حديثه ما لا يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصدقة وصيته
وان لم يحكم فموت بعض علمنا مقتضى هذه الرواية جواز طلاقه اذا بلغ عشر سنين ولا كذا في ما قبل صدق قوله لان قوله اذا فعل بل على البايع بالحق
لان مناط العقل بلوغ خمس عشر سنة وقوله وان لم يحكم غير ما نكاح لانه قد بلغ بالسن وان لم يحكم وقيل انما يقع وصيته الصبي لغيره ولا يقع ملكا جانب

لما رواه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال ان العلامة اذا حضر الموت ولم يردك جازف وصيته في الاضاح ولم يتجرع لغيره مستملا قال المفيد رحمه الله
عليه السلام في قوله او من لم يعرف جازف وصيته ولم يكن لولييه الحق في ذلك ولا يجوز وصيته بالصبر والمجوع عليه جناح من وجوه البر والمعرف ومنها
ما لا يملكه ولا يملكه من جازف او من موقع المعروف وقال سلا والصفية لا تقص وصيته الا في وجوه البر والمعرف خاصة والصفية اذا بلغ عشر سنين جازف
وصيته في البر والمعرف خاصة ولا تقص وصيته ولا وقفه وكذلك التقية وقال ابو الصلاح لا يقص من بلغ عشر سنين والمجوع عليه الاما في ابواب البر
فقد ظهر من هذا الخلاف بين علمائنا ان التقية هل تبطل وصيته بالمعرف او يكون كالغير تقص وصيته ولا تضاف في السبيل للبر طريقتان احدهما
تخرج وصيته اذا كان مجورا على القولين في وصيته التقية او لا يخرجها القطع بالحق مجورا كان او لم يكن لا يخرجها من جهة الاثر وان خلاصه يقع وان لم يرد بالثبوت
يقبل **الشرط الثاني** الحرية فلا تقص وصيته العبد اذا مات على القبوة ولو وقع ذلك ثم مات فوصيته حال الرقبة لا يفيدها يقص على نفي الاصلين لا يرد
اعلا للوصية حينئذ بمقال ابو حنيفة والشافعي في ظاهر القولين والثاني لم يحتجوا به صحيح العبادة وقد يمكن تنفيذ وصيته والمكانة التي كان مشروطا
او مطلعا ولم يؤد شيئا من مال الكاين ولو كان قد ادق في تحرير بعضه تحت الوصية بقدر ما تحريمه وبطلت بقدر ما فيه من الرقبة لقول الباقر ع في امير
المؤمنين ع في كتابه في وصية عليه ما وصى بوصيته فاجاز نصف الوصية ووضعت مكاتب ثلث ثلثا عليه وادعى بوصيته فاجاز ثلث الوصية مستملا
الكافر تقص وصيته لانه عاقل يفقه عقده ويملكه وسائر تصرفاته المأبنة وصيته فقطع وصيته الا ان يوصي ما يمنع الشرع منه فلا وصى بغيره فخره في وصيته
سواء اوصى به المسلم او ذمى على اشكاله الذي في الشافعية من الوصية بهما الذي لو اوصى في جهات للمسلمين بطلت وصيته كالواوصى به امة كغيره متكررة
اما ما قيل من ان المجور عند الشافعية في تركه لو اوصى بكنية التورية ولا يجزى او بقرأته لم يصح ولو اوصى بدينه ينعى في البيع والكاين فان قصد تقطيع
المجور ان قصد انتفاع المقيمين او المجازين بغيرها جازف الوصية كالواوصى بصرف ثلث الذمة مستملا او اوصى المسلم بمصير كبناء موضع لشرب الخمر
او بيعه او الفسق والفساد والمأزفة لم تقص وصيته لان المقصود من شرع الوصية تدارك ما فات في حال الحيوة من الحسنات فلا يجوز ان يكون في وجوده
المعصية ويجوز من المسلم والكافر الوصية بجاهة المسجد الاضحية وجاهة قبور الانبياء وكذا جهات قبور العلماء والصلحاء فانها من احياء الزهارة والبركة
بها وكذا يجوز ان يوصي المسلم الكافر فيك اسارى الكفار من ابدى المسلم لان المفسد اجازة في تركه الوصية ببناء باطن له اهل الذمة او اقرضه في
الديار مستملا لو خرج الانسان نفسه بجاهة هلاكها ثم اوصى لم تقص وصيته عند اكثر علمائنا وكذا قال المفيد في لو احدث في نفسه حدث القتل من غير
المضرب ستم وتوخذ ذلك كانت وصيته مردودة ونقله ابن الجني عن الصادق ع وقال لا تدين الذي يقضي بصلواته ان وصيته صحيحة ما ضيقها اذا كان
عقلا ثانيا لا يوافق شديدا تقص وصيته كغيره والوجه الاول لا يفسد ولا يفسد تصرفه ولا يفسد حكم الاموات فلا يتصرف في مال غيره ولا يوافق نفسه
فلا يتصرف في مال غيره عند التصرف في تركه بقتله مقرر شرعا فان قيل فقتل لا يفسد لان للوصي ثلثك بعد القول الموت فلك من الموصى يكون المألف
حل الموت على حكم مال الميت لعدم استحقاق الوارث له لان انتقال المال اليه فبقيل الوصية فلا ينفذ في المال اليه فيمنع من التصرف في تركه كما يمنع الوارث الفا
ولقول المصنف فان كان اوصى بوصيته بعد ما حدثت نفس من جرحه او قتل له لم يثبت له من ثمنه وصيته وتنجى الرشد ما لو اوصى الانسان بوصيته ثم
قتل نفسا كان وصيته نافذة ويجب العمل بها اجمالا لا تنفاه المانع حالة الوصية وجوده المقصود لا يابا ولا يسمع الصادق ع يقول من قتل نفسه وتعدا فهو
في ربه حلالا فانها ظلت له اذ كان اوصى بوصيته ثم قتل نفسه ساعة ثم نفذ وصيته قال فقال ان كان اوصى قبل ان يجد حدا في نفسه من جراحه
او قتل اجزى وصيته في نفسه كالميت مستملا الوصية ولو ابا لانه ما تمنع من يملكها فان من يملك شيئا لا تقص وصيته له من قبل الموصي في حياته الاولى
ان يمنع منه بعد موته واذا عرفت هذا فلا تمنع الوصية على الاطفال لان الاب والجد والاب خاصهما انتفى الولاية عن الام لم تمنع وصيتهما بالاولاد عليهم و
لو اوصى لهم بالانفاضة شيئا صح ما اوصى به من المال ثلث تركه في اخرج ما عليها من الخفوق لم تمنع وصيتهما بالاولاد في ذلك المال على الاولاد بل يكون تركه
فيها الاب والجد والحاكم **الفصل الثالث** الوصية لوصي الوصية ان كانت يجزى من مالها لغيره ان لا يكون حقه من وصيته وقد تقدم وان كانت لعنه فشرط
ان يتصور في ملكه الملك انما يتحقق هذا الشرط لو كان الموصي له موجودا فلا وصى للمعدوم لم تمنع وصيته اجمالا وكذا الوصية لولن من وجوده فان ميتا
حال الوصية لان الوصية تملكيت هو غير مستحق للميت لا فرق بين ان يعلم بموته حال الوصية او لا يعلمه لان ميتا لم يمت بغيره من حال الوصية وبطلت
اكثر العادة وقال مالك ان لم يمت بموته تحت الوصية لم يكن الموصي تركه وهذا بشرط التعيين لا فرق بين ذلك فلا وصى لاحد الشخصين لم يصح وكذا الوصية ل
عقلا لانه من بعد الوصية ولن يوجد من الاولاد فلا يملكها من الاولاد في مالها لغيره ان لا يكون حقه من وصيته وقد تقدم وان كانت لعنه فشرط
الحمل بشرط من وجوده حالة الوصية وانفصاله حيا لان الوصية تجزى بحري الميراث من حيث انها انتقال المال من الانسان بعد موته الى الموصي له فغيره غير
كانت انتقاله الى ابيه ولا ان الوصية تنقل بغيره فخطرت الحمل كالنقل لان الوصية اوسع مجالا من الارث فان المكاتب الكافر والعبد لا يرثون ويجوز ان
يحمل الحمل بشرط الاجماع ثلث الميراث للحمل فالوصية بالثبوت ولو لا انتم في صحة الوصية للحمل فلا يوافق الشافعي والثوري احمد والشافعي وابو ثور واصحاب
ذه الرأى انما شرطنا العلم بوجوده لان الاصل من مر فاذا لم يعلم الوجود حكم بعدمه والمعدوم لا تقص الوصية له وكذا الوصية لحمل سيكون عندنا الوصية
وهو اصح وجوب الشافعية انما يعلم وجوده حال الوصية ولو وضعته لفل من سنة اشهر من حين الوصية فلا انفصال سنة اشهر من حين الوصية فضا عدا
الى اقصى مدة الحمل وهو سنة على ان كان كانت المرأة فرأى الزوج وسيد لم يطل الحمل شيئا يجوز تجرده بعد الوصية وحدوث العلوق بعدها والاصل عند
الحمل يوم الوصية وان لم يكن فرأى باقره ان زوجها او سيدا قبل الوصية فان كان انقباضه لاكثر من سنة من وقت الوصية فكذلك لا يستحق شيئا اعلمنا
بانه لو كان موجودا حال الوصية وعند الشافعي لقول الحمل اربع سنين فان وضعته لاكثر من اربع سنين من حين الوصية لم يطل شيئا وان كان انفصاله بين
مدة اقل الحمل اكثره فالأقوى ان يستحق الوصية لان الظاهر وجوده حين الوصية لانه قد اتفق وطر الشهادة لا يحكم بانه ولد الزنا الاصل عدم اتمام المسلم
الحمل وهو اظهر قول الشافعي في الثاني بطلان الوصية لاحتمال حدوث العلوق بعد الوصية وتختلف النسب فانه يكتفي بالمكان ولو قال الموصي وصيته

يوم الموت فالاعتبار بيوم الموت وان قلنا ثابت بالقبول فوجهان احدهما ان الاعتبار بيوم الغبول لا بيوم الملك واحصها ان الاعتبار بيوم الموت لا يثبت
بالحق بلزم وان لم يثبت الملك كان في الملقطة الاعتبار بيوم القفا لا يثبت به الحق وان لم يثبت الملك الحبة لم ينصف حر ونصفه رقيق على القولين في
دخول الاكساب النادرة في المماوات ايضا فان اخلتها ما اذا وقع العقد في يوم احدها والقبض في يوم الاخر فينبغي على الملك الحبة المقبوضة بسند الوقت
الحبة وثبت عقيب القبض فان قلنا بالاول الاعتبار بيوم العقد وان قلنا بالثاني فالاعتبار به ويوم القبض وجهان كالوجهين في الوصية لان اعتبار
يوم الموت ويوم الغبول تغربها على ان الملك يحصل الغبول لكن لا يظهر الحبة باعتبار يوم القبض لان الحق لا يلزم بالحبة وبه والوصية يلزم بالموت
قلنا بليان اوقال وصيت لنفسه الحر ونصفه الرقيق خاصته فالأقرب عندنا صحة الوصية لنفسه الحر وبطلانها في نصفه الرقيق لغيره لان لو
له مكان الحكم ما ذكرنا فكذا اذا فصل الثلثا في وجهان احدهما ان الوصية باطله فانه لا يجوز ان يوصي لنصف الشخص كما لا يجوز ان يورث بنصفه والثاني باطل
عندنا وقال اخرون انها تقع وتنزل نفعها للموصي ونزله الما يادى يكون الموصي السيدان اوصى الرقيق للعبد نصفه الحر فليس له ان يورث
التعدي في المماوات فالأقرب جوازها قطعا وللشافعية ترد في انها تدخل في الحلال ويكون على الخلاف وتروى بعضها ايضا فيما اذا عمت الهبات والوصايا
في قطرها اندخل الحلال الاكساب العامة او على الخلاف لان الغالب منها التدرج مستمرا او اوصى لعبد نفسه فلا يخلو اما ان يكون الوصية
بجزء شايع كثلث او ربع من تركته فان كانت بجزء شايع صح الوصية وقوم العبد وان خرج العبد من الوصية عتق من الوصية ان كانت بالثلث
فادون وان كانت بالاكثر من الثلث صح بفعل الثلث ولو اوصى بثلث تركته فان كانت قيمة العبد بفعل الثلث ايقض حق ولا شيء له وكان باقي التركة
للورثة وان كانت قيمة العبد ازيد من الثلث عتق من العبد بفعل الثلث واستبقى في باقي قيمته للورثة فان عتق عن السبي في من بعد الزيادة
ان كانت قيمة العبد اقل من الثلث اعتق على الثلث ولو اوصى له ربع تركته نسب القيمة الى الربع فان كانت بفعل عتق ولا شيء له وان كانت قيمته
اكثر من الربع عتق منه بقدر الربع واستبقى في قيمته اقل من الربع عتق على الثلث ولو اوصى له نصف تركته بطلت في الزيادة بهذا قال الحنفية
وابن سبويه وابو حنيفة كان الجزاء الشايع يتناول نصف بعضها لان من جملة الثلث الشايع والوصية له بنفسه تقع ويعتق ما مضى استحققة لا تخرق فيملك الوصية
فيصير كماله عتقوا عبدا من ثلثي ما عطوه ما مضى وما رواه الحسن صالح عن الصادق في رجل وصى لملوك لثلاث ماله قال فقال يقوم المملوك بقيته ماله
ثم ينظرها لثلاث الملت فان كان الثلث اقل من قيمة العبد بدين القيمة استبقى العبد في بيع القيمة وان كان الثلث اكثر من قيمة العبد دفع اليه فضل
من الثلث بعد القيمة وقال الشافعية رحمهم الله اذا اوصى لعبد بثلث ماله تنظر في قيمة العبد قيمته فان كانت قيمته اقل من الثلث اعتق على الباقي وان
ان كانت مثله اعتق وليس له شيء ولا عليه شيء وان كانت القيمة اكثر من الثلث بمقدار السدس والربع والثلث اعتق مقدار ذلك واستبقى في الباقي للورثة
وان كانت قيمته على النصف من ثلثه كانت الوصية باطله وقال في الخلاف اذا اوصى لعبد نفسه صح الوصية وقوم العبد اعتق اذا كان ثمنه اقل من الثلث
وان كان ثمنه اكثر من الثلث استبقى العبد فيما يفضل للورثة والطلوع بغيره ودين كان الشئ عتق عتق الحكم الاول على مفهوم الرواية حيث امر الصادق بالاكساب
عند نقص الثلث عن القيمة بغير دفع القيمة فان لم يرد مع الزيادة لكن دلالة المفهوم ضعيفة السند لا يلزم من نفي الاستعانة بطلان الوصية بجواز الامر
بالاستعانة قلة الفاضل لا مع زيادته وقال الشافعية والوصية باطله لان الوصية لا يوصي لغيره فاما يصير للورثة فاما يصير كماله عتقوا عبدا
الجزء الشايع يتناول نصف بعضها لان من جملة الثلث الشايع والوصية له بنفسه تقع ويعتق ما مضى استحققة لا تخرق فيملك الوصية
من ثلثي ما عطوه ما مضى منه بخلاف ما لو اوصى له بغيره لان لا يتناول شيئا منه واما اصحاب الشافعية فقالوا لو اوصى له بثلث ماله املك وبثلث ماله
لو يوصي على رقبته فوجهان اظهرهما ان رقبته يدخل في الوصية لانها من جملة امواله والثاني لا يدخل لان قوله وصيت لك بثلث ماله اوصى لغيره لغيره
الموت له وان المراد ما سوى رقبته فعل هذا لا يفتقر من ثلث الوصية له وصيته بغيره فله ان يوصي لغيره بثلث ماله فان كان ثلث ماله اوصى لغيره بثلث ماله
ولهم وجه ثالث في بيع الوصية في رقبته فان خرج كله من الثلث عتق منه بغيره ما يخرج مستمرا لو اوصى لعبد بغيره من ماله فان كان ثلثه بغيره
فقال عطوه من ماله كذا كذا واداروا ما يدينار فظاهرا كلام الاصحاب الحكم فيه كجزء الشايع والوصية باطلان الوصية ههنا لان الموصي قصد اعطاهم
فلا يجوز التخلي لغيره ههنا لان الوصية لا تكون تبدل للوصية ولان العبد لا يملك فلا يصح له الوصية ولا يمكن ان يخرج من قيمة العبد لما فيه من البدل للوصية
للموصي ولا يجازا ان لا سبب لعقده ولا نضره لورثته وادى على الوصية وبهذا قال الثوري واحمد واسحق واصحاب الراي لان العبد يصير ملكا للورثة
قالوا لورثته فلو اوصى به فهو لم يوص له لورثته فلو اوصى له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره
لو قال في المشاع وعلى قول اصحابنا وهو رواية اخرى لعل ان الوصية تقع وهو قول مالك ابو ثور والمشايع وقال الحسن وابن سبويه ان شاء الورثة جاز وان
شاؤا ردوا وقال اصحاب الشافعية اوصى له بغيره فان مات فهو ملكه فالوصية للورثة وان باع الموصي الوصية للثوري وان عتقه ففي المتيقن وعلى قول
علمائنا لو اوصى له بالعبد ثم باع بطلان الوصية لانها صيرت لعبد الغير الوصية لعبد الغير باطله مستمرا لو اوصى لعبد بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره
ويكون بمنزلة تديره وبه قال مالك والشافعية واصحاب الراي لا نزلوا وصى لغيره لا يملكه على الدوام صح كما اوصى بغيره ولا يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره
بانه لا يملك رقبته فصار ثلث الوصية كناية عن حقه بعد موته وقال ابو ثور بطل الوصية لانه لا يملك رقبته ولو اوصى له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره
وهل يجوز بيعه لغيره الخ لعل الثلث نظر على حد واحد وان قال اصحاب الراي هو نفسه باقية وكذا الود بر بعض عبدا وهو مال كله وهل يغير الغبول لغيره
الوجه العكس لانه في الحق قول رقيقا عبدا هو واحد على الشافعية واحصها ان يغير رقيقا لغيره لا قضاء للصيغة الغبول فصار كالأقارب وذهب منك
ففسك او ملكك ففسك فانه يحتاج الى القبول في المجلس عند ابي حنيفة لا يحتاج الى القبول في ثلث من هذه الصور ولو قال وذهب منك نفسك لعل عتق
ففسك بغيره من العتق ففي الحق نظر في الشافعية عتق من غير قول مستمرا لو اوصى له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره فله ان يوصي له بغيره
الجزء وعتق ذلك الجزء من الثلث فكذا لو قال وصيت له بثلث ماله سواه لو قال وصيت له بثلث ماله املك من رقبته وغيرها من امواله ولا شيء

[illegible]

پیشکش

[illegible]

فیضانِ حبیبیہ
میں

في كل واحد من
الوصيتين
فان كانا
مستقلين
فان كانا
مستقلين

الوارث مستلماً لو اوصى كل واحد من اثنين بقدر حصته من التركة لكان الوصية لانهم مستحقون لها وان لم يوصى وهو قول الشافعي ولهم وجه آخر بها
اذا ترك له الواث واحد اوصى له بماله فانه مستحق ان الوصية لا يغير ولا يخذل التركة بالارث والثاني انه يلحقها بالوصية لانه ينفقها ونظره القاطن بها
اذا ظهر من ان قلنا ان يلحقها التركة بالارث فله مسأله او قضاء الدين من موضع اخر قلنا ان يلحقها بالوصية قضاء منها او لصاحب الدين لا من خارج
فمن غيرهما قال بعضهم معلوم ان لا فرق بين ان يمتد الوارث او يتعد ولو اوصى لكل واحد من الورثة من غير ان يوصى من غير ان يوصى لو اوصى من غير ان يوصى
ما نشان وليفه ما به فيها ما نزل اوارث غيرهما او مال سواهما فالأولى ان يلحقها بالارث في كل واحدة من الوصيتين في تخصيص كل واحد بما عينه في كل واحد من الوصيتين
الاموال المتنازع الحاصلة منها فكلما لا يجوز ابطال حق الوارث من قدر حصته لا يجوز من غيره وهو ظاهر وصح الشافعي والثاني ان لا يلحقها بالارث في كل واحدة من الوصيتين
باعتبار الوصية وان لم يوصى الوارث لان حق الوارث يتعلق بقيمة التركة لا بغيرها ولهذا فان المرض لو باع عين التركة من المثل صح وان تضمن فوات
عين المال في قوته وتعلق حقوقهم بالقيمة ووافقا قضا لو اوصى ببيع عين مال من المثل صح وان تضمن فوات
الوصية بها كما تصح بالقيمة والشافعي وجعلها لا يقع ويرى قال ابو حنيفة لان الوصية لا يوصى بها الا بالقيمة لان الاضرار يتعلق بالعين كما يتعلق بالقيمة
ولو باع المرض له من ثمنه المثل فقد وهو قول الشافعي لا يترفع فيه فانه يجوز بيعه من الاجنبى ثم المثل وقال ابو حنيفة من وصية يتوقف على اعادة ثمنه
الوارث مستلماً لو اوصى بثلث ماله لاجنبى وارث صح الوصية عندنا واشتركا في الثلث في ثالث الشافعي ان صح الوصية للوارث مع الاجازة فاجازت
جميع الوصية فالثالث بينهما وان ابطالها او بعضها سائر الوصية في حق الاجنبى لغيره ابطال في حق الاجنبى ايضا خذ من منع تبرعاً في الحقيقة لكنه ضعيف عندنا
المقدم صح خصيص كعقد بل للاجنبى السدس بقران مالك بوثور وقال ابو حنيفة تمام الثلث لو اوصى بهذا الثلث لكان الثلث فان اجاز الوارث صح لغيره
لها ولا يثبت الثانية على ما باقى في ثالث الشافعي ان اعتبر الوصية للوارث ولما سائر الوصية لكل واحد منهما وان ابطالها او بعضها سائر الوصية لغيره ابطال في حق الاجنبى
فكيفية الرد فان رد وصية الوارث سلم للاجنبى تمام الثلث لانهم خصوا الوارث بالاطال في حقه بعد عدم التمسك بالارث وان قالوا رد ما زاد على
الثلث من الوصيتين فثلثا فحينئذ احدهما ان ليس للاجنبى الا السدس بقران مالك فان الزيادة قد بطلت بالرد فكذا لو اوصى بثلث ماله لان الوارث
يزام الاجنبى في الاجازة الوصيتين فيكون لكل منهما الثلث فاذا ابطالوا نصفهما بالرد كان البطلان لرجعها اليها وما بقي منها بينهما كما لو تلفت لك غير الرد و
ارجعها عند اكثر من الثلث بقران مالك بوثور وقال ابو حنيفة لان القابل للرد في حق الاجنبى الزيادة على الثلث فحق الوارث الجميع فكان لا تصرف في نصيب الوارث
او لم يوصى الوارث فقلنا لاجنبى الثلث لكان الزيادة عليه من حيثها كما كان ذلك في جعل السدس لكل واحد منهما انصرح بهم بقران مالك والارث الوصية الوارث
كلها او رد نصف حصته الاجنبى فهو على ما قال كذا يجوز العكس ولو اوصى بالوارث نصف حصته ولا اجنبى الجميع جاز ولو اراد ان ينقص الوارث من
نصف حصته لم يملك ذلك عندنا سواء جاز الوارث او ردوا عليه ان ردوا جميع وصية الوارث نصف وصية الاجنبى فحق الاجنبى في كل واحد من الثلثين لم يملك ذلك لان
لم ان يجوز الثلث لهما فيشركا فيه ويكون لكل منهما نصفه ثم اذا جعلا الوارث من الثلث الاجنبى على ما كان له الاجازة للوارث وعلى الاثر فهو الثلث
كله للاجنبى لانها ينقص من حصة الوارث فاذا زالت المزاوجة وجب توفير الثلث عليه لا يرد على به مستلماً لو اوصى لحدود ثمنه بقدر نصيبه من
التركة وما دونه خرج عندنا ان كانت بقدر الثلث فادون وان زاد خارج في الزيادة الى اجازة ما في الوارث وكان للموصى له مشاركة ما في الوارث في التركة اما
لو حصر نصيبه في حصص على ما تقدم وقال الشافعي اذا اوصى بذلك فقد خرج من كونه مورثاً ما يوافق الوارث ما الموصى له فلا تفرق بين حصته الوصية
قبلها وما غيرها فلما جازها ولو اوصى لبعض الورثة باكثر من نصيبه قلنا قصد منعه من الارث بعد صحته الوصية ان كانت الزيادة بقدر الثلث فادون
والا بطلت الوصية في الزيادة وان لم يقصد منعه من الارث بعد صحته الوصية ان كانت الزيادة بقدر الثلث فادون
بينهم وخرج ذلك القدر من كونه مورثاً ما يوافق الوارث لثاني ان الباقي من الوصية لغير الوارث ان غرض من الوصية تخصيصه بثلث الزيادة لا لجميع الموصى
به ويخرج على هذا الاصل ما اذا اوصى لاجنبى بنصف ماله ولا يحد بنيه لثلاثين بن النصف جاز الوصيتين فلا يجزى النصف فاما الابن فبما يستحقه
وجهاً للشافعية لحد النصف الثاني الربع والسدس والباقي وهو نصف السدس للذي لم يوصى له لان الثلث مسلم للاجنبى لطلبه الى اجازة الوارث
والباقي بينهما الورثة لكل واحد منهما الثلث فاذا اوصى لحد النصف فخذ اقل ما يستحقه سدساً فاذا قلنا الباقي بعد الوصية لهما جميعاً فالسدس بينهما
لكل واحد منهما اربعة اقسام كل واحد منهما ان يدفع نصف السدس للاجنبى لطلبه النصف في يعود ما كان للموصى له النصف لا يبقى الا ثلثي وهذا هو الوجه
الاول وان قلنا ان السدس الباقي يخص الذي لم يوصى له فيعود باجازه الوصية للاجنبى نصف الابن للموصى له الربع وسدس لابن الاخر نصف سدر
وهذا هو الوجه الثاني في اجازة الابن الذي لم يوصى له الوصيتين معا ولم يجر الوصية وصية الاجنبى صح المسألة من ثلثي عشر للاجنبى الثلث اربعة اقسام
ويأخذها الغرض من نصيب الذي جاز فيجمع له حصة وللابن الوصية سبعة اقسام الوصية فاحداً لم يجر حصته الاجنبى وهذا ما سار الوجه الاول
والثاني قياس الثاني ان اجازة الابن للموصى له سبعة اقسام وبقية الابن الاخر سبعة اقسام ولو لم يجر الابن الذي لم يوصى له وصية الاجنبى فلو لموصى له حصة ثم على قياس
لابن الموصى له سبعة اقسام والاخر سبعة اقسام على قياس الثلث للموصى له حصة والاخر سبعة اقسام مستلماً لو اوصى لاجنبى بثلث ماله ولا يحد بنيه لثلاثين بن النصف جاز
الوصيتين وقصد العول في الوصايا فلا يجزى الثلث كما لا يحد الشافعية والثلاثان لابن الموصى له وليس له حصة للاجنبى في الثلث فان الوصية بالثلث لثلاثين
مستغنية عن الاجازة وفي الحال لما خرج به ويجعل عندنا القسمة على العول فيقسم على اربعة ولورثة الابن ثلث الاجنبى كماله ولا شيء لابن الموصى له بالو
ولو اوصى لاجنبى بثلث ماله لكل واحد من الورثة ثلث فرد المورثون بها في حق الاجنبى ولم وجه اخر ان يمس لها الا الثلث بالثبوت مستلماً لو اوصى له
في مرض موته على ابنها بربع الوقف عندنا وقال الشافعية ان ابطال الوصية للوارث فالوقف بطل وان اعتبرها موقوفة على الاجازة قال بعضهم ان احلها
ثلث ماله لم يكن للوارث ابطال الوقف شيء منها لان تصرف المريض في ثلث ماله نافذ فاذا تمكن من قطع حق الوارث عن الثلث بالكلية فلا شيء من وقفه
عليه وتعلق حق الغير بكان الوارث وان زاد على الثلث لم يطل الوقف فكذا الثلث فاما الزيادة فليس للمريض تقويب ملكها على الوارث والوارث الرد والابا

في كل واحد من
الوصيتين
فان كانا
مستقلين
فان كانا
مستقلين

فانما جازة وقف من قبله ان جازة الوارث ابدا وعطية منه وان جعلناهما تنفيذ الزم الوقف مال بينهما لانه قد وقف في الكل لان الوصية
 ماثلثة حق الوارث كما بالزيادة في حق غيره عندهم ولهذا فانه لو وصي واحد الوارثين بشئ قليل كان ملاخر الرودان لجاز لان الحكم في الكل على الخلاف
 كيفية الاجازة واجاب بعضهم عن هذا باننا جازنا الاحد الوارثين باطال الوصية على الثاني لانه بالوصية فضله عليه ونقص حق الذي لم يوصر من
 عطية الله ثم وهما لا تقضي والنفير على جواز الوصية للوارث في الجملة فليقتصر في الثالث السقوط في النقل الشهور عن ابن الحارث وعليه يخرج
 الصورة المذكورة من بعد قال الجوزي المسئلة مصورة فيما اذا جاز الوقف الوقف مرض مونه ما اذا كان الابن طفلا فقبله فان جاز الوارث الاجازة
 لكنه لاحاله الى هذا الفرض لان وان كان بالغا وقبل بنفسه لم يتبع عليه الراد بعد الموت اذا الاجازة المعبره في الواقع بعد الموت مسئلة لو كان له
 ابن ينفذ فوق وقف ثلثه وارثا له والثلث على الميت فان خرجت الدار من الثلث يمكن لها الراد لانه لم يفضل ولم يبرر عطية الله تعالى ان راد على الثلث
 فلما راد الوقف الزيادة ولو وقفها عليها نصفين ولحقها الثلث مع عدا ايضه ولم يكن لها الراد وقال الشافعيان رضي الله عنهما في كل الوقف الاظهار في
 ابن الحارث ان لرد الوقف ربع الدار لا يرد وقف عليه النصف كان تحته ان يقف على الثلث الربع فاذا زاد كان لابن رده ثم لا يصير شئ من وقفه عليه
 فان الاب لم يقف عليه الا النصف بل يكون الربع المردود بينهما اثلاثا ملكا ويقسم من اثنى عشر لاجازة الى عدله ثلث ربع تسعة منها وقف عليها وثلث ملك
 وكلاهما ثلث ولا بعضهم ليس لابن ابطال الوقف الا في سدس الدار لانما يحتاج الى اجازة في الوصية وحده فمحص في ثلث الدار راد وقف عليه نصف
 فلم يستحل من حصه وهو السدس ما الثلث الاخر فهو حقها ولا مغلطه على اطلاق الوقف فيه نعم يخبر ان شاء اجازة يكون كله وقفا عليها وارثا
 ردت الوقف نصف سدس الدار ورجح فيكون القسم على ما سبق بالنسبة في وقفها او ملكها كالنسبة بين وقفه وملكه مسئلة لو وقف الدار على ابنه ورجح
 نصفين ولا وارث له غيرهما فان اجازة او خرجت من الثلث مع الوقف الاصح وقد اختلف في كان الباقي لملكا وقال ابن الحارث من الشافعيين نقص عن حق الاب ثلثة
 اثمان الدار وهي ثلثة اسباع حقه لا سبع ثلثان الدار له ولم يقف عليه الا ربعا لما هو في رتبة اسباع حقه ردة الوقف حقه من الدار وهو الثلث الى ربع ثلثا
 يكون الوقف عليها من نصيبها كالوقف عليه من نصيبه ويكون الباقي بينهما اثلاثا ملكا تكون النصبة من نصيبه وحسب اننا نقدر له عدل ثلث سبع يكون اربع
 اسباع الدار كلها وهي ثلثان وثلثون وقفا ثمانية وعشرين منها وقف على ابنه وارثا على الرتبة والباقي وهو رتبة وعشرون ملكا بينهما السدس وعشرون ثلثا
 وثلثة الرتبة وقال بعضهم ليس له رد الوقف الا في ثلثة حقه وهو ثلث ثلثان الدار ولما اثنى على الرتبة ولو وقف ثلث الدار على ابنه وثلثها على ابنته ولا وارث
 له سواء اخطى قول ابن الحارث ان نقص من نصيبه من ثلث الدار لانه يصدق ثلثها ولم يقف عليه الا الثلث فذلك نصف نصيبه ردة الوقف نصيبها وهو سدس الدار
 والباقي يكون بينهما اثلاثا ملكا ويقع القسم من سبعة لاجازة الى عدل ثلث نصف يكون نصف الدار وقفا وسدسها ملكا اثلاثا على القول بالاخر لو وقف الا في
 ثلثة نصيبه هو الثلث على الخيارات السدس مسئلة لو اسقط الرضخ من ردة رديا الجليل او وصي بقضاء ابنه الذي عليه الاجرة اسقط المرأة صداقتها
 عن زوجها او عفي عن جناحه موجبها المال مع ذلك كله من الثلث كان كالوصية للوارث فيقع عندنا من الثلث من غير اجازة خلافا للعلماء وان عفي عن القصاص
 وقتل الواجب القصاص عينا سقط الى غيره بدل وان قلنا الواجب القصاص والدين كما هو مذموم بعض العلماء سقط القصاص وجعل الجليل ولو عفي عن حد القتل
 سقط مطلقا ولو وصي بغيره وارثه من الوقف وكذلك ان نصيبه له وبه قال الشافعي ابو حنيفة واحمد وقال ابو يوسف انه وصية للوارث لان الوارث ينفق
 بهذه الوصية وليست في نصيبها وليس بها لان الوصية انما وقف الاجنبي فيقع كالواوصي لاجنبي عاذا الا لسان ان وارثا لو وصي لولد وارثه مع وقال القائل
 ان قصد ذلك نفع الوارث من غير ما ينفق من الله تعالى مسئلة لو وصي بثلث لوارث واجنبي قال ان رد ثلث وصية الوارث فالثلث كله للاجنبي لم يصح
 رد من لانها لم رد على الثلث الوصية للوارث عندنا صحيح فمن منع الوصية للوارث جوز له ان ينفق الثلث كله للاجنبي عملا بالوصية ولو قال وصيت لفلان
 بثلث فان مات قبل ان ينفق لفلان صح وانما وصيت بثلث لفلان فان قبل فلان الغائب فله صح فان قدم الغائب قبل موت الوصية لم يطل وصية الوارث ولا رده
 عاد الى الاجنبي ولم يطل بطلان الوصية اليه لم ينفق بثلث لفلان فلو مات الوصي قبل قدم الغائب اخطا الوصية للغائب سواء قدم الغائب بعد ذلك
 او لم يقدم فانه يصح ويجعل الغائب ان قدم بعد موت الوصي كانت الوصية له لان جعلها بشرط فدمه وفادته ذلك مسئلة لو وصي لوارثا بثلثا
 بعض الوارث الوصية دون بعض فذلك نصيب المجهزون من لم يجز اذا كانت اكثر من الثلث عندنا مطلقا وهذا لعامة قال الواجب بعضهم بعض الوصية
 واجازة بعضهم جميعا او ردها فمطل ما ضلوا من ذلك فلو خلف ثلث ثلثين ردة بعد الايلاك غير موصى به لاحد او ردها في مرض موته صح ثلث الثلث عندنا
 من غير اجازة وعندنا لا بد من الاجازة فان اجازة الاخوان له فالعبد له وان اجازة لاحد او ردها فله ثلثا ولو اجازة له نصف العبد له نصفه عندهم ولها
 النصف في الواجب لاحدهما له نصف خذ من ذلك النصف كل الثلث نصيب السدس نصيب المجهزون ولو اجازة له نصف نصيبها فله الثلثان ثلث الميراث
 وثلث لاجازة واخرى ولو اجازة لاحدهما له نصف نصيبه والاخر ثلثا راج نصيبه كل الثلث راج العبد ولو وصي بالعبد لاثنتين منهما فثلثا لاثنتين بينهما وارث
 عليها الوارثين لهما بعض حصتها ان شاء من شاء او يردها على احد الوارثين او يردها لهما نصيبها الا يجز لاحد ما جميع وصية الاخرى بها
 كل ذلك جاز لان الحق له فكيفما اراد فله في الميراث في السائل للفظ فيه مباحث الا في ما يتعلق بالوصية للوارث مسئلة لو
 تدفقت البنت ثلث الوصية للوارث لان نصيبه للفظا عبدا والعبد ذكورة والانثى ذكورة قال ابو حنيفة لعل فله ثلثا بولدين وقع عليها بالتوبة
 ولا يفضل الذكورة لانها كالوصية شيئا الرجل والمرأة وانما النقص في التورث بالعقود ولو فضل احد الوارثين لغيره فله ثلثا للاثنتين والذكورة لو خرج من بيت
 فكل من كان له السدس كالمعدم هكذا لو كان ثلثا راج واحد منها بطلت الوصية ولم يكن لورثته شئ وكان كالميراث لو فارق لغيره من الميراث فله الثلثان لانه
 يقط النصف يكون للوارث يصرف النصف يكون للوارث يصرف النصف الى الحي خذوا الامساك فخذوا من ثلث الوارث لو قال ان كان حملها غلاما فاعطوه
 عشرون كان جارية فاعطوه خمسة وانقص من احد الطرفين فولدت غلاما من فالاربعة للاثنتين لان التوكيد في الوارث لو قال ان كان حملها غلاما فاعطوه
 وهو لغيره من الثلثا فله الثلثان لانه يكون المشرقة بينهما لان الشافعي قال باب الطلاق لو قال ان كان حملك كراوات طالق فله ان كان في طالق فله الثلثان

يا ابا عبد الله
 الميراث
 ميراث العتق

يا ابا عبد الله
 ميراث العتق

فَمَا تَعْلَمُ بِالْوَحْيِ وَالْإِلْفَاظِ

[illegible]

في الوصية

الفصل الثاني

في استحياء أبي جحيد الثالث

الاجابة

المشايخ

کتابت الوصیت

معاون

فیما لواء صیالحج والعتق

المجلد

1

مکتبہ اسلامیہ

پیشانی

فَالْوَصِيْرُ الْمُبْتَدِ

خلاصہ

وَبَيَانَ حُكْمِ الرُّصَايَا الْمَفْقُورَةِ

و یعی من ثلاثه

المقدمة

تقع القسمة فاذا بطلت ارباعا كانت تسعة عشر ويقول لولم يكن الاوصية عشر فكان لربهم من خمس قيم الباقي على ثلثة الوصية الاخرى يخرج من القسمة حد ثلثة
وذلك نصيب كل واحد ولو كانت ثلثة فرب واحد وثلثة على خمسة ارباع ثلثة منها تصنع القسمة فاذا بطلت ارباعا كانت تسعة عشر مستعملين
كان لربان وارواح بمثل نصيب احدهما ولم يمت بمثل نصيب الثاني فان اجاز الوصيتين قسم المال بينهما ارباعا وان رد الوصيتين تبطل الوصية الثانية ويجوز
عندئذ قصد الموصي للثبوت عديم الاجازة دون الترتيب وان رد الوصيتين الى الثلثة كان الثلث بينهما بالسوية ولو اجازوا احدهما ورد الاخرى
فان قصد الموصي ان يخذل احدهما سدد من المال استحقاقا واخذ الذي جبرله مع ذلك نصف سدد من ارضه ارباعا من اجاز الوصية بالاجازة ولو
وجاز الاخرى بالورثه ما وقع من اربعة وعشرين سنه ولا اقل من اربعة ولكل ابن سبعة وعشرين من الماشية ان الذي اجاز له بنهم سدد الى الملائين و
يقسمون ثلثة اوالذي رد اوصية باخذ السدد من نصيب من ثمانية عشر ولو اجاز احد الولدين لاحدهما دون الاخر رد الثاني الوصيتين فيخذه الاول وهو
الشافعية المسئلة من اربعة وعشرين من الماشية الذي جبرله يستحق اربعة بغير اجازة ومع الاجازة ستة فاخذ اربعة وسههما من اجاز لم يحصل
له حصة وللجس سبعة والمراد ثمانية على قول بعض الشافعية الفريضة من ثمانية عشر للموصي لها ستة باصل الوصية لكل واحد ثلثة يبقى لكل ابن ستة وعشرين
الجس بما في ثلثة ارباع سهم الى من اجاز له لانها الواجزة لها كان لكل واحد منهم اربعة ونصف فاذا اجاز احدهما اعطاه نصف ما بقى هو سهم الا بغير
لاربعة ارباعا والجس خمسة وربع ولا يفرس ستة للموصي الاخر ثلثة هسست لوارثه بمثل نصيب من لا نصيب له بطلت الوصية مثل ان يوصي بمثل
نصيب ابنه وهو غيبا رث لكونه كافرا او ثلثة اورد فيقا اوصي بمثل نصيب اخيه وهو محجوب عن ميراثه فلا شيء للموصي لانه لا نصيب له ان اوصى لثلاثة ابناء
لواصى لواحد بثلث ماله والاخر بربعه والاخر بمثل حصته احدهم فهو حصته باخر ثلثة على اقل المراتب لانه المتيقن ولو اوصى لرجل بعشرة
بستة واخر اربعة ولاخر بمثل حصته احدهم فله اربعة لثلاثة متيقن ولو قال فلان شريككم فله خمس الكل واحدهم ولو اوصى لثلاثة ابناء
لاخر بعبد فلان شريككم فله اربعة لثلاثة متيقن ولو قال فلان شريككم فله خمس الكل واحدهم ولو اوصى لثلاثة ابناء
بمخلاف الاولين فانهم كانوا مشتركين ويجوز ان يكون له الربع في جميع مسلمات لو خلف ثلثة بنين وارواح ثلثة بمثل انصباهم فالمال بينهم على ستة
مع اجازة جميع الورثة ولو ردوا فبقوا لثلاثة لوصيهم بالثلثة ثلثة والباقي بين البنين على ثلثة ولو اجازوا الواحد وتوردوا على اثنين فلهما وبعدها الثلثة
اللز ان كانا في حالة الرد عليهم وفي المجاز له وجهان احدهما السدد الذي كان له في حالة الاجازة وهو قول ابو يوسف يخرج من الماشية فاخذ السدد
والثلاثة من مخرجها وهو ثمانية عشر يبقى اربعة عشر بين البنين بقرب عدهم في ثمانية عشر يكون اربعة وعشرين للجار السدد ستة ولكل واحد من صاحب
ستة ولكل ابن اربعة عشر الثاني ان قسم الماشية الى الثلثة ونقسم الباقي بعد الثلثة عليهم وهم اربعة بنين عليهم بقرب اربعة في ثلثة يكون ثلثة فان اجاز
الورثة بعد ذلك للاخرين اتوا لكل واحد منهم تمام المال فيصير المال بينهم اسداسا على الاول وعلى الاخر فيقسمون ما حصل لهم وهو واحد وعشرون من ستة ارباع
ما حصل لهم وهو ثمانية وربعون بينهم على حصة ولا يصح بقرب خمسة في ستة وثلثين يكون مائة وثلاثين فيصير لوارث واحد البنين لهم ورد الاخران
عليهم فليخمس السدد وهو ثلثة من ثمانية والذين لم يجزوا اربعة اشباع وهي ثمانية تبقى سبعة بين الموصي ثم على ثلثة نصيبها في ثمانية عشر يكون اربعة وعشرين
ولو اجاز واحد لثلاثة ما في يد من الفضل وهو ثلثة سهم من ثمانية عشر فانه في ثلثة نصيب اربعة وعشرين **الباب السادس**
في الوصية بالضعف الجوز والنصيب مسلمات لوارثه بضعف ابنه فلو وصي له مثله وبه قال الشافعي على التقاريف في اللغة قال الله تعالى
لان ذلك ضعف الجورة وضعف الممان قالتم فاولئك هم جزء الضعف قالتم وما اتيتم من ثروة تريدون وجعل الله فاولئك هم المضعفون وقال ابو
القاسم بن سلام الضعف المثل قال الله ثم نضعفها العذاب ضعفين اي مثلين وقالتم فانت كلها ضعفين اي مثلين واذا كان الضعف مثلا
فالواحد مثل ثلثي ابن الانباري عز شام بن معاوية النخعي ان العرب يتكلم بالضعف مثل نقول ان اعطيناه دها فذلك مثله اي ضعفه وقال ابو عبد الله
الشيء ضعف الشيء مثله وضعفه مثله وثلثة اضعاف اربعة مثاله هسست لوارثه بضعف ابنه فلو مثله وان وصي بثلثة اضعاف فله اربعة
امثال وعلى هذا كل واحد اضعافا رديا وبه قال الشافعي ما تقدم من قول ابو عبد الله وقال ابو ثور وضعفه اربعة امثاله وثلثة اضعاف ستة امثاله لا نقدر ان
ضعف الشيء مثله ثلثي مثله مفرد كسابر الاشياء اضعاف بعضها ضعفا مثله لقوله ثم فانت كلها ضعفين قال عمر بن الخطاب في كل عام مرتين وقال عطاء بن
وسيلة مثله غير هاستنن ولا خلاف بين المفسرين ان قوله ثم بضعف اضعافا رديا بضعف اربعة امثاله بضعف اربعة امثاله بضعف اربعة امثاله بضعف اربعة امثاله
ان يجمل اجرها على العمل الصالح مرتين وعذابها على الفاحشة ثلث مراتب المشي والضعف عبارة عن الشيء مثله فلو اوصى بضعف نصيب بثلثة اوارث
سواء في صيته بالثلثين فلو قال ضعف نصيب حد الاولادى واحد وثلاث اعطى مثل نصيب قلم نصيبا فان كانوا ثلثة منير لث المال على خمسة لكل
ابن سهم وللووصي سهمان ولو اوصى لزيد بمائة ولم يمت بضعفها فهو حصته بما بين وضعف الشيء بقرب ثلثة الشيء مثله على ما تقدم فلو اوصى بضعف
نصيب بثلثة واحد فالوصية ثلثة ارباع المال فلو اوصى بضعف نصيب حد بغير الثلثة قسم المال على ستة لكل واحد سهم وللووصي ثلثة وعندنا في حقيقته
اذا اوصى بضعف الشيء اعطى مثله اربع مراتب وهو منسوب الى مالك والاول الجود لان المراد من الضعفين اربعة ضعف مرة بعد مرة ولا اللفظ بمثل الفعل
على لانه المتيقن ولو قال ضعف ضعف ثلثة امثاله هسست لارثه اربعة امثاله اربعة امثاله اربعة امثاله اربعة امثاله اربعة امثاله اربعة امثاله
ويقول بغيرهم بما قبل ما يقول لوقوع هذه اللفاظ على ذلك قال الشافعي لو قال اعطوه جزء او شيئا او سهما او كثيرا فذلك قد بينا فيما تقدم ما يجمل عليه
ابو حنيفة واما الشافعي في الجوز والنصيب الخط والقسط وقال ابو حنيفة اعطوه كثير او ضلما يقبل التفسير اقل ما يقول في لفظ السهم غيره واما ان
اظهرهم ان المووصي اقل الاير من نصيب قل الورثة نصيبا وسدد ماله والثانية اكثر الامر من السدد من نصيب قلم اذا عرفت هذا فلو
الورثة مائة من المال جمع اليهم وان قل فان ادعى المووصي ان الورثة اكثر من ذلك قدم قول الورثة مع العين على ان لا يعلم ان المووصي زاد الزيادة وفلا
بعض الشافعية لا يجلف على ذلك بل على ان لا يعلم استحقاق الزيادة وسلم ان الورثة جميعهم وما جرى مجرى مثل هذا النزاع بين القلم وبين الورثة يجلف الورثة

نصفنا

الاجازة

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

مستعملين

في بيان حكم الوصية بما كثر من الثلث

على نفي الموروث من حق بات الاثر اخبار الوصية انشاء ولا جبر في حق الوصي قد يجزى الوارث بما اراد ما قبل الاثنا اوبعد فاحتمل اطلاع الوارث فانهم الصوة
 مسئلة لو قال اعطوه ثلث مالي الاشياء قبل الوارث فمفسر الوصي وتزيلة على اقل ما يقول محل الاستثناء على ما كثر لا يمتنع وقال بعض
 الشافعية هذه وصية بنصف الثلث ليكون المستثنى دون النصف في الوارث ان يعطيه السدر برزب ما شاء قال كذا الوارث اعطوه ثلث مالي
 الاطلا ولا قال الوارث اعطوه الثلث لاكثر لاجاز ان يعطيه الوارث اقل من النصف المشهور وما تقدم مسئلة لو قال اعطوه من احدى عشر على
 ثمانية لا يمتنع ولو اراد الحساب اعطى حصة وحسين الحاصل من جمع واحد على عشرة على قول العدة ولو قال اعطوه واحد على عشرة وستة في حصة
 اعطى ما يقضي الضرب لو قال اعطوه اكثر من مال الوصية بما يزيد على النصف لو قال اعطوه اكثر من مال نصفه فوجبة بما يزيد على ثلثه رابع ماله
 ولو قال اكثر من مال ثلثه فهو وصية بالجميع ولو قال اعطوه معظم الالف وعامة فوجبة بما يزيد على النصف لو اعطوه درهم او ما ينبر على اقل الجمع وهو ثلثه
 ويعطى من غالب نقد البلد فان لم يكن غالب تجزى الوارث ولو قال كذا رهما وكذا في الاثر ولو قال اعطوه ما تروها والفا ودورها ما يتبعين
 المائة والالف درهم مسئلة ان اوصى بجزء من مال معين وله ورثة نسب جزء الوصية لما بقي من المال الذي يخرج الوصية وتزيلة
 نسبة على مسئلة الورثة فانما يبلغ حصة من المستثنى وان كان فيه كسرة يفي بخروج الكسرة فابطلت حصة القسمة منه فلو وصى بثلث ماله وخلف ابنين
 وبنتين فمسئلة الوصية من ثلثه ومسئلة الورثة من ستة وسبعة جزء الوصية وهو واحد على ما بقي من مخرجها وهو الثلث مثل النصف كان الباقي
 بعد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصف الباقي ومسئلة الورثة وهي من ستة مثل نصفها نصير نصير ويصير الوصي له الثلث لا يفي بغيره
 على الورث ثم لا طريق لخرن تنظر الباقي مسئلة الورثة فان تبانينا ضرب مسئلة الورثة في مخرج الوصية وان توافقنا ضرب حق مسئلة الورثة
 في مخرج الوصية ياخذ مضر وباقيها نصير في مخرج الوصية ومن شيء من مسئلة الورثة اخذ مضر وباقيها بقي من مخرج الوصية بعد اخراج جزء الوصية
 ان كان الباقي مع مسئلة الورثة متباينين وان توافقنا ففي الباقي فلو خلف ثلثة بنين وادى بثلث ماله فمسئلة الورثة من ثلثه ومخرج الوصية
 ثلثه والباقي بعد ازالة الوصية ثلثان ثلثها نصير بثلث مخرج الوصية تبلغ تسعة اقسام للوصي له سهم في اخذ مضر وباقي الثلثة نصير وبقي مخرج الوصية
 وكان لكل ابن سهم من نصير الورثة باخذ مضر وباقي الباقي من مخرج الوصية بعد اخراج جزء الوصية وهو اثنان وعلى الاول نقول جزء الوصية نصف
 الباقي من مخرجها فخر على فرضه الورثة نصفها يكون اربعة ونصف تبسطها انصافا تبلغ تسعة فلو خلف ابوين وحسن بنان وادى بثلث ماله نصير
 ثلثين والوصية تسع من خمسة نصير في الباقي بعد اخراج جزء الوصية وهو اربعة في ثلثين وكان لكل واحد من الابوين من النصير خمسة فاخذ مضر
 في نصفه وهو يكون عشرة على الاول جزء المخرج مثل ربع الباقي فخر على الثلثين وبها هو سبعة ونصف تبسطها انصافا فيكون خمسة وسبعين ولو خلف
 ابوين وادى بثلث ماله لرجل بمسئلة اخر النصير من ثلثه ومخرج الجزئين اربعين ومخرج خسما ثمانية وثمنا خسة حتى سبعة وعشرون تقسم على ثلثه ولو خلف
 ثلثة بنين وادى بثلث ماله لرجل بن نصف سدس اخر النصير من ثلثه ومخرج الوصيتين اثنا عشر ومخرج الجزئين اربعة والنصير ثلثي ثمانية ثلثها على
 الثاني لا يوافق نصير ثلثه في ثلثي ثمانية ثلثها على الاول نقول ما خرج منها تقسم وعلى الاول نقول ما خرج من الوصيتين نصفها
 من مخرجها فخر على مسئلة الورثة نصفها يبلغ اربعة ونصف تبسطها انصافا تكون تسعة نصير بثلث الوصيتين وبقي نصيرهما من النصير
 ثلثه لا تقسم على اربعة ولا في نصير اربعة في تسعة تبلغ ستة وثلثين ولو كان البنون ستة والوصيان اربعة على الثاني الباقي وهو ثمانية لا يصح على ستة
 ولكن يتوافقان بالنصف فنصير نصف الستة اثني عشر تبلغ ستة وثلثين والطريق الاول كما سبق مسئلة لو اوصى باكثر من الثلث فان اجاز الوارث
 نفذت فان ردت وان كانا الوصية لخص واحد مع الثلث فان كانت لهما عيشة كون فيلما يجوز كالنصف ويجزى كالنصف الرابع فالاختار اجازة الوارث
 ورواه فان اجاز الوارث الجرح ان ردوا من النقص على الاجزء اذ اذالت العامة على الجميع والوجه عندنا انه لو وضع على الشريك عدم التقديم فخره السبق في اللفظ
 فكذلك لو اوصى لواحد بمسئلة والاخر بمسئلة فان اجاز الوارث دفع الكل لاهلها من ماله في ورثته الباقي بين الورثة على ما تقدم وان لم يوافق اذ على الثلث قسم
 الثلث بينهم على نسبة انصافاتهم بقدر اجازة انقص كل الشريك عدم التقديم الى التقديم لفظا ولا فرق بين ان يزيد احد الجزئين وحده على الثلث كما
 والثلث ولا يزيد واحد منهما كالثلث والرابع وبه قال الشافعي قال ابو حنيفة ان لم يفرز على الثلث بينهم هكذا على التفاوت وان كان فيها ما يزيد
 وحده على الثلث فلا تقبلة الزيادة في القسمة عند الرد حتى لو اوصى لواحد بالنصف والاخر بالنصف لرد الورثة قسم الثلث بينهما ما بالوصية ولو جرح
 لا يرد الوصي يجرى من مختلفين لشخصين فان اردت القسمة الى الثلث رد في قسمة الجزئين لا يزيد احد منهما على الثلث فلو خلف ابوين وابنتين وادى بثلث
 بنصف ماله والاخر بالثلث واجاز الوصيتين فرضه الورثة من ستة وكذا يخرج الوصيتين الباقي بعد اخراج الوصيتين واحد على الاول جزء الوصية
 خمسة امثال الباقي فخر بها فخر على فرضه خمسة امثالها تبلغ ستة وثلثين وعلى الثاني نصير الستة في مسئلة الورثة نصير ستة وثلثين ولورد والوصية
 الى الثلث فتمت ان الثلث بينهما على خمسة لان نصيرها ما بقدر اجازة خمسة من ستة وله طريقان احدهما ان تنظر الى ما زاد من جملة الوصايا على الثلث فينقص
 بثلث النسبة عن نصيب كل واحد من الموصي لهم ونسبة ما زاد في هذه الصورة ثلثة اقسام لان مجموع الوصية بمسئلة من ستة لكن مخرج الوصية لا خمس له
 ونصيب كل واحد منها الاصل فنصير مخرج المخرج ستة يكون ثلثين منها خمسة عشر الوصي له بالنصف فخره الوصي له الثلث بقص من كل واحد من النصيبين
 ثلث اقسامه يبقى لاول ستة والثاني اربعة حتى عشرة فلو تلو هذه الانصافا توافقوا بالنصف فخرها الى انصافا وتقيم من خمسة عشر اذ انما تقسم الثلث بينها
 اقسام فالسنة التي هي مخرج الوصيتين لا يتقسم ثلثها انما ساقط بل بالثلثه خمس فنصير مخرج الثلث مخرج الخمس يكون خمسة عشر دفع ثلثها اليها ثلثة
 الى الوصي له بالنصف اشبه الى الاخر يبقى عشرة لورثة لا تقسم على ستة لكن يتوافقان بالنصف فنصير نصف الستة فخرها نصير الوصيان وهو خمسة
 عشر يكون خمسة واربعين مسئلة لو اوصى بالمال اربعة فان اجاز الوارث قسم المال بين ارباب الوصايا وان ردت واثم الثلث بينهم على نسبة انصافاتهم
 بقدر اجازة على تقدير اذالة الشريك ولو اذلت الوصايا اهل المال كالواصي لواحد بجميع ماله والاخر بثلث ماله فخذ الشريك وعدم التقديم عالت المسئلة

فقيه الإسلام العلامة الشيخ

اسلام آباد

[illegible]

على احسنه وعلى الوجه
الثالث يكون السد من
الاجانة وفي الرقيق
الثالث بين الوصيين

۲۰۲۱ ماسا مېرغون

الموسم

[illegible]

عن الوصية وقام الموصل بالرقبة مقام الوارث فيما ذكرنا من قول الشافعي ابو ثور واحد صاحب الراي لو ائتمت الدار والموصي بها فاما ما بالوارث بالنهاصل
يعود حق الموصل في وجهان للشافعية والوجه الاول لو ائتمت الدار فاما بالنهاصل فغير وجهان الوجه عندنا في ذلك مستعمل في الوارث بمقتضى
العبد وما كان الموصل له اثبات يد عليه فيمكن من استيفاء منافع من يد تحت الوصية المنافع العائدة من الخدم والاحطاب والاختصاص بالاصطيار و
اجرة الصنعة والخدم من لايها بدل منافع كذا تدخل الاكساب بالانكسار كالموكل بالخطبة وهو احد وجوه الشافعية في قوله تحت هوم الاكساب والثانية
المنع لايها لانقص الوصية لثبوتها وليس يجب لان العام لا يقصد جوازها بالفضل بالقوة مستعمل في الوارث لم ينفع منه فانت بولد من زوج او زنا
فهو مملوك اجماعا حكمه حكم امه ولين يكون الولد اقرب من يكون رقبته لورثة الموصل كانه لا ينافي لها والمنفعة للموصي له كانه لا يخرج من الام فخرى بحالها
وجوه والثافعية وقوا الشيخرة والثاني ان رقبته لورثة الموصل لا تستحق من منفعة الام لا بعدد الى الولد كذا في الاجارة والثالث ان رقبته للموصي له لا يورث
الام ومناضها لانهم سمي قتل الرجل كسب له فان قتل هذا الولد حجب رقبته فان قلنا ان الولد للموصي له كانت القيمة لولد فلما ان حكمه حكم الام فوجهان
احدهما ان يكون للورثة والثاني ان يشرى بها امه فيكون ذلك الولد يكون رقبته لورثة الموصل ولو علمتها والحق لثبوتها وجوبه فانت بولد فلا حد له
شبهه بغيره لانه ولو يكون للموصي له لان منفعتها الى الولد لا حق به وبذلك التسليم نولد شبهه وقال بعض الشافعية ان المورث للموصي له لا يورث له لان منفعة
البضع لا يجوز للوصية بها فاما لا يستحق بالوصية وانما في ذلك كان ناعيا للورثة ليس للموصي له بمنفعها وطورها كما لا يجوز للمساجر وطه المساجر فان
وطها مع علم الفهم حد كما يحل للمساجر وهو احد قول الشافعي والثاني لا حد عليه للثبوت في حق الشفع ولا هم عليه لان المولى ولو ائتمت الدار بالوطور لم يصر
ولدى وقال الشيخرة نصير لم ولد يكون الولد رقبته وهو ظاهر قول الشافعية والثاني ان يكون رقبته على المورث من جيلنا الولد المملوك كالكسب فلا قيمة عليه
والا فليد القيمة هي ملك الرقبة ام يشرى بها بعد يكون رقبته ملك الرقبة ومنفعة للموصي له وجهان وليس لوارث الموصل له وطها لان منفعتها ملك لغيره فلا
يجوز ان يستوفى فان لم يشرى بها فلا بد من ثقل الرقبة وعليه المولى له والولد هو عليه قيمته ان قلنا انها للموصي له او يشرى بها بعد كغيره من جيلنا المولى له
شيء فيكون لا يورثها لانه لا يورثها لغيره ملكه وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا نصير ام ولد لا نغيرها لك لا يستلزمها مستعمل في الوارث
بمنفعة العبد اندرج تحت استحقاق الخدم وما يورث الاكساب لاجارة وادارة ولو اوصى بمنفعة الدار فادارة سكاها واجارة عايرتها ولو اوصى
العبد مسكنه الدار لم ينفذ استحقاق جميع المنافع فانه لو اوصى عبد المولى له ملك تكليفه البشا والفراس واذا اسماجر والملك له ان يعمل بها منتهى الخدم
والنصارى كل طير فيها الرقاب الوارث الوصي بالكلية في استحقاق الكسب والركوب في استخدام ولو اوصى بواحد منها لم ينفذ استحقاق الغله والكسب كان
الغلة طابرة عينية والمنفعة تعلق في مقابلة العين بحيث تقسم الاموال على اعيان ومنافع ولو اوصى له بالمنفعة لا يستحق طلب الكسب مستعمل في الوارث
له بمنفعة لا يورثها وكذا ليس لوارث الرقبة في وجهها لان مالك المنفعة لم يملك قبتها فلم يملك منافع وطها بالكلية فله ان يملك لغيره بالمنفعة بغير وجهها
لانها ربا بقصد بالولادة ونقص قيمتها بالجلد وبما شئت الطلاق ان تغفل على تزويجها بجاز ولو طلبت الجارية بذلك بعض العاترة وجب تزويجها لان منفعتها
وحقتها وذلك مقدم عليها لانها لو طلبت من سيدها الذي يملك قبتها ونفعها اجبر عليه بغير وجهها على حقها وفيها في التزويج ولو تغفلت عاترها لم يملك قبتها
ومنع الشافعي من طر الجارية للموصي بمنفعتها الوارث ان كانت ممن تجل ثا فيمن خوف لاله الله المطلق والنقص الضعف بالولادة ولجل لان الملك غير تام من
كانت ممن لا يجزى فوجهان مستعمل في الوارث لم ينفذ العبد والام والادارة فالاقرب ان للموصي له لا ينفذ بالسفر للموصي بمنفعتها لان لو منع من السفرها
انقصت نفعها وتقص عليه الاستنفاع وهو ظاهر وجه الشافعية في ما قال صاحب الراي لان يكون اهله في غير البلد فيجوز له اهله والثاني لان له ذلك به
قال ابو ثور كما لا يجوز تزويج الاثارة لياسر بالادارة لانه لا يملك الفحل من منفعة الزوجة الا بالامه للتبذير لذلك يستقل السيد بالسفر بها وما كان الرقبة هناك
مستعمل في الوارث على العبد للموصي بمنفعته ان قلنا ان وجبت القصاص كان لنا للرقبة الاقتصار فاذا انقص سقط حق الموصل له بالمنفعة كوامان وليس
للموصي له منع الوارث من الاتصا صرح فان صالح الوارث الجاني على الدية لم يملك الموصل له شيء منها وان اوجب ما لا يقل القيمة المأخوذة خلاف بين العامة قال ابو
ان يشرى بها بعد يقوم مقامه يكون رقبته للوارث ومنفعة للموصي له لان القيمة بدل الرقبة ومنافعها يقوم مقامها وهو قول بعض الشافعية والثاني ان القيمة
لوارث بحق ملك الرقبة ولا شيء للموصي له بالمنفعة كالا حق المساجر في بدل المساجر ولا تزويج الاثارة في بدلها ولا ان الوصية بقلعت العين لا بالبدل والعين قد
تلف فمالها بعض الشافعية في الثالث انها توزع على الرقبة وسلوة المنفعة وعلى المنفعة وحدها وذلك بان تقوم الرقبة بمناضها ثم تقوم بدل منفعة لا بد
وان يكون لها قيمة لما في عتقها من الثواب جلب الولد وجره فقد انفقنا من قيمة المنفعة فما هو حصته الرقبة من القيمة فهو للوارث وهو حصته المنفعة فهو
للمأخذ هذا الوجه والوجه الاول احد فترقا في ان القيمة تصرف في عتقها او تقسم بحالها والاربع انها للموصي له لانه لا ينفذ من قيمة المنفعة فوجهان
على هذا الخلاف ما ائتمت الوارثا والموصي له فلا شيء على من يورث القيمة لانه لو كان الغائل اجنبيا والاربع عندى الاول ولو قطع بعض طرفه فالأقرب
ان يشرى به بعدا وبعض يكون رقبته للوارث ومنفعة للموصي له وللشافعية الخلاف السابق بعضهم قطع منها يكون الاوثر للوارث وتقتوا على ترجيح كل
العبد يقي من عتقها ومقادير المنفعة لا تضبط وتختلف بالبرص والكبر فكان حق الموصل بان يجالده مستعمل في الوارث لو جاز هذا العبد للموصي بغير منتهى
القصاص من نفسه فقد ضاع حق مالك الموصل له وجهان وان وجب الجاني العتق بغير قبض فان هذا اجماعا لا يوجب من متنا من قبله في المناض ويطلب جهات
فان كان جنة من الارش مع البعض كان البعض مع منفعة للشارع يبقى البعض الاخر رقبته للوارث ومنفعة للموصي له ولو لم يكن الا سبع الحجج زاد الله على ذلك
لحق الخلاف السابق فخال بعضهم يقيم بينهما على نيت حقهما ولو ائتمت الدار معا استمر الحقان وكذا لو فله مالك الرقبة فان فله الموصل له فوجهان في لزوم
الاجابة على الجوز عليه جلالا لا يلزم لا نخرج من رقبته واشبهها ما عديم اللزوم كانه لا يورث من صانها هذا اجماعا فاما في جلال العبد بمنافعة لوفى حقه
قبل باع ضيق صاحب وفيه نظر من حيث نولد فله مالك الرقبة لم يملك بيع المنفعة وحدها وان فدى الموصل له واستمر حقه في رقبته على الخلاف مستعمل
لواوصى له بغيره فمكة منافع الوارث والموصي له في السقي فان استغنا لم يكن لاحدهما الجبار الاخر على السقي لان صاحب الثمرة لا يستحق على صاحب الاصول ان يستقي

فانما هو منافع
فانما هو منافع
فانما هو منافع

وَالرَّجُولُ غُلٌّ لِبُخْتِيرٍ

[illegible]

احمد خان
فیض
میرزا

اعوذ و ہر روز کان

مضائق زمانہ
نیروں کے لئے
فیضانِ قلب و طبع و حسیہ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى بن جعفر

وکیفیت بنفید الطرفان من الموضع

[illegible]

وہی ہے

تہذیب و تمدن

فیما فیہ
مرکز
باصف

والصبايا الخامسة عشر عن الاستئذان

[illegible]

۲۰. لوصایا المشتلہ علی الامتثا

[illegible]

وہی کہنا تھا کہ
فہم الکمان
شہنا نجش
جہم

دشاور
و نصف مال الاصبغا
بعد ان مضى بها و ح

مرتبہ میں
فہرست
کتاب

منزاجات

فَمَا ارْتَهَى عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ الْوَصْفَا

[illegible]

فہم الفقیہ

مر لا منتشا

الحسن

ملحق
۱۱۰

مجلس

مرزا

ففي الخط الثاني هو سهاو
لكن بلينج خلد ولناو
فخرج ما احتيا ما نابو هو
المشه ٥٥

۲: الوصیہ بنکدکن مال مرہم و حینا

نکاح و نکاحیہ

تکون

مکملہ

[illegible]

فیض فیض فیض
فیض

ہیں!

المختبر

ارشد
مدرس
فیض
مدرس

وہابیہ کی مذہبی تحریک

قوله في قوله تعالى

لا نصف شئ بعدل شيئين فبعد الجبر عدد سدس عبدل شيئين ونصف شئ بنسبها اسدسا ونقلب الاسم فالعبد منه عشرة والشئ سبعة تصح اليه
 في سبعة من خمسة عشر ويرجع بالهبة ثلث العبد وهو خمسة والارث سهم آخر وكان قد بقي عند ثمانية فالبلغ اربعة عشر ضعف ما صح في الهبة وعلى القول
 الثاني تصح الهبة في شئ من العبد ويرجع بالهبة مثل ذلك ثم يرجع نصف الباقي بمجدا للرجع ثلثا شئ في ثلاث شئ بعدل شيئين فبعد الجبر عدد ذلك ثلث شئ
 بنسبها اثلا ثا ونقلب الاسم فالعبد سبعة والشئ ثلثة تصح الهبة في ثلثة اسباع العبد ويرجع منها سبع بالهبة وسبع بالارث فيجتمع ستة اسباع ضعف
 الهبة **مسألة** لو وصب للزوجة جارية فوطئها اجنبيا بالهبة قبل موت الواهب فالمركب يقسم على ما تقع فيه الهبة وعلى ما لا تقع خمسة ما تقع فيه الهبة
 لا يجزى على المنهيب حصته ما لا تقع فيه الهبة بل ورثة الواهب ان وطئها الواهب بيد المنهيب هو ما مثل قيمتها صححت الهبة في شئ ويسحق المنهيب على الواهب مثل ذلك **مسألة**
 من المهر فيبقى ما بقي جارية ثلث شيئين بعدل شيئين فبعد الجبر جارية تعدل اربعة اشياء فالشئ ربع الجارية وتقع الهبة في ربع الجارية ويثبت على الواهب
 مثل ربعها يقضى من الجارية ببقية مع الورثة نصفها وهو ضعف الهبة ولو وطئها المنهيب من مثلها مثل قيمتها صححت الهبة في شئ وتبطل جارية الاشياء ويثبت
 للواهب على المنهيب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو جارية الاشياء فيحصل له جاريان لا شيئين بعدل شيئين فبعد الجبر جاريان بعدل اربعة اشياء
 فالشئ نصف جارية فتقع الهبة في نصفها ويسحق الواهب على مثل نصفها فيحصل للورثة جارية ثمانية وهي ضعف الموهوب ان كان من مثلها نصف قيمتها فتقع الهبة
 في شئ وتبطل جارية الاشياء ويسحق الواهب على المنهيب مثل نصف ما بطلت فيه الهبة وهو نصف جارية لا نصف شئ فيجتمع عند الواهب جارية ونصف
 شئ الاشياء ونصف شئ بعدل شيئين فبعد الجبر جارية ونصف بعدل ثلثة اشياء ونصف بنسبها انصافا ونقلب الاسم فالجارية سبعة والشئ ثلثة تصح الهبة
 في ثلثة اسباع الجارية وتبطل جارية اسباعا واحد بالمهر بقده سباعا يحصل له ستة اسباعا ضعف الموهوب فان وطئها الواهب المنهيب جميعا وهو ما
 مثل قيمتها فتقع الهبة في شئ ويثبت للمنهيب على الواهب مثل ذلك الشئ ربعي جارية لا شيئين ويثبت للواهب على المنهيب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو جارية
 الاشياء يقسم الى ما بقي للواهب يبلغ جاريتهن الاثنته اشياء بعدل شيئين وبعد الجبر جاريان بعدل خمسة اشياء فالشئ خمس الجاريتهن وهو جارية ونصف
 الهبة في جميعها ويثبت للمنهيب على الواهب حسان آخران فالبلغ اربعة اخماس ثم يترد الواهب مثل ما بطلت فيه الهبة وهو ثلثة اخماس قيمة فلورثة ورثتها
 ضعف الموهوب لو كان من مثلها نصف قيمتها فتقع الهبة في ثلثة اثمانا وتبطل نصف ثمانها خسة يثبت للمنهيب على الواهب شئ ونصف شئ فيجتمع له اربعة
 لها اربعة اثمان ونصف شئ ثم يترد الواهب نصف ما بطلت فيه الهبة وهو ثمان ونصف فيجتمع للورثة ثمان ضعف الموهوب **مسألة** لو وصب لزوج
 عبد مستوعبا وقبضه فقتل العبد الواهب قبل المنهيب ما ارثه يورثه فان سلم كان نصفه بالجناية ونصفه لانتفاض الهبة فيلزم العبد كله فذا صار
 الى ورثة الواهب هو مثلا فتبين ان الهبة جازت في نصفه ان اخار فله وهو بيان احد بهما بقدره باقل الاسمين من قيمته وارث الجناية والاخرى بقدر
 بارث الجناية فان كانت قيمته يترد قلنا صححت الهبة في شئ ويدفع اليهم ونصف العبد قيمته نصفه وتعدل شيئين فالشئ نصف العبد وان كانت قيمته نصف
 الهبة او اقل قلنا بقدره بارث الجناية فقلت الهبة في جميعه لان ارشها اكثر من مثل قيمته ومثلها وان كانت قيمتها ثلثة اخماس الدية فاخار فله بالدية صححت
 الهبة في شئ ويقدر به شئ وثلثين خصامه الورثة بعد ثلثة اشئ بعدل شيئين فالشئ ثلثة ارباع فتقع الهبة في ثلثة ارباع العبد ويرجع الى الواهب سهم
 مائة وخمسون وثلثة ارباع الدية سبعمائة وخمسون صاير الجميع ثمانمائة وهو مثلا ما صححت الهبة فيه **النوع الخامس** الصدقات والخلع وقد عرفت ان
 المهر في الزوج بمهر المثل يدخل صح من راس المال لو زاد فالزيادة من الثلث فلو كان من مثلها اربعين واصلتها ما ترومات قبله وكاشى لها سواء اقر
 مظهره المثل من صلبه لئلا لها شئ بالحاق بالحق مع الزوج ستون اشئ ويرجع اليها بالارث نصف ما للثلاث وهو عشرون ونصف شئ فالجميع ثمانون
 الا نصف شئ بعدل شيئين ضعف الحاقه فبعد الجبر ثمانون بعدل شيئين ونصفه فالشئ خسا الثمانين وهو اثنان وثلثون فلها اثنان وسبعون **مسألة**
 مهر المثل اثنان وثلثون لحاقه باه ومع الزوج ثمانية وعشرون ويرجع اليها بالارث ستون وثلثون فيجتمع للورثة اربع وستون ضعف الحاقه باه فان كان لها
 ولد فالاربع اليها بالارث ربع ما لها وهو عشرون ويرجع شئ فيحصل للزوج سبعون الاثثة ارباع شئ وهو بعدل شيئين فيغيره مقابل فيسعون بعدل
 شيئين وثلثة ارباع شئ بنسبها ارباعا فيكون الدائم مائتين وثمانين الاشياء احد عشر قسم الدائم على الاشياء يخرج من القسم خمسة وعشرون وخمسة
 اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ربعه فلها مع مهرها خمسة وستون وخمسة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ستة عشر جزءا
 واربعة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم فيجتمع مع ورثة خمسون ودها وعشرة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم وهو ضعف الحاقه باه ولو كانت الصوت وبها لها الا
 ان على الزوج دين عشرة قرواهم فان ورث نصف فلها اربعون من الاصل بالحاقه باه شئ يبقى مع الزوج خمسون الاشياء ويرجع اليها نصف ما لها وهو عشرون
 ونصف شئ فالجميع ثمانون الا نصف شئ يقضى منه منده وهو عشرون يبقى سبعون الا نصف شئ بعدل شيئين فبعد الجبر سبعون بعدل شيئين ونصف
 شئ فالشئ خسا السبعين وهو ثمانية وعشرون فالحاقه بالمهر والحاقه باه ثمانية وستون يرجع نصفها اليها بربعة وثلثون وكان قد بقي لها ثمانون
 فالبلغ ستون ويتوزع بقضى منده عشرة يبقى ستة وخمسون ضعف الحاقه باه وان ورث الربع فالاربع ارباع بالارث ربع ما لها وهو عشرة وربع شئ فالبلغ
 الاثثة ارباع شئ يقضى منها الدين في ستة ارباع شئ بعدل شيئين فبعد الجبر ستون بعدل شيئين وثلثة ارباع شئ بنسبها ارباعا فلها
 مائتان واربعون والاشياء احد عشر قسم الدائم على الاشياء يخرج من القسم اربعة وعشرون وستة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم فالحاقه باه فلها
 اذ بالمهر والحاقه باه احد وستون ودها وستة اجزاء من احد عشر جزءا من درهم يرجع الى الزوج ربعه وهو خمسة عشر وخمسة اجزاء وقد كان بقي له ثمانية وثلثون
 ودها وجران من احد عشر جزءا فالبلغ ثلاثة وخمسون تحسب اجزاء من احد عشر يقضى منها الدين عشرة يبقى له ثلثة واربعون ودها وسبعة اجزاء من احد
 عشر جزءا من درهم وهو ضعف الحاقه باه ولو كانت الجارية على المراه عشرة درهم ويناك شئ على الزوج فلها اربعون من راس المال فلها بالحاقه باه شئ فذلك الصوت
 اربعون وشئ يقضى منها الدين يبقى ثلثون وشئ للزوج نصفه لئلا انقص الحال النصف وهو خمسة عشر ونصف شئ فيكون له خمسة وسبعون الا نصف
 شئ بعدل شيئين فبعد الجبر خمسة وسبعون بعدل شيئين ونصف شئ فالشئ خسا الخمسة والسبعين وثلثون فالحاقه بالمهر والحاقه باه سبعون

قبل العبد من
 ما يملكه

عند الورثة ضعف ما عتق ولو كانت بحالها الا ان لا بد من على السيد له سوى العبد وكسبه لا يتبعون عتق منه شيء ويتبعه من الكسب شيء ونصف شيء يبقى مع الورثة
 عبدان ونصف الاشئين ونصف شيء ومعهما مثل قيمة العبد فيجمع عندهم ثلثة اعباد ونصف عبد الاشئين ونصف شيء يعدل شيئين فيعبد الجير ثلثة
 اعباد ونصف عبد يعدل اربعة اشياء ونصف شيء فينظرها انضافا وتقلب الاسم فالعبد يستعد الشيء سبعة فيعق منه سبعة اشياء وهو سبعون واربعة
 من الكسب سبعة اشياء وسبعة من الورثة يبقى للورثة تسعة عشر من وتعا الكسب ثلثون ومعهما يتبعون اربعة اشياء ويتبعه من الكسب سبعة اشياء
 لو ترك السيد ضعف قيمة العبد عتق جميعه وتبع كسبه ولو كان على السيد من وله سوى العبد وكسبه مال فويل الدين بذلك المال كان لساومه ان كان
 ما ثلثه لا بد من عليه ولا مال له سوى العبد وان زاد الدين فكان العبد والزيادة هو المالك كان العبد والزيادة هو المالك ولو اصاب العبد جنابة
 استحق رشاها او اتهم فهو كالكسب **مسألة** لو اعطى المريض عبد قيمته لتعوى وكسبه مثل قيمته بعد العتق فاقترضه السيد والمريض ثم مات عتق
 منه شيء وعلى السيد شيء هو القرض يبقى للورثة عبد الاشئين يعدل ضعف ما عتق فبعد الجير عبد يعدل اربعة اشياء فتقلب الاسم ويقول عتق منه
 ربعه ويتبعه ربع كسبه يبقى للورثة نصفه وهو ضعف ما عتق ثم ربع الكسب الذي هو دين ان لاه الورثة من عندهم جاز واستمر ملكهم على ثلثة
 ارباعه وملك ما سلموه اليه ربعه حر وان تراضوا مع العبد على ان يكون ربع قيمته بدل ما ربع الكسب جاز وعتق ربعه على نفسه اختلفت الاضية فقا
 ابن شريح ان ولاه ذلك الربع يكون لهيبث المالك قال الاخرون لا ولاه عليه ولو اراد الورثة ربعه من غيره وقال العبد اخذ بدل عن القرض قال بعضهم
 ان الحق بنفسه من الاجانب قال الجوهري انه يجوز على الاولوية دون الاستحقاق **مسألة** لو اعطى المريض عبدا مستوعبا فان قبل السيد قبل
 ان يورث حر او قبل فاقبل ثلثة حر ثلثة ورق والاخر لا شيء كان العبد قد اكسب ضعف قيمته ولم يخلط الا السيد ما حر الاجماع اما على قول ان يورث
 حر ولو لم يخلط شيئا فهذا اول ما على قول الرقبة هناك فلا يورث لم يخلط شيئا وهذا ورث السيد كسبه فيحصل للورثة ضعف العبد ولو كان الكسب
 مثل قيمته لم يورث جميعه لانه خلف شيئا ولم يعق جميعه لان الكسب ليس ضعفه فان قلنا من بعضه حر يورث عتق نصفه ويكون جميع كسبه للسيد نصفه
 بالملك ونصفه بالارث بالولاة فيحصل للورثة ضعف ما عتق وان قلنا لا يورث قال الجوهري يعق منه شيء ويتبعه من الكسب شيء يصرف ذلك الشيء
 الى يده المالك فيبقى عبدا ناقص شيئا يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجير عبد يعدل ثلثة اشياء فالشيء ثلث العبد فيعق ثلثة ويتبعه من الكسب ثلثة
 يبقى للسيد ثلثة كسبه بحق الملك وهو ضعف ما عتق فان كان الكسب ضعف القيمة وخلف العتق مع السيد بنشأ فان قلنا لو لم يخلط شيئا المالك حر والكل
 هنا والكسب بين البنين والسيد بالسوية عندهم وعندنا لا يجمع ميراث الولاء والنسب ان قلنا يموت رفاها هناك فان قلنا من بعضه حر وبعضه يورث
 فيعق منه شيء ويتبعه من الكسب شيان برث ابنت ادها والسيد الباقي فيحصل للورثة السيد ضعف العبد الاشياء وهو يعدل شيئين فبعد الجير عبد
 يعدل ثلثة اشياء فالشيء ثلث العبدين وهو ثلثة اعباد فيعق من العبد ثلثة ويتبعه ثلثة الكسب ثم ربع ادها بالارث الى السيد فيحصل للورثة السيد ثلثة
 الكسب ما ضعف ما عتق وعلى قول من لا يورث من بعضه حر فلا يورث البنت من كل شيء ولو ورثت لما خرج جميعه من الثلث فوق بعضه وذا راق بعضه لم يورث هو
 تورثها الى ابطال تورثها فاذا لم يورث مكانه لم يخلط الا السيد يموت حر او يكون الكسب للسيد كما ورث كانت الصورة بحالها وخلف بدل البنين با فان قلنا انه
 حر لو لم يخلط شيئا فكذلك ادها والكسب للابن وان قلنا يموت رفاها هناك فان قلنا من بعضه حر وبعضه يورث عتق منه شيء ويتبعه من الكسب شيان
 ما للابن يبقى للورثة السيد الباقي الكسب هو عبدان الاشئين فبعد الجير عبدان يعدل اربعة اشياء فالشيء نصف عبد فيعق نصف العبد ويتبعه من الكسب
 نصف يفوز بالابن يبقى للورثة السيد نصف كسبه بحق الملك وهو ضعف ما عتق وان معنا الارث فين بعضه حر لا يورث فيكون حرا وجميع الكسب للسيد
 ولا يورث الابن المذموم بمثل العتق لكن كان له ابن حر فان قبل موث السيد وترك اضعاف قيمته ابير وليس له الا ابوه وسيدا يورث من ابوه لانه لو
 ورث لاستغرق ولم يحصل للسيد شيء فتح لا يورث جميعه فلا يورث واذ لم يورث يحكم بحريته وورث السيد مال ابنه بالولاة ولو كانت تركه الابن مثل قيمة العتق عتق
 منه شيء ويثبت للسيد الولاء بقوله ما عتق على الابن فيرث من تركته شيئا ولا يورث ابوه لان من بعضه حر لا يورث فيحصل للورثة السيد عبد شيان والشيء الذي
 ورثه السيد ابوه فيتم لهم عبدان لان تركته مثل العبد ذلك يعدل شيئين فالشيء نصف العبد فيعق نصفه ويكون للورثة نصفه ونصف تركته شيء
 ضعف ما عتق **مسألة** لو اعطى عبدا فاكسب مثل قيمته ثم اعطى اخر ولا مال له سواهما وشاوت فيهما عتق من الاول شيء ويتبعه من الكسب شيء غير عتق
 عليه يبقى لورثة ثلثة عبد الاشئين يعدل شيئين فبعد الجير ثلثة عبد يعدل اربعة اشياء فالشيء ثلثة اعباد فيعق من الاول ثلثة اعباد ويتبعه
 ثلثة ارباع الكسب يبقى عبدان نصف ضعف ما عتق ولو اكسب الثاني مثل القيمة دون الاول عتق الاول الثاني وكسبه للورثة وان اكسب كل منهما مثل قيمة
 عتق الاول وتبعه كسبه الثاني كسبه للورثة وان اكسب الاول مثل قيمته عتق منه شيء ويتبعه من الكسب شيان يبقى للورثة اربعة اعباد لا ثلثة اشياء تعدل
 شيئين فبعد الجير يكون الشيء اربعة اعباد اربعة اعباد خاص عبد فيعق من الاول اربعة اعباد خاصة ويتبعه اربعة اعباد خاص الكسب يبقى للورثة خمسة عشر
 العبد الاخر واربعة اشياء ثلثة مثل قيمته عتق الاول من الثاني شيء ويتبعه من الكسب شيان يبقى للورثة من الثاني وكسبه ثلثة اعباد لا ثلثة اشياء تعدل
 ضعف ما عتق وهو عبدان وشيان لان الذي عتق عبد وشي فبعد الجير ثلثة اعباد تعدل عتق من وخلفه اشياء فنسقط عبدان بعدد من يبقى عبدان
 خلفه اشياء فالشيء خمس اعباد فالذي عتق من الثاني خمسة كذا الحكم لو اكسب كل واحد منهما قيمة ما ولوعته ما دفعا فخرج من خرج له القرض كان هو المقدم
 والحساب كاسبق **مسألة** لو اعطى ثلثة اعباد مستوعبين فتركهم فاكسب احدهم قبل موته مثل قيمته وشاوت فيهم اربعة اشياء عتق من الثاني شيء فان خرج جميع
 العتق على الكسب عتق يتبعه كسبه والاخران للورثة وان خرج لاحد الاخرين عتق ثم تعاد القرض لا يستكمل الثلث فان خرج الاخر عتق ثلثة وكان ثلثة مع الكسب
 وكسبه للورثة ولا بد وان خرج سهم العتق فالقرض لثانيه لا لكسبه دخل الدار ويقول عتق شيء ويتبعه من الكسب شيء يبقى للورثة ثلثة اعباد لا شيئين تعدل
 ضعف ما عتق وهو عبدان وشيان فبعد الجير ثلثة اعباد تعدل عتق من واربعة اشياء فنسقط عبدان بعدد من يبقى عبدان فيعاد لاربعة اشياء فالشيء ربع
 العبد فيعق منه ربعه ويتبعه ربع كسبه يبقى للورثة ثلثة ارباعه اربعة اعباد كسبه العبد الاخر وذلك ضعف ما عتق ولو كان على السيد من مثل قيمة احد اربعة ارباع

فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه

فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه
 فاشترى العبد من نفسه

باقية وفي قول الشافعي من شئ وله من كسبه شئ والمولى باقى كسبه بل كسبه الشئ بالميراث فصار معه عشرة بعدل شيئين فالشئ خمسة وذلك نصف في شئ
 نصف من نصفه وبقوا للمولى خمسة بحق الرق وحسب بالميراث وذلك مثلاً ما عتق من ولده خلف العبد ما كان لولاه ثلثاً ما اكتسب بالسعاية وثلاثون
 لا ينفي قول اهل المرق وقال مالك كل مال لولاه لانه مال ذلك ما بقيه وفي قول الشافعي من شئ وله من كسبه شئ ويكون لابنه والمولى باقى لكسبه بحق الرق
 وعشرة الاشياء بعدل شيئين فالشئ ثلثها ويغني عن ثلثه وله ثلث كسبه فيكون ذلك كله ويكون ثلثه لولاه وهو مثلاً ما عتق من ولده مثل قول اهل
 المرق في العتق وان خالفوا في قولهم ان ترك عشرة بن فللمولى ستة وثلثان بالسعاية والباقي لابنه عند اهل المرق وفي قول الشافعي يكون جميع
 كسبه للمولى وهو مثلاً قيمته فيكون حراً ولا يجوز ثلثه لولاه ولا نورثه بنفس تركه للمولى فلا يخرج العبد من ثلثه فيكون بعضه فوق بعضه يؤدى الى ذوال ابطال نورث
 فلذلك لم يورثه وكان من بعض حراً لا يرث ولا يورث ففقد جميع قوله كذا ذهب مالك في جديده بقولنا يرث ويورث بقدر نصيب الحرة ففقد لمن يقدر
 شئ ومن كسبه يشترك في ذلك لابنه ولورثته لولاه باقية وهو عتق الاشياء بعدل شيئين فالشئ خمسة وهو نصف في ثلث منه فيكون نصف لكسبه لولاه
 ونصف للمولى بالارث وهو مثلاً ما عتق من فان لم يقسم تركه حق ما لا يورث مات العبد حراً ويرث ابنه جميع كسبه لولاه لانه لا مال له ما عتق من العبد
 حراً ولا ينزل لولاه وكذا لو خلف الابن هذه العشرة ولم يخلف ابوه شيئاً لان ذلك بهر الميراث فيحكم بغيره العبد فان خلف الابن اقل من ثلثي قيمته لم يرث
 السيدان العبد مات حراً لا ينزل لولاه ما لا يورث من العبد وابوه محي وخلف مثل قيمته ورث السيد وعتق العبد ولا يرث ابناً له لانه لا مال له فان تورث
 يؤدى الى ابطال تورثه عند عدم ولو خلف ابن العبد عشرة عتق من العبد شئ ويجوز لابنه المولى مثلاً ان يحصل له في ميراثه شئ يملك العبد
 هو عشرة الاشياء فاذا انصف لولاه ثلثي صار عشرة بعدل شيئين فالشئ نصف العبد فيكون ذلك منه بغير نصف ولا ينزل لولاه فيرث نصف تركه منها
 لولاه ابنه يصير مع ورثته لولاه خمسة من تركه وخمسة من قيمة العبد وذلك مثلاً ما عتق من فان مات العبد خلف بنين او عشرة ثم مات للمولى في قول
 اهل المرق عتق من شئ له من العشرة شئ والمولى السعاية وهي عشرة الاشياء وله نصف في الميراث فيصير له عشرة الا انصف شئ بعدل شيئين فالشئ
 اربعة فيعتق منه خمسة وسعائة ستة ويرث درهمين فصار له ثمانية وهو مثلاً ما عتق من في قول الشافعي عتق من شئ وله من كسبه شئ والمولى الباقي
 بحق الرق ونصف الشئ بالميراث فيرجع الى مثل الاول انما يختلفون في تسمية ما اخذ به المولى فاهل المرق يقولون بالسعاية والشافعي يقول بحق الرق فان
 ترك عشرة بن فعلى قول اهل المرق اخذ المولى السعاية وهي عشرة الاشياء برفع من تركه بنى عشرة وشئ للمولى نصف يصير معه خمسة عشر الا انصف شئ
 بعدل شيئين فالشئ ستة وهو مثلاً ما اخذت اما السعاية فاربعة دوايم والميراث منه ثمانية يصير مع ورثته ثمانية عشر وهو مثلاً ما عتق من في قول الشافعي
 شئ من يقدر في الشئان تركه شئ باقى لكسبه للمولى يرث نصف الميراث فيصير معه عشرة من الاشياء بعدل شيئين فالشئ ستة وثلثان وذلك لثلاثة وله
 ثلث كسبه لولاه ثلث لكسبه بحق الرق وثلث اخر بالميراث فان ترك ثلثين فيحصل مع الورثة عشرة من الاصف شئ بعدل شيئين فالشئ ثمانية وهو
 لخاصة السعاية ورثان وله بالميراث اربعة عشر في قول الشافعي يحصل للورثة ثلثون الاشياء ويصير بعدل شيئين فالشئ سبعة وذلك هو ستة اسباع العبد
 وله مثل ذلك من كسبه والمولى سبع الكسب بحق الرق وذلك اربعة وسبعان وله نصف الباقي وهو ثمانية عشر وستة اسباع فيصير لورثته سبعة عشر سبع
 وذلك مثلاً ما عتق من مستعلاً قد ثبت ان نكاح المريض شرط بالدخول فان لم يدخل ما لم ينجح من شرط النكاح ولا مهر وان دخل صح النكاح والمهر
 ان خرج الزاوي من المثل من الثلث ولم يرد فلو عتق المريض امتد بعتقها عشرة سنون ثم تزوجها ومهرها خمسة ثم مات في قولنا يوصف ويحكم
 يكون له مهرها ما خست بالمهر ربع الباقي باليراث شئ في ثلث ثمان قيمتها ولا يصح لها الوصية لانها وارث في قول الشافعي او حنفية للنكاح باطل فان كان
 لم يدخل بها عتق ثلثها وبقا عند الشافعي سعت في قيمة ذلك عند حنفية وان كان خلفها من قيمتها مهرها وثلث الباقي وثلث الباقي هو ثلث الباقي
 قيمتها لورثته وعتق جميعها هذا قول الحنفية على قول الشافعي عتق سباعها واربعة وسبعان وبقيت لورثتها على الميت سباعها مهرها وهو سبع
 قيمتها فان سلطوا ذلك اليها ملكوها خمسة اسباعاً وان اراد بيع سباعها فحق اخذ من الاجنبى فيحصل منها ثلثة اسباع وقيمتها والورثة اربعة اسباع وثلاثة
 ولورثته اربعة اسباع وقيمتها وهو مثلاً ما عتق منها ففقد عتق منها شئ ولها بغيرها نصف شئ يكون ذلك ما يخرج من قيمتها باقية لورثته عشرة الا
 شيئاً ونصف بعدل شيئين فالشئ سباعها وعل الوجه الثاني يكون ما تزم من المهر ايضا من الثلث فيصير العشرة بعدل اربعة اشياء ونصف باقيها
 فيقول ذلك منها ولها سبع بالعتق لورثتها فان ترك المريض عشرين صح نكاحها في قول الشافعي ان اراد من مهرها عتق جميعها صح نكاحها وان لم يتركه
 من مهرها نقصت تركته فلم يخرج من الثلث واذ ارق بعضها بطل نكاحها وصار كانه عتقها وطلعتا بغير نكاح فيلزم عتقها عتق منها شئ ولها
 من مهرها نصف شئ يورث لورثتها ثلثون الاشياء ونصف بعدل شيئين فالشئ سباعها ولها ستة اسباع عتقها اربعة وسبعان ولورثته سبعها وباقي
 العشرين وذلك عتق من وهو مثلاً ما عتق من الوجه الاخر بعدل الثلثون اربعة اشياء ونصف باقيها ثلثها مهرها ولورثتها ما باقى العشرين
 وذلك عشرة من وهو مثلاً ما عتق من والمهر قال ابو حنيفة نكاحها باطل فلها مهرها وثلث الباقي من قيمتها ومن لم يترك وهو خمسة اسباعاً وثلاثة
 في صدر قيمتها وقال ابو يوسف مهرها واربعة الباقي بالميراث وذلك احد عشر ربع يجب عليها قيمتها وثلثي مهرها واربعة فان ترك صح نكاحها في قول
 جميعاً الا ان الشافعي يجعل لها المهر لورثتها لان عتقها وصية فلا يجتمع لها الا امران عند ابو حنيفة يجعل لها المهر والميراث وفي قول صاحب التكرار يورث
 لها مهرها واربعة الباقي ثلث ثلث عشرة وثلاثة ارباع يجب عليها وتطلى الباقي مستعلاً لو عتقت المريض عتقها عشرة ثم تزوجها على عشرة
 في مائة من ماتت قيمته والمهر الذي لم يرد له نصفه لك ستون ويجب عليه بالمهر باخذ حنيفة ويجب عليه بغيره قال صاحبها بل تحبس عليه
 بغيره ثلثة ارباع الميراث والوصية فله ستون ويجب عليه بغيره ثلثة ارباع بين لاربعون باخذها مستعلاً لو كانت مريضة عبداً مستوعباً ولم يرد
 من النجوم في جوفه السبعة ثلثه مكاتبه الذي يحوم الثلث عتق هل يردى الكتاب لان التركة قد توفت باحدى سبائك في الكتابة انشا بالله ثم فان يرد
 فلان ان الكتابة تصح في شئ من العبد يورث المكاتب عنه شيئاً والفرش فيها اذا كانت النجوم مثل القيمة فيجوز للورثة من الرتبة ومال الكتابة مثل عبد

فللمولى ثلث

على قول اهل المرق

انفسه

في ميراث

في ميراث

في ميراث

في ميراث

في ميراث

في ميراث

بعد

في المثلث
منه ثلثه

يعدل ضعف ما صحت فيه الكايز وهو شيان فالشئ نصف العبد فاذا ادى بخوم نصف عتق نصفه ستر من الوتره كسب ستره فيحصل للورثه نصف
الرقبة ونصف الخوم وذلك ضعف ما صحت الكايز فيه لو كانت عتق في العتق اعتق في الرض وبراء على الخوم نظرا من عتق عتق ثلثه وثلاثا
واربعا والكايز فان كانت الخوم مثل القيمة فوجان اظهرها انه يبق ثلثه وبقى الكايز في الثلثين والثاني انه لا يبق ثلثه حتى يعلم الثلثان للورثه
اما ما تجوز ابداء بخوم الثلثين كما يظهر العتق فيه يبق ان يحصل للورثه مثله واذا كانت الكايز مستمرة في الثلثين والجوم في الذمة لم يحصل فيه
يديم شئ ومن قال لا لواله لولم ينعقد لكان جميع مكاتب او كانت لجيله لثلاثة بالاعتراف ودخل محل نهج لولم يثبت العتق في الثلث يبق الباقي كما
وان كان بين الخوم القيمة تقاوت فقد سبق ان المعتبر من الثلث اقل الاسمين فان كانت الخوم اقل اربان كانت مائة والقيمة مائة من عتق ثلثه وسقط
ثلث الخوم وهو المحسوب من الثلث يبق للورثه ثلثا الخوم ان ادى ثلث الرقبة ان عتق وان كانت القيمة اقل اربان كانت مائة الخوم مائة من ماله الذي
لا يحتاج الى ان ينعق شيئا منه محسوبا من الثلث فسقط مثله من الخوم غير محسوب من الثلث فقول عتق منه شئ وسقط من الخوم شيان يبق
للورثه من الخوم ما شاء درهم الاشياء وهو يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر ما شان يعدل اربعة اشياء فالشئ ربع المائتين وهو نصف
العبد فلما ان الذي ينعق نصف العبد وان سقط نصف الخوم فان عجل ما عليه من الخوم عتق نصفه ان لم يود شيئا لم ينعق شيئا من كذا ادى شيئا حكم
ببق نصف ما ادى حق يودي نصف الكايز ويؤدى نصفه هسمل ان لو اخط الرض عبد لا يملك غيره ثم قتله نفذ العتق فيه اجمع لانه لا تركه ويعد
لا يبق منه شئ لانه لا يبق للورثه نصف الحكم بعتقه وقياس مذهب الشافعي الثاني وعندي فيه تردد فلي قوله لو ترك السيد ما لا اذ افضيت الذمة
منه كان الباقي ضعف قيمته فهو حر وان خلف اقل عتق بعتقه وجب على السيد قط نصيب ما عتق من الذمة ولا يرث السيد من ذمة لانه فان لم يكن
له وارث اقرب قوله والا فلا قرب عصا السيد فلما كانت قيمته مائة وقيل بل الذمة ثلثا لانه ترك السيد ثلثا لانه عتق منه شئ وعلى السيد من الذمة ثلثه
اسمائه وباقي العبد الذي يطل العتق فيه قد انقضى بالقتل فلم يترك الا ثلثه وهي مثل ثلثه العبد يقضى منها ما وجب من الذمة يبق ثلثه العبد الا ثلثه
اشياء يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر يعدل ثلثه العبد يعدل خمسة اشياء فقلع الاسم فالعبد خمسة والشئ ثلثه عتق منه ثلثه خاسره
ستون وبجبه عليه ثلثه خاسر الذمة وهي مائة وثمانون وثمانيه من ضعف ما عتق او يقول اخذ العبد بالعتق مائة وربعه من الذمة ثلثه اسم
ولو ترك السيد مائة من ضعف مائة العتق بالمبلغ ستة اسم من سقط منها مائة وهو الذي تلف من العبد يبق خمسة من مائة العبد يبق منها مائة من مائة
او يقول ضرب قيمة العبد في ثلثه يكون ثلثا لانه يوردها الذمة تبلغ ستمائة نقص منها قيمة العبد لا تترك يبق خمسة من ثلثها لانه يكون
ثلثه خاسره فالذي يبق من العبد ثلثه خاسره ولو قطع يده ففقد من يده خمسة من ثلثه خاسره خاسره او مائة دينار او ترك السيد ما يوردها
ويقال لولا كان حر اصاب ما يوردها السيد ما يوردها دينار فغير منه شئ ويجب على السيد من الذمة ثلثه وقدر ترك السيد ما يوردها وهو مثل
عبد ما يطل في العتق من العبد وهو العبد الاشياء وقد نقص من نصفه هو نصف عبد لا نصف شئ فالعبد نصف العبد ونصف العتق ثلثه
بالذمة شيئا يبق عبد نصف عبد الاشياء ونصف شئ وذلك يعدل ضعف ما عتق وهو شيان فبعد الجبر يعدل ثلثه اشياء ونصف شئ
فنبطها انصافا ونقلب الاسم فالعبد سبعة والشئ ثلثه فقط ثلثه اسباع وهو شيان واربعون وستة اسباع وبقى للورثه اربعة اسباع وهي ستة
وخمسون دينار او سبع دينار لكن نقص نصفه فزاد هذا الباقي الى ثمانية وعشرين دينار او اربعة اسباع وسبع دينار ومع الورثه من الركة ما يوردها منها
ما وجب من الذمة وهو مثل ما عتق يبق خمسة ثمانون دينار او خمسة اسباع وذلك ضعف ما عتق ولو اخط الرض عبد قيمته ستون لا يملك غيره فقطع
اجنبى يوردها لولا كان حر اصاب ثمانون ونقص من ثمانية عشر فغير منه شئ ويجب على الجاني للعبد ثلثه اشياء يبق للسيد من رقبته عبد الاشياء
فليسحق به نصف وهو نصف عبد لا نصف شئ لان جراح العبد من قيمته كجراح الحر من قيمة ثلثه له عبد ونصف عبد نصف عبد الاشياء ونصف
لكنه نقص سدس العبد ففقد مما كان له سدس عبد لا سدس شئ فيجوز ما عتق ورثته الى عبد وثلث عبد سوى شئ وثلث شئ وذلك يعدل
شيبين فبعد الجبر عبد ثلث عبد يعدل ثلثه اشياء وثلث شئ فنبطها اثلاثا ونقلب الاسم فالعبد عشرة والشئ اربعة فيبقى من رقبته عتق
للسيد ستة عشر فيبقى به ثلثه اشياء والقيمة لكن نقص من ستة عشر واحدا فالمبلغ ثمانية عشر ضعف ما عتق ولو كانت قيمة الجاني رتبة والذمة
كانت رتبة او قالوا الجاني خلف الجاني رتبة زوجا وسيد ما العتق فيبقى منها شئ وبسحق من الذمة ثلثه اشياء يبق للسيد جارية الاشياء فليسحق به ثلثه
على الغافل ان الشئ للسيد القيمة فيحصل له جارية الاشياء وله نصف ما استحقته الجارية وهو شئ ونصف شئ فيجمع للورثه جارية ونصف شئ تعدل شيبين فسقط
نصف شئ ونصف شئ يبق جارية تعدل شيئا ونصف شئ فالشئ ثلثا جارية فيبقى منها ثلثاها وهو اربعون وبسحق به على الجاني مائة وعشرين
يبق للسيد عشرين ويرث من المائة والعشرين ستمائة فالمبلغ ثمانون ضعف ما عتق الرض عبد مستوعبا فحق العبد على الجاني
يقطع او قتل فان كان ارث الجانيه مثل قيمة العبد واكثر لم يبق منه شئ لان الارث من يطل بالرقبة والدين مقدم على الوصايا وان كان دونها كما
لو كان العبد يوردها مائة والارث خمسة وسبعون عتق منه شئ وبقى الباقي الارث يتوزع عليها فخذ ما عتق فثقل بذه العبد وخسرت الرقبة
تؤدى من ان زاد السيد التسليم والارث ثلثه ارباع القيمة فضل السيد تسليم ثلثه ارباع ما راق وهو ثلثه ارباع عبد الا ثلثه ارباع شئ يبق مع ورثته
ربيع عبد الاربع شئ يعدل شيبين فبعد الجبر ربع عبد يعدل شيبين وربع شئ فنبطها ارباعا ونقلب الاسم فالعبد تسعة والشئ واحد فيبقى منه
تسعون وربع الباقي ويسلم الجانيه ثلثه ارباع وهو ستة اشياء يبق مع الورثه تسعة ضعف ما عتق هسمل ان لو اخط الرض عبد قيمته ستون فخر
قيمتها اربعون ولا مال له غيرها فقتل السيد الاربع ذمة لو كان حرا يوردها ثمانية وعشرين بين العبدين فان خرجت القرعة للحي عتق ثلثه وورث ثلثا
ومان المقتول فبقا على احد القولين وان خرجت للمقتول اربعون من شئ ويرث الباقي وهو عبد الباقي الاشياء وقد تلف ما عتق وما راق يبق مع
السيد عبد قيمته ثلثا عبد يقضى منه ذمة ما عتق من المقتول وهو شئ وثلث شئ لان الذمة للسيد ثلثا عبد يعدل ثلثه اشياء وثلث شئ فنبطها

في المثلث
منه ثلثه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
معلمًا للناس ولما فيه
من النور والهدى

فَاللَّوْحُفُّ

لان كل سهم من سهام المسئلة نصيبا ولكل ابن سهم فيقول ربع مال الانصبيين تزيد عليه ثلثا مستغنيا فيبلغ ثلث مال الانصبيين وثلث نصيب
 هذا هو الباقي من الربع بعد الوصية الاولى عن محتاج المعرفة الباقي من الثلث بعد الوصية الاولى المستغنى الى غير ذلك فزيد عليه ما بين الثلث
 والربع وهو نصف سدس مبلغ الثلثا لثلاثة اقسام سدس مال الانصبيين وثلث نصيب فبلغ ثلثا المستغنى عن ربع جزء من ستة وثلثين جزءا
 من المال الانصبي وسبعة اقسام نصيب فزيد على ثلثي المال مبلغ اربعة وثلثين جزءا من ستة وثلثين جزءا من مال الانصبي وسبعة اقسام
 نصيب بعد انصبا الورثة وهي ستة فخير في مقابل اربعة وثلثين جزءا من ستة وثلثين جزءا من مال بعد ثلثي اربعة اقسام نصيب فزيد
 ونسبة وثلثين ونقلب الاسم فيها فالنصيب اربعة وثلثون والمال ثلثا ثمانية وثمانون لكن اجماله صحيح فتصير ثلثا مبلغ الف والاربعين
 وستين ويكون النصيب مائة واثنين ناخذ ربع المال هو مائة اثنان واحد وستون فنلحق منه نصيبين وهو مائة اثنان وهو اربعة وثلثون
 فاخذ ثلثها وهو ثمانية وستون فنلحقه من النصيبين بقي مائة وحسنة وسبعون هي الوصية الاولى تنقطعها من ثلث المال هي ثلثا ثمانية وثمانون
 ثمانون يبقى مائة اثنان وثلثا عشر فزيد على ثلثها الى عشرين وهو واحد وسبعون يبقى مائة اثنان واربعون فزيد على ثلثي المال مبلغ تسعة وثمانين عشر
 لكل ابن مائة اثنان واربعين البنت ثمانون **مسئلة** لو خلف ابنين وثلث بنات ووصى لهما بمثل نصيب ابن الثلث حصته خاله ووصى له بمثل
 نصيب بنت الاربع وصية عمر بن بنت الثلثة في اربعة ونقصنا منها واحدا الذي هو مضروب ثلث الثلث في ربع الاربع فيبقى احد عشر في النصيب ثلثها
 وصية يكون سبعة وسبعين هي الميراث ثم اخذ حصته اربعة وعشرين ولو وصية الحال في ثلثي عشر لان جعل كل نصيب عدله ثلث ربع وثلث
 ربع الاربع والعشرين من ثلثي عشر يبقى ستة هي حصته الحال في نصف ثلث الاثنى عشر من الاربع والعشرين فيبقى ثلثي عشر هي حصته القام بالوصية ستة
 وعشرون فزيد على الميراث يكون مائة وثلثة هي الحال واما ثمانية اثنان فزيد ثلث حصته الحال على حصته اربعة وعشرين فيبقى ثلث نصيب ابن وثلث
 ربع العشرين على الستة يكون احد عشر في نصيب البنت بطريق الجبر يجعل مع اربعة وثمانين ربع الحال ثلثة واهم ثلث نصيب الحال على حصته
 الم يكون اربعة وثمانين ودرهما وهذا نصيب ابن فاحفظ ثلث ربع وصية الم ويجوز ان يكون ثلثا درهم ودينار فزيد نصيب بنت فاضعوه ثمانية
 ما حفظت والقاسم المشترك يخرج قيمة الدرهم اربعة اقسام فيلحق بالاربعين اربعة اقسام نصيب بنت ربع وصية الم على نصيب الحال
 يكون احد عشر في نصيب ابن ثلث جعلت حصته الحال شيئا فيكون نصيبه الم نصيبين الا ثلث شي فزيد بها وزده على نصيب الحال فابل به
 نصيبا والقسمة المشتركة يبقى نصف نصيب بعد ثلثي ثلث ربع شي فاسقطه من اثنى عشر حوله يكون الثلث ستة والنصيب احد عشر وثلث جبر
 النصيب نصيب بعد ثلثا ووصفا وثلثا فابسط سدسا واربعين جعلت حصته الم شيئا فيكون نصيبه الحال اربعة شي فاذا اخذت ثلثا وار
 زده على نصيب الم كان ثلثي ثلث ربع شي وثلث نصيب بعد ثلثي نصيبين فائق المشترك واضرب ما بقي في ثلثي عشر فيكون نصيب ثلث نصيب عشر
 فهي وصية الم وجزء الثلث احد عشر في النصيب فان وصى لهما بمثل نصيب ابن ومثل حصص وصية حاله ووصى له بمثل نصيب بنت ومثل ربع وصية
 عمر جبرهما عشرين ونلحق منه واحدا يبقى تسعة عشر في النصيب ثم اضعف العشرين لاجل نصيبه لابن وزده ربعا على العشرين يكون ثلثين هي حصته
 الحال وزده على العشرين على الاربعين يكون اربعة واربعين هي حصته الم والميراث مائة وثلثة وثلثون وبالجبر يجعل حصته الم شيئا يكون نصيب الحال
 نصيبا وربع شي فخذ خسر ذلك فانقصه من نصبة الم يبقى تسعة عشر من عشرين من ثلثي اخر نصيب بعد ذلك نصيبين فاجبر وابسط وحول نصيب
 تسعة عشر والثلث اربعة واربعين ووصية الحال ثلثين لانها كانت نصيبا وربع شي وان كانت وصية الم الا ثلث حصته الحال فوصية الحال مثل نصيب
 البنت وربع وصية الم فزيد على الثلثي عشر احد يكون ثلثا عشر في النصيب لان كنه في المناقص والزيادة تنقص اذا اختلفت فاضعف الاثنى عشر من نصيب
 الابن يكون اربعة وعشرين التي منها ثلث الاثنى عشر يبقى عشرين هي الم ثم زيد ربع الاربع والعشرين على الاثنى عشر يكون ثمانية عشر وهي نصبة الحال فقد
 صار وصية الحال مثل نصيب البنت هي ثلثة عشر مثل ربع وصية الم وهو خمسة وصادقة نصبة الم مثل نصيب ابن الا ثلث نصبة الحال بطريق الجبر نصبة
 الم شي فوصية الحال نصيب ربع شي فخذ ثلثها واضف الى نصبة الم وقابل بنصيبين فيبقى ثلثي نصف سدس بعد نصيبا وثلثي فابسط يكون الاشياء
 ثلثة عشر الانصبا عشرين فقلب ذلك كانت نصبة الحال نصيبا وربع شي في ثمانية عشر جميع المال مائة وثلثة عشر **مسئلة** لو خلف ثلثة
 بنين ووصى بمثل نصيب احمدهم الا ما انتقص من احمدهم بالوصية فنقول لو لم يكن نصيبه كان لكل ابن ثلث المال قد انتقص منه بالوصية شي فنلحق
 المال نصيب شي المال كله ثلث انصبا وثلثا شي اندفع الى الوصي لم نصيبا الاشياء يبقى معانا نصيبان واربعين شي بعد ثلث انصبا تنقطع
 نصيبين يبقى نصيب بعد اربعة اشياء فالنصيب اربعة اسهم والشيء سهم وكان الثلثة انصبا وثلثة اشياء هي اربعة عشر سهم والوصية
 نصيبا لاشي ثمانية وثلاثون سهم يبقى اثنا عشر للبنتين وقد اخذ الوصي لم مثل نصيب احمدهم الا ما انتقص بالوصية وهو سهم من خمسة عشر لا نلوا الوصية
 كان لكل واحد منهم خمسة عشر لو كان له ثلثة بنين ووصى ربع ماله لا انتقص من احمدهم بالوصية فالثلث على ما ذكرناه نصيب
 وجعله المال ثلثة انصبا وثلثة اشياء ناخذ بها وهو ثلثة اربع نصيب ثلثة اربع شي فنسقط منه قدر النصيب وهو شي يبقى ثلثة اربع نصيب لا
 ربع شي تنقطع ذلك للوصي لانه هو ثلثة انصبا وثلثة اشياء يبقى نصيب اربع نصيب ثلثة اشياء وربع شي بعد ثلثة انصبا فنسقط المثلث
 يبقى ثلثة اربع نصيب بعد ثلثة اشياء وربع شي فالنصيب الكا بعد اربعة اشياء واربعة اشياء من ثلثة عشر جزءا من ثلثة عشر
 نقرب الاسم فاشي عشر النصيب ثمان وخمسون وجعله المال مائة اثنان وستون فاخذ ربع المال هو ثمانية واربعون ونقص منه ما انتقص
 من نصيب احمدهم وهو اثني عشر لا نلوا الوصية فخذ كل واحد منهم اربعة وستين يبقى ستة وثلثون هي الوصية تنقطعها من المال يبقى مائة وستة
 وخمسون لكل واحد ثمان وخمسون **مسئلة** لو خلف ثلثة بنين ووصى لثلاثة نصيب احمدهم الاربع ما بقي من ماله بعد جميع الوصايا
 وهو بمثل نصيب احمدهم الا خمس ما بقي من ماله بعد الوصايا وثلث بمثل نصيب احمدهم الا سدس ما بقي من ماله بعد الوصايا والباقي من المال

لو خلف ثلثة بنين ووصى لثلاثة نصيب احمدهم الاربع ما بقي من ماله بعد جميع الوصايا

نصيب
 لو خلف ثلثة بنين ووصى لثلاثة نصيب احمدهم الاربع ما بقي من ماله بعد جميع الوصايا

کتاب الموصی

[illegible]

مسئله

کتاب الوصیۃ

[illegible]

[illegible][illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

وہ بہا خاص الہی

المؤمنين

في احكام الخطبة

والقول لخل من عدة كالمطلقة والبالغة واللعان والرضاع كالعدة عن الوفاء ومنهم من جعلها على الخلاف في الباء لا ينفرد عند اكثر ائمة فيكون
 ان يكون معتد بالانقضاء او بالشهر وقيل بغيره ثلاث بدوات الاشهر والقطع بالمنع في ذات الاضراء لانها قد كذب في انقضاء عدة زوجها في الخطبة
 ولم يفرق بين عدة عرق على الشبهه كما في طهر الحلال وما صحها القطع بالجماع والقبول لا على غيرها من طهر الحلال في هذه الصورة من خلاف ما
 على ان المقضي في الحرمة ما هو في بعض المقضى بها بغير من ان يخرج فقد يجملها الرغب في الخطبة على ان تكون في انقضاء عدة بعض الحرة
 وقال بعضهم المقضى انها مجتوعة بالطلاق فغساها نكاحا في انقضاء عدة ما اذا وجد من رغبها من الزمان لانقضاء من الزوج والعينان متقيان في قوله
 عنها زوجها فجاز التعرض لخطبتها وفي الباء ينفردون الاول كان خلاف في العاقلون بهذا البناء وطهر الحلال في المطلقة مثل ان في المفسوخ نكاحا
 وقال بعضهم ان منع الزوج في اول الخلاف فان فسخت هي لم يجز التعرض لخطبتها قول واحد لانها رغب عن محبة فلا يثبت من كذبها في انقضاء عدة
 اذا وجد من رغبها اذا ثبت هذا فان جواب المرأة مثل خطبة في غير رغبها التعرض لخطبتها فيما يجوز له التعرض منه مستعمل في قوله تعالى فمن لم يجد
 وليس له امر منه بعد الحكم لا يجوز التعرض لخطبة سر وجهه وانما اراد بالستر الجاع لقول من القبول لا يثبت حصة القوم انما كبرت وان لم يحسن
 السر انما كبرت موعدة السر ان يقول عندى جماع بوضيعة منكم من الكلام وكذا ان اخرج من غير التعرض ان يقول رب جماع بوضيعة انما كبرت من
 الجهر والعنف لا ينفرد بها الى الاخبار بانقضاء عدتها قبل انقضاء ما هو في ذلك لم يجز التعرض لخطبة قبل فليجب الوترح بخطبتها في العقد ولو
 سر انما انقضت عدتها فزوج بها صحيح النكاح وان كان قد فعل بها لان النكاح يتجدد بعد المعصية فلا يورث تقدم المعصية عليه فيكون لو نظر اليها بمجرد
 فانه لا يورث في تحريم نكاحها وقال في بعضهم صريح ثم عقد في العقد ليس في مستعمل في الخطبة جل امره ضرورة انها لا يثبت مثل ان يقول لعلبتك
 الى ذلك وانما لو لم يان زوجها من كان ثيبا او ثيبا في اسنادها فيكون سكوتها جازيا في الاجابة والاذن ويكون ممن يحرمها وليها
 فيصحح الولي الاجابة قال الشيخ رحمه الله في غير خطبة المأدوم عنده انما قال لا يجزى خطبة احدكم على خطبة اخرى به قال الشافعي لا يفسد من الاضداد على الخطبة
 الاول كما نرى رسول الله ان يبيع الرجل على بيع اخرى لهذه العلة ولو كان الولي ممن يحرمها لا يفسد من الاضداد على الخطبة ولا يورث في الخطبة
 في الخطبة وتركه في بيعها لا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة ولا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة
 وبما قال بعض الشافعية لان النكاح قال لعلبتك فليس في ذلك حلال ولا ينفذ في ذلك احد قال بان رسول الله خطبة معوية وبوجههم معا قال ما معاوية ففعلوا
 كماله واما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عانته انكلى سائر خطبتها لا سائر ما لا يوجد منها ما دل على اجابته ما في قوله لا يضع عصاه عن طانته
 عن عانته فاولان احدهما انكلى سائر خطبتها لا سائر ما لا يوجد منها ما دل على اجابته ما في قوله لا يضع عصاه عن طانته
 الفيل ولا يضع عصاه عن عانته لان في تحريم الخطبة مع عدم الاجابة نكاحا لا يفسد من الاضداد على الخطبة ولا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة
 وجد ما يشهد بالرضا والاجابة مثل ان يقول لا رغبته عنك فالانقر بغير الخطبة وهو الجواب الثاني لا تبطل شيئا من قبلها ولا يفسد من الاضداد على الخطبة
 تحريم الخطبة وبما قال مالك فابو حنيفة ولو لم يوجد الاجابة في الرد لم تحرم الخطبة وهو قول بعض الشافعية وقال اخرون في القول وجعل السكوت في الاجابة
 من ما ردت الميلة في الاستشارة ثم قلنا ان لا يثبت الجواب ولا يثبت الجواب في الرد ولا يثبت الجواب في الرد ولا يثبت الجواب في الرد ولا يثبت الجواب في الرد
 بكره والولي الاجابة لا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة ولا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة
 عند العامة فالعبرة بغيره ولما اجابها ولو ما الامه فالعبرة بالشبهة واجابته وفي الجواب لا يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة
 لا يمنع الخطبة ان قلنا بان سكوت المرأة مانع كما ان السكوت لا يمنع التوم على السوم بخلاف سكوت المرأة لانها لا يجزى له على الحياء فلو لا الرضا عند السكوت
 لبادر الى الرد وقال بعض الشافعية ان الخطبة السابقة يجوز الخطبة لان لا يعلم انها خطبة ولا اول يعلم ان الخطبة جيبام الا لا فرق بين ان يكون الخطبة
 الاول مسلما او ذميا اذا كانت المرأة ذميا عند بعض الشافعية والوجه جواز الخطبة على خطبة الذميا لا يوجب وكذا في السوم على السوم وبما قال بعض الشافعية
 قلن فليجب للخطبة امرأة فاجابته خطبتها غير تزوج بها صحيح النكاح وان كان قد فعل غيرها وبما قال الشافعي لان المنع من ذلك المقضي في غير العقد فلا يمنع
 تحريمه كالوعد في وقت يضيء عليه في الصلوة وقال مالك وادود لا يمنع النكاح لقوله لا يجزى خطبة الرجل على خطبة اخرى انتهى يدل على ما قلناه من
 وهو نوع من هذا لكن فساد الخطبة لا يقتضي فساد النكاح مستعمل في لو خطب رجل لغيره مع عدم الاجابة والرد لا يشاؤ به في نفسه وذكر ما يورث
 بالجموع فانما خطبة بنت غير لها طلقها زوجها فثبت طلاقها فامرها النبي ان تعتد في بيت ابن ام مكرم وقال طاهر اذا طلق فافترق فاحللت الحجب
 ان معوية واداجهم خطبة لغيره قال النبي اما معوية ففعلوا كماله واما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عانته انكلى سائر خطبتها لا سائر ما لا يوجد منها ما دل على اجابته ما في قوله لا يضع عصاه عن طانته
 ومعوية الذي خطبها هو ابو جهم متقيان وقيل غيرهم والشبهة الاولى ما يورث في الخطبة اجماعا ولو ردت الخطبة فلا يفسد من الاضداد على الخطبة ولا يورث في الخطبة اجماعا
 النبي على هذه الحجة من غير ثم انما مستبعد من خلقه وحسنه مع المرأة فلا يرضى عن الخطبة بذلك بل هو دواعيها الاجابة وليس هذا من الغيبة المحرمة
 فان الغيبة المحرمة التفكير بكسر متالب الناس واضحا للناس بها وهناك استلهم وذكر ما روى الان ان عند عدة تقرأ الاية شاملا من الاية فليس في ذلك
 فاما اذا رددت الغيبة لا يورث في الخطبة اجماعا مستعمل في الخطبة اجماعا مستعمل في الخطبة اجماعا مستعمل في الخطبة اجماعا مستعمل في الخطبة اجماعا
 والشهادة بين والصلوة على النبي الوعد والوصية وتفقوا الله ثم وليس الخطبة واجبة عند العلماء للاصل والمأدوم العام من سهل بن سعد الساعدي
 قال ان الوصية للمسلم قبل النبي ثم نكاحها فانما رجل فقال نكحها ما روى رسول الله فقال نكحها بما معك من القرآن ومن طريق الخاصة لا يورث في الخطبة اجماعا
 الصادق عليه السلام عن النبي في غير خطبة فقال وليس مما تهاجر في الدنيا من غير الطعام على الجوان فقول ما كان زوج فلا فاعل في قوله
 نعم قد خلت نكاحا او الخطبة في النكاح وليت قول النبي في كل امرئ على ما يشاء في قوله ولا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله
 السنن اثنى هذا فقد روى ان النبوة صلى الله عليه واله وسلم خطب في يوم الجمعة في خطبة طويلة فذكر فيها ما لا يحصى من مناقب الله عز وجل وفضائله ومن سببها

کتاب الفلاح

[illegible]

في شرائط الشهادة في عقد النكاح

لا نفرض في الارشاد ولا من لا نعتقد بشهادتهم نكاح المسلمين لا ينعقد بغير نكاح السلم والذين كالعبد من قال ابو حنيفة ينعقد النكاح بكاف من لا نكاحا جازان يكون الولي كما في ذلك الشاهد نكاح الكافر منها التسع والبصر والنطق فلا ينعقد النكاح عندهم بحضور الاصم الذي لا يسمع اصلا وفي الامم المشافى وجهان احدهما الانعقاد لا نعد لانهم واحصا عندهم المنع كافي الاسم لان الاحوال لا تثبت الا بالمعينة والتساع وفي الاعتقاد عندهم بحضور الآخر وجهان بناء على الخلاف في قبول شهادته ونقل بعض الشافعية ان مذهب الشافعي عدم قبول شهادة لان الشهادة تقتضي صريح اللفظ وهو منقطع في حق الاخرس ونقل بعضهم ان المذهب قبولها لان اشارته اذا كانت مفهومة قامت مقام عبا رتبة في العقد والطلاق وغير ذلك وكذلك في اداء الشهادته وهل ينعقد بشهادة اهل الصنائع الدينية كالحارس والكاسر في النكاح والشافعية وجهان والتحقيق بينهما الصوابين والصوابين لا ينعقد عندهم بشهادة الاعرج الذي لا يعرف لسان المتكلمين فان ضبط اللفظ فوجهان احدهما القبول لا ينعقد له الى الحكم ولا ينعقد عندهم بشهادة المغفل الذي لا يميز فان كان يحفظ ويدين عن قريبا نعتقد بصل ينعقد ولو كان الحاضران عدوي الزوجين او عدوي احدهما والثاني عدو الثاني فينبغي ان ينعقد بوجهيهما عندهم الاعتقاد ككفاه بالعدا والزوجان ولا نكاحا من اهل الشهادة في النكاح في الجملة فافترق بينهما والثاني المنع لغيره لا يشاهد بشهادتهما اذا كانا عدوين لهما او احدهما عدو الاخر عدو الاخر واذا كانا عدوين لاحدهما لم يمكن الاثبات بشهادة الا اذا كان الجود من غير العدو والاحتياط والتوثيق مقصود من الجانبين والثالث الفرق بين ان يكونا عدوين لهما او كل واحد منهما عدو لاهلها فلا ينعقد وبين ان يكونا عدوي احدهما فينعتقد لامكان الاثبات بهما في الجملة وقطع بعض الشافعية بالانعقاد في هذه الصورة وخسر الخلاف في الصورة وفي العددين ينعقد لهما والافترق ان العداء قد تزلزل احدهما مع ابن الاخر فللشافعية هذه الوجة منهم من قال يخص الخلاف بهذه الصورة وفي العددين ينعقد لهما والافترق ان العداء قد تزلزل ويجري الخلاف بين الشافعية فيما لو حضر رجل الزوج وجعل الزوج وجعلها وابوه وابوها واما ابوها فلو عاها فلا يكون شاهدا كالزوج ولو كان وكلاهما ينعقد بحضوره عندهم لان الوكيل نائب للوكلاء فالأصل في شهادتهما واجبا وهو ان ينعقد بان في المرة وعدو الزوج لان الزوج ينعقد على الاثبات بشهادتهما ولا ينعقد عندهم بان في الزوج وعدوي المرة لان لا ينعقد على المرة لا يحتاج الى الشهادة لاثبات الكل فانه يدفع بانكار الزوج نعم قد يحتاج لانثبات المهر والنفقة لكن المقصود الاصل من النكاح الجملة والشهادة شرط لانثباته عندهم واما لو كان الحاضران مستورين قال بعض الشافعية لا ينعقد النكاح بل لابد من معرفة العداء باطنا يمكن الاثبات بشهادتهما والمذهب عندهم الانعقاد لان النكاح يجري فيما بين اوساط الناس والعوام ولو كلفوا معرفة العداء الرباطا لاشق عليهم ونعتقد المتوفى هو كونهما العمل على فهم ما الحكم فلا يجوز بشهادة المستورين لان الحكم يسهل عليه مراجعته المنكرين ومعرفة العداء الرباطا ونعقد المستورين من يعرف العداء للظاهر الا باطنا وقيل من يشترط حاله في الغش والعدا فلهذا شاهد هذا النكاح اذا لم يعلم ضيقهما وكان ظاهرهما العداء لنعقد النكاح عندهم ولا يجب البحث عن حالهما حين العقد قال ابو اسحق ان لو وجب البحث عن حالهما لم ينعقد النكاح الا بحضور الحاكم لان العداء لا يثبت الا عنده وقد اجمع المسلمون على انعقاده بغير حضوره ولا ينعقد عندهم من لا يظهر اسلامه وحريته ان يكون في موضع يتر فيه المسلمون بالكنار والعبيد بالاحرار ولا غالب لا يكفي نظاهر الاسلام والحريته بل اذ حتى يعرف حاله فيها باطنا وفرد بعضهم الحر يسهل الوقوف عليها بخلاف العداء والنسب لو اخرج عدل عن مسطور قال بعض الشافعية زال ما جازاه الشرع لا ينعقد النكاح بحضوره وهل يزول بمجرد اخباره بناء على انه رواه او لا لان شهادته فلا يثبت الا قول من يخرج عند القاضي تدوالا فينبغي فيه هذا كله عندنا ساقط لانا لا نشترط الشهادة في العقد مسئلة لو بان كون الشاهد فاسقا عند العقد يؤثر في صحة عندهما وللشافعية طريقتان احدهما ان يبين بطلان النكاح لظهور عدم الشرط وهو العداء فاشبه ما لو بان كافر بن او فاسق بن والثاني ان على قولين للشافعية وجهان الاول لا كفاه ما استرحا العقد وهما كالطرفين فيما اذا حكم الحاكم بشهادة شاهدين ثم بانا فاسقين هل ينقض حكم والاصح البطلان وانما ثبت النسق بينه وبينه ولو بنصا في الزوجين ولا اعتبار بقول الشاهد كفاه فاسقين حال العقد كما لا اعتبار بقوله كفاه فاسقين حال الحكم بعد الحكم بشهادتهما وكذا لو بنصا في الزوجان على وقوع العقد حال الاحرام والعقد او الرد يعلم بطلان العقد لانه قبل الدخول ولو بنصوا الشاهدان بعد العقد لا يؤثر في صحة العقد اجماعا لان النسق قد يحدث واستنابة المستورين قبيل العقد احتياط واستظهارا وتوبة العلن بالفتوح حيث لا يمكنه بالفتوح بالفتوح لانه لا انصاف من عرفه محقق فان حكما بانها لم تحق بفتوح فلو عادوا الى الخوف لم يقر في نظرنا تلك التوبة بقصر ساقطة الاثر ولو ادعى نكاح مؤدب وشاره في عدل اقام شاهدين عند الحاكم فانه ينجح عن حالهما حين الحكم ولا ينجح عن حالهما حين العقد ولو اعترف بجعل وشرأه انما نكاحا بولي وشهد شاهد عدل فمض النكاح بينهما ولم ينجح عن حال الشهود لان النكاح ثبت باقرارهما ككفاه في المقدم في النظر مسئلة لان عدل خلافا بين العلماء في انه يجوز لمن اراد الزوج باشرافه ان ينظر الى وجهها وكفاها مكررا لدارواه العاشر ان النبي صلى الله عليه وآله قال للفتية وقد خطب مراقا نظر لهما وفي رواية الى وجهها وكفاها فانه حرى ان يؤدب بينهما اي يجعل بينهما المودة ولا لغيره يقال اد الله بينهما على وزن فعل عن جابر ان النبي قال اذا خطب جدك لمرأفان استطاع ان ينظر اليه ما يدعوه الى نكاحها فليقبل قال الخطيب جارية فكنت تحبها لاحتواءيت منها ما دعاني الى نكاحها فترجيتها ومن طريق الكاظمة رواية عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال ان الرجل يريد ان يتزوج المرأة فينظر الى شعرها قال نعم انما يريد ان ينظر الى وجهها قال لا ما ينظر الى ما بين اذنها وليس يحسد العيون ولا نكاحه فان عرفت هذا فلا يشترط اذنها للقبول كمن في هذا النظر ان رسول الله قد خص فيه وقال مالك يشترط في باحترامها وليس يحسد العيون ولا نكاحه لوراجعها الى زينب نفسها فيقبول المطلوب من النظر مسئلة فيمنحصر جواز النظر لمن يريد ان يتزوجها بالوجه الكف من وهو المشهور بين العامة لقوله عليه السلام لا ينظر من شعبة نظره الى وجهها والى كفيها من طريق الكاظمة قول الصادق عليه السلام لا ينظر فانه يفسد من مهام ابله من لانها ليست من العوق لظهورها غالبا وهو مجمع المحاسن في مواضع النظر فالحال لا يوجب النظر الى جميع بدنها سوى الفرج وقال لا يوزن في نظرها الى موضع كفيها لدارواه جابر ان النبي قال من تأقت نفسك لنكاح امرأة فلينظرها الى ما يدعو الى نكاحها وهو مجمل ما قلناه من الخبر مشرك ولان النظر محرم اجمع للحاجة فانخص بما يدعو

او احدهما عدو
احدهما

وهل من على

ان يوقعا بينهما

كتاب النكاح

اليه الحاجة اذا عرفت هذا فملاشافيجهان في ان هذا النظر مستطاب مباح يجوز ان يكون النظر اليها التبعين لمثلها فلا يتعد
بعد النكاح ولو عتقد النظر من حيث اشارة مثامها وتصفها بالانكح بعث ام سلم لما اسرد قال انظر الى عرقوبيها وطمي معافها ويجوز النظر لما لكفين
ظلمها سوا لو كان مع خوف الفتنة لان الغرض من النكاح وما عدا الوجوه والكفين لا يجوز النظر اليها لا نهووه وهي بعد اجنبية قد جوز في بعض حوالا
النظر الى عرقها ولباسها فيهما في الفصل الذي هو بين الكف والمصم قال مالك يجوز النظر الى الوجوه والكفين والتدخين وبعض الذراع وقال ابو حنيفة
يجوز النظر الى الوجوه والكفين والتدخين بناء على ان القدمين ليسا من العورة وعن احمد وليتا ان احدهما لا يلبس الا الوجه لا تدفع الحاجة به فيبقى
الباقى على التحريم المستفاد من قوله المرأة عورة والثانية ان يجوز له النظر الى ما يدعوه الى نكاحها من يدا وجسمه ونحو ذلك مستعمل في وقت النظر عند اذنه
الفرج بها والغرض من نكاحها للولايات فانها اذا لم تلتصق به قبل الخطبة لانه لو كان بعد الخطبة وتزكها شو عليها واوحشها وهو الاظهر عند الشافعية ولم
يجعلنا اخر ان احدهما ان ينظر اليها حين تاذن في عقد النكاح لانه وقت الحاجة والثاني عند يكون كل واحد منهما الى صاحبه في ذلك حين يحرم الخطبة على الخطبة
مستعمل في النظر اما ان يكون لحاجة او الاول ان لا يكون لحاجة فلا يجوز للرجل النظر الى الاجنبية التي لا يريد نكاحها فاما بعد الوجوه والكفين فاما الوجه
والكفين فان خاف الفتنة حرم ايتم لقوله ثم قال للمؤمنين بغضوا من ابصارهم وان لم يخف الفتنة قال الشيخ ربه انكم وليس حرم لقوله ثم ولا يبدن
ذنيهن لاما ظلمهن بها وهو معتبر بالوجه والكفين وهو قول اكثر الشافعية ولم يقل اخر ان يحرم كتمان في المسئلة على منع النساء من ان يخرجن مستغفرا
ولو حل النظر لقرن من الرجل والرجل ان النظر اليهن من غضة الفتنة وهو محل الشهوة فالاولى بما جالس الشرج حرم الباب لا عراض عن تفاصيل الاحوال كالتخليق
بالاجنبية لان تخشيعه انت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لشفقة الخلق وكان الفضل بن العباس ردف سؤل الله فخذ ينظر اليها النظر اليه فصرخ النبي
وجه الفضل عنها وقال جل ثابث اشره شاب فخشيت ان يدخل بيننا الشيطان وهو الاقوى عندي ليس المراد من الكف مجرد الاحتجاب بل هو الاحتجاب
الى العصم وللشافعية وجهان في تحريم الكف بالراخه واخص القدمين القسم الثاني ان يكون هناك حاجة الى النظر فيجوز لجماعا كن يرب نكاح اشره فان
يجوز له النظر اليها وكفها على ما تقدم وكذا لمن يريد شراء جارية فانه يجوز له النظر اليها والجسد هاهن فوالشباب مكشوفة للحاجة الى اطلاع اليها
ثالثا يكون فيها عيب يحتاج الى الاطلاع عليه كذا اذا عامل اشره ببيع او غير او يتجمل شهاده عليها جاز له النظر الى وجهها ليعرفها عند الحاجة ولا ينظر الى
غير الوجه لزال العورة بغير النظر اليها او يتجمل الشهادة ككف الكف عن وجهها عند الاداء وكذا يجوز النظر الى الترس للعصم والحاجة الى النظر فيجوز
للطبيب النظر لفرج المرأة للحاجة مع الحاجة ولا يشترط في جواز نظر خوف فلول العضوب المشقة بترك العلاج خلا فالبعض الشافعية لا خوف شدة الفتنة خلا
لبعضهم ويبقى ان يكون ذلك بحضور محرم وهل يشترط عدم اشارة فدفع في جواز النظر الى الرجل ان لا يكون هناك وجه ليعالج نظره ولما فيه تركه وهل
يجوز النظر لفرج الزانية يتجمل شهاده الزنا والفرج المرأة للشهادة على اوكادة والى تدعى الموضع للشهادة على الرضاع نظرا قربة للمنع كنه نظر لفرج
محرم فكان هو اوليس الشهادة على الزنا عند الاندما مود بالشره واما في الولادة والرضاع فشهاده النساء كافيه فيها فلا حاجة الى ان يتعد الرجل النظر فيه
وهو احد قول الشافعية الاظهر عندهم الجواز مطلقا في الزنا وغيره لا يؤول الى تعطيل هذا الركن من الشرج وليس بجديد لان الشرج معرظه ما يجب فعله
لوفره طعنا وقال بعضهم يجوز في الزنا دون غير لانه بالزنا هناك محرمة فجاز ان تفتك حرمة وقال آخرون يجوز في غير الزنا ولا يجوز في الزنا لان الحاجة
على الاسقاط مستعمل لا يجوز للرجل النظر الى الرجل يثبته ورثه لقوله ثم قال للمؤمنين بغضوا من ابصارهم وان لم يخف الفتنة قال الشيخ ربه انكم وليس حرم
ينظر الى جلد عاريا ما عدا العورة وهي القبيل والدر خاضعة عند اكثر علماءنا وعند آخرين ما بين الشرة الى الركبة عورة وبه قال الشافعية ولا يحرم
النظر الى امره بغير شهوة ان لم يخف الفتنة وان خاف احتمل التحريم بخلاف الفتنة وهو لا تولى لعدم والا لا مبالاة لاسر بها لا احتجابا للنساء وللشافعية
وجهان كهذين وروى العامة عن هذا قد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غلام حسن الوجه فجلس من دأته وقال خشي على نفسي ما اصاب خذ او د وكان في ذلك
من المحاييرين ولم يامر بالاجتماع عن الناس فدل على لا يحرم ولا نلم يزل الصبيان بين الناس مكشوفين والوجه لا باحة الا في حق من احس في نفسه
ما يستفز فهم عليه بغير شهوة الله ثم عادة النظر يجوز للطبيب النظر الى عورة الرجل للداواة كما يجوز في المرأة وكذا الفرج مع الحاجة مستعمل لا يجوز للمرأة
النظر الى المرأة كما في نظر الرجل الى الرجل لا يجوز له ان ينظر الى عورة الرجل ولا ينظر الى اجزاء من عورة الرجل مع عدم الفتنة ومطلحة كالرجل للشافعية وجاز في نظر
المرأة للمرأة كمنظر الرجل الى الحرام والاحتج عند عدم الفرق هل يجوز للمذنبية النظر الى المسئلة للشيخ ربه ثم قوله لا يجوز وهو وجه الشافعية لقوله ربه
اوصا عن وليست الغنيمات من سائنا والاقوى الجواز كمنظر المسئلة المسئلة وعلى قول الشيخ ليس للمذنبية الدخول مع المسئلة في العام وعلى الجواز ما الذي
تلافتة من المسئلة فالجواب لا تراها الاما براه الرجل الاجنبية قبل ان ترا الاما براه عند المسئلة مستعمل منع جماعة من علماءنا نظر الى الرجل كالعكس
لقوله ثم قال للمؤمنات بغضوا من ابصارهم فلا يجوز لها النظر الى وجهه كمنظر الرجل الى عورة المرأة في حق الرجل وهو قول اكثر الشافعية
روى امام مسلمة قال كنت انا وميمون عند النبي فاقبل ابن ام مكتوم فقال احتجبا عنه فقلنا انما نرى فقال النبي فاعصيا وان اعصيا فوال بعضهم انها انظر
الى ما يبد عن عند المهنددون غير ان لا حاجة الى قول بعضهم انها انظر الى جميع بدنه الاما بين الشتر والركبة ليس كمنظر الرجل الى المرأة لان بدنه عورة في
نفسه لئلا يكون يجب شتر في الصلوة ولا سيما استوبا لاسر الرجل بالاحتجاب كلساء هذا كله في الاجابة لا يجوز للمرأة النظر الى الرجل عند خوف الفتنة فلا
ولا فرق ان يكون الرجل عافلا او مجنونا في تحريم نظرها انبه مستعمل في بكرة للرجل ان يضطجعا في ثوب واحد لو كان هناك ربه منزع الرجل من
ذلك كذا المزان ويؤيدهما الحكم اذا كانا مجردين وصورت المرأة عورة مجرطة سماعهم مع خوف الفتنة لا بد منه وينبغي ان يجيب الخطابي او فارع الباب
بصوت غليظ ولا تخرج صوتها وللشافعية وجهان في نهووه ام لا لكن يحرم الاصفا اليه حرم الفتنة لما رواه الصدوق في امير المؤمنين ثم كان يسلم على النساء
وكان يكن ان يسلم على الشافعية وقال الخوف ان يجيبه صوتها فدخل من الامل اكثرها اطلب من الاجر مستعمل في الطفل الذي لا يظهر على عورة
النساء لاجاب من لقوله ثم وانطلق الذين ينظرون على عورة النساء ويجعل اذا لم يسلم مبلغة كك ما يرى مخشورة كمنية ويجوز له الكشف من كل وجه

قال لا يفتن الرجل الاول
في ثوب واحد لا يفتن المرأة
في ثوب واحد

في أحكام النظر في الأجنبية

بلغ هذا المبلغ فان لم يكن في ثوران شهوة ونشوة الاقرب جواز نظره كما ينظر الرجل الى محاربه كما ان المدخل من غير استبدان في الاوقات الشبهه قال الله تعالى ليس اذنكم ملكك فيما كنتم تعلمون الاية وهو احد قول الشافعية والشافعية ان نظره كظن البائع الى الاجنبيات لظهوره على العورة لا باس بهذا القول اما ان يكون في ثوران شهوة ونشوة فان حكمه حكم البائع في محرم النظر والبحث في الغفلة من الشافعية لا يحرم عليه نظره لثبوت محله لا برفع الاسباب ظاهر وهو البلوغ وليس بجديد **مسئله** المسوح كالنخل عند بعض علماء ثاقواه الشبهة فليس له النظر في الاجنبية لان كانت مالكة ولعموم قوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم وهو واحد وجب الشافعية لانه يحل له تكاح الق نظرة اليها فكيف يجعل كالحرم ولما رواه محمد بن الكاظم قال قلت له يكون للرجل المحض يدخل على نساء فينا ومن الوضوء فبني شعوره فقال لا وقال بعض علماء يجوز ان ينظر المسوح الى الكبد

وبه قال بعض الشافعية لقوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم غير ان الاربعة من الرجال لرواية محمد بن اسمعيل عن الرضا والجواب عن الاية انه محمول على المحض كغيره من الاربعة هبت شهوة فانه يصح عليه غير ذلك والاربعة من النساء على النسخة لا الشبهة انه قد روي حديث اخر انما سئل عليه السلام فقال فقال لسالك عن هذا طمطمع هو يد على التغير اما المحبوب الذي يتي انشاء والمحب الذي يتي ذكره فانه كالنخل وكذا العين ونحوه وهو المنسب بالنساء والشيخ لم يوافقهم في كماله لعموم الاية وهو احد قول الشافعية والثاني ان المحض المختص فيها وجهان وقال بعضهم في المحض كماله النظر لان يكثر بهرم وقد ذهب شهوة وكذا المختص **مسئله** الملوك النخل لاجل النظر في الاجنبية وان كانت مالكة ولا يكون محرما لانه لا يفرق في التحريم بين النظر الى وجهها وكيفية رعايتها لعموم قوله قل للمؤمنين وهو واحد قول الشافعية واحدا من الروايتين عن احمد لقوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم وانما ملكها بما فيها من رداءه وانما ان النبي جاء الى طاعة عليها السلام ببعدة له عليه فاطمة فثوبت فثوبت برءاسها لم يبلغ وجهها واذا غطت من وجهها لم يبلغ راسها فلو ادعى رسول الله ما لغيره قال ان ليس عليا ثوبا او يركب غلاما لان اسحق بن عمار قال الصادق عليه السلام ان ينظر الملوك الى شعر مولاه قال نعم والى ساقها ولا يتقدم بيتا ان المروءة الاماء والرواية غير ذلك على المقصود بجواز النظر الى شعر الملوك ولا ولا ندم بذكر عدم السر مطلقا بل صعوبة السر بذلك الثوب لان المالكة لا تحرم على العبد على السابك ولا يحل استئناسها فلم يكن محرما كزوج اخيه ولا ولا يمتنع عليها منه فليس بينهما نفرة المحرمية والملك لا يقتضي النقرة الطبيعية كالسيد مع امته ورواية اسحق بن عمار في ضعفه لا يوافق مع احتمال ضعف الملوك وكبره سيد بن المسبب طار من الحسن وجهه نظره العبد الى شعرها مالكة **مسئله** لا يجوز النظر الى من الغيرة المبروشة الا الى وجهها وكيفية وشعرها اذا لم ينظر لغيره ولا يمتنع مع من الغيرة لان الرقبة يحتاج الى الرد في اللطاف فان لم يكن كذلك بل خاف الغيرة من النظر مطلقا والشافعية ثلث اوجه احدها ان الامم كثره ولغيره وهو عندهم والثاني انه يحرم النظر الى ما لا يبيد ومنها عندنا لغيره والثالث ان المحرم النظر الى ما بين السرة والركبة لا غير الاقرب قلناه لقوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم وهو عام في المحرم والامة ولعموم قوله رسول الله محاسن نساء امي على من حرام رواه الصدوق **فروع** يجوز النظر الى اهل الذمة شعوره لانهم بمنزلة الاماء لكن لا يجوز ذلك لثلاثة اوجه اولها خوف ذنوبهم لقول الصادق لا باس بالنظر الى نساء اهل قاهرة ولا عراب اهل البوادي من اهل الذمة والعلوج لانهم اذ انهم لا يمتنعون **فروع** يجوز النظر الى الجنون والعاقر وجسد ما من غيرته لقول الصادق والمجنون من الغلو لا باس بالنظر الى شعرها وجسد ما لم يتعد ذلك **الحكمة** الشكل ان كان حرام يحرم النظر الى وجهه ولا الحفة النظر الى الرجل لا يجوز النظر الى النظر اليها بالعكس علا لا احتياط وهو قول بعض الشافعية قال اخرون منهم بالجواز للرجل المرأة ولها بالنظر اليها استحبابا لما كان في السر مخوف ولو اختلفوا في ليس بجديد لعموم الاية وان كان متفرقا ما تقدم في الاماء **مسئله** الصبية الصغيرة التي ليست في مظنة الشهوة يجوز النظر الى النظر اليها لان على الشهوة من غير النسبة اليها وهو صحيح والشافعية والثاني التحريم لانها من جنس نساء فليس شيء لان الغرض من التحريم منع النفس من وداع الشهوة وهو مخوف هنا ولا يفرق بين هذا العورة وغيره لكن لا يجوز النظر الى فرجها واما ان كانت في مظنة الشهوة فلا يجوز النظر اليها واما الجوز فلهذا قيل انها كانت لان الشهوة لا تقبض وهو محل الوطء الاقرب فلذا قيلت في الرافق السبل حيث يتولى الغنم النظر اليها لاجاز النظر اليها لقوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم والقواعد الثلاثة لا يجوز تكاحها **مسئله** يجوز للرجل ان ينظر الى محاربه سواء حرم بالنسب اليها ام لا والرضاع وينظر الى محاسنها ولبسها مستورا وان كان غير مستورا والعورة اذا لم يكن هناك ريب لقوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم ولا يمتنعون الا بالبعوثين او اباة هربا بانه يقولون لا يمتنعون لان المحرمية معنى ويجب قطع المناكحة وتحريمها على الناكحة فكانا كالرجلين والمراتبين وهو واحد وجب الشافعية والثاني انه يحرم النظر الى ما على الوجه والكفين لا تلاصق ورة اليها ما الشدي حال لا رضاع فانه ملحق بالوجه لثمة الحجة وهو قول بعض الشافعية قال بعضهم انه ممنوع منه فرق بعض الشافعية بين المحارم بالنسب بين المحارم بالرضاع والرضاع ولا يجوز النظر الى العورة من ذي المحارم مطلقا الا عند الحاجة والضرورة كالمدواة والطبيب غيرها **مسئله** لا فرق في التحريم بين جلاء البنت وبعضة المتكلمة بربها الوجه والكفين كما تقدم وعدا الفرج في المحارم ولو كان العضو مقطوعا فالاقرب لا يحرم النظر اليها تنقضا وخوفا لغيره النظر اليها وعدم غلق الشهوة به فاشبه بالبحر وهو واحد وجب الشافعية والاصح عندهم التحريم ان كان مما يحرم النظر اليه لان الاتصال حصل ببعض الشافعية العضو المباني من المرافع قال ان لم يمتنع يمتنع وشكرا على الرجل كقائمة الطفرة الشعر المجردة المنكشنة يحرم النظر اليها من غير حرم النظر اليها **مسئله** يجوز للرجل النظر الى جميع بدن زوجته ومثله الفليس فان جعل لان انكسر النظر الى الفرج وتشد الكراهة في النظر الى باطن الفرج لان الاستمتاع به بالنظر والى لان ما جاز في الثاني قال الصادق عليه السلام ان ينظر الرجل الى فرج امراته وهو حرام معها قال لا باس فهو صحيح وجب الشافعية والثاني المنع لروى عن النبي انما قال النظر الى الفرج يورث الطمس الحق لا محذوف لاحتمال الكراهة وبذلك رويته سمعنا قال سألته عن الرجل ينظر الى فرج امرته وهو حرام معها قال لا باس من غير حجة ولا فرق في جواز النظر الى فرج امرته لعموم قوله قل للمؤمنين يغضوا ارباعهم وانما ان يكون الامم قنينة او مدبرة او ام ولد ويجوز النظر الى فرجها كباقي لان المانع قريبا الزوال كذا يجوز النظر الى فرج المهرونة ولو كانت مزاولة ويجوز سبيل وثنية او مفرجة او كانت ثوبا مشركا بينه وبين النيرة يحرم النظر اليها كانت بمنزلة ما في النيرة لا تحرمه انه قال اذا زوج احدكم ابنته عبدا واجبره فلا ينظر الى ما بين السرة والركبة ولو كانت المنكحة معتدة عن طمطمعها فان بعض الشافعية انها مالكة تبين ويجوز النظر

کتاب النکاح

خبرم ظاهر و جدا از اینست چنانچه در کتب معتبره

فے بیان احکام الخلق

مسئله

کتاب النکاح

فانزل الله تعالى انكم حرثكم وانكر في انفسهم ما قبل هذا الاية التي ورد بها ومن طريق الخاصة ما رواه عبد الله بن يعقوب عن الصادقة قال سالت عن الرجل ياتي
المرأة في يربها قال لا بأس ان يرضعها فقلت فابن قول الله عز وجل فانهم من حيث امر الله قال هذا في طلب الولد فاطلبوا الولد من حيث سر الله ان الله تعالى يقول
لنا وانكم حرثكم فانوا حرثكم اني شتم وفي الصحيح عن علي بن الحكم قال سمعت صفوان يقول قلت لرواية رجل من مواليك امر ان اسالك عن مسئلة فما بان
واسخبي منك ان يسالك قال ما هو قال قلت لرجل ياتي المرأة في يربها قال نعم ذلك له قال قلت فانت تفعل ذلك قال لا انا لا تفعل ذلك قال اكثر العالة ان يربها
هو القول الثاني للشافعي ورواه العلامة عن علي بن عبد الله بن عباس عن عبد الله بن مسعود بن الدرداء ومجاهد بن الحسن البصري وعكرمة بن قتادة واحمد بن اسحاق
وابن المنذر ورواه ابوهم بن النضر قال في نسخة ملعون ملعون من ابي امرئ في يربها وعن خزيمة بن ثابت ان النبي قال ان الله لا ينجي من الحق الا ناولا
النساء ادم ياربهن فليكنوا بالبع من جهة الروايات فانها لو كانت صحيحة لم يذهب عن الشافعي مالك ذلك لما خالفها وكذا الجماعة من الصحابة والمناجيب الذين
باحوا ذلك اذ عرفت هذا فقد روي من طريق اصحابنا النضر بن عيسى عن سدير بن عمار سمعت الباقر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله محاش النساء على اموالهم وهذا اقر
سلسلة الاشارة ما تقدم من الادلة القاطعة مع احتمال حمل النضر على الكراهة لقول الصادق وقد سئل عن ايمان النساء في عجاذهن فقال ليس يربها
وما احب ان تفعله لان الاصل الاباحة **مسئلة** ما لا يبان في الدبر كالابان في القبل في اكثر الاحكام ككفا العباة وجوب الفضل من الجانبين على
الاقرين وجوب الكفارة في الصوم والحج وافساده بركوكان قبل الوقوف وشو الثوب هو اظهر فولي الشافعية لان الماء قد يسبق وجوب المني وهو المثل
في النكاح الفاسد بالشبهة وجوب الحد والرجم وانتفاء الفتنة وجوب العدة وحرمة المصاهرة وبقا رقبة في لا يتعلق به التحليل والاحسان احتياطا
للتحليل ويسقط الحد بقاء المولي في الاستنطاق في النكاح نظرا لما الاحلال فلو قلنا في ذلك كتحقق تدفق عسلته والمرء لا يحصل لها بذلك تدفق
العسلية واما الاحسان فانما هو فضيلة متعلقة بطول كامل وهذا غير كامل ولهذا لو وطئها في النكاح الفاسد لم يحصل به الاحسان ولا يلزم لو وطئها في
الحيض الاحرام لان وطئ في محل الوطئ ملك فاعلم لعرض هذا الذي حملوا اما ايضا حتى لو وطئ في ذلك الحيض او في الحيض او في القبل واما الاذن
فان بكاره الاصل باقية فلا يعتبر بها ويحتمل لان ترك الاستنطاق البكر لاجل الحيض هو منسلف هناك فليكن **مسئلة** يجوز التلذذ بغير الايلاج في الدبر بين
الاثنين لجماعا لان الغايل بالتحريم خصصا للدبر ووافقنا احمد على الجواب لوط في الدبر ولو كان الوطئ للجنبين قال يحل لهما في كل واحد منهما
لانهم يقولون منعته لهما عوضه الشرع **مسئلة** في نكاح الاستنساخ ما لا يدع عندنا انه وهو قول اهل العلم بقوله والذين هم لغفهم حافظون الى قوله
تعالى فمن ابغى وراء ذلك فالويلنهم العادون وهذا ما رواه ذلك وما رواه العامة عن النبي صلى الله عليه وآله ان قال ملعون من فذكر فيه نكاح بدم ومن طريق خاصه
قول الصادق ان امير المؤمنين اني رجل عبث بذكركم فضر بدمه حتى حرقته ثم رجع من بيت المال عن الباقر قال اني رجل عبث بذكركم حتى
ضر بدمه الذرة حتى احرقته لاعلم الا اني رجعت من بيت مال المسلمين وانا فانه هذا الحد عليه يقتضيه تحريمه لان ذلك قطع النكاح فاشبهه للوطئ في
عن ابن عمر بن الخطاب قال قال ابن عباس نكاح الاخير منه وهو حبس من ازا وحكي ابن المنذر عن عمر بن دينار انه رخصه في يربها قال احمد بن
حنبل لا يخرج من البيت فاشبهه الفساد وبجاء الفساد بما ذكرناه وذكر القاضى ابن كرم في مائتا فتاوى فيه توقفنا للشافعي في القديم والذهب عندهم
في الجديد فليكن **مسئلة** ان يستنكح بغيره كذا في الحديث في يربها وجبته جارية سكران المقتضى في التحريم ان مسا وجوز الشافعي كالتنكح بغيره في النكاح
وطئ الحاضر والنفسا الا في الفرج خاصة وهو قول اكثر العلماء لقوله ثم فاعترفوا بالشافعي في بعض الفتاوى انه يحرم جميع بدنها لانه لا يربها لوطئ
لان المراد ببعضها موضع الحيض **مسئلة** يجوز ان يطون على ثائرا بالاذن واما ثمة مطلقا فبعض واحد لكن يستحب ان يوضا ويصل الفرج عقيب كل وطي
لقوله ثم انا في احدكم ثم اذ ان يعود فليوضا ولا يذ غسل فربوضا اذ بذلك نشاط وقوة واما للوطئ فانما شرطنا الاذن لان القيم واجب فيمن لا
يجوز في ثوبه واحد ان ياتي الاذ على الاذنها واما لوطئ عن النبي صلى الله عليه وآله ان كان يطون على ثائرا بغيره احد من الحيض على من كان القيم واجبا عليه على ان
كن قد حملت ومن اوجب عليه القيم فلهن فحقه من ثائرا **مسئلة** في اوطئ الزوجة في الدبر وجبها المهر المسمى لزوج قوله ثم واثوا النساء صدقا
وللشافعية قولان احدهما هذا لان وطي محل الاستمتاع وهو الاصح عندهم والثاني انه لا يستحب به التمسك ويجب مهر المثل قال بعض الشافعية وينظر بعد ذلك
فان وطئها فيها التحريم بغير المثل لم يوجب اضرار لها المسمى ومهر المثل لمن يطأها وطمع فافضل حصل لها المثل والمزوج عنها المسمى فان كانا من جنس واحد
اجرى قول الفقهاء قال بعض الشافعية هذا كلام مظلم لا يهتدى اليه هل يجحد لوطئ زوجته وامتنع في الدبر لربح عيبه لحد عندنا ولا النكاح لانه
غير محرم والكراهة لا توجب اضرارها وما صح وجوب الشافعية ولم يوجب التحريم لو كان الوطئ للجنبين مع علم التحريم كان حكمه حكم الوطئ في القبل
وتثبت به الرجعة عندنا كما ثبت به بالنسب للشافعية وجعل في الرجعة وبثب بحرمة المصاهرة وللشافعية وجهان صحهما الثبوت لانه اعظم من
المعاخذة والتفصيل واللسر شبهة وهي تثبت حرمة المصاهرة عندهم وفي قولنا ويجوز الايلاج في القبل من جانب الدبر اجماعا **مسئلة** لا يجوز
للرجل ان يترك وطي امراته اكثر من اربعة اشهر وبقا لشافعي عن عرسا لى النساء اهل المدينة لما اخرج ازواجهن الى الجهاد وسمع امرائهن يشد بها فانما
جلها فافواه لولا الله لاشي غير ذلك من هذا السير وجوانبه عن اكثر ما نصب المرأة عن الجماع فقبل له ان يجلها شهر فقبل لمدة المضروبة للفتنة اربعة اشهر
ومن طريق الخاصة رواية صفوان بن يحيى انه رسل الرضاعة عن رجل يكون عند المرأة الشابة فيمسيك عنها الاشهر والسنة لا يربها ليس يربها الا نرضعها لهم
مصيبته يكون ذلك اثما قال اذ تركها اربعة اشهر كان اثما بعد ذلك لان يكون باذنه **مسئلة** لا يجوز للرجل ان يدخل المرأة قبل ان تبلغ سنه سيز
فان دخل تحريم عليه لانه اذا اضاها فاد اضاها حرمت عليه ولذا وجب عليه الاتفاق ان يموت احداهما لقول الباقر لا يدخلها باجارتها حتى ياتي لها تسع سنين
او عشر سنين وعن الصادق قال لولي لا يطلق قبل المفاضة قال رسول الله صلى الله عليه وآله حد المرأة ان يدخل بها على زوجها بنت تسع سنين وسيا في البحث في ذلك احكام
انشاء الله **المقدم** في العاشرة والى النكاح **مسئلة** في الولية تقع على كل طعام يتخذ في حدث سرور من ملك وحرمان وغيرها الا ان استعملها
في طعام العرس فانها طلقا لا يربها الاطعام في الاملاك لشهرين واد استعمل في غيره افتقر المقيدين في اكله الخنا وغيره وكذلك قال بعض الفقهاء وقال

۴۰ بیان احکام الولیۃ

九

کتابت لنکاح

[illegible]

۴۔ بیان احکام دین الہیہ

[illegible]

كتاب النكاح

اولهم الايجاب على القول فقال فقلت فقال الزوج تزوجت مع العقد اجاعا وكذا ما في العقود طمان فدم القول على الايجاب فان كان في النكاح بل في قولنا
فوجبه ما يقول الولي ونحوها قال الشيخ في البسيط ينقد اجاعا وبه قال الشافعي ومالك ابو حنيفة لانه يحصل الايجاب بالقول فيقع العقد كالقول في
الايجاب لان سهل بن الساعدي عن امرأة انت النبي فقال يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت فيما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله
زوجنيها ان لم يكن لك فيها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ يصدقها اياه فقال ما عهدت الا اذ اري هذا فقال النبي ان اعطيتها اياه جئت ولا اذ
لك فامس شيئا فقال ما وجد شيئا فقال النبي لو خاتمنا من حد يده لم يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شئ يصدقها اياه فقال ما عهدت الا اذ اري هذا فقال النبي ان اعطيتها اياه جئت ولا اذ
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فدونكها بما عمل من القرآن وظاهره انه يدل على جواز تعدد القول لانه لم يقل بعد ذلك جواز القول من الزوج قال احمد لا يصح العقد
اذا تعدد القول لان القول مما يكون للايجاب في جدي بل لم يكن بقوله لعدم معناه فلم يصح كالتقدم بلفظ الاستينهاام ولا نكحوا من الايجاب بلفظ الطلب
لم يصح فاذا قدم كان ذلك كصفة الاستينهاام ولا نكحوا بالصفة المشروطة فقد ترقى قال بطل هذا النكاح فقال الولي ونحوك بنتي لم يصح فلان لا يصح اذا
ان غيرهما كان ذلك لا ما اثر في القول مستمرا مما يصح العقد اذا صدق في مجلس واحد ولم يثبثا غلا بينهما فغيره وان تراخى جديهما عن الاخذ احد الجواب
جواب الايجاب بان حكم المجلس حكم العقد بل قبل القبض فيها شرط في القبض بثبوت الخيار في البيع فان ترقى قبل القول بطل الايجاب لانه لم يوجد معناه
فان الامر من بعد من جهة الباقين فلا يكون بقوله وكذا لو تشاغلا عنهما فطعنا بغيره معروض عن العقد بالاستشغال عن قوله ههنا مستمرا لا يصح شرط
الخيار في النكاح ولا يثبت فيه خيار المجلس جاعا لان الحجة غير اعينة اليه لا يقع في الغالب بعد تكرر رويته في كل واحد من الزوجين عن صاحب مفسر
بجمله تجارات البيع الواقع في الاسواق من غير تكرر ولا روية لان النكاح ليس بمعرضا وضو لهذا لا يثبت فيه العلم بالعقد عليه بوقته ولا وصفه بوقعه بل يثبت
وبهم من غير تسمية الموضع مع عوض فاسد لان ثبوت الخيار فيه يفوق في فسخه بعد ابتداء المرافعة فان في فسخه بعد العقد ضررا بالمرأة ولهذا وجب له المهر
وقبل الدخول نصف الصداق ولان العقد البيع المغانية والاسواق تختلف في الاسعار فمخوזה الخيار بعد العقد يثبت فيه سعة في حال العقد النكاح بقصد
منه ان الزوجين وذلك يختلف ثلث فليعلم بالشرط خيار الثلث في عقد النكاح بطل العقد فانه الشريعة وبه قال الشافعي لان الرضى من الزوجين
بدون الشرط غير اصل الرضى شرط في صحة العقد فاذا كان الشرط بطل الشرط وقال ابو حنيفة يبطل الشرط ويصح النكاح لغيره بشرط الخيار في
الصداق خاصة ولا يفيد العقد مستمرا لشرطه في الصيغة الجزم فلا يصح الا بلفظ الماضي ان يقول نزوجك فيقول قبلت النكاح فلو قال
الموجب زوجك فيقول قبلت ويقولون نزوجك فيقول قبلت لم يصح لانه لفظ قد على صريح الانشاء سالم عن تزويج اللفاظ المشبهة بالاجابة والاستينهاام
ولو في لفظ الامر قصد الانشاء كقوله تزويجها فيقول للموجب فقلت قال الشيخ يصح وان بعد الزوج القول بلا خلاف فمجلس سهل الساعدي عن ابي بلفظ
كقوله نزوجك فيقول نزوجك قال بعض علماءنا يصح وان لم يعد الزوج القول لرواية ابن بن تغلب في المعنى تزوجك متعصفا فقال نعم فهو تزوجك في قولنا
من اعادة القول قال الشافعي قال زوجي فقال الولي وجب فان قال الزوج قبلت فلا كلام في صحة النكاح وان لم يقل مع ايقاعه لوجود الاستينهاام الجازم
وبه قال ابو حنيفة في غير سهل الساعدي هو موافق لما قلنا ونقل بعض الشافعية فيه خلافا مما نقلوا في البيع مستمرا اذا تقدم القول في النكاح فقد قلنا
الخلافا لانه يصح عندنا وعند الشافعي ابو حنيفة خلافا لاحد ما لا يصح وبما يروى العقود فقال الشيخ روية لوقد قال القول فقال بيننا فاقا بتمت كما مع هذا
تحدث قوم من الفقهاء عن قولهم لا يصح حين سبق الايجاب في احد واقف البيع لان البيع يكفي فيه اتماما من غير ايجاب بقوله لانه لا يصح فيه لفظ بل
يصح باللفظ كان مما يورث المعنى والشافعي قولنا كما تقدم واما الخلع والصلح عن الدم والاعناق على المال فالولي لا انعقاد بالاستينهاام الايجاب فاذا قال
طليقتك واعاقني على الف فاجابها الزوج طليقتك ثم انك لا تلتزم الا بالجهة التي قبلت بعده وكذا لو قال العبد السيد عتقتك على كذا فاعتقلها قال من عليه الفصاح من
على كذا فقال المستحق صاحبك عليه كذا منعتك من العتق فمضت لان العرض لا يصح منها الطلاق والعتق والعقود هذه المقاصد يمكن تحصيلها بغير عرض
فاذا ذكر عرض فهو على سبيل الاقتران والتبعية لهذا يصح بذلك المال على الطلاق والعتق من الاجتناب ما النكاح فانه لا يخلو في وضعه عن العرض الا اذا وافقه
البيع والمعاوضات لان هذا العقود تقع بصيغة التعليق عندهم بخلاف المعاوضات فاذا ثبت ان هذا العقود ولو لا انعقاد لفاطعون بانفساد النكاح
بالاستينهاام الايجاب يقطعون هنا بالعتق وما اذا المثبتون بالخلاف هنا فامتنع اكثرهم من طرده هنا وهل تزل الكاينة من الخلع والعتق حتى يقطع بتمامها
بالاستينهاام الايجاب فيمنع النكاح حتى يفي بغيره بخلاف الشافعية فولا لان الكاينة مترددة بين الاعناق والمعاوضات هذا كله فيما اذا كانت صيغة الاستينهاام
زوجي خالعتني ونحوها في قولنا لو قال للزوجي الولي قد زوجتها منك قال بعض الشافعية لغير ذلك بمعنى الاستينهاام لا نكحها ولا يقطعون التزويج
فاذا لفظ الشبهة فيقول كما كان يقتضيه الاستينهاام شيا وبه قال الولي في قولنا تزوج ابنتي فقال الزوج تزوجت فلو قال الزوج تزوجني فقال الولي
زوجتك فهو انكحها الشافعي قال بعضهم ولو في لفظ الاستينهاام فقال الزوج تزوجني بنتك وقال الزوج تزوجت فلو قال الزوج تزوجت
لو ينقد لان يقول الزوج بعد تزوجت فلو قال الولي تزوج ابنتي فقال تزوجتها فقال تزوجت لم ينقد لان يقول الولي بعد تزوجت لا نكحها
لا يدل بالبرهان على الجزم في كونه كقولنا لو تزوجت بنتك من فلان فقال تزوجت ثم قبل على الزوج فقال قبلت نكاحها فقال قبلت فالزوج
صحة العقد هو اصح وجهي الشافعي لوجود ركن العقد الايجاب في القول ارتباطا احدهما بالآخر والثاني لا يصح لعدم الخطاب بين المتعاضدين في قولنا
رجل للولي زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت قال الشيخ روية يقوى في نفسه انه ينقد لان نعم تضمن اعادة الشواكخ الفخية الشافعي
لو قال الخطاب للولي زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت فقال تزوجت فلو علمت ان لا يصح حتى يقبل الاخر لانه لم يوجد لفظ القول لالفاظ الاستينهاام
بل وجد منه معنى الاستينهاام مستمرا في عقد النكاح لا يقبل التعليق بل شرط الجزم فلو علمت ان لا يصح حتى يقبل الاخر لانه لم يوجد لفظ القول لالفاظ الاستينهاام
في عقد الزوج قبلت النكاح ثم عقدت به وقال الشافعي لان البيع والمعاوضات لا تقبل التعليقات فالنكاح مع اختصاصه بوجوبه
اولي ولو لم يجز لم يولد فقال غيره ان كان بنتا فقد تزوجتها اذ قال ان كان بنتا لم تكن تزوجها او مات عنها وانقضت عدها فقد تزوجتها وان كانت غائبة

۴۔ شرائط العاقد

اوصیہ

[illegible]

۴۰۰ بیان ولایت الابرار الجدد

ایک

قانون نوک

● **మనకావల్సి**

۴۔ بیان ولایت المولے

والعالم

كتاب النكاح

[illegible]

واحد از اینها را

[illegible]

المجلس الأعلى فكاك و
الكاك ٢٢

نویسنہ: لا تھا الامام عادل

[illegible]

كتاب النكاح

ونص على النكاح وبه قال الجمهور في النكاح العكس بوجوه في الشافعي وابن المنذر وأما الرواية بين ولوا وصي تروى ما قبله لم يفتح الوصية ولم
 بك الوصية لك لا يصح بل ولاية القربة الدائمة إلى النظر والشفقة الواقعة والعاطفة بامعان النظر كلاهما لم يوجد الوصية لا بصا بالانكاح لا يصح ما فيه من
 نقل الولاية إلى غيره بعد الموت ولا ينقطع بالموت فلا ينص على النقل إلى غيره ولا ينافي في انتقال الولاية من غير شرط فلو لم يجر الوصية بها كالحضنة ولا لا ضرورة على
 الوصية بضمها بوضعها عند من لا يكافيها فلم يثبت لها الولاية كما لا جبر في الغرض لها حفظ العشرة ورفع العار عنهم والنسب جرت بذلك في الرواية الثانية من أحد
 لموصى الزوج وهو ذهب الشافعي في الخلاف وبه قال الحسن بن علي بن سليمان ولا ولاية ثانية ولا جواز أن يوصى بها كولاية المال في العرق ظاهر فإن الشفقة
 على النفس يجب الاعتناء بها أكثر من الشفقة على المال واجتنب الشافعي ما صال الجواز ولا مانع منه في قوله فمن بدله بعد ما سمعه لاية ولا ولاية له المال في الوصية
 وكذا في النكاح وقال ما لا بد من الوصية لاية الزوج فان كانت البنت كبر في زوجها الوصية ذنبا وان كانت صغيرة فان عين الوصية فجاز زوجها الوصية ولم يملك
 اجبارها على النكاح وان لم يبعها نظر بلوغها لئلا تزداد همتها فذهبنا إلى البكر البالغة الرشيد ان تزوج نفسها بمرشاة سواء رضى لها أم لا ولا بشرط
 ان تزوجها كان أبوا غير رضى وعلما وانما ثبت للاب الجدة لولا لا يتولى عليها وبعضهم أثبت للولاية لها في الدائم دون التقطع وبعضهم عكس منهم من سقط امرها معها
 فيما وقر وأنها اشتركت في الولاية حتى أنه لا يجوز لها ان ينفر عنها ما لم ينفذ عند العاقل من الولي في جميع النكح فان عضلها الولي جاز عند جميع
 علماء النكاح والنفقة والاستقلال بالعقد لا ينفق عليه ولا وكيل ولا سلطان ولا حاكم بل لها ان تنفد بنفسها بشرط العاقل واحد ولا يعرف هذا في
 العضل منع المرأة من الزوج بكنهها إذ طلبت ذلك رغبة كل واحد منهما واضافة كانت بالغة عاقل فاذا دعت إلى غير كفو فله ان يمنع ولا يكون عضله همتها
 يحصل العضل بمنعها من الزوج بالكنه بمثل المثل وروى في بعض النسخ ان لا يكون لها ان تمنعها حق الاعتراض عليها عند علمائها وبه قال الجمهور في
 ومالك أحمد أبو يوسف في محل لان المهر الصريح حتم وعوض يخصها فلم يكن له الاعتراض عليها في المهر الواسع منه بعد سقوط كله فبعضه لان من لا يملك
 الاعتراض على جنس المهر لا يملك الاعتراض على قدره في الوصية بذلك أحد الأولياء لم يكن لها حق الاعتراض في حق الاعتراض في قدره فيطيل المهر فيثبت
 مهر المثل كذا في الزوج ابنة الصغير أكثر من مهر المثل سقط الزيادة لان ذلك بوجوب العار على القبله وتنصير به العشرة فان مهر المثل بغير العشرة فكان للزوج
 في المهر من المثل الكفاية ومنع انه عار فان عمره قال لا توافي به في النساء فله ان يكره في الدنيا او تنوع عند الله كما لا يكره رسول الله وأبوه فقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله لا بأس بزوجها بغير مهر بل يرضى بنفسك بغير مهر فالتزم فاجاز الله في ذلك وتزوج كبرياءه وسمى له دون مهر المثل من ماله ما شاء العشرة
 فانما يتبرم هو ومن بمن لم يجاز في مهرها وعل ان ذلك يخص به ذلك من الأولياء همتها لو طلب الزوج بغير الكفو فله ان يمنع ولا يكون عضلا من
 شرط الولي فلا بد من ثبوت العضل عند الحاكم ليحكمها من تزوج بنفسها عندنا ولو زوجها الحاكم عند العاقل بشرط بعض الشافعية فقال لا يتحقق العضل حتى يمنع به
 يملك الحاكم وذلك بان يحضر الحاكم المرأة والولي ما يراه القاضي الزوج فيقول لا افضل او تنكح فحينئذ يزوجها القاضيه هذا اذا امكن احضارها فان تعدد رغبة
 او عدة او روى وجب في تزوج الآليات البينة كغيره من الحقوق وعند المحضو فلا معنى للبينة فانه ان زوج فقد حصل الغرض لا انه وعضل إذ عرفت هذا فإذا
 ثبت عند الحاكم العضل فثبت عند الكفاة امر الولي ان يزوجها فان فعل ولا زوجها الحاكم عند العاقل في ذلك حق عليه فاذا امتنع من ان يزوجها عنه الحاكم كالمالك
 عليه من فامتنع من ان يزوجها الحاكم بغيره من ماله عندنا تزوج بنفسها **البحث الثالث** في نفى الولاية عن من كان له ذلك همتها لا ولاية له
 عند علمائنا اجمعين وبه قال الشافعي في المرأة ما صغيرا وكبيره فالصغير امرها إلى أبيها وأجدوها لا غير ذلك يكره ان كانت شديدة فاسرها إلى نفسها خاصة وان كانت حرة
 فاسرها إلى الاب الجدة فان يكونا فالحاكم الوصية ليس لابن ولا بنة لانه ليس من عسرها ولا تنسب من نسب اليتيم لها في النسب فلا يعنى بل رفع العار والنسب فلم
 يملك تزويجها ما القربة كما بن لاخت كما هو وان لم يبعها فلا ينظر إليها قال أبو حنيفة مالك أحمد أبو يوسف محمد لابن ولاية النكاح لما روى
 عن النجاشي ان قال لعمر بن ابي سلمة ما عزم تزوج ولا بنة في ما سبب ثابت حال الاستحقاق فاشبهه بالاب الجواب ان نكاحه لا ينفق عليه ولا يتحمل ان يكون ذلك اذا
 منه الولاية لان النكاح هو الامام ويخالف الاب العصب الا انهم من عسرها همتها لو كان الابن شاركا في النسب بان كان ابن ابن عمها لم تكن له الولاية
 انفسه عندنا لان العصبه عندنا الولاية في النكاح كما لا ولاية له في الماله قال الشافعي ثبت بالنص لولاية النكاح وكذا لو كان معقوبا او قاضيا او فرضت قرابة اخرى يقول
 من نكح الحر من دون علي الشبهة بان كان ابنها الخاها وابن اخوها وابن عمها ولا بنة لانه عن الزوج بالجمعة الاخرى لانه عصبته كان له الولاية وللان في عندنا
 ممنوعة همتها ليس للعصبه كالاخ وابن عمه والابن والجد الجدة كل عصبته على حاشية النسب لاية النكاح عند علمائنا اجمعين سواء كانت المرأة صغيرة ام
 كبره عاقله ومجنونه بكر كانت او ثيبا لان الأصل عدم الولاية ولا لها ولا بنة فلا يثبت على المرأة كولاية المال لقول الصادق في رجل يزوج اخاه قال لو امرها
 فاسكتت فمؤاقرها وان ثبت لم يزوجها وان قال في تزوجها فلا تأكل من وجعها من تزويج اليتيم في حجره رجل يزوجها الابرضها وافي التعيين من محمد بن الحسن
 الأشعري قال كتب جعفر بن محمد بن جعفر فماتت في صبيها من وجعها فلما كبرت ثبت الزوج فكتب بجفها لانه على ذلك الامر بها وقال الكافي المصنف
 في غل حاشية النسب يعيد تزويج الصغير بكر كانت او ثيبا واما البالغة فان كانت ثيبا فلم يزوجها ما بنتها الصريح ولو زوجت بدو في رضاها لم ينفذ
 وان كانت بكر او كانت مجنونة لم يكن للعصبته تزويجها وان كانت عاقله فلم يزوجها اذا استأذنها واهل بيته ثم يزوجها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها بغيرها
 ان لا بد من النطق في الشفيعا عندهم لا كفاة ما يسكت لقوله الشيبان في حق نفسها من زواجها بالبكر تاذن في نفسها وانها صامتها وعن وجعها لانه
 انه لا حاجة إلى الاستئذان بل اذا جرى الاستئذان بين يديها لم تنكر كما في ذلك معنى كذا جرى فعل بين يدي رسول الله فلم ينكر عليه هذا القول قريب من
 مذهبنا الا في شيء واحد وهو ان المرأة تستقل بالعقد خلافا لغيره قال أبو حنيفة للعصبته تزويج الصغير بكر كانت او ثيبا ان لا يلزم فلما الروايات في ذلك
 تزويج الاب الجدة ما البالغة الشبهة فان عقد عصبته عليها ينفذ موقوف على اجازتها وان كانت بكر فلا تشرع في نكاحها وبكرى يكونها وهو قريب من مذهبنا
 ايض مسئلة لا ولاية في النكاح لغير العصبه من الاولاد كما لا بد من يتقرب بها كالجدة والام والاخت لها وغيرهم من ذوي الارحام عند علمائنا اجمعين وبه قال الشافعي
 وأحمد أبو حنيفة على حد الروايتين ومحمد لان الولاية عندنا مختصة بالاب الجدة على الصغيرين والمجنونين خاصة ولا يكون له من عصبته المرأة ما

ۛے قرئب الاولیا

[illegible]

كتاب النكاح

[illegible]

ۛے ٱیا ٱفے الولا ٱعرب الی المفق

3/4

کتاب النکاح

[illegible]

في بيان سلب العقل منقط للولاية

الناحية سبع طرق اثبات الولاية وثلاثة طرق لثبات النقص المانع الثالث قطع التعليل في ان الولاية لا يمكن ان يكون العقل سلبا مع الفسق ولا بطلانها مع الفسق كما
تفتقرها وقوة ولايتها هي الولاية الجذلية لان مع الفسق وغيره لا ينفك عنها غير ان في ما مضى من هذا ما مضى فاسق مثلها وغيره من زوج بالاذن فان لم ينظر في الفسق
من نفسها وقباس هذه الطريقة ان زوج الفاسق ابنته كبرياءها وان لا يجبرها **و** كان خفا من بيت الجحيم يل اضطرب بظهوره فبطلت السكر
عليه ان كان اسباب خروجه **ن** الفرق بين المعلن بفسقه للشرية فيل الثاني من الاول في مخرج **ال** اختلاف الشافعية في الولاية لان المال محل الخلفاء في تخفيفه كما
مع الفسق لا خلاف في ذلك لانه لا يترتب النكاح من بعض ما سوى بينه في الشبهة لعدم فروق قطع بالبيع في الولاية لان المال محل الخلفاء في تخفيفه كما
النكاح خطر فلا اهتمام لانه اعظم وان كان الشخص فاسقا في الامام الاعظم عندنا واجب العمل لا يحسن رضى من صفاته ان العاصي في حق الزوج والامر
عليه الفسق في نفسه لا يفسد العقد لان الصحيح عند الشافعية انه لا يفسد العقد في حق غيره بانه وبات غيره بالولاية كما تزوجان غيره ما لم يكن
الفاسق لا يلى احدهما ان لا يزوج كثير من الفسقة بزوج من مرق ومن الولاء له كما وصحها عند عدم ان يزوج في نفسها الشافعية وهذا لم يجزوا ان لا يزوج اذ قال الشافعية
كان له الزوج في الحال لا يشترط فيه مدة الاستبراء وهو احد قول الشافعية في القياس الظاهر وهو انه يصير الاستبراء لعود الولاية بحيث تعتبر بقول الشافعية ان
كس قد بين ان الفاسق لا يفسد ولا يفسد في ان يتكلم بفسقه وواظف وجه الشافعية ان غاية ان يفسد بفسقه في حق نفسه ما لا يفسد في حق غيره وهذا يقبل ان
على بفسقه لا يقبل شهادة غيره والثاني ان لا يفسد في ذلك بفسقه فليس ان يتكلم بفسقه في حق نفسه فيفسد في حق غيره وبات غيره بالولاية كما تزوجان غيره ما لم يكن
الولاية لا يفسد في حق غيره مستعمل في بنت العبدان كانت مملوكة او غيرها فالولاية لا يفسد ما لم يفسد من ماله كانت صغيرة وكبريا وان كانا
حر وان كانا جاحدا فالولاية لا يفسد في حق غيره مستعمل في بنت العبدان كانت مملوكة او غيرها فالولاية لا يفسد ما لم يفسد من ماله كانت صغيرة وكبريا وان كانا
غيره وان لم يكن لها جاحد من ماله حره لا يفسد في حق غيره مستعمل في بنت العبدان كانت مملوكة او غيرها فالولاية لا يفسد ما لم يفسد من ماله كانت صغيرة وكبريا وان كانا
بنات لولا لولا وبجواز ان يكون من غير قول النكاح اذ اذن للملوك ان لم اذن فان اسلموا ابطال الحق للملوك يصح ولا يصح على صحيح وحمل الشافعية لولا
في الفروج فيفسد على ما تقدم من جوارحه ما من مولا وبغيره من ان يستعمل لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
فلا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
من التصديق والنظر في انما لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
فالشافعية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
حكم الصحيح ونقل لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
الاغناء فهو كالعالم الثاني ان لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
الاغناء وهو كالعالم الثاني ان لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
في فوجته فاقضوا ان يوقعه الوكيل قبل معاودة الجنون وبعد لا يجوز له ان يكون الوكيل في الجنون وبات غيره بالولاية كما وصحها عند عدم ان يزوج في نفسها الشافعية وهذا لم يجزوا ان لا يزوج اذ قال الشافعية
الجنون ولو فوضت ثوبه لا فاقه جاحدا كان حكمها حكم الجنون المطبق لان السكون اليه لا بد وان بعض مع طباق الجنون ولو فاقه فبقيت فيه آثار من الخلل في حالها
من لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
وهو من نوع المزايا لانه لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
عارضه من جنس اختيار الارواح والنظر في احوالهم وادراك التفاوت بينهم وعدم المعرفة بوضع الخط وتفضل الولاية الى الابد اما المحرور عليه فليس ان ولايته باقية لا
تزل باختياره كونه لوجوده لوجوده لولا لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
المحرور عليه لفسقه فالولاية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
النكاح وانما جرح عليه فلا يصح ماله وقال بعضهم المحرور عليه فيفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
الفسق والفسق في حق جاحدها من غير خلاف فاذ حصل الفسق فلا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
واذا وجد السبب فيفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
المرأة الصغرى والصغير لولا لانه كالموم تنظر في ان لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
السكون فان طلع السكران لم يحصل شيئا لم يكن له ان يزوج في ذلك الحال لعدم اعتبار كلامه فان بقى القبر فالولاية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
ان تصور كسرة الصالح ومنهم من منع كتمانها لاختلاف النظر وفصل بعض الشافعية فقال ان كان السكران سبب فيفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
من مخرج فوجه ومنهم من منع لاختلاف النظر ولما لا مقام الشبهة والاسرار في القلة الشاغلة عن النظر ومعرفة الصلح فالولاية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
وهو احد قول الشافعية والثاني ان الولاية تنقل الى السلطان لا الى الابد كما في صورة الفسقة لان الاهلية باقية في حالها لانها لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
بجواز ان يكون لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
وستعلم الاصل من الرجال لان شعبيات زوج ابنته من مرق وكان من الثاني في الشافعية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
ما سئل في الاصل من الرجال لان شعبيات زوج ابنته من مرق وكان من الثاني في الشافعية لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره
تارة تقوم مقام نظره في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره مستعمل في سلب العقل منقط لولا في حق بعض حقوقه والا فلا ولا ظهر عند الشافعية المانع لانه لا يفسد في حق غيره

ابن شبي

ابن

كتاب النكاح

[illegible]

۲۰ احکام التوکیل فی عقد النکاح

بوكل فيه حج فالت كل نخر في حرمه فمصرف عليه فلما التوكيل فلعاد ولد ان روج بنفسه الوجه الا لانها تتوضر التزوج اليه بل جعلت لان بولي غير ذلك فاشبه
مالها فالت ذنت تلك لان توكيل تزويج لا تزويج بنفسك هو واحد وجه الشافعية وفي الشافعية ان روج لا ينبت بعد مال التوكيل بل ينبت من جهة الاذن في قولها
اذنتك فالتوكيل تزويج لا تزويج بنفسك لانها منعت الولي من رد التزوج الى التوكيل لاجتناب شبهة التفويض اليه ابتداء فك اذنتك في التزوج فله ان يزوج
مباشرة وهل له التوكيل للشافعية جهان احدهما المنع وهو للعقد لا تصرف في الاذن فلا يوكيل الا بالاذن كالوكيل في اصحابهم ما عندهم يجوز ان لا تصرف بالولاية
الولي القيم بمكان من التوكيل من غير ان يكون له ولد او ولد من غيره وهو صحيح وجعل الشافعية لا يملك التزوج بنفسه فكيف توكيل غيره
والثاني يجوز ان يملك تزويجها بشرط الاذن فله تفويض ماله الى غيره فله هذا يستاذن الولي والتوكيل للولي ثم يزوج ولا يجوز ان يستاذن لنفسه عندهم مستعمل
اذا واكل الولي غير المير بعد ذن المرأة في التوكيل فحق شرط تعيين الزوج ان خلعت المرأة الاذن اشكال ثلث اشافعية في جهان كما في توكيل المجرب لو كانت قد عرفت
الزوج سواء اعتبر في تعيينه ولا فليذكر الولي التوكيل ان يفعل الزوج لو كمل من غير ان يصح وان اتفق الزوج من غير ان لا يربط الجواز لصادق تعيين المرأة فعمل التوكيل
وايقاعه ما طلبت منه وهو واحد وجه الشافعية والآخر عندنا انه لا يصح التزوج لان التفويض المطلق مع تعيين المطلوب سدا للوكيل الولي ببيع مال الطفل بما شا
الوكيل من ثمن التقليل الكثير فباع بالقبضة لا يصح لغت الصيغة التفويض يمنع حكم الاصل ويفرق بان قوله ببيع بما شئت من قليل وكثير ان صح في البيع المتعسر
وقوله وكلتك تزويجها لا تصرف فيه بالنكاح المتعسر انما هو لفظ مطلق كما يتقيد بالكفو جاز ان يتقيد بالكفو المعين مستعمل في المرأة ان زوجت نفسها فالت
للخاطب زوجت بنفسه منك وان زوجها ابوها فالت تزوجت بنفسك فان زوجها ابوها فالت تزوجت بنفسك فان زوجها ابوها فالت تزوجت بنفسك فان زوجها ابوها فالت
بنث فلان منك هذا اذا كان القابل هو الزوج وان كان وكيله فلنقل المرأة زوجت بنفسه من فلان فيقول التوكيل قبلت التزوج له ولو لم يقل له فزوجها
للاشافعية اذا قال الزوج قبلت لم يقل نكاحا او تزويجا ولو كان الولي هو الواجب فليقل زوجت بنفسك من فلان وليقل التوكيل قبلت النكاح له ولو قال في الاب
لوكيل الخاطب زوجت بنفسك فالت التوكيل قبلت نكاحا فلان لم ينقد فان قال قبلت نكاحا وقع العقد للتوكيل لم ينصروا بالنية الى التوكيل لو عقدت ولو
فليقل وكيل المرأة زوجت فلان من فلان ويشير الى الزوج ويقول وكيل الزوج قبلت نكاحا فلان الزوج وفي البيع يجوز ان يقول البائع لوكيل المشتري
بعث منك ويقول التوكيل اشترت بتهوى موكله فيقع العقد للتوكيل وان لم يشتره والفرق ان الزوجين في النكاح عشاءة النفس والمهر في البيع ولا بد من تسمية
النفس في البيع فلا بد من تسمية الزوجين في النكاح ولان البيع يرد على المال هو قابل للفعل من شخص اخر فجاز ان يقع العقد للتوكيل ثم ينقل الى التوكيل
واما النكاح فانه يقع على البضع وهو عينة قابل للفعل وهذا هو قبل النكاح وكالة عن غيره فانكر التوكيل الوكالة بطل النكاح ولو اشترى بالوكالة وانكر التوكيل الوكالة
وقع العقد للتوكيل لو قال وكيل الزوج ولا قبلت نكاح فلانه منك فلان ثم قال وكيل الولي فزوجها من فلان جاز ولو اقتصروا على قوله فزوجها ولم يقل
فلان فيلحق الخلاف السابق واذ عقدت المرأة على الزوج وقبل ابوها بالولاية فليقل الولي زوجت فلان ثم انك فيقول الاب قبلت النكاح لا بد لان النكاح يقع
من التوكيل والولي عليه من الخاطب البيع يتعلق بالخاطب من ثمة العقد لهذا الوفا فزوجها من فلان فيقبل وكيل نكاح صحيح ولو جعلت ان لا يقع فقبل
له وكيله حث لو قال بعت من فلان بدينار يصح ولو جعلت ان يشترى فاشترى له وكيله لم يجز مستعمل في تدبيرها انه لا يصح تعليق الوكالة بالزوج
تعلق اقتصروا فان كانت متخيرة فلو كانت ابنته من جهة او معتد فقال ابوها اننا اطلقنا زوجها وخرجت عنه ما فقدت كلت في تزويجها لم يصح الوكالة ولا الشافعية
قولان وكذا الوفا اذا مضت سنة فقد وكلت في تزويجها احدها لا يصح كما قلناه والثاني يصح كالوفا وكلت في تزويج ابنته اذا اطلقها زوجها لم يصح كالوفا كما
اذا مضت سنة والاصل الاول ممنوع والثاني في بيع الوكالة فيه معلق قبل منجزه مستعمل في لا يشترط في التوكيل بالزوج ذكر المهر لان شرط في النكاح فلا يجوز
جعله شرطاً للتوكيل نعم لو مضت سنة لم يصح التزوج بما دونه ولو وكله الاب والمرأة عندنا على ان يزوجها بما تارة فزوجها بحسنه فلا ترتيب عدم لزوم العقد جري
جري عقد الفسوخ لان التوكيل وقع على معين فلا يتعدى الى غيره وهو قول الشافعية كالوفا فزوجها في يوم كذا او في مكان كذا فخالف التوكيل لم يصح ولو اطلق
التوكيل الولي فزوج باقل من مهر المثل احتل فساد العقد لان المثل كان قيداً لاذن بمهر المثل اذا انقص عنه بطل هو واحد قول الشافعية
الصحة ويرجع الى مهر المثل لو انها اذنت للولي في التزوج مطلقاً فزوج بما دون مهر المثل فالأقرب فساد النكاح ويجعل محذور وجوب مهر المثل في الشافعية
توكان كعدين ولو زوجنا بلامه فقولان ولا يقول ثالث القطع بالفساد ولو وكل الزوج رجلاً فيقول نكاح امرأة له وسعى مهر فقبل ابوها لم يصح القبول لم يصح
باقل وان لم يسم قبل بمهر المثل واقل ان قبل ابوها وبغير تقدير البلد ويبين من عيان مال الموكل او من مال نفسه حمل صحة النكاح وعلى التوكيل مهر المثل من
نقد البلد به قال ابو حنيفة للشافعية قولنا نكحت عندنا انه لا يصح النكاح كالوفا على التوكيل باقل من مهر المثل وبغير تقدير البلد ولو قال له قبلت في نكاح
فلان على عبدك هذا او دارك هذه فقبل صح النكاح لان بطل المأمور به ولما لا يصح قبل بطلان وان المرأة لم تملك الصداق والدار فوجب على الزوج مهر المثل
ويجوز انهما تملكه فحينئذ يجزى ان يكون قرضاً على الزوج وان يكون موهوباً منه للشافعية مثل هذه الاحتمالات مستعمل في لا يجوز ان يكون بولي
طرف عقد البيع قبل القوة ولا يترد كما اشفقته وقيل لصحة رجعته السلطان في كل بيع وشراء وقيل لمجوع الامر من اذ عرف هذا فانه يصح ان يوطئ طرف عقد
النكاح بان يكون وكلا الاحدهما وولي اما الجدة فتقول في نكاح على حاد من ابان يزوج بنت ابنته الصغيرة من ابن ابنته الاخر الصغيرة ان حاداً لثمة اليها
وقد بينا ثبوت ولا يتردد فلا يصح قبل القوة ولا يترد وهو واحد وجه الشافعية والثاني لا يصح لان خطاب الانسان مع نفسه لا يفيظ انما يجوز في البيع كذا وقوله
ولما رد في نكاح الابارية مخاطب وولي شاهد من الاول فمعه من واذن في طرف العقد في شرط الالبان وشيخ العقد من الالبان القبول ويجزى في
وهو واحد قول الشافعية والثاني لا يفيظ في المنع من تولي طرف العقد عند الشافعية ان كانت بالغة فزوجها السلطان وادنها ويقبل النكاح وان كانت صغيرة
وجب الصبر بل تبلغ فتاذن ان يبلغ الصغيرة فقبل وقال المجوس يقرها على منع التوكيل انه يرفع الامر السلطان حتى يتولى حد الطرفين ثم يجزى ان يقال فيصبر
ويتولى اشاء منها ويجزى ان يقال بانها يستدعي الولي هذا ان كان مفروضاً ان كان ولي الابن صغيراً فو خالف للاصل المقرر ان غير الاب الجدة لا يزوج الصغيرة
ولان الصغيرة لم يكن فرضاً اذا كانت الولاية عليه بسبب الجنون واختلفت الشافعية في العلم هل التزوج بنت اخيه لابن التزوج بنت العم من الابن البائع على

کتاب النکاح

لهم ما عديم ثم لا نسلم وجود قول الطهرين الثاني للمنع لانهم في حق ذلك ربما عرف منه مقتضا خفاها وضمانهم من قطع بالاول واستشهد به بلان
ان يجوز بيع الوكيل المطلق من ابنته هذا اذا اطلقت الاذن واما اذا اذنت لها للزوج منه فيسقط كلام عديم في جواز ذلك وزوجها من ابنته الطفل فان لم
يجوز في الباب المنع فضاو لا يجوز فيه هناك فضاو لا يجوز فيها والظاهر المنع لان ذلك لم يصر واربعة مستعمل ما اذنت لملوك ان يزوجهما والظاهر
مع عدم ما في ذلك اشقى قولان احدهما المنع وعلى الجواز هل يجوز ان يزوجهما من نفسه بمقتضى الجواز عملا بالطلاق الاذن ومساواة لغيره والمنع وكلها قولان
لشافعية وان كان ذلك للمرة من يجوز له نكاحها عند العامة كابن العم والمقرب والقاضي ورجع نكاحها بالبحران يزوجهما من نفسه عند الشافعية فيقولون انهم
لغولية لانكاح الاباربعة خالف في شاهد بن يزوجهما من نفسه وجعله كالنكاح لو كان هناك ابن عم لم يزوج لم يكن له وجوبه بخلاف نكاحها منه القاضى لان
الراغب القاضى يزوجهما من نفسه من قوله اولاده اخرج في اخصى بلده اخرى يزوجهما من نفسه واستختلف خليفة ذلك لانهم يتخلف في تزوجهما من نفسه في ابن العم والشافعية
اخرن له قول الطهرين ويجب في مثله في القاضى ايضا انهم وجهه بعيد في الامام الاعظم لم يزوجهما احدهما ان يقول الطهرين ان تلبس فوقه من يزوجهما لهما
عند المنع في تزوجهما القاضى من ابنته كالزوج خليفة القاضى من القاضى ولو اراد احدهما كذا تزوجهما من ابنته الصغرى في قول اولاده تزوجهما من نفسه حيث
لا كلام للزوج من نفسه وذلك اذا تمتع الاذن ومع في الاطلاق وجهان تقدمهما مستعمل من منع من قول الطهرين او وكل واحد الطهرين او وكل
شخصين بالطهرين فيمنع الشافعية وجهان احدهما ان يجوز لان المقصود رعاية العادة في صورة العقد فحصل اصحهما ما عديم المنع لان فعل الوكيل فعل الموكل و
لغير ذلك كزوج خليفة القاضى والقاضى من الامام الاعظم لانها يتصور ان بلولة لا يلاها الوكيل منهم من جوز للجد التوكيل لم يجوز لابن العم ومنه فيمنع
لان الجدا لا يتر من الطهرين وابن العم في طرفه من طرفه ولو احتج بكيل الرجل للمرأة بان وكلت المرأة او وليها شخصيا بالاجاب العقد وكل الاول
فلك الرجل يقولون فالأقرب عند الجواز للشافعية وجهان اصحهما ما عديم المنع وكذا في البيع لو وكل البائع في الشراء جلد وجمعي خلافه لو وكل الزوج في
ان يزوجه ابنته من نفسه وقال ابو حنيفة ان الوكيل يتولى ان طرفي النكاح دون البيع وجوز ابو حنيفة ما لا يتولى المولى طرفي النكاح وقال احمد ان قول
البيد القاضى والمقرب ابن العم يكفيهم التوكيل **فروع** السيد تزوج امته بعد اصابه الصغير الكبر بان الكبر للشافعية وجهان كقول الجد الطهرين لو كان ابنا
عم احدهما الابن الاخر لا يزوج واما الاول نكاحها من نفسها الثاني نكاحها فان فالوايتوان يزوجهما من اول عدهما والا فالقاضي ب
لوقالت ابن العم والمقرب زوجي من شئت لم يكن للقاضي تزوجهما من عديم بهذا الاذن لان المفهوم من تزوجهما من غير كذا الوكيل لو قال له زوجي من شئت و
لو قال تزوجه من نفسك قال بعض الشافعية جاز للقاضي تزوجهما من يدك الاذن وقال بعضهم لا يجوز لانها انما اذنت له بالقاضي عند لا يترط القاضى
بأن يجوز له تزوجهما من نفسه **ج** لو حضر شخص ادعى ان فلانا فاك في نكاح امرأة فزوجهما لرضع عنه المهر ثم ترك الوكيل الوكالة فالقول قوله مع يمينه فاذا
حلقت يمينه النكاح ولا يقع للوكيل خلاف الشراء لان الفرض منه الاعيان ولا يثبت لها على الخلف حتى يكون لها الرجوع على الوكيل المهر كله وبما قال محمد بن
لان هذا النكاح محكوم به في المهر فيجب جميع المهر لان الفرق قد يقع في الباطن بانكاره وهي في ذلك محمد بن مسلم عن ابانقة وقد سأل رجله رجله هو غائب
قال النكاح جائز ان شاء الرجل قبل ان شاء ترك فان ترك الزوج تزوجهما فله ان لا يزوج وقد قلنا ان المحمول عليه اذا ادعت الوكالة وقال ابو حنيفة ابو يوسف
والشافعي يزوج على الوكيل نصف المهر ان يرد على الزوج على الوكيل وهو ضامن ولا يملك الطلقة فاذا انكر النكاح فقد تزوجهما فصار بمنزلة ايقاعه على محرم
به ولو ادعت فلان الغائب كله في تزوجهما فله ان يزوجها له ثم ان الغائب لم يزوجها لان يصدق لورثته على التوكيل او يقوم به البينة ولو وكل رجلا
في تزوجهما بيمينه فزوجهما باليمين المهر ان تزوجهما بخمسين صح وان امره بخمس فزوجهما بخمس او فسد المهر دون النكاح ولو حضر رجل عند وجهه غائب
اخبرها ان طلقها بانها دون الثلث فانه وكذا في استئناف العقد بالف فقد عليها ومن الوكيل فذلك ثم قلتم الوكيل فان ترك ذلك كله فالقول قوله النكاح الاول
بجلده وهل يلزم الوكيل ضمان ما ضمنه قال مالك في فله من الضمان وقال الشافعي وابو حنيفة لا يلزمه الضمان لان الضامن يرفع على المضمون عنه فاذا لم يجب
على المضمون عنه لم يجب على الضامن وهو خطأ لان الضامن مقر بان الحق واحد على المضمون عنه وضمنه من له فله من قراره في حق نفسه كالوادعي البيع وانكره
المشترى صدقة الشيع فانه حتى الشفعة في صح الوجهين **البحث السابع في الكفاءة** مقدم قال صاحب الصحاح الكفاية النظر في كفاءة
الكفو من ذوات ضل الكفو من ذوات ضل الكفاءة الباطن والظاهر في هذا المقبول الكفاءة معتبرة في النكاح والاجماع وان اختلفوا في تفسيرها مستعمل
ذهب اكثر علماءنا الى ان الكفاءة العشرية في النكاح انما هي شيان الايمان وامكان تلبية النكاح وقصر صغر علمها في الاول الحق المجموع علماءنا والاعمال
انها لا يزوج النساء الا الاولاد ولا يزوجن الا من لا كفاه ومن طريق الخاصة قول الصادق الكفوان يكون عينا عديم يسار واعلم انه لا بد من عيان الايمان
بقول الصادق ان الله عز وجل لم يترك شيئا مما يحتاج اليه الا لعله نبيه ثم كان من قبله ما به ان سعدا المنقر يوم نكح الله وانشى عليه ثم قال ايها النكاح
اتاني من اللطيف الحبيب فقال ان البكار غير الشرع على الشجر اذا ادرك ثمارها فلم يجز حتى يفسد ثمر الشجر ثم يبرأ راج وكذا ذلك لا بكار اذا ادرك ثمارها لم يفسد
لهم ليعلم البعولة والام بؤس من عليهن النساء لانهن بشر فان فقام اليه رجل فقال ما رسول الله من تزوجه قال لا كفاه قال ما رسول الله من لا كفاه فقال المؤمنون
بعضهم اكفاء بعض ما ليسا قالوا قويا اعتبارا وهو احد قول الشافعي ان تقدم من النكاح عن الصادق فهو روي العامة ان النبي قال لفاطمة بنت قيس حين
اخبرت عن موته ختم عليها اماما معوية فضعف ذلك ما لا بد لان محسن الرجل مضى بالمرأه فاذا كان معسر لا ينفق على الولد وينفق عليها بنفقة المعسرين ثم
كانت موسرا فانفقت هي على الولد وذلك من رغبهم فكان اعتبارا البق بحاسن الشرع ونظر بها ما صار ملكك لا ينفق لاختلافه بالنفقة فكذا اذا كان معسر
ولا في ذلك معسر نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كفا ضلهم في النسب بلوغه وان النفقة قوام النكاح ودام لا زواج واجتبه بعض علماءنا والشافعية
على القول الثاني بعدم اشتراطه على ان اليسار ليس شرطا في الكفاءة بقوله ثم المؤمنون بعضهم اكفاء وبعضهم يقول ابو جعفر قال رسول الله لا يجاءكم من تزوجه
خلق من دينه وزوجه لا تنقلوه بكن قننه في الارض حسدا كبيرا لئلا يكر اليسار بل الدين خاصة ولا النبي اخذوا الفقير ولا المال عادي ولا يزوج ولا ينفق
بله لدرت اليسار مستعمل ثم قد بينا ان الكفاءة عندنا شرط في النكاح وهي التساوي في الاسلام هذا لا خلاف فيه لكن الخلاف في اشتراط الزيادة

في احكام الكفاءة

نذكر الشافعي واكثره في الاسلام لان النسخ اسقاطه يثبت قبل تنكح اساتره وهو مولى رسول الله وتزوج بلال بها لثبته هو فاختار عبد الرحمن عوف وروى
 ابن منته من الشافعي ان الكفاءة في الدين وقال سفيان واحمد الكفاءة بشرط صحة النكاح لقوله في الكفاءة انكم الكفاءة هذا السبق في الجواب عن قول
 بوجيب فان الكفاءة هي التي على ما تقدم **مسألة** اعتبر كثير من المحققين الكفاءة سبعة اشياء النسب المال المحرم والعقود والحرية والحرمة والعقل
 وقال كثير من الشافعية يعتبر الكفاءة ستة شرائط المحرم والدين والنسب المال المحرم والعقود والحرية والحرمة والعقل والحرية لم يعتبر بوجيبه
 وبجبال الصنف لم يعتبر بهذا الدين الا ان يكون من يسكن ويخرج الى السوق ويخبر من الصبيان فلا يكون كفوا له يعتبر بوجيبه و
 اصحاب السلامة من العيوب اعتبر الشافعي في احد قوله الدين لا غير وهو قول بعض علماء النسخ ان كرمك عند الله انعمك ومن اعتبر غير ذلك اخرج بان العرب
 والناس فيهم لا يجهلون الفقير كما في المورس لا اصحاب الصنائع الدين كما في اصحاب الصنائع العالي فكان لا اعتبار له في العرب بين الناس فيهم لا يجهلون
 الشارع يبين ان لا اعتبار بالعروة في العادة وقد بينا النصوص في ذلك **مسألة** اعتبر كثير من الشافعية النكاح على ما تقدم فالحق ليس كفوا للعرب والعرب فيهم
 الكفاءة بعض فلا تكافهم المولى به قال بوجيبه لقوله ان الله تفرق اخار العرب من سائر الامم واخار من العرب غرب الحديث ورواه عنه انه قال قرئ فيهم
 الكفاءة لبعض العرب بعضهم كفوا لبعض قبله لقبيلة والمولى بعضهم كفوا بعض الكفاءة بعض رجل من رجل الى رجل بعضهم كفوا بعضهم
 المطلب منكافون لقوله ان الله اخار العرب من سائر الامم واخار من العرب قريشا واخار من قريش بن هاشم وبني المطلب قال فيهم وبني المطلب هكذا
 وشبك بين اصابتهم قال بوجيبه قرئ بعضهم كفوا بعض بعض الكفاءة بعض الكفاءة بعض الكفاءة بعض الكفاءة بعض الكفاءة بعض الكفاءة بعض الكفاءة
 وفي منعه عننا نحن ان النسب اعتبارا به بل يجوز لوضع النسب بزوج بشرط حتى ان العبد يجوز ان يتزوج بالعبودية الشريفة وهو احد قول الشافعي ليعوم قوله
 انما ما يحكموا طاب لكم من النساء ما رواه العامة من سلمان الفارسي طلب الى عمر فاجاب له انك فكر عبد الله بنك فقلت فقال له عمر بن العاص ما لك انك فقلت
 العاص سلمان فقال له انك ما هو قال تواضع لك امير المؤمنين فقال سلمان اني يقال هذا والله لا تكفها اباي وسلمان كان من اهلهم فاجابه
 عمر في التزوج وابن عمر لم ينكر بل كرم من طريق الخاصة ما رواه معاوية بن عمار عن الصادق قال ان رسول الله زوج ضيقه بنت الزبير بن عبد المطلب من قبل
 ابن الاسود فقلت في ذلك بنو هاشم فقال رسول الله اني انما اردت ان تنصع للناس وفي حديث اخر عن الصادق ان رسول الله زوج المقداد بن الاسود
 ضياعة بنت الزبير بن عبد المطلب لما روجه ليتضع المساك ولينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كرمك عند الله انعمك مع ان ضياعة بنت هاشم وللمقداد بن عمر
 وهو عامي باعها عند احد واحد وايزان المبطل عدم الكفاءة والنسب غير لازم فتفصل لازم وتعدى نقصه الولد عن مالك الكفاءة في الدين لا اعتبار له فيهم
 البر هذا جملة مذهب مالك واصحابه وعن الشافعي قول شرطه في قول اخر انما ساءت الدين والحب هو النسب المحرم والصناعة واليسار والسلامة
 من العيوب كذا قال ابو حنيفة الثوري الحسن صاحب بن حوي في الصنف والسلامة من العيوب عن احمد وايزان العرب بعضهم كفوا بعض العرب بعضهم
 لان الكفاءة بعض النبي زوج عثمان زوج العاص بن الربيع ربيتهما من بن عبد شمس زوج علي بن عبد المطلب زوج عثمان بن عفان فاطمة بنت
 الحسين زوج مصعب بن الزبير اخوها سكتة وزوجها ايضا عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حرام **مسألة** من اعتبر النسب قال بعضهم انه لا يعتبر النسب فيهم
 وبه قال لقوله من الشافعية لانهم لا يفتنون بحفظ ولا يدونونها وظاهره من نصيب الشافعية انه معتبر في العرب لا اعتبار في النسب عند من اعتبره الا بائنا
 ابو يحيى بن عمر بن ليس بقوله في بوجاهة والام عجيبة وقال الجوهري شرف النسب ثبت من ثلث جهات حديثا الانتماء الى شجرة رسول الله عليه
 بنو عمر بن الخطاب ولثانية الانتماء الى العلماء فانهم وشر لا يثبت عليهم السلام وببربط الله ثم وحفظ الملة الاسلامية والثالثة الانتماء الى اهل الصلاح والنفوس
 قال الله ثم وكان ابوها صاحب شرف هذه الانسان ويعتبر ان يكون له الانتماء مشهورا بين الناس بالصلاح والشره فيحصل لا عبرة بالانتماء الى
 عظماء الدنيا والولاية العظمى المستولى على الرقاب ان نه اخبر الناس قال بعض الشافعية للجمعة في الكفاءة فيعتبر عنهم **مسألة** المال للمعترفة كذا الكفاءة
 وامتنع مكناها عند اكثر علماء النسخ من النفقة وعن احمد وايزان احمد هان الدين ليس شرط لان الفقه شرط في الدين وقوله في النسخ انهم جنى مكنا ولا ينظر في زمانها
 العائنة من المرض والثانية انه معتبر قد سلف على تقدمه اعتبارا به فالسار عنه ما قلناه من الفدية على الاتفاق عليها حسب ما يجب لها والظاهر عند المحققين ان
 يكون واجدا للمهر والنفقة حتى لو وجد المهر ولم يجد النفقة وبالعكس لا يكون كفوا لقوله في اصحاب اهل الدنيا المال اذا كان عدلها لم يكن حسيبا ولا ان المهر بدل البضع
 فلا بد من تسليم المهر كذا ما يعارض من تعجيله لازما لا مضافا له مؤجل عرفا واما النفقة فلان فيها قوام النكاح ورواها في الارواح لان النفقة اشد اعتبارا
 في الكفاءة من المهر لا يزجر في التسهيل والتأجيل ويعتبر ان يكون قادر على المهر يسارا وبغيره وجده وبقدره كافي في الزكوة الى ان لا يفتقر الى بيع ولا يسرها دون
 على النفقة يسارا لا في العادة لان الاماء يتجولون المهر عن الاولاد واما النفقة الدائمة فلا يروى عن ابي حنيفة محال ان اسرة فاقته في اليسار ولو زوجت نفسها من
 بقدر على المهر والنفقة رد عقدها وقال ابو يوسف اذا كان قادر على ابقاء ما يجعل لها باليد ويكتسب ما يتفق عليها يوما بيوم يكون كفوا لها لانها لا تملك لو صفت
 الغناء لان المال غادر راجح فلا يعتبر الشافعي قول ثلثة احدها انه لا يعتبر اليسار والثاني انه يعتبر اليسار بقدر المهر والنفقة قد تقدم ما قلناه في ذلك لان
 الناس اصناف في حق خيرة ومتوسط وكل صنف كفاءة وان اختلفت المراتب **مسألة** المحرم ليس شرط في الكفاءة فله المهر ان يتزوج بالحرمة عند علمائنا اجمع
 وهو احدى الروايتين عن احمد في احد قوله الشافعي في ارواها العامة من ابن عباس بن بريرة ما عرفت تحت عبيد فاخارون الفقه فقال النبي في كونه في المهر ولده
 فقالت بار رسول الله انما ناسخه فقال لا انما ناسخه فقال لا احاجل فيه من رجعته الى الدنيا نكاح فانه قد نكح نكاحا باختيارا وما لا شفع اليها النبي في ان
 تنكح عبد الا والنكاح صحيح فاذن النبي في المحرم فان تنكح عبد لا يدل على الكفاءة ومن طريق احمد وايزان محمد بن مسلم عن احمد عليه السلام قال سأل عن العبد
 يتزوج اربع حرائر قال لا ولكن بزوج حرة من وان شاء تزوج اربع اماء وقال الشافعي الثاني انه ليس بكفو وبه قال احمد وايزان بوجيبه في ان النبي في ربه من ربه
 تحت عبيد واذا ثبت المحرم في الطائفة فمما يحرمه المقارنة والى لان نقص الرقبة من العبد شغل عن امره فيحق سبيل ولا يفتقر نفقة المورس
 ولا على لده وهو كالمعلم بالنسبة في نفقة لان الحرمة تعتبر كونهما في حال العبد والنسب في ذلك كله وقالت الشافعية في ذلك لا يكون كفوا لحرمة اصله كانت او عتقه

کتاب النکاح

[illegible]

مذہب
شیخ بن رطیب

وَبَيْنَا ۙ اِنَّ الْخُرْقَةَ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْكِفَاءَةِ

فہم

کتاب النکاح

[illegible]

لا بد من كون الامر بخلاف المصير العاقل فان الظاهر حاجته الى النكاح بعد البلوغ والنهى عن النكاح من قبله يثبت بهما الاجنبات وخرج بعض الشافعية عن هذا
الوجهين التزوج من الصغير المبرور والوجه عتبار المصلحة وتخصيص العنصر في ذلك كله وفي صورة جواز تزويج الجنون لا يزوج الا زوجة واحدة لا ندفع
الحاجة بها واما الصغير المبرور في تزويجه من اكثر من واحدة احتمال اقرب الجواز مع المصلحة اذ تزويجه منوط بالمصلحة والعنصر متى حصلت احاد وهو واحد وجهه
اشافعية والثاني المنع لثقل المؤنة عليه مع وقوع الكفاية بالواحدة **مسألة** الجنون تزويجهما الاب والجد له ولا يشترط عدم الاب والجد ولا يزوج الا
لشافعية ولا حيوة خلافا للشافعية ولا فرق بين ان يكون الجنون صغيرا وكبير او ذكرا او انثى او يزوج الشافعية ولا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من
تزوج البنت الكبرى بل يفتقر الى ان السلطان بذلك اعزها بالطلاق والشافعية لا يزوج الا من ابلا تزويج البنت الصغيرة كما لو كانت عاقلة ولا يصح منع ولا يزوج تزويجا
قد ولو اجازيل كمن ظهر المصلحة بخلاف الجنون لانها تستفيد من النكاح النفقة والمهر والجنون يفرمها ولا فرق بين الجنون المبرور والجنون الصغير
الجنون الصغير اذ استمر جنونها وهو اجد من الشافعية والثاني ان التزوج جنونا بعد عتقها يكون الولي للسلطان لا لابيها الاصل المانع ولو لم يكن
الجنون تزويجا لاجل ان كانت صغيرة احتمل ان يزوجه السلطان مع المصلحة لان الحاجة قد تدعو الى التخصيص الكفو وقال الشافعية لا تزويج وهو قول اكثر علماءنا
لان الحاجة لها في الحال لا غير الاب والجد لا يملك الاجبار وان كانت بالقرن زوجها السلطان وهو ظاهر في الشافعية لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
من غير ان لا يزوج الا من احدهما ولا يزوج الا من احدهما في هذا الحال فكذلك في كلاهما والثاني ان القريب يزوجهما من الاخر والعلم ان النسيب ينفق والى من السلطان
وعلى الثاني لا ينفق به القريب عند الشافعية بل يحتاج الى امر اربعة السلطان فيقوم اذن السلطان مقام اذها فان تمتنع القريب زوجها السلطان كما في الفصل
على الاول فالسلطان عندنا يرجع قاضيها او امر هذه المراجعة واجبة او مستحبة زوجها اخذها انها واجبة لان الاقرار بعرف بجالحا واحصر على طلب الخط
بها فان شاورهم فلم يشر والبشر استقل السلطان الثاني انها مستحبة وفاء بتقويته لسلطان وانما يقرهم بتقريبها بالقبول بهما كما استحب الشافعية
في صورة غيبة الولي سائر صور تزويج السلطان ما في شيا ودفعه الى امر قاضيها فان لم يكن فيهم ولا شاور قاضيها من طرف الام والوجهان في سائر السواد
جاوان في التزوج من الجنون **مسألة** المخلد هو اقل العقل الذي في عقله خلل في اعضائه استرخاء ولا حاجة له الى النكاح غالبا فان فرض
لحاجة زوجته الاب والجد لم يكونا فالسلطان واذا خرج المخلد من العقل لم يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
وقوع العقد في ذلك الا انما قد خرج اذن ولو عاى الجنون قبل العقد بطل الاذن كان بطل الوكالة بالجنون وكذلك بطل المتطوع جنونها وانطوب على عقله
اصابه في نظر قاضه فان لم يوقع الا من عاى الجنون **مسألة** الجنون اذ تزوجهما الولي والسلطان تزوجهما عند ظهور الحاجة اليها فان يظهر منها غلبة
الشهوة والميل الى الرجال لم يملك اهل الطب توقع الشفاء عند التزوج ولما اذ الوكيل في ذلك اذ ان التزوج ككفاية النفقة والمصلحة الاستيناس لغيرها من
الصالح فانه يجوز اذنه وهو واحد من الشافعية كان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
وانما يصار الى الحاجة التاخر لثقل المؤنة الصادرة حتى قال الجمهور كذا ودلوا على استنبط مستنبط من الاجل فان الشافعية لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
هل يكفي مجرد المصلحة في الباطن لا تقبل الحاجة لكن اتفق الاصحاب على الاكتفاء بالمصلحة **مسألة** المجنون عليه الفلوس يجوز له التزوج والاستقلال به
غير حاجته الى ذلك واما المجنون عليه الفلوس فهو ولي له في حاله قال الشافعية والمفسدون في دينهم نظرهم في النكاح كمن يحفظ ماله وسوء
مبدا او يتقنه سفه مبدى بلوغه فاذا اجر عليه فان لم يكن به حاجته الى النكاح لم يزوج لاشتماله على ضرر يتحمل المهر والنفقة لان يكون مفسدا الى من يخطبه
ولي امره في النكاح ولا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
اليه هو قول الشافعية لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
وطبق به ما اذا احتاج الى من يخطبه لم يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
لما بل العبر واظهر الامارات الدال على غلبه الشهوة ودعى الجمهوري زوجها اخر الشافعية انه يجوز التزوج من مصلحته لان العاقل لا يهدن تحتك الحاجة
بخلاف الجنون فان اقامت بعينها ولم تقبل ظهورها واما اذ الشهوة واكتفى بها بقول الشافعية لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما ان لا يزوج الا من احدهما
جوعه ما يظلم وان لم يطلب الطعام بجنبه واذا العبر اذنه ومن اجتمع وجب ان يكتفى بقوله ولا يعتبر ظهور الامارات لانه صحيح العبارة في الجملة فصا كالمرة
اذا التمس التزوج قالوا وقضيه هذا جواز الزيادة على واحد فاما كيف الواحدة المخرقة والمقدم عند الحاجة والضبط بالمصلحة **مسألة** اذا
ذكر الصغير حاجته الى النكاح وعلم الولي حاجته حب عليه بن زوجه لا نكاحا فبطل ما هو مصلحته له وهذا امر صالح لانه يزوج به حاجته وجوب
دينه عرضة فانه ربما دفع الحاجة الى الزنا فيدعيه بغير قيام عليه الحد وليس له ان يستقل بالتزوج لان النكاح يشتمل على مؤن ما لا يتولوا استقلال به
يؤمن ان يقوى المهر والنفقة فلا بد له من مراجعته الولي فاذا عرفت هذا فان الولي يلجأ الى ان شاء زوجه بنفسه من غير ان يزوج لانه منصوب بالمصلحة وهذا
منه فوك طعا مكرسونه وان اختلف الولي ان يولي به العقد السفيه على نفسه جاز لا تعاقلم يخرج به سفهه على العقد للتكليف وانما اجر عليه بحفظ ماله
يخالف ان يخطب المهر حيث قلنا ليس له ان يولي به العقد النكاح لانه غير مكلف لا حكم كلامه في الشرع بخلاف السفيظون فلا تفرقه ما لم يزوج ويصح وانما
يجز عليه المال اذا تصرف باذن وليه جاز بخلاف البيع والشراء باذن الولي فان منعه وقرى بين النكاح والبيع فان البيع يختلف حكمه ساقطة من غير كون
التوفى قد يزوج ما ينقص من دخول الحد نقطة واحدة فانه قد يزوج له عقد الولي لا حيا طرفة ذلك بخلاف النكاح ولان المقصود من البيع المال وهو يجوز عليه للمقتضى
من النكاح المالا فانما **مسألة** اذا جعل الولي للسفيه بن تزويج فان عين المرأة شخصا بان يقول تزويج بفلان تزويج فلا تراه وصفا بان يقول تزويج
بفلان او بجد كبنات فبطلت السفيه عليها وليس له ان يزوجه بغيرها ثم ما ان يطلق له المهر ويعين فان اطلق وعين المرأة تكفي بمهر مثلها او باقل فان تزويج
عليه بثلث بطل التزويج صحيح النكاح بمثل الثلث هو ظاهر هذا من الشافعية فان بعضهم يبطل النكاح وليس يجب ان يخلل في المصداق لا يقتضي فسخ النكاح ولا يزوج
على قول صحة النكاح وجها واحدا ان الزايد على مثل بطل يصح عقده في الباقي والثاني ان يخلل في القيمة ويثبت على مثل القريب بين بطلان التسمية

براجعهم

كازاالبين من احداهما

كتاب النكاح

عليها وبها العا ذالم يزول الحبل يظهر له تأثير **ف** ان ينقطع اللبن عن الاول نقطاعا بينهما ثم يعود في وقت يمكن ان يكون للثاني الشا فيه ثلثه اقول احدهما ان يكون للثاني وبه قال الشيخ **و** ابو يوسف **ن** لما انقطع ثم عاد كل سبب الحبل فاشبه ما اذا نزل بعد الولادة والثاني ان يلازم ما لم يزل من الثاني وبه قال ابو جعفر لان الحبل لا ينفصم اللبن وانما ينفصل عنه ثم يولد عند جوفه حاجته اليه هو غذاء الولد لا غذاء الحبل والثاني ان يكون بينهما وهو قول بعض النجاشية اما اذا انتهى الحبل الى حال ينزل به اللبن واقله اربعون يوما لان اللبن كان يلازم فلما عاد سجدت الحبل فاطاها من لبن الاول ورجع بسبب الحبل الثاني فكان مضافا اليها كما لو لم ينقطع واما اذا نزل اللبن بعد الولادة فانه للثاني على ثلثيه **و** قال ابن الصباغ من الشافعية ان احدهما يكون بينهما كما لو كان قبل الولادة واطلعه بان اللبن تابع لولده فاذا ولد ترك اللبن بحكمه هو للثاني كذلك اللبن وبجاءت قبل الوضع لان الولد الذي جعل اللبن غذاء له لم يوجد له لبن في كسب الحبل بله ان اللبن بعد الولادة من الثاني يكون للثاني **و** ادعى عليه جماعة العلماء **مسئله** قد ذكرنا الخلاف في ان اللبن بعد الحبل من الثاني وقبل الوضع اذا انقطع مدة طويلة ثم تجد في وقت يمكن ان يجد اللبن للحبل وان الشيخ رجح ان يكون من الثاني وهو احد اقول الشافعي للثاني انه للاول والثالث ان بينهما ويتفرع على هذا الخلاف **ف** فرع **و** انزل للبكرين ونكحت وهو ان لبن ثم حملت من الزوج فعدنا لا اعتبار بما دبر قبل النكاح وعند الشافعي يعتبر بخدي حيث قلنا في المسئلة ان اللبن للثاني ولهما فهذا يكون للزوج وحيث قلنا انه للاول فهو للمرأة وحدها **و** كلام الرضيع **مسئله** حملت من الزنا وهي ان لبن من الزوج فحقت قلنا هناك ان اللبن للاول ولها فهو للزوج وحيث قلنا انه للثاني فلا لب للرضيع **مسئله** نكحت ولا لبن لها فحقت فنزل لها لبن فال بعض الشافعية ثبوت الحريم بين الرضيع والزوج وجماعة بناء على الخلاف المذكور ان جعلنا اللبن للاول لم يجعل الحبل مؤثرا فلا تثبت الحريم حتى يفصل الولد وان جعلناه للثاني او لها ثبتت الحريم قبل فليبس لوطي الزوج وهو حامل منه ورضع فارضعت ولدت له حريمه كالمولود في جباله وكذا لو تزوجت ودخلها الزوج الثاني حملت ما لو انقطع ثم عاد في وقت يمكن ان يكون للثاني كان له دون الاول لو انقطع حتى يقع الحمل من الثاني كان ما قبل الوضع للاول وما بعد الوضع للثاني هكذا قال بعض فقهاءنا وهو يعطى ان اللبن الموجود عند النكاح قبل الولادة ينشأ الحريم والشيخ يترقب المبسوط قال بخلاف ذلك فانه قال قد ذكرنا ان من وطئ وطبا لم ينجب بالنكاح صحيح فاسد ووطئ بشبهة وبذلك بين فاجلها ونزل لها لبن فارضعت به مولودا بعد ذلك يحرم فان الفرضع ولها ما معان الرضاة لان الشيخ **و** قال قبل ذلك المبسوط حيث ذكرنا المطلق بعد الدخول بها اذا وطئت بالثبته ثم ارضعت لبن ذلك المولد كان اللبن تابعاً للولد من الحق به لولد بعد اللبن فان امكن ان يكون الولد من كل منهما استخرج بالقرعة فمن خرج اسمه فهو ومنهم من قال يكون ولدا لهما لان اللبن ينزل مرة بالوطئ واخرى بالولادة فانه اذا امكن ذلك اللبن كذلك المولد قال خرون لا يكون الا لاحدهما لا يبينه وهو الصحيح لان اللبن ينزل على الاحبال لا حريمه واما الحريم فلما نزل على الولادة وفي رواية يعقوب بن شبيب **مسئله** سأل الصادق ع اشارة رجلها من غير ولادة فارضعت ذكرا وانما لا يحرم من ذلك ما يحرم من الرضاة فقال له لا في هذه الرواية دلالة على ان لبن الاحبال لا حريمه لان قوله من غير ولادة يدل عليه **مسئله** بشرط كون اللبن الناشئ الحريم واصل الى معدة الصبي بمصرة الشفاة ثم تدعى المرأة فلو حلب اللبن في اناه وصنعت حلقه صباحي وصل الحجوم للطفل لم ينشأ حريمه عند علمائنا اجمع وبه قال اودوا واحدا **مسئله** الروايتان بقوله ثم واما نكح اللادة ارضعكم ولم يوجد في الوجود الارضاع فيصير على اصل الاما حقه وقوله ثم واحل لكم ما ورك ذلكم وقول الباقر ع لا يحرم من الرضاة اقل من صائم يوم وليلة واخمس عشرة رضعه روايات من اسرة واحدة جعل الشرط كون الرضاة من ثدي المرأة كما كونها واحدة وسال زرارة الصادق ع عن الرضاة فقال لا يحرم من الرضاة الا ما ارضعنا من ثدي جده وهو نفس الباب قال الشافعي لو حلب اللبن في الائمة واخرج منه الصبي حرمات متفرقات فانه يتعلق به الحريم **مسئله** به قال احمد في الرواية الثانية والشعب والثوري صاحب الزاوي ما دلل بقول النبي ع لارضع الاما تشل العظم وانبت اللحم ولا ينزل الى الجوف كما يصل بالارضاع ويحصل به من انبات اللحم وانما العظم ما يحصل بالارضاع فيجب ان يساوي به في التحريم ولا دلالة في الحديث لان هذا ليس برضاة وانما حرم الله تعالى وصوله بالارضاع ولا يحصل من غير ارضاع فاشبهه فلو ما دخل من جوف في بطنه ويصنع مساواة القود بالوجود لا ارضاع وهو ظاهر فان الصبي اذا ارضع بنفسه لم ياكل الرضاة بل انما ياكل في الجوف **مسئله** في الوجود ان يوجرف خلق الصبي اللبن حتى يصل الى جوفه فان صبغ حلقه صبا الى ان يصل الى جوفه قد بينا انه لا اعتبار به عند علمائنا على ما تقدم واما السوطي فان نصيب اللبن في نصف الصبي حتى يصل الى معدته ولا يتعلق به التحريم عندنا لما تقدم في الوجوه وبه قال اودوا واحدا في رواية وما دلل عطا الخريش انه ليس برضاة وانما حرم الله تعالى الرضاة وللشافعية طريقتان احدهما ان في ثبوت الحريم قولين واحدهما عدم القطع بثبوتها وبه قال الشعبي والثوري احمد في اصح الروايتين لان الدماخ نحو التغذي كالمعدة والادها ان الطبيب اذا حصل في الدماغ نشرت في العروق وتغذت بها كالاظمية المعدة ويقال ان الحاصل في الدماغ يحصل في المعدة في عروق متصله وعروق في حنيفة ان الحريم لا تثبت بالتعوط **مسئله** في الحنيفة اللبن لا ينشأ حريمه عند علمائنا اجمع فلو حقن الصبي لبن المرأة المعدة وبعضهم ينشأ حريمه بينهما وبه قال ابو حنيفة مالك احمد الشافعي احد القولين لما تقدم من ان المقصود التحريم للارضاع المستند الى من الصبي من الثدي لان الحنفية تروا كاسما لما تقدم من الفضلات في الامعاء ولا يحصل به التقدير وقد شرطها الشارع فقال في الرضاة ما انبت اللحم وانشأ العظم ولا ينزل الى الجوف ولا يحصل به التقدير فلم ينشأ حريمه كما لو قطر في احليله ولا ينزل برضاة ولا في معناه فلم يطرش ان حكمة في الثاني للشافعي لا يتعلق به التحريم لانه سبيل يحصل الواصل من القطع فيصير به التحريم كالمغموغ من حصول القطر به سلسنا كذلك بخالف القطر لا ينفذ في الجوف لان اللحم وانشأ العظم **مسئله** في لوطي اللبن في احليله لم يتقو بحكم الرضاة ولا ينشأ حريمه عند علمائنا اجمع ولذا فقولان كافي في الحنفية وكذا لو كان في بطنه جراحة فصب فيها اللبن حتى حصل الى الجوف لم يوصف في ثبوتها ثلثا فيه قولان احدهما ان تثبت الحريم بها والثاني انها لا تثبت الحريم وهو الحق عندنا لا ينفذ منها الى الدماغ واما الصبي العين فلا يوثق بها اجماعا لا بقر الاكحال في الصور ولو وضع بعض العدس واكمل بوجوده وسعوطا وحقة لم يثبت به عندنا لا انشأ الرضاة ما لم وصل الى القولين للشافعي ينشأ حريمه فلو ارضعته مرتين واوجرت مرة واحدة مرتين وحقة مرتين فعلق به التحريم عندنا على احد قوليه **مسئله** في بشرط وصول اللبن الى معدة الصبي خالصا ولو مزج اللبن بان وضع في ثم الصبي لم يرضع فانه من لم ينشأ حريمه عند علمائنا بقوله ثم واما نكح اللادة ارضعكم ولا يتحقق هذا مع المزج وما روه العامة

[illegible]

ابيهم عليهم السلام وينقض ما ساهم باللعان **مسئلته** اختلف علماء ابي العلاء المقتضى للتحريم والشمولان المقصود للتحريم خمس عشرة رضعة ثمانية
 ذهب جماعة عن علمائنا الى ان المقصود للتحريم عشر رضعات احتج الاولون باصالة الاما حروا سفيها بها الجاروا من ادين سوق عن الباقي قال قلت
 هل الرضاع حد في نفسه فقال لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضعة وتواليات من امرأة واحدة من لبن فحل لحد لم تفصل بينهم رضعة
 امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل لحد لرضعتها امرأة اخرى من لبن فحل لحد اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها
 ومأواه علي بن ابي طالب الصحيح عن الصادق قال قلنا ما يحرم من الرضاع قال ما ابنت اللحم وشدة العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تقبض اللحم
 ولا تشد العظم عشر رضعات وفي الموثق عن عبيد بن زرارة عن الصادق قال قلنا ما يحرم من الرضاع عشر رضعات لا يحرم شيئا الا يحرم الاخرين بصدق اسم الرضاع
 فيدخل تحت الايترو بما رواه عبيد بن زرارة عن الصادق قال قلنا ما الذي يحرم من الرضاع قال ما ابنت اللحم والدم فقلت وما الذي يثبت اللحم والدم
 كان يقال عشر رضعات فقلت هل يحرم بعشر رضعات فقال لا هذا اوقال ما يحرم من النسب فيحرم من الرضاع وعن هرون مسلم عن الصادق عليه السلام
 يبلغ عشر الاكابر متفرقات قال لا يحرم من الرضاع الا ما شدة العظم وابنت اللحم فاما الرضعة والرضعان والثلاث حتى يبلغ عشر الاكابر متفرقات فلا يبر
 طاع على ثبوت الباطن كانت متواترة حتى تبلغ والجواب ان مطلق الارضاع ليس مراد بالاجماع خرج عن الدلالة وبقيت الا باحاطة صلها وعن الحديث الاول
 انه جاب بقوله كان يقال هو يدل على استعانة ويؤيد تمام الحديث فان السائل يسأله عن الشهر هل يحرم عرض عليه السلام عن الجواب للفقهاء في الحديث
 الثاني يدل من حيث المفهوم وفيه ضعف خصوصاً مع معارضة المنطوق لم يوق له عشر رضعات لا يحرم وما العادة فقد اختلفوا منهم من حرم بالقبول
 الاكثر قد سبق منهم من ضبط عدل اوجب التحريم فقال الشافعي المقتضى للتحريم لما هو حسن رضعات وهو مروي عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن
 كافر الزبير وبه فلا عطا وطا ويرى انما صحيح الروايات واسحق يقول عائشة فيما انزل عشر رضعات معلومات يحرم من فسخه بخمس معلومات يحرم من فسخه النفل خصوصاً
 لم يحكم على القول بغيره قال قلت عن جبهة وقال ابو ثور وداد وابن المنذر يحرم الثلث لما رواه عبد الله بن الزبير النخعي قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعا
 ولا دلالة في عدم تحريم الزيادة الا من حيث المفهوم واحد بقنا ذلك من حيث المنطوق واعلم ان الشافعية قد هيمنوا في هذا ان الرضعة الواحدة تحرم
 كذا في حديثه ما لا ثالث تحريم كذا في حديثه ما لا ثالث تحريم كذا في حديثه ما لا ثالث تحريم كذا في حديثه ما لا ثالث تحريم كذا في حديثه ما لا ثالث تحريم
 هذا يقتضيه حكمه لا قال بعضهم ينقض قال اخرون لا ينقض **مسئلته** الرضاع المحرم عند علمائنا ثلثا تحريم ان اخر ان احدهما ما ابنت اللحم وشدة العظم ولا
 خلاف في التحريم بل يقول الصادق لا يحرم الرضاع الا ما ابنت اللحم وشدة العظم واكثر العظم الثاني رضاع يوم وليلة لمن لا يضبط العدد لمقول الباقر لا يحرم
 الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضعة الحد يشاذا عرف هذا يثبت الرضاع المحرم بما حصل به الحد النفاذ والثلثة ارضاع يوم وليلة من
 لم يضبط العدد ارضاع خمس عشرة رضعة وما ابنت اللحم وشدة العظم عند علماء الامامية وروى عن حفصة عائشة انها قالت لا تحرم دون عشر رضعات لان
 روى في حديث سهل بن هبيل فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغنا ارضيعه عشر رضعات لم يحرم بلينها ولا دلالة في ذلك نروي في هذا الحديث عبارة اخرى ارضع
 سالنا عن رضعات فيحرم بلينها ولا خلاف في تحريم بلينها ولا خلاف في تحريم بلينها ولا خلاف في تحريم بلينها ولا خلاف في تحريم بلينها ولا خلاف في تحريم بلينها
 ما تقدم من الارضاع من الثدي امر اخر ان احدهما ان تكون الرضعة كاملة والثاني ان يؤول الى الرضعات بمعنى انه لا يفصل بينها ارضاع امرأة اخرى ما كالمير
 الرضعة فالمرجع في الرضعة الى العرف والشارع ليرى فيهما ما مضى طابيل ودال شرع بهما مطلقا ولم يحدهما زمان ولا بمقدار فدل ذلك على انه مروي الى العرف كما
 هو عا د في مثله كالقبض سبيل الرضعة القبيح وروى قطع بينا الجنبارة واعرض عن امرنا مما لا يبين كان ذلك في ضعتوان قطع لا يبينه الا عرض بل قطع
 لضعتوان في السعال ولا التفات في ملاعب ولا يقال من ثدي الى اخر لو قطع عليه الرضعة لفظ الذي ثم عا د في الحال الى الانقضاء والنفث عن الامسا
 والشد في ثم عا د ويحول عن الثدي ثم عا د في الحال لنفاذ ما الى اخره وظل النوم الخفيف او تقوم الرضعة بشغل خفيف ثم يقول في الرضعة كان الكحل
 رضعة واحدة واذا منع قبل استكمال الرضعة لم ينسب في العدد عند علمائنا وبقيت الشافعي الا بما اذا قطعت عليه الرضعة فيجب ان لا يرضع الاكل اليه
 الا اكله واحدة فاستدام الاكل من اولها الى اخره لم ينسب ان اكل قطع قطعاً بينا ثم عا د اليه حنث ولو قطع بشرط ماء او انتقال من لون الى اخره وانتظارها
 يجعل المير من الطعام ليريد الاكله واحدة فكذلكها وكذا لو قطع المرأة دون شبعها دون قطع ثم عا د كان الجميع رضعة واحدة وهي حد وهي الشافعية لا ينها
 شرعاً بل ليس برضعة لان الاعتبار بالرضع دون الرضعة الا ترى ان لو ارضع منها وهي ثلثة خمس رضعات نقلت بها التحريم وان لم يكن لها فيه فعل وكذا العا د
 لو وضع من الطعام ليرى من اكله اكله الثاني ان الاول ينسب ضعتوان القطع وجد بينا وقبيل المرأة في الرضاع كما يعتبر الرضعة الا ترى ان لو ارضع من لبن
 لو شغل به حكمه وكذا لو وجرت وهو نام فعلق به التحريم عنده وهو ممنوع عندنا على ما تقدم اما لو ارضع من امرأة ثم انتقل الى امرأة اخرى قبل ان يقطع قطعاً
 بينها هل يكون ما شرب من كل واحدة رضعة لا في وجهها والشافعية لا ينها الا يكون له رضعة من كل واحدة لانه يقطع ما بينها فهو بمنزلة من انتقل من ثدي
 ومن انتقل في الاكل من لون الى لون فلي هذا لو كان ارضع من كل واحدة اربع رضعات ثم شرب من واحدة وانتقل الى اخرى فام شرب منها لم يحرم على واحد منها
 لا يرضع منه في ضعتوان الثاني ان ذلك ضعة من كل واحدة منها لانه قطع عن شربها قطعاً بينا فكان رضعة كالأول وشرب من الاخرى بخلاف الانتقال
 من ثدي الى ثدي في ذلك ليرى احد منها انتقل من بينها الى غيره وكذا الطعام هو طعام واحد وان اختلفت اللون واللبن فحقها مختلف هذا لا يتأني على
 مذهبا حيث شرط اعدام الفصل بين الرضعات برضعات امرأة اخرى **مسئلته** يشترط في الرضعات من المرأة الواحدة فلو تخطت بين العدد رضاع
 امرأة اخرى لو شرب التحريم ولم يرضع رضاع شيء منها ما لم يكن الرضاع احدهما خمس عشرة رضعة وتواليات فلو وضع من احدهما اربع عشر رضعة ثم وضع مثلها
 من اخرى لم يرضع بذلك الرضاع عند علمائنا اجمع لقول الباقر لا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة وخمس عشرة رضعة وتواليات من امرأة واحدة
 من لبن فحل لحد لم يفصل بينها رضعات من غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل لحد لرضعتها امرأة اخرى من لبن
 فحل لحد اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحها ولا نطق الارضاع غير كاف على ما تقدم بل لابد من اثباته في ثبوت البدين وقد اشارت بقوله الرضاع ما ابنت اللحم

كتاب النكاح

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کتاب النکاح

[illegible]

ارضعت الاخيرتين بنفسه نكاح الاول والمرقة للجميع بين الام والبنت بنفسه نكاح الاخيرتين ايضا لانها اخان فدا جعلا فيفسد كما حكم الله ان لا يرضى لاحدهما على
الاخرى وان كان قد دخل بالام بنفسه نكاحا للمبيتين الثالث ان ترضعن من علي الغائب بلن ترضع واحدة كمال الرضاع ثم ترضع الثانية كالرثم الثالثة بنفسه نكاح الكبر
ولا يملك فم الجميع بين الام والبنت فان كان قد دخل بالام حرمتا مؤبدا والا فكبر فاذا ارضعت الثانية فان كان قد دخل بالكبر بنفسه نكاح الثانية وحرمت مؤبدا
وان لم يكن قد دخل بالكبر بنفسه نكاح الثانية لان الكبر قد بان قبل ارتفاع الثانية الرضاع فم مفسدات جنبه فلم يكن جامع بين الام والبنت فلا يرضع
الثالث وان كان قد دخل بالكبر حرمت الجميع مؤبدا وان لم يكن قد دخل بها صارت الثانية اخا للثانية فيكون جامع بين الام والبنت فهل بنفسه نكاح الثانية والثالثة
مع او بنفسه نكاح الثالثة وحدها قال الشيخ بنفسه نكاحا معا وبه قال ابو حنيفة رحمه الله في المثلثا فوق القديم لانها صارت اخين في حالة واحدة هذا رعا
الثالثة بنفسه نكاحا معا كالوا رضعها دفعة واحدة والثالثة والثاني نكاح الثالثة بنفسه خاصة دون الثانية لان الجميع لم يجمع بها فاختصت بفرد النكاح كالزوج
ما جها فان الفاسد يختص بالثانية لان الجميع حصل نكاحا معا فاختصت بالغير ولم يحد لان ترويج الثانية باطل لم يقع صحيحا حتى يتحقق الجمع ففسد نكاح الثانية
ما جها باطلان عقدا ما جها بالجمع ولو كانت تحت كبر وصغيرة فارضعت الكبر والصغيرة بنفسه نكاحا معا جها وطرد بعض الشافعية بخلاف هذا كالاول ولو كان
لغيره من صغيران فارضعتا اجنبية فان رضعها معا انفسه نكاحا لانها صارت اخين معا وحرمت الاجنبية مؤبدا لانها صارت من امهات خنات
طه نكاح من شاء من الصغيرتين ولا يجمع بينهما ولو ارضعتهما على التتابع لم بنفسه نكاح الاول ورضاعها فاذا ارضعت الثانية بنفسه نكاحا لانها صارت اخا
للاولى هل بنفسه نكاح الاولى فيلخلاف السابق الاصح عندنا الانقاس **فروج** لو كان له ثلث زوجات كابر وولدت صغيرة فارضعتا كل واحدة من الكبار
الرضاع المحرم من كلهن اما المرقة ولا بنفسه نكاحا مع الصغيرة لاجتماع الام والبنت في النكاح ولا بها صارت ام الزوجة ولما الاخران بنفسه نكاحا
لانها صارت امهات من كانت زوجة وعمره بثلث مؤبدا وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بواحدة من الكبار والام تحرم الصغيرة مؤبدا بل الكبار فلو كان
لزوج زوجات صغار فارضعت من اجنبية على الرزق فلا اثر لارضاع الاول في نكاح واحدة منهن فلا رضع الثانية صارت اخا للاولى وانفسه نكاحا لان لا
ابطل نكاحها فاذا تمت رضاءها وفي انقاس نكاح الاول القولان فان رضع الثانية لم بنفسه نكاحا فاذا ارضعت الرابعة بنفسه نكاحا فاذا ارضعت الاولى بنفسه نكاح الاول فاذا ارضعت
الثالثة بنفسه نكاحا لانها صارت اخا للاولى وكذا الرابعة ولو ارضعت من معا وارضعت ثنتين معا انفسه نكاح الكل صحيح لو كان له اربع زوجات كبريات وصغير
فارضعت كل واحدة من الكبريات واحدة من الصغيرتين فان كان قد دخل بالكبر منهن لم يدخل بها حرمت الكبريات مؤبدا بنفسه نكاح الصغيرة
في حاله لم يجد نكاحا معا والجميع بينهما ولو ارضعتا احدى الكبريتين على الرزق بنفسه نكاح الاول والمرقة لاجتماع الام والبنت لم بنفسه نكاح الثانية فان رضعها
الكبرية الثانية بعد رضاء الصغيرة الاولى بنفسه نكاحا معا على ترتيب رضاء الاول بنفسه نكاحا با رضاء الصغيرة الاولى بنفسه نكاح الصغيرة الثانية لان لم يحصل
في جمعها اجتماع الام والبنت النكاح وان رضعها على غير ترتيب الرضاء الاول بنفسه نكاح الكل ولم يجد نكاحا كل واحد من الصغيرتين اذ لم يكن الكبريات مدخول بها
ولا يجوز الجميع لو كان تحت ثلث نسوة كبريات وصغير فارضعتا الكبريات دفعة واحدة وان اوجرتا بينهما المولود لم يكن له اثر عندنا وقال الشافعي
بنفسه نكاح جميع لاجتماع البنت مع امها في النكاح ويجوز مؤبدا ان يدخل بالكبريات واحدة من الكبريات امان لزوجته والصغيرة ربيته مدخول بها وان لم يدخل
بواحدة منهن لم تحرم الصغيرة على التابيد على الزوج للصغيرة نصف المهر يرجع على الكبريات بالفرم ولما الكبريات فان كان قد دخل بها فليد لكل واحدة منها المهر
ويرجع على كل واحدة بنصف مهر مثل صاحبها تقر بها على قول الصحيح عندنا وهو الرجوع في غيره مهر الكبريات المستولان انقاس نكاح كل واحدة منها ما جها من فعلها
وفعل صاحبها فليقطع النصف لغيرها ويجب النصف على صاحبها وان لم يدخل بواحدة منها فلكل واحدة منها ربع مهرها المستولان انقاس حصل بفعلها فليقطع
بفعل كل واحدة منها نصف المهر الذي بقي بعد الدخول يجب النصف الاخر ويرجع الزوج على كل واحدة منها ربع مهر مثل الاخرى تقر بها على النكاح في وقوع المهر
يكون بنصف مهر المثل وان كانت احدها مدخول بها دون الاخرى فله المهر المثل وانما المهر ولا اخرى ربع المهر ويرجع الزوج على كل واحدة منهن نصف مهر مثل المثل
بما هو على الدخول بها ربع مهر المثل يدخل بها ذلك كما ان كان اللبن من غير الزوج فان كان اللبن منفصلا للصورة كما تقدمت فصغيرة الصغيرة بنفسه نكاح مؤبدا ولو تم العقد
وفى الزوج دون الكبريات بان رضع هذه بعضهن من بعضهن فلا اثر لذلك عندنا وعلى ظاهره ذهب الشافعية بحصول التحريم في دخول رجل بنفسه نكاح الصغيرة
وتحريم عليه على التابيد لا بنفسه نكاح الكبريات لان واحدة منهن لم تقرا ما حق تكون من امهات نسائه ثم حصلت الرضاء متفرقة مثل ان رضعت احدها
ثلثا والاخرى ضعفين فالفرم على الحق ارضعت الخامسة وان اشتركتا في الرضاء الخامسة بان رضعت كل واحدة منهن رضعتين ثم اوجرتا بينهما المولود ماء واحد
فقد واحدة فالفرم عليها بالسوية ولو جلبت احدها بالثالثة ففان ثالثة وان والاخرى دفعتين فما تأتى جميع الكلال اوجرت الصغيرة منها ووجرتا احدهما
فالفرم عليها وان اوجرتا ما ففرم ان بالسوية وانما فيه اوجهان **هه** لو كان تحت ثلث صغار فجاءت ثلاث خالات للزوج من الابوين وارضعت كل واحدة
منهن صغيرة لم يؤثر ذلك نكاح الصغار ولا يفسد له في الاثر من بنات خالات والجميع بينهما وهو جاز ولو طأت جد الزوج بعد ذلك ام لم يرضعت الصغيرة الرابعة بل
نكاحها وحرمت مؤبدا لانها صارت خالة للزوج والصغار اثلث واجعت معهن في النكاح وفي انقاس نكاح الثلث لانه ان السابقان للثالثة في الحكم
لوارضعت الرابعة ام الزوج انفسه نكاحا معا ولا بنفسه نكاح الصغيرة التي ارضعتا خالة للزوج فلا يكون الرابعة لصغيرة لانه الصغيرة وفي الاخرين القولان
لو كان متفرقات فارضعت الرابعة **سرة** في ام الزوج بنفسه نكاح الرابعة بنفسه نكاح الصغيرة التي ارضعتا خالة للزوج للام وفي الاخرين القولان مستعملان
لو كان له زوجة كثيرة وثلث صغار ولكبريات ثلاث بنات مرضع فارضعت كل واحدة منهن صغير من ثلاث فان كانت الكبريات مدخول بها صرح مؤبدا سواء ارضعت
معا او على الترتيب لان الكبريات بنات والصغار بنات بنات زوجة المدخول بها على الزوج مهر الكبريات بقا ليرجع بالفرم على الصغيرين ان رضع معا الاشر
في فساد النكاح وعلى الاول ان رضع على الترتيب لثالثة لا يرجع على من رضع من مهر الكبريات لانه قد وطئها فاذا رجع بها فصار في معنى الوطئ كما اذا اذنت
بعد الدخول لا يقطع مهرها وغلط بعضهم فان يرجع بالمر على غيرها فلا يكون راجعا في بطل المهر بخلاف المرد وكل واحد من الصغار يرضع المهر على الزوج ويرجع
بالفرم لغيره كل صغيرة على رضعها فان لم تكن الكبريات مدخول بها فان رضعتهن معا في الرضاء الاخرى بنفسه نكاحا لاجتماع الجدة مع بنات بناتها وعمر الكبريات

امرأة ثم فروج

امرأة الام الزوج بلهني
كانت الخالان الثلث منفلا
ثم رضعن الثلث ثم وضعت
الواحدة

شهادة الرضعة وحدها أو امرأة واحدة وبه قال طحاوي والزهري والأوزاعي وأبو داود وسليمان بن عبد العزيز ولا يعقبه من الحرث قال تزوجت أم يحيى بنت أبي هاشم
 وجاءت أمه سوداء وقال قد ارضعتكما فانتا النبي هكذا ذكرنا ذلك فأتيناه من قبل وجهه فقلت لها أكاذبة قال كيف قد نعت لها ارضعتكما خلع سبيلها وقال
 الزهري فرق عثمان بين اربعة وبين سنانهم بشهادة امرأة ولو سلم الحديث جاز ان يكون قد نزل عليه صلى الله عليه وسلم الوحي وهو فعل عثمان ليس حجة وأما الاثر
 بالرضاع فلا يثبت لا بشهادة رجلين لأن الاثر به وما يطلع عليه الرجال غالباً بخلاف نفس الرضاع وفصل بين الرضعة والرضاع فقال ان كان الرضاع عن نفس الرضعة
 قبل شهادتهما وان كان الرضاع في ثوب اللبن من طرف حلب في اللبن او من انثى كذلك لم يقبل به شهادته النساء منفردات لأنه لا ينجس بجلع النساء عليه
 انما تقبل شهادتهما منفردات اذا كان النزاع في الرضاع من الثدي في تقبل به شهادتهما على ان اللبن الحاصل في الطرف لبن فلا نيلان الرجال لا يطلعون على
 الحلب غالباً ولو شهدت أم المرأة او غيرها على حصة الرضاع بينهما وبين الزوج مع الثلث نوة قبل عندنا وقال العامة ان كان الرجل مدعيها والمرأة منكوبة قبل
 لانها شاهدة على اللبن والام وان كانت المرأة مدعية الرضاع لم تقبل لانها شاهدة للبنت والام فالتشافي لا يقبلون تشهد البنت على ما بانها ان
 من ام الزوج لان الشهادة على الرضاع يشترط فيها المشاهدة لكن يتصور ان تشهد عليها بانها ارضعت الزوج في صغره واراضعت لها ولو شهدت الام والبنت
 من غير تقديم دعوى على سبيل التخصيب قبلت كما لو شهدت الزوج وأنها وابنتها على ان زوجها قد طلقها ابتداءً ويقبل ولو ادعت الطلاق تشهد الام يقبل
 مستعمل اذا شهدت الرضعة الرضاع وحدها لم يقبل عندنا وشاوية قال الشافعي وقيل شهادتهما مع ثلث نوة على الخلاف لا بدع اجرة ولم تعرض
 لفعلا بل شهدت بحصة الرضاع وعلى ان بينهما رضاعاً حراً قبلت شهادتهما وان ادعت اجرة الرضاع لم تقبل شهادتهما لانها متهمة تشهد لنفسها ولا شافعية
 هنا وجهان هذا احدهما والثاني انها لا تقبل في الاجرة وتقبل في ثبوت الحرمة يخرج على الخلاف في بعض الشهادته وان ادعت اجرة وشهدت بانها ارضعتها مع الحمل الجور
 وبه قال الشافعي لانها لا تجزئ ذلك في نفسها فيخالف الخلاف بالوكالة بقبولها نفقة ودرت القصاص عند عدم الام من الرضاعة لا يثبت لها
 شئ من ذلك يقال انها تصير محرماً وتبيح الخلوة بين المسافرة لا نأخذ قولنا ليرد ذلك من الامور المقصودة التي توجب بها الشهادة فان رجلين لو شهدا ان فلاناً اعتنق جازية
 ثبت وان كان باجلاً لهما انكاحهما بالحرية وكذلك اذا شهد رجل على اخر بالطلاق قبل ان كان يستحل شهادتهما تركا المطلق لا يقال قد شهدت الرضعة على فعل نفسها
 وقد قلنا ان الحاكم المرفوع اذا شهد من حكمه على رجل لم يقبل وكذا الناسم اذا شهد بانهم بين مندا عيين لا نأخذ قولنا ما والا فان حكم الحاكم وقسم الناسم يتعلق
 بالحكم المتنازع فيه ليس كذلك ارضاع الرضعة فان التحريم لا يتعلق بفعلا وهذا لو شرب منها وهو قائم تعلق به حكم الرضاع ولما تأنينا فلان الحاكم والقاسم هما
 لانها يثبتان لنفسهما العدالة والامانة بخلاف المتنازع والشافعي قول اخر انه لا تقبل شهادتهما على فعلها لانه لا تقبل شهادة الشخص على فعل نفسه لكن الاول ظاهر عند
 كان فعل الرضعة غير مقصود بالاثبات وانما الاعتبار بوصول اللبن الى الجوف بخلاف الشهادة بالحكم والقسم لنفسهما تركا المطلق لا يقال قد شهدت الرضعة على فعل نفسها
 والارضاع بخلاف ذلك لان الشافعية يقولون ان الحاكم المرفوع لو شهد ان حاكماً حكم به ولو يضيف الى نفسه فمضى قول شهادته بخلاف مستعمل لا تقبل شهادتهما
 بالرضاع الا المفسر فلو شهدا ان هذا بين هذين الرضاع لم يسمع الحكم شهادتهما ما حق يقضاه وتبيناً كيفيته وكذلك الرضاع الذي يتعلق به التحريم بخلاف
 فيه فبعضهم حرره بالقبول وبعضهم بالرضاع من الانبؤ بالاجار وشبهتهم منهم من يحرم بالرضاع بعد التحولين واذا كان كذلك وجب ان يفضل الشاهد الذي يدينوا
 كيفيته ليحكم الحاكم فيه واجبا فيه يحتاج ان يشهد بان الصغير يرضع من الثدي خمس عشرة رضة متفرقات تامات ووصول اللبن فيهن الى جوفهن في التحولين من غير ان
 يفضل بينهما برضاع امرأة اخرى بالجملة لا بد من التعرض لجميع الشروط لا اختلاف الناس في شروط الحرمة فلا بد من التفصيل ليعمل الفاضل عليها وهو واحد وجب
 الشافعية ولشافعي انه يمكن الاطلاق بان يشهدا شاهدان ان بينهما رضاعاً محرماً ولم وجه اخر ان كان الشاهد بالاطلاق فيها موثقاً بمعرفة قبل من الاطلاق
 ولا فلا بد من التفصيل ليس بمحملة لا نرجح الاطلاق بحسب جهته وجاز ان يخالف جهته واجتهاد الحاكم الذي يشهد عنده بالجملة بخلاف هنا كالحلاف في الاجابة
 عن جوابنا وغيره والمأثور من قول الشهادته المطلق في الرضاع ذكرنا وجهين في قبول شهادته المطلقة على الاثر بالرضاع ولو قال في الرضاع قال بعض الشافعية
 لاحاجتها الى التعرض للشروط ان كان من اصل الفقهاء لا فوجها وفي بين الاثر والشهادة بان المقر يخطا لنفسه فلا يطاق الا عن تحقيق ولو شهد الشاهد على فعل الرضعة
 والارضاع لم يكتف في الاثر بل لا بد من التعرض للوقت والعدد بان يشهدا بان ارضع منها او ارضعت في التحولين خمس عشرة رضة تامات لا يفضل بينهما برضاع امرأة
 اخرى وهل يشترط في الشهادة ذكر وصول اللبن الى الجوف في الرضعة او في جهته ان ظهوره ان يشترط وهو الوجه عندنا كما يشترط في الاثر في شهادة الزنا لان الحرمة تتعلق
 بالوصول الى الجوف في الثاني لا يشترط لان لا يشهد ذلك الا بالان يستفصل الفاضل ذلك فلو مات الشاهد قبل الاستفصال هل للقاضي التوقف جهان مستعمل
 الشاهد بان يشهد على البنت في القطع بالرضاع ولا يكفي ذكر القرائن الدالة على ان كانت هي السبب عليه فان الشاهد قد يحصل العلم القريب بان يشاهد الصبي مثلاً
 للثدي ما لم يتحرك الحلق فيخرج والارضاع بعد العلم يكون المراد ان لبن فلو حكم الشاهد هذه القرائن عند الحاكم لم يصح الحاكم بذلك بل لا بد ان يشهد بالرضاع عن قطع وبيت
 وهل يكفي لو غلب على ظن الشاهد الرضاع وبتسلط الظن القوي المستند الى هذه القرائن على الشهادة قال بعض الشافعية كما ان يشهد على الملك بحجج اليد والقرف للذليل
 على الملك وان لم يكن تلك الدلائل فمعتبول غلبة ولا يجوز للشاهد ان يشهد على الرضاع بان يرى المرأة قد دخلت الصبي تحت ثيابها وان شاهدها تفعل الرضعة لانهما فلو
 توجروا ليس غير في شئ على شبهة الثدي لان يسمع صوته الاستصا من فمها يتصل صبيها واصبعه كمن يرضع الشافعية على شهادة الانعام لا متصا من شبهة الارزاد
 وفي الشافعية من غير ان يعرفها بماذا لبن قضاء لها حال الوجع لان الاصل عدم اللبن ولا يكفي عندنا هذه الشهادة حكاية القرائن بان يشهد برؤية الانعام ولاعتة
 والجمع ولا يعترض في الشهادة بوصول اللبن الى الجوف عند بعض الشافعية ولا الرضاع المحرم وان كانت مستعدة في وقت تلك القرائن لان معانيها تطلع على الاطلاع على الكفاية
 فان اطلعته القرائن على وصول اللبن فيجزم به على قاعدة الشهادت ولو شهدا ان الرضاع فالتحليل النظر في الثدي في التحليل الشهادة لم يقبل شهادتهما لانها متهمة
 بقولهما في النظر في الثدي لتحليل الشهادة بخلاف الظاهر جواز مستعمل اذا اعترف رجلان فلا نأخذ من الرضاع وامرؤا بذنوا واحداً المحرمات حلية وكان
 بمكانهم عليه كما لا نأخذ من نفسه بالارضع فيحكم عليه بقضاء كسائر الاثبات وكذا لو اقرنا من ان فلاناً ابوها واخوها وابنتها ووجهها واطلها
 واحداً المحرم عليها من الرضاع وكان ذلك بمكانهم عليها انكاحاً لم تقدم وشرطنا الامكان لان اقرار واحد مع عدة فهو لا يوجب جليان فلا نأخذ من الرضاع وكذا

المستفيد
بمقام

نصف المسمى هل يجب على الأب
هل الزوج منه نصف المسمى
لشأنه خلاف سبق فإن
فلما نفم ١١

أربع حزابا بعد الدائم ويجوز ان يجمع بين أربع حزابا بالدايم ومما شاء من النكاح المنقطع ومثل اليه من فان عقد الرجل على امرأته في عقد على اثنين حرتين في
 عقد على ثلاث حزاب في عقد لم يعلم السابق من العقود الثلاثة فان باطنا عقد ما زاد على أربع في الجمع صح النكاح الواحد قطعا لا سيما في عقد على اثنين حرتين
 كانتا ما تامة او اربعة وان ما حث عنها فاستبق عقد الثلاث بطل عقد الاثنتين لزيادة ما على أربع فصح عقد الثلاثة لانها لا بعد وان سبق عقد الاثنتين بطل
 عقد الثلاث فصح عقد الواحد لانها لا يكون تامة فكل عقد يصح نكاح الواحد وما البواقي فقال ابن الجوزي الشافعية لا يثبت نكاح من كل واحدة من عقد الاثنتين
 والثلاث بحمل ان يكون على العقد الاخرى قبل فاذ وقع الثلث الاصل لعدم وقال بعض الشافعية هذا خطأ من ابن الجوزي بل يصح مع نكاح الواحد احدى العقد
 اما الاثنتين والثلاث لان سبق نكاح الاثنتين على الثلث صح سواء كان قبل الواحد او بعد ما وان سبق نكاح الثلث كذلك لكن لا يعرف ان الصحيح هذا ان ذاك
 توقف الامر على الزوج فان ادعى سبق نكاح الاثنتين بصدقه صح نكاحه مع الواحد وان ادعى سبق نكاح الثلث بصدقه فذلك وان قل الزوج لا ادري ولم
 يبين فلم يطلب الفسخ فان قضين بالصبر لم يفسخ وعلى الزوج نفقة حينئذ مدة الوقف الوجه عند استعمال الفسخ ولو لم يملك قبل البياح عند من لم يدخل
 بها عدة الوفاة ومن دخل بها اقصى اجل من عدة الوفاة والا فله ان يكون منكوفا وتوفى عنها زوجها موطوءا بالشبهة لتحصيل اليقين ويدفع الى الواحد
 ربع ميراث النكاح من الربع والتمس لان غاية الممكن صحة نكاح الثلث فلا يستحق الا ربع الذي اخذت ويحمل ان يكون الصحيح نكاح الاثنتين فيحقق الثلث من نصيب
 النسوة فيوقفوا الزايد على الربع وهو نصف سدس بين الواحدة والثلاث لا اثنتين والثلث لا حول الواحدة فيه فان اردت الصلح فالصلح يثبت بنصف السدس
 بين الواحدة والثلث لا حاجة الى حوال الاثنتين وفي الثلثين بين الاثنتين والثلث لا حاجة الى حوال الواحدة فيه فان اردت الصلح فالصلح يثبت بنصف السدس
 سها سبعة للثلاثة وتزوجها وحدها والباقي نصف للاثنتين ونصف للثلاث لان الفرقين في الاستحقاق على السواء لا يثبت حق في حال لا يستحق في حال فصار كالولم
 يكن مهن واحدة ثم يخرج اصل المسئلة على اربعة عشر من لان نكاح الواحد صحيح على كل حال فقدم او توسط او تاخر ونكاح احد الفرقين لا يجوز وهو لما خاف من صح
 مع الاثنتين فلها الثلث من الميراث وان صح مع الثلاث فلها الربع فيحتاج الى حساب له ثلث في ربع اقله ثلثا عشرها الثلث فالحال هو اربعة والربع في حال هو ثلثه
 فالثلث ثابت بيقين والربع يحجب في حال لا يحجب في حال فينصف فيحتاج الى ربع في جبر اربعة وعشرين لها الثلث في حال ثمانية والربع في حال ستة فثمة ثابتة بيقين
 وسها ان يثبتان في حال لا يثبتان في حال يثبت احدهما ويضم الى ستة فيصير سبعة والباقي على ما ذكرنا وقال ابو يوسف صح ثمانية سهم من الباقي وهو سبعة عشر
 للاثنتين وثلثة سهم للثلاث على خلاف تحريرهما اما ابو يوسف فانه يعتبر المنازعة فيقول ما فزع للاثنتين في السهم السابع عشر لهما يذهب ان الاثني عشر
 والسهم السابع عشر سهم الثلاث لانهن يديان ذلك باعتبار ثلثه ربع الميراث في سبعة عشر سهم استوت منازعة الفرقين في ذلك فيكون بينهما نصفين واما
 محمد فيعتبر الاحوال فيقول ان صح نكاح الاثنتين فلها ثلثا الميراث ستة عشر ان لم يصح فلا شيء لهما فلهما نصف ذلك هو ثمانية الثلث ان صح نكاح من فلهم ثلثه
 اربع الميراث هي ثمانية عشر سهمها لان الواحدة توث مهن وان لم يصح فلا شيء لمن يكون لهن نصف ذلك هو ثمانية الثلث ان صح نكاح من فلهم ثلثه
 واما المهر فقال الشافعية للمفردة سها ما لان نكاحا ثابتا ما البواقي فان دخل من جميعا فابلنا السهم لاحد الفرقين وهو المثل للاخر فالسهم للفرقة الاخرى
 مهر المثل لا في المثل الاكثر العديدين من الزكوة فضا الى كل واحدة منهن الاقل من السهم مهر المثل ووقفنا الباقي كما نقول على كل واحدة ما نر و مهر مثل كل
 واحدة حصون الثلث مهر مثل الاثنتين اربع مائة وهي اكثر من السهم للاثنتين ومهر مثل فاضا اربع مائة ونفد منها الى كل واحدة حصين ووقفنا ثلثا
 وهو مائة وحصون منها ما نر من الحصون بين الثلث والورثة فان ظهر صحة نكاح الاثنتين فللثلاثة والحصون للورثة وان ظهر صحة نكاح الثلاث فلهم المأ
 والحصون فان لم يدخل بواحدة منهم فخذ من الزكوة اكثر لمصين ولا دفع في حال شيئا الى واحدة منهن ولا اكثر في المال المذكور ما سمي للثلث فاضا ونفد منه ثمانية
 الثلاث والاثنتين وما نر من الثلث للورثة وان دخل احد من الفرقين اخذ ما لا اكثر من سهمه للدخول بهن وحده ومن مهر مثلن مع سهمي اللواتي لم يدخل بهن و
 يدفع الى اللواتي دخل بهن الاقل من السهم ومهر مثلن في المثل المذكور وان دخل الاثنتين فمهر مثلن مع سهمي الثلث لبقا منه وذلك اكثر من سهمي الاثنتين فاضا اربع مائة
 ونفد منها الى كل واحدة من الاثنتين حصين ووقف ما نر بينهما وبين الثلث ثمانية مائة من السهم للاثنتين فاضا اربع مائة ونفد منها الى كل واحدة حصين ووقفنا ثلثا
 البواقي للورثة وان ظهر صحة نكاح الثلاث فاضا مائة من السهم للاثنتين فاضا اربع مائة ونفد منها الى كل واحدة حصين ووقفنا ثلثا
 فاضا ثمانية مائة وحصين ونفد منها الى كل واحدة من الثلاث حصين ووقف الباقي هو مائة مائة وحصون بين الاثنتين والثلاث والباقي بين
 الاثنتين والورثة ان ظهر صح نكاح الثلث فضا اليهن مائة مائة وحصين والباقي للورثة وان ظهر صح نكاح الاثنتين فضا اليهما مائة مائة وان كانت المسئلة بجها
 ونكح اربعا اخرى في عقد الرابطة وجهنا الترتيب لربحكم صحة نكاح الواحدة لجواز وقوعه بعد الاربع فان مات قبل البياح بوقفنا الربع والتمس ان يدفع شيئا من السهم
 واحدة مهن واما المهر فان دخل من جميعا اخذنا لكل واحدة منهن الاكثر من سها ما مهر مثلها ووقفنا اليها الاقل منها ووقفنا الباقي بينهما وبين الورثة فان لم يدخل بهن
 منهن فيحتمل ان يكون الصحيح نكاح الاربع ويحتمل ان يكون نكاح الواحدة مع الثلاث اربع الاثنتين فسطر الى مهر الاربع وحده والى مهر الواحدة مع ثلاث ثم مع الاثنتين بغير
 اكثر المقادير الثلاثة وتوقف وان دخل بعض دون البعض فخذ من خليفها اكثر من مهرها ويدفع اليها فلها ما يوقف الباقي بينهما وبين الورثة وان لم يدخل بها مهرها
 المهر يوقف بينهما وبين الورثة هس ستمثل من يجوز للرجل ان يطأ بذلك اليهن ماشاء من غير حصر ولا شرط لاجاءا واما العقد الدائم فلا يشترط قولان في ان يجوز
 للرجل عقد عقد الدائم على الاثرام الا في النهاية ان يكون مع وجود الطول وهو الغد على المهر ليس محرم بان عقد على الامر مع تمكنه من العقد على الحر كان
 العقد ماضيا وبه قال ابو حنيفة بشرط ان لا يكون عند مخرق فان كان عند مخرق لم يجز له العقد على الامر وان لم يكن تحرة جاز له العقد على الامر سواء وجد الطول
 وخاف العنت ولا لغو قوله ولم لا مشروطين من مشركه ولما رواه ابن كبر عن بعض اصحابنا عن الصادق قال لا يثبت نكاح الرجل الحر لم لو كان ذلك
 حيث قال الله ومن لم يستطع منكم طولا لم يجز له وطول لهن ومهر الحق اليوم مثل مهر امارة والى فطرة لا يثبت نكاح الكافر دون التحريم وباقى الحديث يدل على الجواز ايضا
 للاصل ولعموم قوله ثم فأنكحوا ما طابت لكم النساء ولان الغد على النكاح لا يمنع نكاح اخر بل جواز النكاح كمنكاح الاخت والحامسة وهذه صحة في جبره وظل
 الثوري في اخذ العنت جاز له العقد على الامر وان كان واحدا للطول وقال الشيخ رحمه الله في خلاف لا يجوز للرجل المسلم تزويج لامرأة لا يملك ثم ان يكون مسلمة

كتاب النكاح

ولا يحد طول ولا يخاف العنت بمقال ابن عباس جابر والحسن عطا وطائفة من عوام بني مروان والزهري في نفقهما مالك الا اذا عداوا فاحد لقوله من لم يتبع
منكم طولا ان يتبع المحصنات المؤمنات من ما ملكن ما كنتم من قبائلكم المؤمنات فيقولن ان احدهما انما قال من لم يتبع منكم طولا يعني سعة فضلا وهكذا قال ابن عباس
والحصنات المؤمنات المحرمات ثم اعترض فقال ان قالوا معنى قوله من لم يتبع منكم طولا ان يتبع المحصنات او اذ لم يوطئها وكانه قال من لم يتبع على طرحة وطى امر
بملك اليهن وهكذا نقول واجب بان هذا فاسد من كل وجه واحد ما ليس من شرط جواز طوطئ ملك اليهن عدم الفدية وقوله طوطئ امرحرة والثاني لا يجوز جملة على طوطئ ملك
اليهن لانه قال فانكوهن باذن لهن من الثالث انه قال في سياق الا انه ذلك من خشى العنت منكم وليس من شرط جواز وطوطئ ملك من خشى العنت على نفسه سوى جازبه
قال من جدد حره فلا يتبع انه وعمر ابن عباس مثله ولا يخالف لما هذا اخر ما ذكره الشيخ قدس سره في التمهيد حديثين ضعيفين احدهما عن علي بن بصير عن الصادق
في الحر تزوج الاثم قال لا بأس بالانظر اليها والثاني عن محمد بن مسلم عن ابان قال قال سألته عن الرجل يتزوج المملوكه قال لا تضطر اليها فلا بأس به يعطى ثوبت لباس مع انما
الضرر في ذلك في طريقه ما ضعف لا قوي ما ذكره في الهامية والاية محمولة على الكراهة كما قاله البيان اذا عرفت هذا فقد شرط الثاني في جواز فكاح الاثم لسلطة شرطين عدم
الطول وهو وجوده لحره وخوف العنت هو خوف ان لا يوطئ بعض الشافعية ثالثا ان لا يكون تحت حره وضعف الباقون لانه اذا كانت تحت حره من العنت لان يكون
صغيرا لا يوطئها فلا يتبع من ذلك انما هو كاح الاثم عندنا فاعلموا ما عند الشافعي فلا يرعى ضرورة نقول الله
بذمة وكذا اذا ربيت الحره بتاخير صدمتها وتقبول بعض ضيقها لان لها ان تطالب ببعض صدمتها ما ينبغي بذمة وكذا اذا بذل له الصداق اذ لم يبرأ عنه ويقرضه به لم يلزم له الجمل
الذمة في الحره وجوب الدين عليه الفرض اذا كانت تحت حره صغيرة لا يمكنه وطؤها وهو يخاف العنت جازله ان يتزوج انه وكذا اذا كانت تحت حره غايته لا يصل اليها وكذا اذا كان
واحد لحره ولا يزوج بقصود ونسب جازله ان يتزوج ما قاما اذا وجد ركنا يبيد ما يشترطه من اموال الشافعية قوله ان احدهما يجوز نكاح الاثم لان الله تعالى شرط في جواز
نكاح الاثم ان لا يتطبع نكاح المحصنات المؤمنات للشرط موجود والثاني ان لا يجوز وهو الصحيح عندنا لان الله تعالى شرط خوف العنت في نكاح العنت واذا لم
يتزوج لجل البطلان الاكبر من هذا النكاح كان النكاح مترا لا يجوزها الا بعد ما عرفت من جواز النكاح الاثم ما مطلقا كما اخبرناه نحن ومع جواز
الشرطين كما اخبرنا الشافعي وغيرهما من تقدم فانه يجوز له ان يتكلم اكثر من واحدة فاذا كان معه امره من كونه جازله ان يتزوج ما لم يخرج به قال ابو حنيفة ومالك
فلا يصلح لقوله نعم وما ملكن بما نهم وقوله نعم فانكوهما طاب لكم ولان كل مرة جازله ان يتزوجها كان له ان يستوفي العدة من جنبها كما حرره وقال الشافعي ان تزوج
الحره بمكة وطئها لم يجز له ان يتزوج ما خرج به قال احمد لقوله نعم ذلك من خشى العنت منكم واذا كان تحت امره فلا يخشى العنت يفارق الاثر لان خوف العنت ليس شرط
في كاحه من قبله ان لا يتطبع على الكراهة دون التحريم ذللت هذا لقوله تزوج ما منهن فنفه واحدة صح عندنا وعندنا في حقيقته مالك قال الشافعي نكاحها باطل لانه
لا يجوز له عقد على اكثر من امرأة عندنا وليس احد منهما اول من الاخرى كما اجمع بهما من تزوج واحدة بعد واحدة صح عندنا وبطل الثاني عند الشافعي
مسألة تزوج الحران يتزوج ما منهن ويجوز عليهن يتزوج ما منهن والثالث ولدان يتزوج ما منهن وامتنان وليس له ان يتزوج ما منهن وقد خالفنا في ذلك النكاح
لان الشافعي يجوز ما زاد على امر واحد بل لهن يتزوج امر واحدة وثالث حران وليس له ان يتزوج ما منهن وان لم يكن معه حره وقال ابو حنيفة ان لم يكن تحت حره جازله
من يتكلم من الاما لا يتكلم من الحر ولهن يتزوج اربع ما بعد واحدة وعقود متعددة وكيف شاء لسا على تحريم ما زاد على الامتنان لا يخرج منهم الا ما نبتى لما نبت
على الاصل مسألة لا يجوز لرجل الحران يجمع بين حره وامرأة في الدائم الا اذا كان الحره فاراد نكاحا من معا عند علمائنا اجمع خلافا للعامة فلا يصلح لقوله تعالى
فانكوه ما طاب لكم ولما رواه سماعة عن الصادق في رجل تزوج امره فقال ان شاء الله لا تمزجها مع الاثم فامتنان شاءت فذهب الى اهل الحديث وفي الصحيح
يجوز لزوج عن الصادق في رجل تزوج امره فقال ان شاء الله لا تمزجها مع الاثم فامتنان شاءت فذهب الى اهل الحديث وفي الصحيح
قد اخذت الامر فذهب الى انهم بما استحل من فرجها مسألة اذا جمع الحران الاثم والحره فاما ان يقرن العقدان مثل ان يكون له بنت من حره فزوجها من رجل
بنت غيره بواحدة من نفسه فان كانت الحره عالمة بالجمع واختيرت به فصح العقدان عند علمائنا خلافا للعامة وان علمت لم تزج نكاح الاثم فذهب الى انهم بما استحل من فرجها
ثم علمت فان ربيت جميع العقدان والا فذهب الى ان نكاح الاثم مطلقا لا يوطئ طول الحره وهل يفسد نكاح الحره لقوله ان بناء على تقرير
الصنفين اجمع كالبواجر حره عبد فان العقدان محرمين هل يبطل في العبد قولان فان قلنا يبطل في العبد فاختلاف الشافعية تعليله فانه من يقول فسد العقد
بما لا يمتنع منهم من يقول فسد لان اللفظة الواحدة جمعت حلالا وحراما فاذا قلنا لا يفسد العقدان في العبد وقلنا يفسد بجملة العوض لم يفسد كاح الحره لان جملة
الصداق لا يفسد النكاح واذا قلنا يفسد لان اللفظة جمعت حلالا وحراما فسد في الحره واذا قلنا ان النكاح فاسد فلا كلام واذا قلنا يصح في الحره ففيها قولان احدهما
يجوزها والمثل الثاني يجوزها المثل من المسمى اصل هذين اذا تزوج امرأتين يجوز له نكاحهما وسمى لها صداقا واحدا هل يصح تسمية الصداق قولان وكذا اذا اشترى عبدا
من رجلين لكل واحد منهما احداهما بثلث البعير قولان احدهما يصح وهو الذي ذهب علمائنا اليه لان جملة الثمن معلوم كما لو كان العبدان لواحد والثاني
لا يصح لان العقد مع الاثنين بمنزلة العقد مع جنكون عوض كل واحد من العقدين مجزوا فاذا قلنا فسد التسمية وجب لكل واحد منهما المثل فاذا قلنا يصح فسد
الكنس مع مدهوتها فاخص الاثم سقط وما خص الحره ثبت وهو العقد عندنا والمزني واقفنا على صحة نكاح الحره لان النكاح يقوم بنفسه ولا يفسد بغيره فهو
وق معنى من تزوجها وقسمها مع ما من غير دينها فالنكاح وحده ثابت والقسمة من الحره والمر فاسدان وبطلان القسمة لم يجمع الحدان والحدان وما نافذ به في
ينبغي جعل النكاح على ما اخبرنا من صحة العقدين لو ربيت الحره من جميع او لم تزج الحره سبكا الاثم فان نكاح الاثم يفسد طعنا ومع نكاح الحره ولو لم يرض
بنكاح نفسها لم يبطل نكاحها اشكال اذا بطل في صحة نكاح الاثم اشكال لوقر بين عقد حره وامتنان الحكم كما تقدم في الاثم الواحد وعندنا الشافعي يبطل العقد
على الامتنان قطعاً في بطلان الحره قولان وعندنا ابو حنيفة يبطل العقد على الامتنان لانه شرط في نكاح الاثم ان لا يكون عند حره مسألة لا يوطئ على الاثم
والحق على الشافعي ان سبق عقد الحره وتزوج الاثم عليها فان كان باذن الحره صح العقد عند علمائنا خلافا للعامة وقد تقدم وليس الحره بعد ضاها الفسخ بعد
الاثم ان القرض الحره بقصد الاثم بطل عقد الاثم بخلاف ما رواه الجعفي في الحسن عن الصادق في رجل تزوج الحره ولا تزوج الاثم على الحره ومن تزوج امره على
حره فنكاحه باطل اذا عرفت هذا فان دخل الاثم قبل ذلك الحره اب جبريت شمس حرم وطائفة من حدان في ما رواه حذيفة بن منصور عن الصادق عليه السلام

المسألة وغيره لا بد من أهل الكتاب قالوا ان الصابئين فرقوا في المصايف في اصول الدين واخرى في الفهم فتعبد الكواكب السبعة ونضيف الايمان اليه
ونفي الصانع لقناتاما الفون ينزلونهم منزلة المصطفى السليم ولا يكفرهم حكم اليهود والنصارى اذا شككنا في جاعتهم يخالفونهم في اصول الدين ورفضه لم نلتكهم
البحث الثاني في انتقال مسئلة انتقال من دين الى دين على التمسك بالاول لان انتقال من دين باطل الى دين باطل الثاني لان انتقال من دين باطل الى دين باطل
بطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
ومن دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
يقولون ان انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
منه ولقوله من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
قال ابو حنيفة في نقل من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
يرى النصارى واليهود في انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
نكاحها ومحل في دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
الكتاب مطلقا واما عند الشافعي فلا يشترط ذلك في دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
وقد اختلف في ذلك ان كان بعدة توقف هل ينقض العدة وهل هذا من الدين هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
الانتقال اليه الثاني لان روادى ما كان عليه قبل النساء والذين في الحكم الجوهري في الاول لان ذلك الدين قد زال فعوده اليه انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
اليه قوله ما على الانتقال اليه ولا فان منع من الاسلام على القول الاول والاسلام والعود الى ما كان اليه جميعا على القول الثاني فقولان للشافعي احدهما انه يجزئ
القول الثاني لان روادى ما كان عليه قبل النساء والذين في الحكم الجوهري في الاول لان ذلك الدين قد زال فعوده اليه انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
لوانتقل يهودي ونصراني الى الجوسية هل يجرى فيه القولان لنا والشافعي قد سبق في جوابه قال ابو حنيفة لا يقبل من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
لا يشرط الاكفاء بعبودته الى الاول القولان السابقان وان امتنع ففي القول الثاني لان انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
ولو كان في دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
وقت الانتقال ولو تجس كآية تحت كتاب فان كانوا لا يفتقدون جواز نكاح الجوسية ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين
القولان والزم نقل ما سبق ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين ولو تجس تحت مسلم ولا يفتقدون جواز نكاح المسلمين
ان انتقال اليه يهودي ونصراني الى الجوسية فانه لا يقبل عليه طلاق لان انتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
الاسلام دين اهل باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
ينقض من الانتقال الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
فان رجعت الى الاسلام قبل انقضائه من الدين هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
الجوسية يقر عليه في القضاة من الدين هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
لان كان على دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
الحق اليه الدين الباطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
يجب قتله وتخرج امواله عن نفقته لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل هو لا ريب في الثالث لان انتقال من دين باطل الى دين باطل يكون الانتقال من دين باطل الى دين باطل
وتقدر زوجاته من عدة الوفاة وان كان عن غير طلاق بان كان كافرا فيسلم ويرجع الى الكفر فبها يسقط ما نأبى رجوعه قبل رجوعه ولا يخرج امواله عن عدة منكوحاته
بالارتداد بل يخرج عليه ماله ويغفر بينه وبين منكوحاته رجوعه في العدة وهي عدة الطلاق هناك ان حقهم وان خرجت العدة ولم يرجع من عنده جازا من نكاح
غيره وان اقام على الكفر لم يجب قتله ولا يخل نكاح اليه من المسلمين لانها كافرة لا تفر على غيرها ولا لكفها ولا يعلقها الاسلام فيها **مسئلة** لان ارتداد احد الزوجين
فان كان قبل الدخول فنقض النكاح في الحال عند ما نهى هذا العلم لقوله ولا تستكوا بعصم الكوافر لان هذا الخلاف من منع الاصابة فوجب فتح النكاح كما لو سلم
الدينه تحت كافر طلاق واما لا يفتق النكاح بالردة الاصابة بقاء النكاح وهو خطأ لما تقدم ثم المردان كان الزوجة فلا يشترطها لان منعه جاز من قبله قبل الدخول بها
فكان مسقطا لهم ما وان كان الرجل فعليه نصف المهر ان كان صحيحا الا ان الصنع من جهة فاشبه ما لو طلق وان كان التقية فاسده ففعله نصف المهر لئن لم يكن بعد
يخشى عليه المنفعة ولا عدة عليها بل طلاق الزوج في الحال ان كان ارتدادا احدهما بعد الدخول لم يفتق النكاح في الحال بل يفرق بينهما ويقتل الفتن على انقضائه
فان اجتمع على الاسلام قبل انقضائها كما قال النكاح وان اجتمعوا حتى انقضت العدة بينا ان العقد انفس من حين الارتداد عند علمنا اجمع ويري قال الشافعي
ولحد ومالك في احد الروايتين لان اختلاف من بعد الاصابة فلا يوجب فتن في الحال كما لو سلمت المهر به تحت المهر وقال ابو حنيفة مائة الف والرواية واحدة في
الرواية الثانية وهو مروي عن الحسن البصري عن عمر بن عبد العزيز والثوري زفر ابو ثور وابن المنذر يفتق النكاح في الحال لهما اوجب فتح العقد استوى في قبل الدخول
وبعد كالرضاع والملك في الرضاع فان لحاقا بالاسلام احد الزوجين وقبض عليه ولو لا نشبه به فان سلام احد الزوجين اقرب اليه من قبضه على الرضا
واما النفقة فان كانت المرأة هي المرد فلا نفقة لهما لانها قد منعه ما رتد ما عمن الاستمتاع بها فكانت فاشترطت نفقة وان كان هو المرد فعليه نفقة
العدة لان مقتضى من الاستمتاع بها بان يسلم ويرجع اليها فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية ومروى عن الامام رافع النكاح في الحال لم يكن عليه نفقة
مطلقة **مسئلة** لو ارتد الزوجان معا فانه ارتدادا احدهما فان كان قبل الدخول فنقض النكاح في الحال وان كان بعدة وقف الفتن على انقضائه العدة عند
علمنا اوجب فتح العقد استوى في قبل الدخول فاشترطت نفقة وان كان هو المرد فعليه نفقة

مکرم

بها الدين فاشبه ما لو سلموا وليس يصح لان المسلم زوج اليهود ولو انتقل هو لم ينقض النكاح وبها على من واحد من الزوجين اذا اسلما انتقلا الى من يقربان
عليه بجلات الميراثين ولان اوتداهما معا الخش من زوجة اسلما فالاولى ان يثاثر بها النكاح وليس ردة الزوجين كاسلما هما لانها اذا اسلما مكانا من الوطى على خلاف
ما اذا اسلما احدهما واذا اقلد لم يكن كما اذا ارتد احدهما خالف حكم اسلام احدهما ولم يخالف حكم ردة احدهما واذا ارتد بعد الدخول منع من وطئها لان النكاح
موقوف على انقضاء العدة فان وطئها انقضت فان قام على الردة حتى انقضت العدة فقد بان ان الردة عليها عليه مهر المثل لانوطى خبيثة غير نكاح بشبه النكاح
وكذا ان كانت هي المرتدة فوطئها او ارتد اجمعا فاما ان عاد او المرتد منهما الى الاسلام قبل انقضاء العدة فلا مهر لها وبها قال الشافعي لا يباحين الوطى تبينا
انما يحكم الزوجة وقال الشافعي في الرجعية اذا وطئها وجب لها مهر المثل وان راجعها لم يسقط المهر بخلاف صحابي ذلك على طريقين فمنهم من قال لا فرق بينهما وقر
في المسئلة قولين ومنهم من جعلها على ظاهر النصين وفرق بينهما ما بان المرتد منها اذا اسلم فقد زال شعث النكاح وعاد مكانا وليس كذلك اذا راجعها فانه يتبعها
بالرجعية والطلقة التي جبت التحريم باقية بغير فاعندنا انه اذا وطى الرجعية كان ذلك رجعة منه ما لو وطئها مشبهة عليه بغيرها لانها المطلقة تقع وجوب المهر
نظر تربية الوجوب اذا عرفت هذا فانه وان كان ممنوعا من الوطى الا انه لو وطى لم يجب عليه الحد وجبت العدة وبها عدنان من شخص احد فهو بمثابة ما لو
اسرته ثم وطئها في العدة ولكن اجتمعنا في الاسلام هنا بمثابة الرجعية هناك حتى يقيم النكاح اذا جعها الاسلام في الحالات التي يحكم فيها بيبوت الرجعية هنا
مسئلة في نكحة المشركين صحيحه وطلقاتهم وقع واذا تزوج مشركه وطلقها ثم اسلم او كان الطلاق بما ينقضه في الحل او اوقعه المسلم لم يجز له ان يزوجها حتى
تتكم زواجا غيره ولو تزوج مسلمة وطلقها ثم تزوجت دنيا ووطئها ثم طلقها طلع للمسلم وبها قال الشافعي وعطاء والزهرى والشافعي والحنفي والحكم وحسارو
ابو حنيفة والثوري لا رادع لاحد بقوله ثم واصلته حاله الخطب هو يدل على صحته كما حقه قوله ثم انكالت امرته فزعمون وقال مالك لا يقع نكحتهم ولا يقع طلاقهم وانما يزوج
عليها بالاسلام لان نكحتهم لو وقعت من المسلم كانت فاسدة فكذلك منهم وليس يجزى لان افساد نكاح المسلمين يفرم عن الاسلام فلهذا حكم بغيرها لا يصحها الا اعتقادهم جميعا
اذ عرفت هذا فان النكحة الكفارة يتعلو بها احكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء وجوب المهر والقسم والامانة للزوج الاول الاحصان وغير ذلك
فعل هذا لو طلق الكافر ثم اشترى من زوجها قبل تحليل المحلل ثم اسلم او يقر عليه ان طلق امرته قبل من ثلث ثم اسلم في عده على ما بقي من طلاقها وان انكحها كتابي
واسلمها حلت المطلقة بالثلاث سواء كان المطلق مسلما او كافرا فان ظاهر الذي من امرته ثم اسلمت عليه كفارة الظهار بقوله ثم والذين يظاهرون من نسائهم وان في
ثبت حكم الايلاء بقوله ثم للذين يهودون من نسائهم وهو عام **مسئلة** اذا ارتد احد الزوجين عن غير طرفة بعد الدخول فقد قلنا انه يوقف المصنع على انقضاء
العدة فان انقضت ولم يقب المرتد تبينا افساد النكاح من حين الارتداد فلو طلقها في ذلك توقضا وظاهرها ان اولي توقضا فان جعها الاسلام قبل انقضاء العدة
تبينا جعها والا فلا وليس للزوج اذا ارتد للمرة ان ينكح في هذه التوقف ختمها ولا ارجاسها ولا ان ينكح امرته ان حرماه وان كان ممن يجوز له نكاح الاما خلا
عومها الى الاسلام واستمر النكاح فان طلقها ثلثا في المدة بالتوقف وخالها باجاء ذلك على ما تقدم لانها ان لم تعد الى الاسلام فقد انقضت نكاحها من وقت
الردة فان عادت من قبل طلقات الثلث والتمنع **مسئلة** من احدث بود كتابي الاخر وشي يقر بالجزية وهو اصح قول الشافعي امامنا كتحمة وضدنا لا يجوز
على الاقوى الامتناع واماعند الشافعي فيظن ان كان الاب كتابيا فاقول ان احدهما ويحكم عن مالك انما تحل لان الانساب الى الاب كتابي اصحها عندنا النكح
وبها قال احمد تغليب التحريم كان المولود بين المأكول وغير المأكول حرام وان كانت الام كتابية لم يحل قوله واحد من اباحه قال احمد في ابو حنيفة محل سواء كان الاب كتابيا
او لم كتابية ويجوز تبعا لاشرف الابوين دينيا كالوكان احدا لابوين مسلما يحكم بالاسلام الولد وفرق الشافعية بان الاسلام يسلبها ولو ابان وسائر الامم بان
تتقدم ولا يغلب بعضها بعضا ولهذا قلنا ان الكفر كله مله واحدة هذا اذا كان الولد صغيرا اما اذا بلغ وتدين يدين الكتابي ابو حنيفة فغن الشافعي محل نكحة زوجته وانتد
فيه صحابهم من ابن ثبته قوله ووجه بان فيه شعبه من كل واحد منها الكفا غلبنا بالتحريم مادام تبعا لاحد الابوين اذا بلغ واشتغل واختار الكتابية قوب تلك الشبهة منهم
من قال لا تحل لبيته من نكحة بعد البلوغ ايم كالنولدين الجوسين وعملوا ما نقل عن الشافعي على ما اذا كان احدا لابوين يهوديا والاخر نصرانيا مبلغ واختار من
بكونه احدهما والنولدين يهودي ويحوسية اذا بلغ واختار النجاشي قال بعض الشافعية نكح من غير ويجري عليه حكم الجوسين بخلاف من قوله من مسلم ويهودي فان حيث
يلزم القسلة الاسلام بعد البلوغ **القسم الثالث** الانتقال من بين باطل للدين الحق فيه مباحث **الاول** فيما يقر عليه الكافر الاسلام من لا نكحه
الواقعة في الكفر **مسئلة** قد بينا ان نكحة الكفار صحيحة يفرق عليها اذا اسلموا او خافوا اليها اذا كانت للمرة من يجوز ابتداء نكاحها في الحال فلا ينظر الى
كيفيته عند دم وصغره ولا يعتبر له شرط النكحة المسلمين من الولي اليهود وصيغة الايجاب القبول اشباه ذلك باختلاف بين علماء الاسلام قال ابن عبد البر جميع العلماء
على ان الزوجين اذا اسلما معا في حال احدهما انما البقام على نكاحهما ما لم يكن بينهما انجاب لارضاع وقد اسلم خلق كثير عهد رسول الله واسلم نسائهم واقدم على النكاح
ولم يسلم رسول الله عن شرط النكاح ولا كيفية هذا امر معلوم بالضرورة مستند الى القران ولكن ينظر في الحال فان كانت المرأة على صغر يجوز له ابتداء نكاحها
اقرار عليه ان كانت ممن لا يجوز له ابتداء نكاحها كاحدى المحرمات عليه نسبا او سببا كالعتدة والمرتدة والرببة والمطلقة ثلثا لم يضر عليه ان تزوجها في العدة واسلم بعد
انقضائها اقرارا لا يجوز له ابتداء نكاحها اذا عرفت هذا فاذا اسلم الكافر وحده كتابية وثالثان الى اربع حرا يسقط النكاح سواء اسلم او يقين على الكفر ولا فرق في ذلك
بين ان يكون الزوج يهوديا او نصرانيا او مجوسيا او ثنيا ولا بين ان يكون اسلامه قبل الدخول وبعده ولا خلاف في ذلك بين الفايدين طجاجة نكاح الكتابية
ومن منع لان الاستدانة تضعف من الابتداء فلا يلزم من منع ابتداء نكاح الذمير منع استدانة نكاحها وكذا لعنت لو كانت المرأة مجوسية على خلاف تقدم ولو كانت
الزوجة وثنية او مجوسية عند بعضهم او من لا يجوز نكاحها من الكفار واسلم وتختلف هي نظرها ان كان ذلك قبل الدخول وقت الفراق بينهما في الحال ان كان بعد انظر في العدة
فان لم تحم بغير الاسلام قبل انقضائها استمر النكاح وان انقضت لمما تظفر تبينا حصول الفراق من وقت اسلام الزوج وقد ظهر الفرق بين الذمير والحرمية فان الفراق
اذا اسلم زوجها قبل الدخول فنقض في الحال ان كان بعد انقضائها العدة واما الذمير فليس بمفسد **مسئلة** لو اسلمت الكافرة قبل اسلام زوجها الكافر في كسر
كان سواء كان كتابيا او غيره فان كان قبل الدخول فنقض النكاح في الحال لا مهر لها لان فراق جاء من قبلها وان كان بعد انقضائها العدة فان اسلم الزوج فيها استمر النكاح
والابتينا حصول الفراق من وقت اسلام المرأة سواء انقضت المدة او اختلفت بينهما وبها قال الشافعي لا يحد لانه خلاف بين يمنع من الاقرار على النكاح فواجب

كتاب النكاح

الفرقة كالمجتهبة قال بعضهم ابو حنيفة اسلم احد الزوجين فان كانا في الاسلام لم يضر على النكاح بل يبرأ من الحكم الاسلام على الكافر منهما فان امتنع فرق بينهما فان كان الامتناع من الزوج كانت الفرقة طلاقا وان كان بالمهر كان خطا وان كانا في الحرب فقتل على من يتخلف ان كانت من فوات الاقرار او ثلثة اشهر ان كانت من ذوات الشهادة وهذا مصنف لم يجتمع على الاسلام وقت الفرقة وكان عليها استيناف العدة ان كانت مدخلها وان اسلم احدهما ودخل الى دار الاسلام وتختلف الاخر في الحرب فقتل الفرقة بينهما في الحال الا خلافا للدارين وكذلك ان دخل الى دار الاسلام وعقد النكاح فانه يفسخ نكاحه مع زوجته وكذا لو كانا في دار الاسلام فالتحق الكافر بالدار المحرقة فكذلك لو التحق الذي عدل بالحرب ناقضا للمهر فاسلمت في دار الاسلام حصلت الفرقة بينهما وكذلك الزوجان لو كانا في دار الحرب فقتل الزوج ودار الاسلام وعقد النكاح لنفسه لمرة في دار الحرب حصلت الفرقة بينهما ولا فرق عندنا بين ما قبل المسبوق وما بعده لان الزوج اذا لم يسلم كانت الفرقة حاصلة بائنا عليه كل فرقة كانت من جهة الزوج كانت مطلقا كلفظ الطلاق او ما خلافا للدار فلانها اذا خلت بها فعلا وحكما فوجب ان تقع الفرقة بينهما كما لو سلبت في دار الاسلام قبل الدخول وهو في دار الحرب بسبب احد الزوجين فلا يفسخ النكاح لان اسلامها لا يوجب الفرقة بعد الدخول فكذا قبله كما سلام زوج الذي فيه ليس بمبطل فان الاسلام يوجبها بخلاف الدين فكانت فحشا لا طلاقا كما لو اسلم الزوج ولم يسلم الزوجة وبما رقت لفظ الطلاق لانه واقعه بايقاعه وصاحبه حصول سبب ينافي النكاح فاشبهت الزوجة واما اختلاف الدار فان باسنيين وحكيم بن خزام اسلموا بغير الظاهر له وهو تيسر المسلمين واسلمت بهما بمكة ومي بوشة والفرقة فلما فتن مكة اسلموا وقرها النبي على النكاح وكان صفوان بن امية وعكرمة بن ابى جهل هربا كافرين الى الساحل حين فتن مكة واسلمت امرأتهما بمكة واخذوا الامان لزوجيهما بعد ما اسلموا فالتحق امرأتهما وقد روي عن ابن سلام صفوان بن امية واسلمت بنت الوليد بن المغيرة بخوان من شهر اسلمت يوم الفتح ويقصونها حتى شهدا حينما والطابت هو كافر ثم اسلم فلم يفرق النبي بينهما وما سلبه ليس بصحيح لان القاطع للنكاح في الاصل المقتضى عليه انما هو اختلاف الدين بالمانع من الاقرار والنكاح دون ما ذكره وما سلبه فاما في دار النكاح فلا يفسخ دون السيرة وحديث الاسترقاق مبطل للاطلاق كذلك النكاح ابقاءا لوجوب عدا بانه من جهة زوجته ولم يحدث في دارنا فنقول ان الرق الذي فيه لا يفسخ لانه لا يفسخ على نفسه عتقا بل يفسخ بالبيع لان حدوث سبب الرق بمنزلة حدوث الرق واما اسلامها بعد الدخول فيوجب الفرقة عندنا لكن يفتى الميونة على نقض العدة كالطلاق وقال مالك ان كان المسلم منهما هو المرأة فكان طلاقا وان كان هو الرجل عرض عليها الاسلام في الحال فان اسلمت فلا يفسخ نكاحها لقوله ولا تنكحوا الكافرة ينقض قول مالك بالسلام الزوجة ما الاية فاعا لانهم النكاح و تمنع من النكاح بعقد واحد وعن احد روايته ان يفسخ النكاح **مسئله** لو اسلم الزوجان الكافران معا فانكاح بجماله لا يفسخ بعقد بل الدين بخلاف لانه لم يوجد خلافا بين لان رجلا جاء النبي فاسلمت امرأته بعد ما اسلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمت معي فزوجه علي يفسخ بلفظها بالاسلام وقدر واحد فلا يبيح احد ما صاحبه فيفسد النكاح وقال بعض العامة يوقف على المجلس كالقبول بخوف فان حكم المجلس كله حكم حاله لفسد العقد فاعتا على النكاح بجماله لا يفسخ بجماله واحدة فلو اعتبر وقت الفرقة بين كل مسلمين قبل الدخول لاما شذذ يستوي في ذلك جميع انواع الكفر وما سبق قبل المسبوق ما بعده ولا اعتبار بزمانه الزهري المعية بجماله الاسلام لا بالها ولو نكح الكافر ابنة الصغير فغيره فاسلام الابوين واسلمها قبل بلوغها كما سلام الزوجين واحدهما ولو نكح ابنة الصغير بالغة واسلم ابو الطلاق المرأة معا فال بعض الشافعية يبطل النكاح لان سلام الولد يحصل عقيب سلام الاب فيقدم اسلامها سلام الزوج ولكن ترتيب سلام الولد على الاب لا يقتضي تقديم ما اوخاها الزمان فلا يظهر تقدم اسلامها على سلام الزوج قال ابن اسلم عقيب سلام الاب بطلان لان اسلامها يحصل بجماله واسلمها يحصل بالقول الحكمي يكون سببا على القول فلا يمتنع اسلامها معا **مسئله** لو كان الزوجين بعد الدخول وانظرنا الحال الى انقضاء مدة العدة فلو طلقها قبل تمام العدة فالطلاق موقوف فان اجتمعا على الاسلام في العدة تبين وقوعه عند من وقت الطلاق والا فلا طلاق وكذا يتوقف طلقها والابلاء ولو طلقها فان اجتمعا على الاسلام في العدة لم يلاعن ويبرأ ان كان النكاح من الزوجية وان كان النكاح من الزوج صدق ان اجتمعا على الاسلام طلاقا بلاعن لدفع العدا والفرقة **مسئله** لو اسلم زوج الوثنية فتك في فان التوقف عنها المسلمة واربعها سواها لم يصح وكذا لو كان قد طلقها طلقا رجعي في الشرك ثم اسلم ونكح في العدة لغتها المسلمة واربعها سواها لان الوثنية في معرض قول نكاحها غير معلوم فليس لان نكح من لا يجوز الجمع بينهما وبين المستخلفة به قال الشافعي ويجوز ان يفتي نكاح الاخ لا الرابع كاي توقف نكاح المستخلفة فلا يسلط المستخلفة بغيرها بطلان نكاح الثانية وان اصرحت على الكفر حتى انقضت العدة بغيرها صحته بغيرها لان الزوج لو اسلمت المرأة ولو نكح زوجها الكافر لغتها الكافرة في هذه الوقوف ثم اسلم مع الثانية فان كان بعد انقضاء عده السابقة كانت الثانية زوجة له وانقضت نكاح الاول بخروج العدة ولو اسلم قبل انقضاء عدها فله ان يتخاها منها ما شاء كما لو اسلم المشرقية وخرجت من اسلامها وصارت من المسلمين السابقة فانه مسلم عند نكاح الثانية فلا يمتنع الاخ على الاخ وهذا النكاحان وقعا في الشرك وكان اختيار **مسئله** اذا اسلم الزوجان لم يمتنع من كيفية نكاحهما في شرط لان النبي صلى الله عليه وسلم خلق كثير من قبله فاسلم النبي عن شرط انكحهم وافرهم عليها ويقرهم ان نقول ان لم يقرن من منفسدات النكاح بالعقد الجاهل في الشك وفيه مقرر عليه مستمر ان كانوا يفتقدون فساد شئ من ذلك لم يمتنع بالاعتقادهم وحكمنا بدوامها هو صحيح عندنا وان كان فاسدا عندهم وان اقرن باعقد شئ مفسد فان كان ذلك قبل العدة الاسلام وكانت بحيث يجوز نكاحها حينئذ ابتداء فكذلك على ما تقدم الا اذا كانوا يفتقدون فسادا وانقطعت ايمانها حكمنا بالاستمرار مع اقرن المفسد بالعقد على سبيل الرخصة والتعفيف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفسخ من غير اذن من اخر احدكما ولو اذن يفسخ الاسلام بشرط بحيث من كيفية النكاح حين حكم بطلانها ان انقضت وبصحة الاول ان تعاقبا وان كانا لمفسدا فبإيقاف الاسلام وكانت بحيث لا يجوز ابتداء نكاحها خلافا لغيره بل يمتنع النكاح اذا ثبت هذا فالعقد الواقع في الكفر بغيره ولاشئ يورثه عليه بعد الاسلام وهو عندنا خلافا لما لا يمتنع طها عند العام لم يكن ذلك قبل العدة عند الاسلام ونكاحها ابتداء جائز وكذا لو رجع الرجعية في فرقة الزوج وهم يفتقدون من امداد الرجعية لغيره ما لو كان قد رجع امرأته او زوجه لغيره او زوجه لغيره دفع النكاح عند الاسلام وكذا لو كان قد رجع امرأته لغيره او زوجه لغيره دفع النكاح وان كانت منفسدة لغيره انما كان نكاحها وقت الاسلام ولو كان قد عقد عليها وهو في هذه الفرقة فان كانت العدة باقية عند الاسلام دفع النكاح وان كانت منفسدة لغيره انما كان نكاحها وقت الاسلام ولو كان قد عقد عليها وهو في هذه الفرقة فان كانت العدة باقية عند الاسلام دفع النكاح وان كانت منفسدة لغيره انما كان نكاحها وقت الاسلام ولو كان قد عقد عليها وهو في هذه الفرقة فان كانت العدة باقية عند الاسلام دفع النكاح وان كانت منفسدة لغيره انما كان نكاحها وقت الاسلام

عن الشبهة ثم سلم والعدة باقية فانهما يقربان على النكاح لان الاسلام لا ينقذ وام النكاح مع علة الشبهة فلا يعرض عليه الا فاء **مسئله** في الوشوط في العقد
 الحيار للزوجين والاحدهما مدة قد هاهنا فنظر عند الاسلام المدة باقية ثم لا يكون الحكم كافي للعدة وانقضت المدة قبل الاسلام واسقط النكاح ولا
 انقضى لانها لم يعقد على صفة للزوجين في المدة التي شرطها فيها الحيار ونحوه ان لم نراع في عقودهم الحيار تبين لشرك شرائط الاسلام فلا تقيمت عليهم فيه ولا فرق
 بين ان يقار بن بقية العقد اتمدة الحيار في الاسلام او اسلام احدهما حق لو اسلام احدهما للعدة وعدة الحيار باقية ثم سلم الاخر وقد انقضت فلا يغير لان قصد
 كل في اسلام احدهما فيغلب الفساد فيه قال بعض الشافعية قال بعضهم ان اقترانها ما باهلاهما هو الموثور اما اذا لم يقترن الا باسلام احدهما فلا يندفع النكاح لان وقت
 الاسلام والاختيار هو الاجتماع على الاسلام فليكن النظر في النكاح الموقت ان اعتقده مؤبدا او عليه ان اعتقده موقتا لم يقربا عند العامة سواء كان الاسلام
 بعد تمام المدة او قبله فلا يعتد بهم ان لا يكملج واما قبله فكل الواسل والعدة باقية لو كان قد غضب امرأة واتخذها زوجة وهم يفتقدون غضب المرأة نكاحا
 لم يقربا عليه فيغيب الغضب قبل ان يبيح في ماله وقال بعض الشافعية لا يبيح عليه ولا يفتقد منها والصحيح عند الشافعية التفرقة لا يلبس فيها الا فاء من الغضب لمقام القول
 فاشبه سائر وجوه الفساح في حق اهل الحر فاما اهل الذمة اذا فعلوا ذلك لم يقربا عليه بعد الاسلام لان على الامام ان يدفع قهر بعضهم عن بعض بخلاف اهل الحرب
 والمسلمون لسواك اهل الذمة في ذلك فليس على الامام منع بعضهم عن بعض بانما يلزم بحكم الامان ان يمنع عنهم من يجرى عليه احكام الاسلام **مسئله** في الوشوط
 الزوجين وطنت امرتهما الشبهة ثم سلم قال الشافعي وهو الشافعية ان يثبت النكاح وكذا الواسل للمرأة ثم وطنت بالشبهة في زمان التوقف ثم سلم الزوج قبل انقضاء
 مدة العدة يثبت النكاح وان كان لا يجوز ابتداء نكاح المعدة لان عدة الشبهة اظهرت على كماله المصلحة لم تقطع فاولى بان لا تقطع لانك في الشرك وقال بعضهم
 يندفع النكاح كما لا يجوز ابتداء النكاح في العدة ونارعه في عرض عدة الشبهة من جهة ان احد الزوجين اذا سلم والاخر يتكفل جرم المرأة في عدة النكاح وعدة النكاح
 تقدم على عدة الشبهة فاد الاسلام الاخر كان اسلام في عدة النكاح لا عدة الشبهة فموجبها الوالي بالشبهة وامكن اقترانها باسلام الاخر فيندفع النكاح اعتبارا
 بالابتداء وجيب بان احد الزوجين اذا سلم وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريانها في عدة النكاح لان الواسل وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريانها في عدة النكاح لان الواسل
 اسم يختلف قبل انقضاء مدة العدة يثبت النكاح وتبين فقامضي لم يكن عدة النكاح وح فيكون في عدة الشبهة ثم لو انما تختلف تبين ان تلك العدة كانت عدة
 النكاح وعليها ان تقبل للشبهة ان تصرف تلك العدة **مسئله** لو سلم الرجل احرما ثم اسلمت المرأة في العدة جازاها ما كملها الا احرما لانها لم يندفع النكاح و
 كذا الواسل وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريانها في عدة النكاح لان الواسل وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريانها في عدة النكاح لان الواسل وتختلف الاخر فاما لا يستيقن جريانها في عدة النكاح لان الواسل
 عندهم وجعلوا شافعي على ما اذا سلم معا ثم احرما الزوجين الاخذ انهما كان ههنا قبل الاسلام والفقهاء انكروا ذلك قال تصحفت كتب الشافعي فلم يجد هذا القول به
 والشافعي وهو الشافعية وانما لا يثبت على قولين شافعيان في النكاح الذي انكروا الفقهاء وهو يجوز ما كملها في حال الاحرام كما قلناه ونحوه لان عرض الاحرام لا يؤثر في
 انكحة المسلمين ولا نذر ما استدلوا بالنكاح فجاءوا الى الاحرام كالرجعة والشافعي المنع كما قاله الامام بالابتداء والعقد عند الاول **مسئله** لو نكح في الكفر حرة و
 ثم سلم وسلمت معتقان وضعت تحتها مائة لانهما بقى نكاحا حان عندا وان امتنع بطل عقدا لانه وبقي عقدا محررا وظاهر مذهب الشافعي ان الحرمة تمنع من النكاح
 ويندفع نكاح الامتعة في ذلك بين ما اذا انكحها معا وبين ما اذا تبين نكاحا حديهما قبل الاخرى لا لا تنتظر نكاح الاخيرين الى التقدم والآخرين خلفهما بينهما كذا
 هنا وعند الشافعي ان نكاحا يندفع الاثر بالحرمة الطاهرة كذا يندفع باليسار والطاهر اذا قارن الاسلام ولو اقترن اليسار بالعقد الجاهل في الشرك ودام الى الاسلام فلا يندفع
 اول ما سئل مذهب الشافعية ان نكاحا يندفع الاثر بالحرمة الطاهرة كذا يندفع باليسار والطاهر اذا قارن الاسلام ولو اقترن اليسار بالعقد الجاهل في الشرك ودام الى الاسلام فلا يندفع
 من الصنف اندفع نكاحها **مسئله** لو سلمت الزوجة بعد الدخول ثم ارتدت فان رجعت العدة من وقت اسلامها ولم يسلم الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج
 او لا وهو وقت اسلامها ويكون العدة من يومئذ وان سلم قبل انقضاء العدة سقط حكم العدة من حين اسلامها ثم يتوقف الاجل لا يرد له فان عاد الى الاسلام فلا
 انقضاء مدة العدة من وقت نكاحها استمر النكاح والا انقطع من يوم الردة وكذا الواسل الزوج بعد الدخول ثم ارتدت فان رجعت المرأة الى انقضاء مدة العدة من يوم اسلامها
 ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج ما بينت من الزوج
 وطنت في احد قوليه على ذلك في الثاني حال انه يندفع النكاح في اسلام احد الزوجين ويرتد ولا يتوقف لانها باعدت والاسلام الطاهرين كما تقدم في القول
 القول في الظاهر عند الشافعية التوقف في بعضهم الردة يفرق بينهما حكم الابداء والاستدانة لان ابتداء نكاح المرأة باطل غير منعقد على التوقف في الدوام
 توقفنا ما تصحفت الردة بالعدة للشبهة والاسلام وانما قبل التوقف في الردة ولم يجوز الاختيار فيها بخلاف الاحرام والعدة لان مناعة الردة للنكاح ابتداء الاثر وقطع
 النكاح في الجملة ويقطعان النكاح ولذلك لا يجوز الرجعة في الردة ويجوز في الاحرام على الاظهر ولو سلم وتحت حرسا ارتدت ثم اسلمت النسوة في العدة واسلمت معهما
 ثم ارتدت قبل الاختيار لم يكن له ان يجنار اربعا منهم في الردة وان عاد الى الاسلام في العدة فلا اختيا حينئذ حسب **مسئله** في قد سبقنا تقدم ان المصنف في النكاح
 عند الاسلام منها كان حاصله عند العقد استمر كذا لو كان معتدة وكانت عند الاسلام بعد في العدة واختلوا وانما يشرط ان يفارق المفسد اسلامها
 ام يكفي للفساد اقترانها باحداهما والظاهر عند الشافعية انه يكفي اقترانها باسلام احدهما ومنه ما طرأ بعد العقد كذا الواسل وتحت حرة طارئة على اسلامه على ان يزوج
 قد رآه اليسار وظاهر مذهبهم ان اذا سلم وتحت حرة وارتدت فانه يندفع نكاح الامتعة تمنع الحرمة وكذا الحكم لو سلمت الحر المدخول بها معه وبعده قبل انقضاء عدة
 ثم اسلمت الاثر قبل انقضاء العدة ولو اصررت الاثر حتى انقضت العدة فاندفعها بمقتضى الدين ومنه تنسب العدة ولو ماتت الحر بعد اسلامها او ارتدت ثم سلمت
 الاثر اندفع نكاحها البته وكفى اقتران اسلام الحر باسلام الزوج ولو سلم وتحت حرة وهو موثر ثم تلف ما له واسلمت الاثر وهو موثر فله ما كملها وانما يؤثر اليسار
 في الخوف اذا قارن اسلامها جميعا وازع بعض الشافعية الاول من بعضهم في الثانية ان اقتران اليسار باسلامه يكفي اندفاع وليس له ما كملها وان كان لم يسلم
 عند اسلامها قال على عكس لو سلم وهو موثر ثم اسلمت وهو موثر فله ما كملها فافترق لوجه في اسلامه ومن بعضهم ان في اليسار الزايل قولين يحصل الخلافة في العدة
 معا والظاهر عندهم في صورة الحر والامة اندفاع نكاح الامتعة وان كانت الحر في صورة زوال اليسار عند اسلامها عدم الاندفاع واعتبار اقترانها باسلامها جميعا
 والسبب اعتبار الاقتران باسلامها معا ان وقت الاجتماع في الاسلام وقت جواز نكاح الامتعة لان نكاح الاسلام تقدم اسلامه فالامة الكافرة لا تحل للمسلم وان تقدم اسلامها

عند الشافعية لفقدان الشرط عند اجتماع اسلامها واسلامه فيجب بين الاول والثاني وهو مبني على ظاهره من جهة المساواة بما يورث في اندفاع النكاح والافترق
باسلامها جميعا لكن الشافعية من ينظر الوقت لا يفرق بين وقت اسلامه ويكتفي به في هذا لا يشدع الثالثية **مسئلة** لو اسلم وتختلأ ماء واحسنت معه واحدة
منهن فله ان يتخا والى اسلمت كالواحدة منهن فله ان يتوقف في نظر اسلام البقيات لجواز ان يورث واحدة منهن فان بقيت على الكفر حتى خرجت العدة ظهر
انهن بن وقت خلاف الدين فان عدتهن قد انقضت وتقر نكاح مسلمة وان اسلمت في العدة منظر ان كان قد خلتا والى اسلمت او كان لم يخليا وثانية
عندنا عند الشافعية تكون ببعض من اجتنابه او اياها وان كان متوقفا منظر فاسلم اخرا واحدة منهن وان دفع نكاح البواقي لم يوطى الى اسلمت كالنكاح
اخيارا النكاحها ثم ان احرم البواقي حتى انقضت العدة فظهر انهن بن وقت خلاف الدين وان اسلمت في العدة فظهر انهن بن وقت الطلاق فانه وقت الاختيار
ان دفع نكاح التي اسلمت او لم ينفذ لان البقيات مختلفات وانما ينفذ نكاح اذا زدت على عدة الجارية ما سكت ثم ان احرم من غير النكاح فله ان ينفذ من اجتنابه الدين و
لغيره نكاح الاول وان اسلمت في العدة اختار من شل من الكل وفي جملة الشافعية بان اسلام البقيات يظهر نفوذ الفسخ فيها فلا يتخلأ بها ولكن يتخلأ واحدة من
البقيات **الظاهر** عندهم الاول **مسئلة** لو اسلم وتختلأ مرة وثلاث اماء فان اسلمت كلهن معصية النكاح المحرم ثم ان يتخير المحرم فسخ نكاح الاماء ان دفع نكاح
وان اختار الاجتماع معهن كان للزوج ان يتخا والاثنين وتبين الثالثية عندنا وهذا لما عرفت يفسخ نكاح الاماء ان اسلمت المحرم معصية كانت مدخولا بها فاسلمت
بعده في العدة وتبين المحرم للنكاح وان دفع نكاح الاماء سواء اسلمت قبل اسلامها او بعد ما هو بين اسلام الزوج والمحرم لان العدة على المحرم تمنع من اختيار الالة
والاخر اسلامه فان اسلمت في العدة بن وقت اجتماع اسلام الزوج والمحرم وعدهن من ذلك الوقت فان لم يسلم حتى انقضت العدة فبعضهن باخلاف
الدين وان لم يجتمع اسلام المحرم مع اسلامها في العدة بان اسلم الزوج ولم تسلم هي ان انقضت العدة واسلم الزوج وماتت في العدة وكانت قد اسلمت هي والزوج
الزوج على كفه الى ان خرجت العدة وماتت فالحكم كالولم يكن في نكاحه حرة يتخلأ واحدة من الاماء عند العامة فتختار واحدة منهن وليد له اختيار واحدة من
الاماء في مدة تختلف المحرم المدخول بها اذا اسلمت بعد وبعده في العدة حتى تنقضي عدها او يموت على الكفر فان اختار واحدة منهن قبل انقضائه عدها وقيل
موتها ثم ماتت المحرم وانقضت عدها على الشك وللشافعية قولان احدهما نفوذ الاختيار السابق والثاني ان في الاستد موقوف الى ان يظهر حال المحرم في الدنيا
ولو مات المحرم فظهرت انكاحا كان الطلاق موقفا فان اسلمت في العدة فنكاحا كان ثابتا والطلاق وقع فيه الاماء بن بقاء نكاحها قبل الطلاق وان لم تسلم
حتى انقضت عدها لم يقع الطلاق بها وان ان دفع وقع باخلاف الدين وكان له ان يتخا واحدة من الاماء اذا كان ممن يجوز له نكاح الاماء **مسئلة**
لو اسلم وتختلأ اربع اماء وهو موسر ثم اعترف له اسلمت بعد عساو مجاز يتخا واحدة منهن لان شرط النكاح يقتضي وقت الاختيار ووقت الاختيار
هو معصية جازلة الاختيار بخلاف ما لو كان تحت حرة واماء فاسلمت المحرم واخر اسلام الاماء فماتت ثم اسلمت فانه لم يكن له ان يتخا واحدة منهن وان كان قد
الاختيار ليس تحت حرة لانه اذا كان تحت حرة واسلمت ففقد نكاحها فانقطعت عصمة الاماء فاذا ماتت لم يقدح عصمتهم وان اسلام المحرم دخل وقت الاختيار
وماتت بعد وبفارق الاختيار بعد لیسارة نروجد حال الاختيار ولو كان تحت اربع اماء فاسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم اسلم البقيات بعد عساو
لم يكن له ان يتخا واحدة منهن لان اسلامه الاول لم يخل وقت الاختيار الا ترى انه لو كان معصرا كان له ان يتخاها فاذا كان موسرا بطل اختياره ولو كان اسلمت
معصرا هو معصرا ثم اسلمت قبل ان يتخا كان له الاختيار لان حال ثبوت الاختيار كان في ذلك فغيره لا يقطع ما ثبت له كالزوج واخرا ثم اية لم يجز عليه استد
النكاح **مسئلة** لو كان تحت حرة واربع اماء فاسلمت واحدة منهن فاختار في الشك واعترف الاماء فليس له ان يتخا واحدة منهن قبل الفسخ لانه معصية
المحرم ولا بعد لان وقت الاختيار حين اجتماع اسلامه اسلامه بن بقاء نكاحه على اسلام المحرم لان نكاح الامه لا يجوز بقاءه على حرة وانما يتخلأ من حال ثبوت
الاختيار وهو حال اجتماع اسلامه اسلامه وذلك قبل الفسخ حصل في نظرهم ان لم يتخير واحدة منهن حتى اسلمت المحرم قبل انقضائه عدها فقد بن وبقيت نكاح المحرم
ان لم ترض بكا حرمه ان تخرجه عن الاسلام حتى كان للزوج ان يتخا واحدة من الاماء عند العامة وعندنا يتخا الاثنين من الاماء وان كن حرا برأيهما انما اجتماع
اسلامه اسلامه وان كان اختار واحدة من المعصيات نظر فان اسلمت المحرم قبل انقضائه عدها بن لا يبرر بطل اختياره ان لم يتخير المحرم وان اختار غير من اختارها بطريق
نكاح الاماء وان تخلف في الشك قال الشافعية يثبت نكاح الاثنين واختلف اصحابنا بعضهم قال بما يثبت بعضنا يتخا واحدة لا يكون الاختيار موقفا لانما جاز
يجزى استدلاله العقد لا يثبت العقد لا يثبت فكذا ما جرى مجرى بعضهم قال بظاهره وجوز ان يكون الاختيار موقفا لان ثبوت الاختيار يكون موقفا فكذا ما جرت
مسئلة لو اعترف الاماء قبل ان يسم الزوج ثم اسلم واسلمت او اعترف بعد ما اسلم الزوج وقبل ان يسلم ثم اسلمت فالحكم واحد ان من لم يفتن قبل حالة الاختيار
حال اجتماع اسلامه اسلامه وان كان كذلك فقد ثبت له ان يتخا هو كالأربع فان اختارهن ثبت نكاحهن وانقطعت عصمة الخامسة فان اسلمت قبل انقضائه
عدها فقد ثبت باختياره الاربع وان لم تسلم فقد ثبت باخلاف الدين قال الشيخ ثم لو اسلم واسلمت ثم اعترف بعد كان بمنزلة من يثبت نكاحهن وهو خمس حرا ولا
الاختيار بطل الاختيار ويكون ما يتخا من ثلث اشياء احدها ان يتخا الاولى اسلمت معه فان فعل ثبت نكاحها وانقطعت عصمة الخامسة فان اسلمت ان دفع نكاحها
بالاختيار وان قامت على الشر حتى انقضت عدها ان دفع نكاحها ما خلت من الاختيار ان يتخا ترك الاختيار لينظر حال الماخرة فان قامت على الشر حتى انقضت
عدها ثبت نكاحها الاولى اسلمت وان اسلمت تلك اجتمع اسلامه اسلامه خمس حرا يتخا منهن اربعاً وينفع نكاح الخامسة **الثالثة** ان يتخا منهن ثلثا
ويؤخر واحدة من الاربع لينظر ما يكون من الخامسة والحكم على امضيه قال لا فرق بين ان يتقدم اسلامه ثم يعترف ثم يسلم بين ان يتقدم اسلامه ثم يعترف ثم يسلم وانما
اجتماع اسلامه اسلامه **مسئلة** لو اعترف ثم اسلم الزوج واسلمت او اعترف ثم اسلم الزوج واسلمت ثم اسلمت المحرم فالحكم واحد ان من لم يفتن قبل حالة الاختيار
حق لو اسلمت المحرم ثم اسلمت الاماء المتخلفات بعد ما عتق فهو كالواحد على اربع يتخا منهن اربعاً كيف شل وهو قول اكثر الشافعية ولم يجد خروفا اذا اسلم وتخير
واما فعنت الاماء ثم اسلمت ان لا يجوز له ان يتخا الا المحرم الاصليات ولو تخلف المحرم واجتمع اسلامه اسلامه ومن عقوبات وله ان يتخا ومن ثم اسلمت المتخلفات
والعدة ثابت باختياره الاربع وان لم تسلم انت باخلاف الدين وان اقر الاختيار وانتقار الاسلام المتخلفات جاز وقال بعض الشافعية لا يفتن من اختارها ولا يفتن من نكاح
ثلث من لاهل الاختيار ثلثا ثم اسلمت المتخلفات في عدة اختارها والرابعة من العتقات فان لم تسلم لزم نكاح الرابعة من العتقات ولو اسلمت ولبس نكاحا لا اتماما

ان لم ترض بكا حرمه ان تخرجه عن الاسلام حتى كان للزوج ان يتخا واحدة من الاماء عند العامة وعندنا يتخا الاثنين من الاماء وان كن حرا برأيهما انما اجتماع اسلامه اسلامه وان كان اختار واحدة من المعصيات نظر فان اسلمت المحرم قبل انقضائه عدها بن لا يبرر بطل اختياره ان لم يتخير المحرم وان اختار غير من اختارها بطريق نكاح الاماء وان تخلف في الشك قال الشافعية يثبت نكاح الاثنين واختلف اصحابنا بعضهم قال بما يثبت بعضنا يتخا واحدة لا يكون الاختيار موقفا لانما جاز يجزى استدلاله العقد لا يثبت العقد لا يثبت فكذا ما جرى مجرى بعضهم قال بظاهره وجوز ان يكون الاختيار موقفا لان ثبوت الاختيار يكون موقفا فكذا ما جرت

[illegible]

[illegible]

سبب للفرق في الظاهر الاول ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق ففرج جملتها فنية فلا يجوز لان الطلاق اخبار للنكاح وتعلق الاخبار بمنع المصالح عنهم جوا
تعلينا بحكم الطلاق والاختيار يحصل ضمنا وقد جعل في العقود الغيبية ما لا يجمل عند الانفراق والاستقلال كان تعليق البراءة لا يجوز ولو تعلق بحق المكاتب لم يكن قال
السيد لما تقرر من ذلك فقلت الدار فانت طالق ففرج جملتها فنية فلا يجوز لان الطلاق اخبار للنكاح وتعلق الاخبار بمنع المصالح عنهم جوا
اذ جاء الغدر على كذا ففعل صح وان كان ذلك متضمنا للقيل لو قال ودخلت الدار ففكاحا مفسوخ ان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ ان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ ان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ
حزير فقال كلما اسلمت واحدة منكم فقد اخترت نكاحا لم يصح لتعلق الرجعة على الشرط ولو قال كلما اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز على صح وجعلنا فنية ولا
يجوز عندنا لان الطلاق لا يقع موقوفا ولو قال كلما اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز على صح وجعلنا فنية ولا يجوز عندنا لان الطلاق لا يقع موقوفا ولو قال كلما اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز على صح وجعلنا فنية ولا
قبل استيفاء العدد يجازي غير جاز وان راد الطلاق جاز عندهم واذا اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز عندهم واذا اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز عندهم واذا اسلمت واحدة منكم فقد طلقها جاز عندهم
وقال بعض الشافعية تفسير الضم في الطلاق غير جاز **المقام الثاني** الوطء في خلافه فهل هو تعيين ام لا قال الشافعية ان يكون تعيينا فلو سلم على اكثر من اربع
واسلم فوطئ واحدة منهم كان اختيارا للنكاح لان الظاهر ان لا ينافي الامم بخيار نكاحها كما لو باع امته بشرط ان يوطئها قبل القبض كان وطئها مضمنا للبيع ورد الى ملكه و
لشافعية طريقان ظاهرا ان على وجهين كالوجهين او القولين فيما اذا طلق احدهما فوجب على الاخرين ان يكون ذلك تعيينا للنكاح فنهاه المطلق في
الاخرى والثاني القطع بان لا يكون اختيارا لان الاختيار في باب المشرقات حكمه حكم الابناء ولا يصح ابتداء النكاح الا بالقول بل مساكاة واستدانة لا يحصل الا بالقول
فان الوطء لا يحصل في الرجعة والحق عندنا الاول في الرجعة يحصل عندنا بالوطء ثم تنع اخصار طرق الاختيار في القول فانه لما نزع **مسألة** لو وطئ ارجعا صح نكاحه
عندها وعند بعض الشافعية زال النكاح بوقوع الطلاق لان الاختيار قد حصل من وجه القول بعدم كون اختيارا فهو راد الاختيار فان اختار الموطوء فلا شيء عليه لانه قد علم
انه وطئ وجازت وان اختار غيره جاز عليه مطلقا لا يرد على غير ملك يشتمل الملك فوجب عليه المهر لان العقد الذي يفسد الاختيار تبين انه هو الصحيح عندنا
ولو طئ الجميع جعلنا الوطء اختيارا وكان مختارا للاداء بل عليه المهر لوقوعه وان لم يجعله اختيارا اختار من بينه وبين باعوا المهر بالساقيات التي هي في التعيين قد يكون تاما مان
يعين للنكاح اربعاً منهن ما قد فعلوا على التدرج وكذا الضم قد يكون ناقصا فينفق على تمامه ولو قالان حصرت المختار في النكاح في هؤلاء الستة وانما خصرت وذل
بعضهم بهام وان دفع نكاح البواقي كذا لو طلق واحدة من اربع وامهم ثم قال القائل ردها لطلاقها حكمها حين اعتبر هذا القول تعين به لاخران للرجعة **مسألة** لو سلم
ثما وثلاث مائة مدخول بهن واسلم مائة رجا وتختلف اربع فاختار الاداء للنكاح صح واما البواقي فان اصررت على الشرط اندفع نكاحهن من وقت سلاطته ان اسلمن في
العدة وقت الفرق بينه وبين ما اختار الاداء قال بعض الشافعية تبين ان بعضه قد يقع نكاحا من باخلالات الدين لكن تبين بعضهم من وقت تعيينه الاداء ولو طلق الاداء
وصح وتعين اختيارا من فيقطع نكاحهم بالطلاق نكاح الاخر بالشرع وان قال فاختار نكاحهم فان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ ان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ ان راد الطلاق ففكاحا مفسوخ
انما يجوز في اذاعل اربع وعدل المسلمات لم يرد على اربع فان كسب المخططات تعين الاداء من اسلمن اختيارا من الكل اربعاً فان ادعت المسلمات انك اردت الطلاق وقد
لحق بآمنتك سمعت ان اختلاف ادعت المخططات انك اردت الطلاق وقد بانها منك بالشرع سمعت ان كان من حلاله ولشافعية وجعل الضم لا ينفذ ولكن موقوف
اصررت على اكثر من المقتضا العدة لغاوان اسلمت في العدة تبين نفوذ الضم في الاداء وتعين الاخران للنكاح ولو عين المخططات الضم صح وتعين الاداء للرجعة وان
عينهن للنكاح اربعاً منهن وثلاث مائة مدخول بهن واسلم مائة رجا وتختلف اربع فاختار الاداء للنكاح صح واما البواقي فان اصررت على الشرط اندفع نكاحهن من وقت سلاطته ان اسلمن في
وهو يقول لكل واحدة سلم ضمت نكاحها فان راد الطلاق صار مختارا للاداء بل عليه المهر لوقوعه وان لم يجعله اختيارا اختار من بينه وبين باعوا المهر بالساقيات التي هي في التعيين قد يكون تاما مان
في الاخران من نكاحهم وقع وراء الكامل فينفذ على وجه الوقت **مسألة** لو سلمت الاخرتين نفوذ الضم في حق الاداء ولو سلمت منهن الثمان من نكاحهم فقال ضمت نكاحهن
فان راد الطلاق صار مختارا لاربعة منهن من بين الطلاق فعليه التعيين وان راد حله بغير طلاق فنفذ نكاح واحدة لاصبها فاذا اسلمت المخططات في العدة اختار من الجميع
اربعة ولو قال ضمت نكاح واحدة منكم ان راد الطلاق صار مختارا لواحدة لاصبها وبخيار للنكاح من الباقيات ثلاثا وان راد حله بغير طلاق بغيرها وبخيار من الباقيات
اربعة فان فتح نكاح اثنتين منهن لاربعة التعيين واراد حله بالطلاق فنفذ نكاح واحدة بغيرها وبخيار من عدلها اربعاً وان عين اثنتين منهن لاربعة نكاح واحدة منها
فتبينها واخيرا مع ثلث اخر ولو اختار الخمس جميعا تعين النكاحات منهن فاختار منهن اربعاً **الظاهر الثالث** النفقة عليهم **مسألة** اذا اسلمت
زوجاً للشرك وتختلف في الشرط كان لها عليه النفقة سواء اسلم ولم يسلم حتى نقصت العدة فان نقصت العدة ولم يسلم سقطت النفقة لوصول البيوت منها وخرج جماعها
فوجب لها النفقة في العدة عليها لانه ممكن من الاستمتاع بها بالاسلام فكانت نفقة واجبة عليها كزوجتي وتبين من وجهها بقوله فاذا اسلم الزوج قبل انقضاء
مدة العدة فلها النفقة لانه لا ينفذ ما بعدها لانها ادت فرضا مضيقا عليها فلا تسقط به النفقة كما لو وصلت او صامت شهر رمضان وهو طاهر مذهب الشافعية ولو قال
اخر ان لا نفقة لها في مدة تخلفه لان استمراره على بيته وخرج حدث المانع من الاستمتاع ولا نذالم يسلم حتى انقضت المدة فعدا بانها بان باخلالات الدين والباين لا
نفقة لها وليس يجب لان المانع من الاستمتاع بفعله وهو ترك الاسلام الذي هو قادر عليه هذه وان بانها بان باخلالات الدين والباين لا نفقة لها في مدة تخلفه لان استمراره على بيته وخرج حدث المانع من الاستمتاع ولا نذالم يسلم حتى انقضت المدة فعدا بانها بان باخلالات الدين والباين لا
نفقة لها وليس يجب لان المانع من الاستمتاع بفعله وهو ترك الاسلام الذي هو قادر عليه هذه وان بانها بان باخلالات الدين والباين لا نفقة لها في مدة تخلفه لان استمراره على بيته وخرج حدث المانع من الاستمتاع ولا نذالم يسلم حتى انقضت المدة فعدا بانها بان باخلالات الدين والباين لا
نفقة لها وليس يجب لان المانع من الاستمتاع بفعله وهو ترك الاسلام الذي هو قادر عليه هذه وان بانها بان باخلالات الدين والباين لا نفقة لها في مدة تخلفه لان استمراره على بيته وخرج حدث المانع من الاستمتاع ولا نذالم يسلم حتى انقضت المدة فعدا بانها بان باخلالات الدين والباين لا

كتاب النكاح

مع استمرارية النكاح وكذا لو سلم الزوج وكانت كتابته بغيره النكاح بينهما المنقضى مع التمكن استحقاق الانفاق القدر بينهما ما لو كانت وثنية فان اتفق اسلامها فالنقطة باقية كذا وان تقدم اسلام الزوج لم يستحق الزوجة النفقة فبذلك اختلفت فان تقدم اسلامها استحققت فان اختلفا في سبق الاسلام بعد ان اسلام احدهما واختلف الاخر حتى انقضت العدة ووقعت البيعة لم يقل الزوج انما اسلمت فتختلفت انت فلا نفقة لك قالت الزوجة بل انما اسلمت فتختلفت انت فلم النفقة فالقول قول الزوج لان النقطة انما يجب يوما بيوم وكل يوم يجب النفقة عند صلوة العدة فاذا اختلفا كان اختلافهما في ثبوت وجوب الزوج ينكره والاصل مع الزوج بل يدعى خلافه لاصل فقتر الى البيعة لاصل الزمارة ذمة الزوج وهو احد وجهي الشافعية وانما في ان الملقول قولها لان النقطة كانت واجبة لاصل بقا فالظاهر بها لان يدعى السقط فاشبه ما اذا ادعى عليها الشؤن وانكرت ولو اتفقا على سبق اسلام الزوج وادعى الزوج انها اسلمت اليوم او منذ عشرة ايام وادعت هي انها اسلمت منذ شهر ولها التحق نفقة شهر قدم قول الزوج مع بيعة لاصل استمر كبرها واصل البراءة فتمتنع عن النفقة وكذا على احد قول الشافعية باستحقاق النفقة زمان الخلف لم يوافق قول الزوج اسلمت بعد العدة فلا نفقة لك قالت اسلمت في العدة فالقول قول الزوج مع بيعة لاصل البراءة وكذا لو ادعى سبق الاسلام وادعت الفارقة القول قوله لاصل البراءة ذمت واستعيما بحال كبرها وبعد ما ادعت تزول مسئلة لو اردت المرأة بعد الدخول فلا نفقة لها في زمان الردة لانها اساءت ونشئت ولا فرق بين ان تعود الى الاسلام في العدة ولا تعود ولا يجزى هذا القول لعدم ثبوتها في ذلك وكذا لو ادعت بعد اسلام فعليه النفقة لدة العدة وان اردت ما عدا ذلك والوارث لدة المرأة ويحتل في الخلاف ان كالأردت ما قبل الدخول فتوزج شافعية يجب نصف المهر كالأردت الزوج وفي وجب لا يجب شيء كالأردت هي **النظر الرابع** في حكم المهر مسئلة قد بينا صحة النكاح المشرك فان اسلم الزوج او قبل الدخول كان تحكيم كتابته فيما على النكاح ان كان في ثنية وقع الضغ في الحال كان عليه نصف المهر ان كان صحيحا ونصف المهر لثان كان فاسدا والمعتل ان يسمي شيئا وان اسلمت ولا قبل الدخول وقع الضغ في الحال سواء كانت كتابته وثنية وسوا كان الزوج كتابيا وغير كتابي لان الكافرة لا تزوج المسلم وسقط المهر كان الضغ جاء من قبل المرأة وان كان الاسلام بعد الدخول ثبت المهر بأسره اذ عرفت هذا فلو اختلفا فقال الزوج للمرأة انت سبقت الى الاسلام فلا مهر لك قالت المرأة بل اسلمت انت ولا فليك نصف المهر فالقول قولها مع اليقين لاصل البراءة نصف المهر لو اختلفا في السابق انفسخ النكاح اتفاقا على سبق المقتضى له وهو مقتضى الضغ سواء كان السابق الزوج او الزوجة وما المهر ان كانت المرأة لم تقبض منه شيئا فليس لها المطالبة به لا يجوز ان يكون هي السابقة فيكون قد سقط مهرها فنقض حق فاعلم وان كان الزوج قد دفع المهر فله المطالبة بنصفه لا يثبت حق ذلك بكل حال وان كانت هي السابقة فله المهر وان كان هو السابق فله النصف فباخذ النصف يتفادى حتى يتبين ولو ادعى الزوج سبق اسلامها على الدخول فقالت كادري اينما اسلم ولا يمكن من طلب المهر فان عادت قالت قد تبين ان اسلامها لاصدقت بيمنها وطلبت نصف المهر ولو ادعى اختلفا في بقاء النكاح فقال الزوج اسلمنا معا والنكاح باق وقال اسلمت على النكاح قال الشيخ رة القول قول الزوج وهو احد قول الشافعية لاصل بقاء النكاح فكان القول قول من يدعى الثاني ان القول قولها لان القول في الداعي قول من الظاهر معه والظاهر لا ينفق اسلامها معا فبذلك واحدة الا اذا دار كان القول قوله كما يقدم صاحب الميزان الظاهر معه فداخ حجة الفرق الاول بوجهين احدهما اننا قد جعلنا القول قولها فيما اذ اختلفا في السابق بناء على اصاله بقاء المهر فكذلك اصل بقاء النكاح الثاني انهما لو اختلفا بعد الدخول اسلام المرأة ولا فقال المرأة للزوج انت اسلمت بعد انقضاء العدة ادعى سلامه قبل انقضاء فان القول قوله لاصل بقاء النكاح واجاب الاخر عن الاول هو الصديق بان الاصل يعارضه ظاهر هذا الظاهر بخلافه وعن الثاني بان الشافعية تضمنت مسئلة اخرين بخلافها احدهما اذا اردتم رجوع وقال جعت قبل انقضاء العدة وقالت بل بعد انقضاءها فالقول قول المرأة واختلف اصحابه على ثلاث طرق منهم من جعل في المسائل الثلاث قولين ومنهم من قال على اختلاف حالين في الموضع الذي قال يقدم قول الزوج اذا سبق بالدعوى الذي يقدم قولها اذا سبقت هي بالدعوى منهم من قال على اختلاف حالين وهو ان يقبل قول كل واحد منهما ايدهم بين زمان ثم يقابل بين الاوقات ومع التسليم الفرق بينهما ان قول الزوج لا يخالف الظاهر وهذا بخلافه فانظر **فصل في دليل** لو اقام الزوج شاهدين شهدا انهما اسلما معا حين غروب الشمس وقال حين طلعت الشمس قال حين طلعت الشمس وثبت انهما اسلما معا فان قال اسلامهما مع طلوع الشمس ومع غروب الشمس مع زوال الشمس بينا لاثبات لان حين غروب الشمس يقضي كامل غروبها فاسلامها واقع في زمان واحد وامام الغروب فانه يحتل من حين اخذت في الغروب الى ان تكامل غروبها فيجوز ان يكون احدهما اسلم في بدنة والاخر ثانيا من مسئلة تدعى احد الزوجين السابق الاخر لخاصة استنبط حمل المدعى عليه اذ اختلفا القول قولها فانه ينظر في كيفية عواها ان قال للزوج اسلمت قبل حلفت هي على البت انهما ما اسلمت يوم اسلامه ان قال اسلمت قبلك حلفت على اني لم اسلم يوم اسلامهما ولو اختلفا على العكس فقالت اسلمنا معا وقال الزوج على الشكاف فلا نكاح بقوله وهي تدعى نصف المهر وفي المصدق منها القول ولو قال لا ندري وقع اسلامنا معا وعلى التعاقب اسلمت النكاح بينهما **مسئلة** لو اسلمت المرأة بعد الدخول ثم اسلم الزوج واختلفا فادعى الزوج ان اسلامه سبق انقضاء العدة وادعت هي ان انقضاء العدة سبق اسلامه بينهما جوه الاول ان يتفقا على وقت انقضاء العدة كغرة شهر رمضان مثلا وقال الزوج اسلمت في شعبان وقالت هي بل في منتصف رمضان فادعت هي ان انقضاء العدة واختلفا في تقدم اسلامه والآخره والاول بقاء الكفر **الثاني** ان يتفقا على وقت اسلام كغرة رمضان وقال الزوج انقضت عدته في منتصف رمضان وقالت هي بل في شعبان فقدم قولهم مع اليقين لا نقا على وقت الاسلام فالحال في ان العدة هل انقضت قبله ام لا والاصل بقاءها **الثالث** اذا اختلفا على شيء ففطر الزوج على ان اسلامه سبق الزوج على ان انقضاء عدته سبق القول قول الزوج عند الشافعية وفيما اذا اردت الزوج اذا عاد الى الاسلام واختلفا فادعى الزوج انه عاد في العدة وادعت الفارقة العدة قبل عوده الى الاسلام وفيما اذا اختلفا في الرجعة وانقضاء العدة فقالوا لعل عدته في ذلك فالت بل بعد انقضاء عدته ان القول قول الزوجة واختلف اصحابه على طريقين احدهما التصريح بالحوالين وجعل المسائل على قولين احدهما تصديق الزوجة لاصل عدم الاسلام والرجعة واحدهما عندهم تزولها على حالين واختلف القائلون به فقال بعضهم حيث قال القول قول الزوج اذ ادعا اذ اتفقا على وقت الاسلام واختلفا في ان العدة هل انقضت قبله وكذا الحكم في المسائلين الاخيرين وحيث القول قول الزوجة اذ ادعا اذ اتفقا على وقت انقضاء العدة واختلفا في انهم عادوا الى الاسلام وراجع قبله وكذا مسئلنا وقال اخرين حيث قال القول قول الزوج وادعا اذا كان هو السابق الى الدعوى حيث قال القول قولها اذ ادعا اذا كانت هي السابقة وهو هذا التفصيل من وجهين احدهما انها لو قالت لا

انقضت عدلت فلا بد من قصد بقاها فانما مؤتمن في حياها واذا صدقنا هاهنا تلفت الى مجرد دعوى الاسلام والرجعة فلهذا الحكم بانقضاء العقد والفسخ الزوج او لا
اسلمت قبل انقضاء العدة وارجعت فصدقه ونديم النكاح بينهما ظاهر لان الاصل بقاء العدة فخرج دعوىها بعد ذلك لا يغير الحكم والثاني من اقربى جليل
كانه انشاء حديثه كذلك بشرط قبوله لاقر كونه اهلا للانشاء فقول الزوج او لا اسلمت كانه انشاء الاسلام في الحال فقولها بعد ذلك انقضت عدتي
قبل تنقضي الحكم بانقضاء العدة في الحال فيناخر انقضاء العدة عن الاسلام وقوله بعد ذلك اسلمت من قبل كانه انشاء اسلامه في الحال فيقع بعد العدة **قوله**
لو كنه الكفر زوجين ثم اسلموا فان ترتب النكاحان فهو وجه الاول فان مات الاول ثم اسلمت مع الثاني وهم يعتقدون جواز التزوج بزوجه في جواز الفسخ
وجهاً وان جرى النكاحان دفعت لم تفرع واحد منهما سواء اعتقدوا جواز اوله لم يعتقدوا واولها فبغير وجهها اذا اعتقدوا جوازها ان المرأة تجزى حتى يختار احدهما
كالواحد لا كالفرد على اثنين **البطريق الحسن** في الموت فيه مقامان **الاول** في العدة **مسئلة** اذا اسلم على اكثر من زوج واسلم في العدة ثم مات فان
كان قد عين الزوجات لمجهت العدة للوفاة عليهن خاصة وان لم يعين شيئاً وجبت العدة على الجميع لان الزوجات لا يتبعين منهن ثم ان لم يكن يدخلهن وجب على كل
ان تعتد باربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل ان يكون زوجها وان كان قد دخلهن فان كان قد دخل بعضهن او كلهن اعتدت باربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل
ومضى اربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل ان يكون زوجها وان كان قد دخلهن فان كان قد دخل بعضهن او كلهن اعتدت باربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل
المعاودة ثلثة اشهر وعدة المخارة اربعة اشهر وعشراً ايام فواجبنا الاعتداد باعضائها وان كانت من واث الاشره اعتدت باربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل
اشره فان انقضت الاشره قبل انقضاء اربعة اشهر وعشراً ايام فواجبنا الاعتداد باعضائها وان كانت من واث الاشره اعتدت باربعة اشهر وعشراً ايام لان كل واحدة منهن يحتمل
ان يكون زوجها فتعتد للوفاة باربعة اشهر وعشراً ايام فان كانت بائناً بخلاف الدين فاعتدت الاشره كالمخلقة كاله نسوة صلت من ثلثة مختلفه العدة واجبنا التام
في العدة لان الواجب عدة واحدة ولا يجزى تعدد النية بخلاف الصلوة **قوله** ما ابتداء الاشهر من حين الوفاة قطعاً لا ابتداء عدة الوفاة واما الاشره فيجوز ذلك
ايتم لان لا يقين لنا قبل ذلك بشئ وعدها في العدة وهو حد قول الشافعي فيجعل الاعتراف بزوج قبل اسلامها ومن حين اسلامها ومن سبق اسلامها فباعتبارها لان الاشره انما
يجزى احتمالاً لها معارف قد انقضت نكاحها وانما انفساخ يحصل من ذلك الوقت **المقام الثاني** في الميراث **مسئلة** اذا مات قبل التقيين ومن اكثر من
اربع فان كان له ولد وانقضت الثمن فصيله الزوجات لمن وان لم يكن له ولد وانقضت الربع فان اصابهن قسم بينهم على حسب ما اصابهن عليه من التساوي والتفاضل وهو
للمهر وعند الشافعي وقال ابن شريح منهم ان الربع او الثمن يقيم بينهما بالسوية لا بالثمن غير متوقع وهن جميعاً معتبراً بان الاشكال ثابت في الجميع وانما لا يفرق لحد من
على الاخر وبخلاف ما لو قال احد وجبة ان كان هذا الطاهر غريباً فانما طالق وقال الاخرى ان لم يكن غريباً وامكن ان هناك الاستنباط انما هو علينا دون الله تعالى
فان يعلم حال الغريب يعلم الطاهر ومنها لا يمكن ان يقال ان دعوى الميراث منهن مع انهم لم يوجد من اختياره لانه يعلم الاشياء على ما هي عليه فالعين في نفسه
يعلم مينا وان اشبه علينا والمهر في نفسه يعلم بهما فلا يمكن تخصيص احدهن بالميراث عندنا وعند الله نعم ان دعوى الميراث منهن لم يكن بخلافه وان كان الميراث منهن
فاذا فرضنا الزوجات ثمانى فطلب واحدة او اثنتان او ثلاثا واربعة منهن شيان من الموقوف عليه قبل الصلح لم يدع اليها الا لا ينقض استحقاقها الاحتمال ان يكون الزوجات
غيرهن وان طلبت خمس فخرج اليهن ربع نصيب الزوجات للعلم بان فيهن زوجة فطلبت ستة فخرجن ربع اليهن نصف النصيب وان طلبت سبع فخرج اليهن ثلثا ربع النصيب
مسئلة اذا فرضنا ان الخمس ربع نصيب الزوجات لم يسقط بذلك حقهن من الباقي لو كان لهن حيز في الميراث فلا يشترط في الدفع حينئذ ان يبرهن عن الباقي وهو احد
الشافعي ناعلم ان فيهن من يستحق القدر المدفوع فلا يسقط بذلك حقهن مما يجوز ان يستحقه فكيف يكلفهن بدفع الحق اليهن اسقاط حق اخر ان كان كما لو خلفت زوجة وحدها
فانما نعطي الزوجة اليقين ونوقف الباقي ولا يسقط حقها وكذا لو خلف بنتاً وحدها دفع الى البنت المخرج وقف بقية الاخاسر ولا يسقط حق البنت من الباقي ولو خلفت ابنة
وللشافعي قول اخر انما ندفع اليهن بشرط ان لا يكون لهن حق في الباقي فيوقف الباقي في الباقيات لا فانما يخرج شيان من الموقوف لقطع الخصومة عاجلاً وانما يحصل
ذلك بالابراء وهو متوقع من هذا القول لا يخلو انما قلنا ان اسقاط حق الخمس من الباقي وهو ثلثة ارباع النصيب الباقي من الثلثا لا غير فلا يشترط واحدة منهن
اكثر من ربع النصيب فلا مانع من ربعهن فان كل واحدة قد بقي لها نصيب فلا وجه لا يقا في الباقي الا اذا كان الجميع لا يقال كيف يعطى بعضهم ويوقف ميراث بعضهم
لا نأبى ان يتولى اصطلاح بعضهم دون الباقي في الوفاق لو اصطلاح الكل فمن الكل **مسئلة** لو كان بعض الثمان صغيراً ومجنونة صالح الولي عنها اربع الموقوف فما زاد لا
نعم ليس لها اكثر من ذلك للشافعي وجهها هذا احد الاحتمال انما زوجة واحدها ان يجوز ان ينقص الربع لا لا ينقص لها حقاً لكنها صاحبة بدني الموقوف فانه
موقوف بين ثمان ولا يجوز ان ينقص عن الثمن جميع ما قلناه فيها اذا عرفنا استحقاق الزوجات للميراث ما اذا لم نعلم كما اذا اسلم على ان كتابات اسلم مع اربع وكذا
تحت اربع كتابات فاربعة وثلاث اسلم مع الوثنيات ومات قبل البيان والاختيار فالاربعة انما يبرهن بوقف نصيب الزوجات لا لا لا يعطى الورثة الا ما فعلنا انهم
ونوقف مع الشك كما نوقف الميراث عن الاولاد جملة اذا كان هناك حمل لا لا لا ينقض قد يبرهن انهم والمحمل انهم مشكوك في ارباع استحقاق سائر الورثة وقد نصيب الزوجات
غير معلوم والشك في اصل الاستحقاق لا يمنع الوقف كسابل الحمل وهو احد وجهي الشافعي والظاهر عندهم انه لا يوقف شي من الزوجات بل يقيم الزكيات سائر الورثة لان
استحقاق الزوجات للارث غير معلوم لجواز ان يكون الزوجات الكتابيات يجرى الوجهان فيهما اذا مات عن مسلمة وكذا يبرهن ان كان قد طلق احداهما لا يبرهن ان لم يبرهن
قوله ما اذا اوقفنا نصيب الزوجات يعني ان لا يدفع اليهن الا ان يصطواع بقية الورثة الذين يكونون لهم نصيب الزوجات ان لم يكونوا واث لانهم من ورثة
بينهم بخلاف المسلم الاول لا لا ينقض ارباع الزوجات هناك ولو مات الذي عن اكثر من ربع نسوة كان الربع او الثمن لمن جسد وهو قول بعض الشافعية وقال بعضهم لا
لهم الا اربع فيوقف بينهم الا ان يصطاع يجرى الترافع اليها بما يبرهن اذا اسلموا قال الفقهاء بناءً على خلاف على صحة كنهه كنهه ان كان صحها واث الكل وهو مدعيها
والا لورثة الا اربع ولو كلف الجسوس مهر او بذرة ومات قال بعض الشافعية منهم من بنى الميراث على الخلاف في صحة انكتهم والمذهب الجزم بالمنع لانهم نكاح في شئ من
الادب ان وعند علماءنا جاز انهم هل يرقون بالاسباب الفاسدة ام لا وسما في **مسئلة** اذا اسلم على اكثر من اربع وعين للفرق بعضهم هل يحسب عدتهم
من وقت الاختيار او من وقت اسلام الزوجين ان اسلموا معاً واسلام متقدم اسلام منهما ان اسلم على التتابع الاقرب الاول للثالث فبغير جهان كما لو طلق احد امرأته
بعينها ثم تكون عدتها من وقت التقيين ومن وقت التلغظ بالطلاق والاشهر عند الشافعية لا اعتبار من وقت الاسلام لان سبب الفرق اختلاف الدين فبغير

واجلهم

